

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الرابع ـ السنة التاسعة ـ كانون اول / ديسمبر ١٩٨١

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الرابع - السنة التاسعة - كانون اول / ديسمبر ١٩٨١

فصلية أكاديمية علمية مختصة بالشؤون النظرية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر مادتها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والابحاث باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص. ب: ٥٤٨٦ - الكويت

☎ ٥١٠١٨٨ / ٢٥٠ - ٢٧٣

ثمن العدد

الكويت	٣٠٠ فلسا
الاردن	٢٥٠ فلسا
البحرين	نصف دينار
قطر	٤ ريالات
المغرب	٥ دراهم
تونس	٥٠٠ ملم
السعودية	٤ ريالات
الامارات	٤ دراهم
العراق	٣٥٠ فلسا
لبنان	٤ ليرات
الجزائر	٥ دنانير
ليبيا	٣٥ قرشا
سوريا	٤ ليرات
ج.م.ع.	٢٥ قرشا
اليمن الشمالي	٤ ريالات
اليمن الجنوبي	٢٥٠ فلسا
السودان	٢٥٠ فلسا
عمان	نصف ريال
الدول الاخرى	٢ دولار او ما يعادلها

الاشتراكات :

للمؤسسات والدوائر الحكومية : في الكويت (١٢) دينارا . في الخارج (٤٥) دولارا او ما يعادلها .

للافراد : في الكويت ديناران كويتيان ، دينار للطلاب .

في الوطن العربي : ديناران ونصف كويتيان او ما يعادلها . ديناران للطلاب .

في الدول الاخرى : ١٥ دولارا امريكيا او ما يعادلها .

المحتوى

كلمة العدد

ونحن ندق أبواب العام ١٩٨٢ ، تكتمل ـ بصدور هذا العدد ـ واحدة من الحلقات السنوية التسع التي تشكل ما مضى حتى الآن من عمر « مجلة العلوم الاجتماعية » . ومع بدء العام العاشر ، تكون المجلة قد دفعت الى المطبعة عددا جديدا يأتي تلبية لطموح الكثيرين ورغباتهم . كما أنه يأتي منسجما مع نتائج الوقفة التأملية الهادئة التي حرصت « هيئة التحرير » ، في اجتماعها الاخير ، على الخوض فيها بحثا ومراجعة وانتقادا واستشرافا للمستقبل في ضوء امكانات المجلة الراهنة والامكانات الكامنة الواعدة . وهي وقفة كان لها ـ ضمن نتائج أخرى متعددة ـ ثلاث نتائج رئيسية :

أولا : ترجمة خطة طموحة موضوعة لتطوير مضمون المجلة عبر اصدارات خاصة جديدة يدعى اليها عدد من أبرز الاساتذة العرب ، في شتى بقاع الارض ، لتولي مسؤولية رؤساء تحرير زائرين . وسيتولى كل رئيس تحرير زائر مهمة الاشراف على عدد خاص ، يساهم فيه نخبة من المختصين ، وعلى أساس أن يتم تناول مواضيع متنوعة تشكل محورا أصيلا ومبتكرا في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وما يتصل بها .

ثانيا : ترجمة خطة جريئة مقررة لجعل المجلة ، بدءا من العدد القادم ، مجلة تنشر الابحاث الرصينة المجازة لديها بالعربية ، خلوا من الابحاث الموضوعة بالانجليزية ، وبشكلها الدوري المعتاد . هذا ، مع العلم أن « هيئة التحرير » ستقوم ـ الى جانب ذلك ـ باصدار بعض الاعداد الخاصة الاضافية والمتضمنة دراسات باللغة العربية ، علاوة على الاصدارات المقتصرة على الابحاث المكتوبة بالانجليزية . وفي هذه الاصدارات وتلك ، سيكون لكل عدد محوره الرئيسي واختصاصه المحدد والمرسوم .

ثالثا : ترجمة خطة خاصة في مجال النشر والتوزيع لتلبية الطلب المتزايد على المجلة . فقد آن الاوان ، بعد أن تضاعف عدد المشتركين والمهتمين والمقبلين على شراء المجلة ثلاث مرات في السنوات القليلة الماضية ، أن يكون لدى ادارة التحرير قسم خاص بالتوزيع . وسيكون مناطا بهذا القسم مسؤولية الاشراف المباشر على توزيع المجلة داخليا في الكويت ، وخارجيا على امتداد الوطن العربي والعالم الارحب .

وفي ضوء هذه القفزات المستمرة ، لا يسع « هيئة التحرير » الا أن تتقدم بالشكر الجزيل لاصدقاء المجلة المتمثلين في الادارة الاكاديمية والتنفيذية العليا في جامعة الكويت ، وفي هيئة التدريس ، وفي المشتركين والقراء ، الذين ما بخلوا يوما في دعم جهود « هيئة التحرير » على مختلف المستويات المادية والمعنوية .

وليكن هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة أكاديمية واثقة لتطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

رئيس التحرير

دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية

د. ناصف عبد الخالق*

تمهيد (**) :

تكتسب « إدارة التنمية » أهمية متزايدة ، خاصة في دول الخليج والجزيرة العربية ، ذلك لأن العنصر الفاعل في برامج التنمية بهذه الدول وهو « قوة العمل » ليس كغيره في كثير من الدول النامية الأخرى .

ففي الوقت الذي تشهد فيه دول الخليج والجزيرة العربية طلباً كثيفاً على قوة العمل بأنواعها المختلفة ، نجد أن قوة العمل المحلية المتاحة لها لا تفي بتلبية الاحتياجات والتطلعات المتزايدة التي تمليها أعباء ومتطلبات التنمية بهذه الدول ، الأمر الذي جعلها تتلمس حلاً لاحتياجاتها باستقدام قوة العمل الوافدة من أقطار أخرى : عربية وغير عربية ، ولكن مثل هذه الحلول التي تلبي الاحتياجات العاجلة لخطط التنمية ، تلقي على هذه الخطط في ذات الوقت عبئاً ينبغي مواجهته . فضلاً عما رتبته وترتبه من نتائج اجتماعية وديموجرافية وإدارية صارت بعض هذه الدول تنظر اليها بجدية وقلق .

وفي دولة الكويت ، حيث يزداد الطلب على قوة العمل بشكل واضح وملموس ، نجد أن المرأة الكويتية لم تتقدم بعد لتحمل مسئولياتها في ادارة التنمية ، ولم تزد مساهمتها عن ٢,٣٪ من إجمالي قوة العمل الكويتية المعروضة .

ونظراً لطبيعة عملية التنمية التي تمر بها دولة الكويت ، ولعلاج كثير من جوانب الخلل في هيكل العمالة ، فان دور المرأة الكويتية في ادارة هذه التنمية يصبح حينئذٍ مطلباً اساسياً ، فضلاً عن ان هذا الدور يتفق وطبيعة التطور ، في ظل ما حققته وتحققه المرأة الكويتية من انجازات .

---

* مدرس بقسم إدارة الأعمال بكلية التجارة في جامعة الكويت

** هذه الدراسة هي تلخيص لدراسة أخرى أصلية تقدم بها الباحث للمجلة .

وهذه الدراسة التي آثرنا أن يكون موضوعها « دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية » تهدف الى :

١ ـ بيان مفهوم ادارة التنمية في دولة الكويت واعتمادها على قوة العمل .

٢ ـ عرض تقويمي لمساهمات المرأة الكويتية في ادارة التنمية .

٣ ـ العقبات التي تحول دون الافادة الكاملة من امكانات المرأة الكويتية .

٤ ـ ما يمكن التوصية به في هذا الشأن .

أولاً

التنميـة و إدارتها

مفهوم التنمية :

نخطىء كثيراً ، إذا وقفنا عند مفهوم التنمية بأكثر مما يحتمل في هذه المقدمة التي قد لا يرضى عنها علماء الاقتصاد والاقتصاديون حين يتولون الحديث عن « النمو الاقتصـادي » و « التنمية الاقتصادية » ويفرقون بين أنواع مختلفة من النمو (التلقائي ـ العابر ـ المخطط) ، وأنواع أخرى مختلفة من التنمية .

ولكن الأهم من ذلك هو ايضاح ان مفهوم التنمية مفهوم نسبي يقع في نطاق الاقتصـاد المعياري أو التقديري Normative Economics يتأثر بالأحكام والقيم الشـخصية والـذاتية لمن يتولى ايضاح هذا المفهوم ومن ثم يتباين مفهوم التنمية الاقتصادية بتباين ما يتطلع اليه الانسان ويعتقد بأنه من أهداف هذه التنمية .

وحتى نخلص الى رأي ، فالاقتصاديون يميزون بين أمرين [١] :

النمو : وهو زيادة حقيقية في الناتج القومي ، ونصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة زمنية معينة .

التنمية : وهي بالاضافة لما يعنيه النمو ، تعني تناقصاً في عدد العاطلين عن العمل وعدد الذين يعيشون في حالة فقر مدقع ، وتحسين مستمر في توزيع الدخل بين فئات ومناطق البلد الواحد وتلبية الحاجات الأساسية للانسان من مأكل وملبس ومسكن [٢] .

ولكننا نضيف الى هذا الجانب الاقتصادي للتنمية ، جوانب أخرى تجعل التنمية عملية وطنية شاملة تتكامل فيها الجوانب الاقتصادية مع الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية ، ومفهوم التنمية على هذا النحو يتضمن اعتبارات ومتطلبات أكثر الحاحاً من تلك التي يتضمنها مفهوم النمو [٣] .

والتنمية هي عملية مخططة وموجهة لإحداث التغيير في اتجاه بناء الدولة أو تطوير هذا البناء هذا التغيير الذي لا ينتظر أن يتم دون وجود خطة تضعها وترعاها السلطة العامة في بلد ما ، مستعينة في ذلك بالمبادىء الرئيسية والفنون المستقرة في عمليات التنمية .

وباختصار ، فان التنمية التي نعنيها ، بل وحين نذكرها في أي مكان من هذه الدراسة ، هي التنمية القومية الشاملة ، متعددة الأبعاد والمستويات ، تلك التي تتطلب تنسيقاً دقيقاً بين قطاعاتها المختلفة وحساب مدخلات كل قطاع ومخرجاته بالنسبة لباقي القطاعات . لأن التنمية الاقتصادية وحدها لا تحقق التنمية المتوازنة ، وأي تنمية تسير وحدها في قطاع من القطاعات ، مهددة بالضياع اذا أغفلت ما يدور في القطاعات الأخرى ، إنها عملية متكاملة شاملة ، النجاح أو الاخفاق في جانب منها يجد أثره وصداه في جوانب أخرى كثيرة .

الكويت وأطوار التنمية :

إذا استعنا في هذا الصدد بما تقدمه إحدى النظريات الاقتصادية الشهيرة وهي نظرية « وولتر روستو » في تفسير أطوار التنمية ، فإنه يمكن التمييز بين خمس مراحل للتنمية ، تمرّ بها الدول في تطورها وارتقائها ، وهذه المراحل هي : [٤]

- مرحلة المجتمع التقليدي — Traditional society
- مرحلة ما قبل الانطلاق (أو الاقلاع) — Preconditions for take - off
- مرحلة الانطلاق (أو الاقلاع) — Take - off
- مرحلة السير في طريق النضج — The drive to maturity
- مرحلة الاستهلاك الواسع — High - mass Consumption

ويأخذ البعض على هذه النظرية وتفسيرها لمراحل وأطوار النمو أنها تنفي إمكانية التوقف أو حتى الرجوع الى الوراء ، وكذلك عدم وجود حدود واضحة لبدايات ونهايات هذه المراحل . ولكن تجربة التنمية في دولة الكويت وكذلك بعض دول الخليج تقدم برهاناً لانتقاد آخر يمكن توجيهه الى هذه النظرية ، ويتمثل في امكانية ان تقفز بعض الدول فوق مرحلة او اكثر من هذه

المراحل[٥] .

إن الكويت لم تمر بأطوار التنمية التقليدية التي مرت بها معظم الدول النامية أو المتقدمة الأخرى فقد كان دخولها الى مجالات التنمية مفاجئاً . قفز بها في عقد من الزمن الى مرحلة الاستهلاك العالي وهي المرحلة التي تتاح فيها للمواطنين ليس فقط جميع السلع الاستهلاكية الضرورية وكثير من السلع الكمالية ، بل تتحقق لهم فيها ايضاً حالة من الرفاهية الاجتماعية Social Welfare توفر لهم مستوى متميزاً من الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية .

ولكن الكويت رغم هذه القفزة الهائلة التي قفزت بها الى مرحلة متقدمة من مراحل التنمية ، لم تزل تعايش عدداً من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية[٦] التي تنتمي الى مراحل تنموية تجاوزتها أو قفزت فوقها ، خاصة اذا كان مفهومنا للتنمية هو ذلك الذي يعتمد على النمو الاجتماعي المتكامل واشتراك المواطنين في تحقيق هذه التنمية على نحو ايجابي وفعال[٧] .

ورغم الترتيبات التي شرعت الدولة في اتخاذها في مواجهة هذه الظواهر الاقتصادية والاجتماعية[٨] التي ذكرنا انها تنتمي الى مراحل تنموية مبكرة ، الا ان وجود هذه الظواهر لا يغير من حقيقة المرحلة المتقدمة التي بلغتها الكويت في عملية التنمية ، ولا يغيب عن بالنا ان هذه الظواهر كما تظهر تدريجياً تختفي تدريجياً ، واننا لا نودّعها عند الدخول الى مرحلة جديدة ، فضلاً عن اننا ما زلنا نراها في دول متقدمة كثيرة .

إدارة التنمية :

برز اصطلاح « إدارة التنمية » Development Administration وشاع استعماله خلال السنوات القليلة الماضية ، مع زيادة حدة المشكلات الادارية في الدول النامية ، وظهورها بصورة أكثر عمقاً وإلحاحاً ، وقد استخدم هذا التعبير في البداية عن طريق اعضاء جماعة الادارة المقارنة[٩] ، ولكن استخدامه كان يبرز اختلافات واضحة في مضمونه .

ففي بعض الأحيان نجد هذا التعبير لا يعني اكثر من « الادارة في الدول النامية »[١٠] الأمر الذي تبرز معه سمات التطور والتغيير .

وفي أحيان أخرى كان يقصد بهذا التعبير « عملية التوجيه والتنظيم لتحقيق أهداف التنمية »[١١] وهو تعريف من شأنه أن يبرز العمل الموجه بغرض وضع الادارة في المركز الهام والرئيسي لتحقيق أهداف التنمية .

وفي تعريف آخر عرفت إدارة التنمية بأنها « تنفيذ الخطط الاقتصادية الموضوعة ، وبدرجة أقل تنفيذ خطط الخدمات الاجتماعية في الدولة »[١٢] .

ونود أن نشير الى ما يحدث من خلط أحياناً بين مفهوم مصطلحات أخرى كثيرة ، ومفهوم « إدارة التنمية » ، ومن هذه المصطلحات الأخرى « التطوير الاداري » و « الإصلاح الاداري » ، و « التنمية الادارية » ، وغير ذلك من المصطلحات التي لا يتسع المجال لوضع حدود بينها ، وتحديد نطاق كل منها .

ولكن الذي يهمنا الآن على الأقل هو أن « إدارة التنمية » يقتصر مدلولها ونطاقها على وصف العملية الادارية في الدول النامية التي تضع لنفسها خططاً وبرامج للتنمية القومية الشاملة ، ومن ثم فإن هذا التعبير ، تعبير متقدم ، أكثر دقة وتخصصاً في وصف وتحليل عمل النظام الاداري في هذه الدول ، أو بعبارة أخرى هي « اختيار وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حددت بمعرفة السلطة في مجتمع ما بطريقة أو بأخرى »(١٣) .

ومعنى ذلك ان ادارة التنمية ليست تعبيراً يمكن اطلاقه على نشاط الجهاز الاداري في جميع الدول النامية على السواء ، بل تصبح كذلك فقط في الدول :

١ ـ التي تتم التنمية فيها وفقاً لخطة شاملة .

٢ ـ التي يوجد فيها خطة أو خطط لتطوير عمليات النظام الاداري تكون مواكبة ومتناسقة مع خطة التنمية الموضوعة .

اعتماد ادارة التنمية في الكويت على قوة العمل :

يعتبر رأس المال أحد المدخلات النادرة التي تفتقر اليها عملية التنمية في كثير من الدول النامية ، ولكن الأمر ليس كذلك في دولة الكويت أو في بعض دول الخليج النفطية الأخرى . حيث تتمتع هذه الدول بفائض في أموالها واحتياجاتها خاصة عقب الزيادة الكبيرة في أسعار النفط في عام ١٩٧٣ ، إذ ارتفعت عائدات الكويت من صادرات النفط الخام عام ١٩٧٣ ، من ٩٩٢,٩ مليون دينار الى ٢,٥٨٨,٢ مليون دينار عام ١٩٧٤ .

وفي مواجهة هذه الوفرة في رؤوس الأموال والاحتياطيات ، كانت هناك ندرة ملموسة في مدخلات اخرى للتنمية ، وهي قوة العمل اللازمة بمستويات ومهارات مختلفة لادارة هذه التنمية والاضطلاع بمسئولياتها . ولم تقتصر المشكلة على ندرة قوة العمل ومحدوديتها ، انما صاحبتها بعض المشكلات والخصائص الأخرى التي ترجع الى تنوع مصادر العمالة وعدم تجانسها واختلافاتها اللغوية والاجتماعية وتنوع مستوى مهاراتها .

ومن ثم فان دور المرأة الكويتية يبرز في اطار هذه المشكلة كأحد الحلول الهامة والرئيسية

لادماج المرأة في عملية التنمية وتصحيح جوانب الخلل الهيكلي والنوعي في مدخل هام من مداخل ادارة التنمية .

ثانيـاً
الاطار العام لمساهمات المرأة الكويتية في ادارة التنمية

في ضوء مجموعة المفاهيم الأولية التي عرضنا لها ، يمكن من زاوية منهجية بحتة أن نتلمس دور المرأة الكويتية على مستويين هما :

أولاً ـ مستوى اقتراح واختيار السياسات العامة للتنمية .

ثانياً ـ مستوى تنفيذ هذه السياسات .

ونعرض فيما يلي لمساهمات المرأة الكويتية في كل من هذين المستويين :

أ ـ مساهمات المرأة الكويتية في اقتراح واختيار السياسات العامة للتنمية :

السياسات العامة للتنمية ، هي مجموعة المبادىء والتوجيهات ، والاطار العام الذي تتم في داخله كافة نشاطات التنمية في مستوياتها المختلفة ، في توافق وانسجام.

وفي النظم الديمقراطية تكون هذه السياسات تعبيراً عن آراء المواطنين واستجابة لتطلعاتهم ، وهذه الآراء والتطلعات قد تختلف مساراتها وقنواتها وصور التعبير عنها ، الا أنها في النهاية ينبغي أن تعبر عن أماني المواطنين وتطلعاتهم بصورة كاملة وصادقة وليس معنى ذلك أن مجرد التعبير عن الأماني والتطلعات ، كاف في حد ذاته لاضفاء الديمقراطية على نظام أو آخر ، انما يرتبط بذلك ولا ينفصل عنه ما تتخذه الدولة من خطوات عملية لتنفيذ ما يتطلع اليه المواطنون ، وما توفره من نظام اداري سليم يضطلع بمسئوليات التنمية ، ويوفر لها متطلباتها ، ويوضح شكسبير هذا المعنى في عبارته المشهورة « دع الحمقى يتناقشون حول اشكال الحكومات ، فإن أفضلها إدارة هو أفضلها قاطبة (١٤) .

وفي الحقيقة ، فإن الدور الذي تتولاه الدولة ممثلة في مؤسساتها وأجهزتها المختلفة لا يقتصر على تنفيذ السياسات العامة للتنمية ، فإن أجهزة ومؤسسات الدولة تقوم هي ايضاً بواجب أساسي في اقتراح ورسم هذه السياسات ، يؤهلها لذلك معايشتها لمشكلات التنفيذ وتلمسها عن قرب لاحتياجات المواطنين .

نخلص من ذلك الى أن عملية اقتراح واختيار السياسات العامة للتنمية هي واجب مشترك

بين المواطنين من ناحية ، ومؤسسات واجهزة الدولة من ناحية أخرى ، تلك المؤسسات والأجهزة التي لم يعد دورها يقتصر على تحقيق السياسات العامة وتنفيذها .

ويمكننا الآن أن ننظر الى دور المرأة الكويتية في اقتراح ورسم السياسات العامة للتنمية من ناحيتين :

الأولى : باعتبارها مواطنة في هذا المجتمع ، لها ما للرجل من حق المواطنة .

الثانية : باعتبارها عضواً في مؤسسات واجهزة الدولة ، تشغل مواقع قيادية تؤهلها لاقتراح سياسات التنمية والاختيار بينها .

ومهما كانت الناحية التي ننظر منها الى دور المرأة ، فإن هذه النظرة ترتكز الى أمرين هما :

١ ـ خطوات النضج والتأهيل التي اتخذتها المرأة الكويتية :

تخطىء المرأة الكويتية اذا هي انتظرت ان يأتيها الرجل بدعوة لمشاركته في رسم السياسات العامة للتنمية ، أو أن يتفضل الرجل يوماً بتقرير بعض حقوقها في هذا الصدد . فمثل هذا اليوم لن يأتي ، كما لم يأتِ في مجتمع آخر وبالتالي فإن الندوات والمؤتمرات والدراسات التي تطالب بتقرير حقوق المرأة في العمل تصبح ضعيفة التأثير ما لم تقدم المرأة نفسها النموذج والقدرة على ارتياد مواقع العمل المختلفة وشغل مسئولياتها .

إن هذا الدور بصفة خاصة ، دور الاشتراك في رسم سياسات التنمية ، وتقرير الكيفية التي تدار بها عملياتها ، لن تناله المرأة إلا بانتزاعه وإقناع الآخرين بجدارتها ومسئوليتها في تحمله ، وحتى يتم ذلك فإن عدداً من الترتيبات والخطوات يتعين على المرأة ـ قبل غيرها ـ ان تبادر باتخاذها لصقل قدراتها ، وإنضاج كفاءتها .

وفي إطار هذا التأهيل فان المرأة الكويتية قد خطت خطوات واسعة وملموسة ، فاقت خطوات الرجل ، كما ان الاتجاهات المستقبلية تنبىء عن استمرار هذه الخطوة واتساعها في السنوات القادمة .

ونستعين في التدليل على ذلك بعرض مؤشرين هامين ، نراهما يكشفان عن مدى تأهيل المرأة الكويتية لتولي دورها في رسم سياسات التنمية . وهذان المؤشران هما :

الخريجات من جامعة الكويت :

توضّح الاحصاءات ان إجمالي عدد خريجات جامعة الكويت منذ تخريج أول دفعة من

كلياتها عام ٦٩/ ١٩٧٠ ولمدة عشر سنوات تالية قد بلغ ٤٦٥٨ خريجة بينما بلغ عدد الخريجين الذكور ١٦٦٧ خريجاً ، وبعبارة أخرى فان نسبة الخريجات من جامعة الكويت يمثلن ٦١٪ من إجمالي خريجي الجامعة بينما يمثل الخريجون الذكور ٣٩٪ من العدد الاجمالي .

وبالنسبة للكويتيين فان هذه النسبة بين الذكور والإناث تمضي بشكل أوضح في نفس الاتجاه حيث بلغ عدد الخريجات في الفترة من ١٩٧٠ / ١٩٧١ الى الفصل الدراسي الأول من العام ٧٩/ ١٩٨٠ عدد ٢٣٢٨ خريجة مقابل ١٢٩٦ خريجاً من الذكور عن نفس الفترة أي أن النسبة ٦٤٪ إناث ، و٣٦٪ ذكور[١٥] .

الخريجات من معاهد التعليم الفني :

توضّح الاحصاءات ايضاً أن عدد خريجات معاهد التعليم الفني التابعة لوزارة التربية (معهد التربية للمعلمات - المعهد التجاري للبنات - المعهد الصحي) ، منذ عام ١٩٧٦/٧٥ ولخمسة أعوام متصلة آخرها عام ٧٩/ ١٩٨٠ قد بلغ ٢٦٦٨ خريجة بينما كان عدد الخريجين الذكور (من معهد التربية للمعلمين - المعهد التجاري - معهد التكنولوجيا) هو ١٥٤٢ خريجاً وبعبارة أخرى فان نسبة الخريجات من معاهد التعليم الفني يمثلن ٦٣٪ من إجمالي خريجي هذه المعاهد ، بينما يمثل الخريجون الذكور ٣٧٪ فقط من العدد الاجمالي[١٦] .

وبدراسة هذين المؤشرين نخلص الى أن المرأة الكويتية تمثل حتى الآن نسبة قدرها ٦٢٪ تقريباً من إجمالي خريجي المعاهد الفنية - بعد الثانوية العامة - وكليات جامعة الكويت . بينما يمثل الذكور ٣٨٪ من هؤلاء الخريجين (ملحق ١ ، ٢) . وحتى إذا وضعنا في حسابنا حقيقة ان بعض الشباب الكويتي من الذكور يجد طريقة لاستكمال دراسته - بعد الثانوية العامة - في المعاهد والجامعات العربية والأوروبية ، وان بعض الإناث لا يتجهن للدراسة بالخارج تحت تأثير بعض الأعراف والتقاليد ، فان ذلك لن يغير من الاتجاه العام لنسبة الخريجات ، خاصة مع وجود أعداد متزايدة ايضاً من الإناث صرن يتجهن للدراسة بالخارج (تقرير إدارة البعثات والعلاقات الثقافية - وزارة التربية ١٩٧٩) .

وإذا كانت المؤشرات السابقة يمكن أن توضح إمكانات المرأة الكويتية - كمواطنة - للمساهمة في رسم سياسات التنمية ، فانه يبقى أن نبحث في مدى قيامها فعلاً بهذا الدور من خلال أدوارها القيادية والتنفيذية في المجتمع .

ويلاحظ بصفة عامة أن القيادات الادارية الكويتية هي إما من كبار السن الذين لم يحصلوا على التعليم والتدريب الكافيين لشغل مسئولياتهم بكفاءة وفاعلية وإما من صغار السن المتعلمين الذين تعوزهم الخبرة والمران . اما بالنسبة للقيادات الادارية الوافدة فيلاحظ كذلك انها لم

تندمج في المجتمع الكويتي ، ولم تحصل على الاستقرار الكافي ، وهي أقل المجموعات الوافدة شعوراً بالأمان والاستقرار(١٧) .

وتشير تقارير كثيرة الى انه من المتوقع أن تشهد الكويت في بداية الثمانينات عجزاً واضحاً في القيادات الادارية ، وتقدر دراسة لمجلس التخطيط حاجة الكويت الى المديرين عام ١٩٨٠ بـ ٢٥٥٠ كما تقدر الحاجة من الرؤساء التنفيذيين في الحكومة بـ ٤٠٠٠ ، ويلاحظ بصفة إجمالية ازدياد حاجة الكويت الى هذه الفئات عاماً بعد عام ، كما يتضح من البيان التالي :

احتياجات الكويت في القطاع الحكومي من المديرين العامين والرؤساء التنفيذيين(١٨) :

	عام ١٩٧٥	عام ١٩٨٠
من المديرين	٢١٣٥	٢٥٥٠
من الرؤساء التنفيذيين	٣٣٥٠	٤٠٠٠

وإذا بحثنا عن مكان المرأة بين فئتي المديرين والرؤساء التنفيذيين في مؤسسات الدولة ، فسنصل الى حقيقة مؤداها أن دور المرأة محدود للغاية في هاتين الفئتين حيث لا يزيد عددهن عن الخمسين ، ومن ثم فان تأثيرها وإسهامها القيادي والتنفيذي في تقرير سياسات التنمية هو تأثير محدود كذلك . (إحصاء القوى العاملة في القطاع الحكومي ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٧٨) .

ولعل محدودية هذا الدور ترجع الى حداثة دخول المرأة الكويتية الى مجال العمل والتوظف ، وسبق الرجل لها في هذا المجال . ولكن السنوات القادمة ستشهد تحولاً ملحوظاً في هذا الصدد ، خاصة مع وجود نماذج ناجحة لعدد من القيادات الادارية والتنفيذية من الكويتيات اللاتي أثبتن جدارتهن وقدرتهن في هذا المجال ، ليس على الصعيد الوطني فحسب ، وإنما على الصعيد الدولي كذلك.

٢ ـ المشاركة الشعبية :

ربما كان واضحاً أن المشاركة الشعبية ، تعني شيئاً أبعد وأعمق من المشاركة السياسية حيث تعتبر هذه الأخيرة صورة من درجات المشاركة الشعبية ، ولكنها درجة متقدمة ، تحدث غالباً حينما يتأكد دور المرأة في المجتمع من خلال إسهامها المباشر في قضايا التنمية ، بصورة لا يبقى معها الا ان يمتد دور المرأة ووجودها الى مجال التشريعات والقوانين المنظمة لحياة المجتمع وشئونه .

وتعتبر المشاركة الشعبية من جانب المرأة خطوة ضرورية تدفع بها الى المشاركة السياسية ، كما ان التنظيمات والجمعيات والهيئات التي تشارك المرأة من خلالها في شئون مجتمعها ، تعتبر مدارس لاعداد وتأهيل المرأة للقيام بدورها السياسي وتقرير حقها السياسي بشقيه في الانتخابات والترشيح .

والمشاركة الشعبية هي إحدى وسائل الاسراع بالتنمية في كثير من دول العالم النامية والمتقدمة على السواء ، ففي الدول النامية كانت هذه المشاركة هي الوسيلة الأساسية في تنمية وتطوير المناطق الريفية ، كما عملت في الدول المتقدمة على تحسين الظروف الحياتية والمعيشية لسكان المناطق الفقيرة والمتخلفة في المدن الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا وكثير من الدول الأوروبية .

وهذه المشاركة لها أشكال شتى ، وأهداف شتى ، وهي تأخذ أشكالها وأهدافها من ظروف مجتمعها وتحدياته ، ومن ثم فهي لا تصبح كذلك اذا هي انفصلت عن تطلعات مجتمعها أو انعزلت عن مشكلاته ، أو جعلت أهداف فئة أو شريحة اجتماعية معينة هي شاغلها ومحور حديثها .

وعلى هذا النحو يمكن أن نتصور أبعاد المشاركة الشعبية في اتجاهين (١٩) :

الاتجاه الأول : هو اتجاه أفقي بين المواطنين بعضهم البعض على نحو تنمو معه روح التكافل والتضامن والرغبة في العمل المشترك من أجل تنمية المجتمع .

الاتجاه الثاني : هو اتجاه رأسي تتكامل فيه جهود المواطنين ـ في المستوى الأفقي ـ مع جهود الهيئات الحكومية والرسمية من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمواطنين .

إن ثمّة مجالات كثيرة تستطيع المرأة أن تسهم فيها بصورة فعالة ومثمرة ، وهي مجالات يتعذر تماماً على الحكومة بأجهزتها ومؤسساتها المختلفة ـ حتى مع توفير الامكانات ـ ان تتحمل مسئوليتها بمفردها . ومهما كانت الجهود الحكومية المبذولة ، فهي معرضة للاجهاض والفشل على يد مواطنين لا يتحمسون للمشاركة ، ولا يتعاونون في سبيل إنجاح هذه المهام .

ان المرأة بطبيعتها ، وبطبيعة تأثيرها ودورها في المجتمع ، مرشحة لأن تتولى الدور الأساسي في هذه المشاركة ، فهي الأم والزوجة ، والأخت والمعلمة التي يمكنها أن تقوم بدور مؤثر وأساسي في هذه المجالات المطروحة .

وانها لحقيقة ، يلمسها كثيرون ، ان المرأة الكويتية وبعض الجمعيات النسائية ، قد توارت عن هذه المجالات ، وقدمت عليها مجالات أخرى لا نزعم بعدم أهميتها ، ولكننا نراها في

مرتبة تالية من مراتب الأهمية ، لأنها مجالات لا تمس مباشرة قضايا التنمية ، ولا تسرع بدفع عجلتها ، حتى صار الانطباع الموجود لدى الكثيرين ، ان النشاط العام للمرأة الكويتية قد غلبت عليه مظاهر الترف ، وأحاديث « شاي الضحى » .

وإذا كان هدف هذه الدراسة هو إدماج المرأة في التنمية وقضاياها فإنه يصبح أمراً ضرورياً أن يتم التنسيق بين جهود الجمعيات والهيئات النسائية الكويتية والأجهزة المماثلة أو المرتبطة بنشاطها في مؤسسات واجهزة الدولة ، ليس هذا فحسب ، بل ينبغي أن يكون هناك تواجدٌ للمرأة في المجالس واللجان والتنظيمات المعنية بتحديد أهداف التنمية ورسم سياساتها والتخطيط لها .

وتمثيل المرأة في هذه المجالس واللجان ، لا ينبغي أن يكون من باب التكريم والاسترضاء ، فحينئذٍ ستقتل الوسيلة الغاية ، ولكنه تمثيل يهدف فعلاً الى تحريك نصف المجتمع والوقوف على آرائه ووجهات نظره في قضايا التنمية ، الأمر الذي يتطلب بالتالي وجود ارتباط بين هؤلاء اللائي يتم اختيارهن للعمل ضمن هذه المجالس واللجان وبين قنوات أخرى تنتظم فيها المرأة الكويتية بالرأي والمشاركة .

ب ـ مساهمات المرأة الكويتية في تنفيذ السياسات العامة للتنمية :

قد تختلف مساهمات المرأة في اقتراح ورسم السياسات العامة للتنمية من مجتمع لآخر ، بحسب قنوات المشاركة المتاحة لها ، ووفق المستوى التعليمي والثقافي الذي بلغته . ولكن مساهمات المرأة في تنفيذ هذه السياسات وتولي مسئولياتها العملية ، يصبح واجباً يومياً ، على المرأة أن تقوم به . وقد تكون هذه المساهمة امراً بالفطرة والطبيعة حين تقوم المرأة بواجباتها في رعاية أسرتها ، ومساعدة زوجها في الزراعة أو الصيد ، أو في انتاج بعض الصناعات الحرفية والبيئية الصغيرة ، قد يكون الأمر كذلك ، ولكن المساهمة التي نعنيها ، ونرمي اليها ، هي تلك المساهمة الفعالة ، التي يتم تخطيطها ، والإعداد المسبق لها ، ورسم مجالاتها[٢٠] ، وتحديد أولوياتها .

وفي إطار هذا المعنى ، فإنه يمكن عرض حدود هذه المساهمات ومجالاتها تحت موضوعين نراهما يعبران عن عمق هذه المساهمة ومداها وهما :

- مساهمة المرأة المباشرة في قوة العمل .
- مساهمة المرأة في تنمية السلوكيات المواتية لعملية التنمية .

وفي الصفحات التالية نعرض لهذين الأمرين .

١ ـ المساهمة المباشرة في قوة العمل [٢١] :

تسير إحصاءات العمالة في دولة الكويت على اعتبار قوة العمل هي مجموع السكان الذين تبلغ اعمارهم ١٥ سنة فأكثر[٢٢] ، وهؤلاء هم فئتان :

- فئة الذين يعملون فعلاً .
- فئة المتعطلين حالياً عن العمل ولكنهم قادرون على العمل ويرغبون فيه .

وهاتان الفئتان تكونان قوة العمل المتاحة والتي يمكن أن تشارك في عملية التنمية .

وتوضّح الأرقام التالية نسبة مساهمة قوة العمل الكويتية الى إجمالي السكان الكويتيين على النحو التالي :

نسبة قوة العمل الكويتية (الذكور والإناث) الى إجمالي السكان الكويتيين [٢٣]

عام	ذكور	أناث	إجمالي
١٩٥٧	٪٤٣,٩	٪٠,٧	٪٢٢,٩
١٩٦٥	٪٣٧,٢	٪١,٠	٪١٩,٥
١٩٧٠	٪٣٦,١	٪١,٢	٪١٨,٨
١٩٧٥	٪٣٥,٧	٪٣,٢	٪١٩,٥

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

- انخفاض نسبة إسهام قوة العمل الكويتية الى مجموع السكان بصفة عامة .
- انخفاض نسبة إسهام قوة العمل الكويتية من الإناث بشكل خاص .

ولكن ثمّة أمور تدعونا الى التفاؤل بشأن مساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل هي :

- إقبال المرأة الكويتية على العمل بصورة متزايدة كما تظهرها أرقام المشتغلات في سنوات التعداد التالية :

عام ١٩٦٥	١٠٠٢
عام ١٩٧٠	٢٠١٧
عام ١٩٧٥	٧٣٠٥

ـ ان مساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل وان كانت محدودة عددياً ، الا انها تتسم بالفاعلية والتأثير ، ويرجع ذلك الى المستوى التعليمي لمفردات قوة العمل من الاناث ، والذي يعكس خصائص تعليمية لا نجدها بين قوة العمل من الذكور .

وتظهر الدراسات ان نسبة الأميات قد انخفضت بين الاناث في قوة العمل من ٨٢,٢٪ عام ١٩٦٥ الى ٧٤,٢٪ عام ١٩٧٠ الى ١٠,١٪ عام ١٩٧٥ ويقابل ذلك زيادة في عدد الحاصلات على الشهادة الثانوية ، والشهادات بعد الثانوية وأقل من الجامعية من ١٪ عام ١٩٦٥ الى ٢,٦٪ عام ١٩٧٠ الى ٤٤,٨٪ عام ١٩٧٥ . ليس هذا فحسب بل ان نسبة الحاصلات على الدرجة الجامعية وما فوقها قد صارت ١٣,٩٪ عام ١٩٧٥ بينما هذه النسبة بين قوة العمل من الذكور ٣٪ في نفس العام[٢٤] .

المرأة وقوة العمل الحكومية الكويتية :

عرضنا فيما سبق لمساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل بشكل عام ، ومن المفيد الآن أن نكون أكثر تحديداً بأن نعرض لهذه المساهمة في القطاع الحكومي ، وهو القطاع الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بادارة التنمية ، وتناط به معظم مسئولياتها . وتظهر الدراسات أن مساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل الحكومية قد بلغت ١١,٩٪ عام ١٩٧٢ ، ١٨,٢٪ عام ١٩٧٦ من إجمالي فئات العاملين بالحكومة (موظفون ومستخدمون وعمال) .

توزيع قوة العمل الحكومية حسب النوع

	١٩٧٢		١٩٧٦	
	عدد	٪	عدد	٪
ذكور	٣٠٤٦٤	٪٨٨,١	٣٨٢٧٥	٪٨١,٨
اناث	٤١١٣	٪١١,٩	٨٤٩٤	٪١٨,٢
إجمالي	٣٤٥٧٧	٪١٠٠	٤٦٧٦٩	٪١٠٠

أما عن خصائص قوة العمل الكويتية ـ في القطاع الحكومي ـ من الأناث ، فإنه يلاحظ بشأنها ما يلي :

١ ـ انها ذات خصائص تعليمية متميزة حيث تبلغ نسبة الكويتيات العاملات في الحكومة عام ١٩٧٦ والحاصلات على شهادة الثانوية ، وشهادات دون الجامعية ٤٣,٢٪ كما تبلغ نسبة الجامعيات منهن ١٥,٢٪ . بينما تبلغ هذه النسبة بين الذكور العاملين في نفس العام في القطاع الحكومي ١٠,٧٪ ، ٤,٥٪ على التوالي[٢٥] .

ويرجع هذا التفاوت الواضح في الخصائص التعليمية لقوة العمل بين الذكور والاناث في القطاع الحكومي الى ان عدد العاملين الذكور يضم فئتي المستخدمين والعمال بصورة تزيد كثيراً عنها بين الاناث حيث يبلغ افراد هاتين الفئتين ١٨٣٢٨ والموظفين ١٩٩٤٧ موظفة ، وأمر طبيعي ان تكون الخصائص التعليمية للمستخدمين والعمال دون مستوى الشهادة الثانوية .

٢ ـ أن المرأة الكويتية تتركز مساهمتها في قوة العمل في القطاع الحكومي كما ان مساهمتها داخل هذا القطاع تتركز في جهتين هما وزارة التربية ، ووزارة الصحة[٢٦] .

٣ ـ أن مساهمة المرأة الكويتية في العمل الحكومي تتركز في المهن العلمية والفنية ، حيث نجد عدد المشتغلات في هذه المهن ٤٦٠٣ بنسبة قدرها ٥٤,٢٪ من إجمالي الأناث الكويتيات العاملات في الحكومة عام ١٩٧٦[٢٧] .

٤ ـ ان إجمالي مساهمة المرأة الكويتية في العمل الحكومي لا تزال محدودة حيث تمثل ١٨,٢٪ عام ١٩٧٦ من اجمالي فئات العاملين بالحكومة .

وفي تفسير الأسباب الخاصة بضعف مساهمة المرأة الكويتية في العمل الحكومي نشير الى ما خلصت اليه احدى الدراسات الميدانية التي أعدت في بداية هذا العام حول بعض مظاهر الخلل في هيكل العمالة في الجهاز الحكومي[٢٨] . حيث ترتب الدراسة هذه الأسباب على النحو الآتي وفقاً لآراء عينة البحث وهي تضم وكلاء الوزارات والوكلاء المساعدين والمديرين :

١ ـ التقاليد الاجتماعية التي تحول دون عمل المرأة .

٢ ـ قلة نسبة المتقدمات للعمل .

٣ ـ عدم ملاءمة طبيعة العمل للمرأة .

مساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل بمؤسسات التنمية (القطاع العام) :

لا تقتصر ادارة التنمية على الجهاز الحكومي بوزاراته واجهزته المختلفة ، إنما توجد مؤسسات عامة ووحدات اقتصادية مملوكة للدولة ، تتولى دوراً هاماً ورئيسياً في وضع خطط التنمية موضع التنفيذ والتحقيق ، من هذه المؤسسات والوحدات : مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ، مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، بنك الكويت المركزي ، بنك التسليف والادخار ،

شركة نفط الكويت ، شركة البترول الوطنية ، شركة المواصلات الكويتية ، شركة مطاحن الدقيق الكويتية ، الصندوق الكويتي للتنمية .

ورغم عدم وجود مصادر دقيقة يمكن الاعتماد عليها في بيان توزيع العمالة بهذا القطاع ، الا انه يمكن الاشارة الى أحد المؤشرات الهامة التي أظهرتها دراسة حول توزيع خريجي كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية من الكويتيين على الجهات السابق الاشارة اليها[٢٩] فقد أظهر هذا التوزيع أن الخريجين الذكور يمثلون ٥٤,٥٪ ، والاناث ٤٥,٥٪ ومعنى ذلك ان المرأة الكويتية لم تتخلف عن الرجل الكويتي في تولي مسئوليات العمل بهذا القطاع الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بمهام التنمية .

ورغم ان اهتمامنا يتجه الى مؤسسات ادارة التنمية وقياس مدى مساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل بهذه المؤسسات ، الا أنه لن يخل بذلك أن ترد الاشارة الى أنه في الوحدات الاقتصادية بالقطاع الأهلي اظهرت نفس الدراسة السابقة أن المرأة الكويتية كان لها هذا الدور المتقدم في مجالات العمل المختلفة ، ففي عينة دراسية شملت : بنك الكويت الوطني ، البنك التجاري ، البنك الأهلي ، بنك الخليج ، شركة الكويت للتأمين ، وشركة العقارات المتحدة كان خريجو كلية التجارة الذكور يمثلون ٤٧٪ بينما الاناث ٥٣٪ من إجمالي خريجي الكلية العاملين بهذه الجهات .

٢ ـ تنمية السلوكيات المواتية لعملية التنمية :

تواجه الكويت ، كما تواجه كثير من الدول النامية الأخرى ، خاصة في الدول النفطية بمنطقة الخليج والجزيرة العربية عدداً من السلوكيات السلبية غير المواتية لادارة التنمية كما تفتقر في ذات الوقت الى عدد من السلوكيات الايجابية التي تساند عملية التنمية وتضاعف من احتمالات نجاحها .

وتستطيع المرأة الكويتية ان تعالج ما لا يتفق مع متطلبات التنمية من سلوك ، وان تنمي في ذات الوقت عدداً من السلوكيات الجديدة التي تسرع بالتنمية ، وتزيد من فاعليتها .

ان الاسراف على سبيل المثال صار طابعاً مميزاً لكثير من نساء الكويت ، ومظاهر الترف التي صارت تحيط بها نفسها تبدد كثيراً من وقتها ومالها ، على نحو لا تمارسه النساء في دول متقدمة كثيرة .

واذا كان من حق الجيل الحاضر ، ان ينعم بما أفاء الله به سبحانه وتعالى على هذا الوطن ، وان يحدث بنعمة الله ، فان الحديث بنعمة الله يكون بالمحافظة على هذه النعمة وتنميتها واداء حقها .

ان دور ربة البيت الذي تقوم به حالياً، هو دور استهلاكي، اكثر منه انتاجي، وإذا كان عمل ربات البيوت في دول أخرى يمكن تصنيفه في مجال الاضافة الحقيقية للدخل القومي ودخل الأسرة ، فان الأمر في الكويت يختلف الى حد كبير ، بعد أن أسلمت المرأة الكويتية أمور بيتها وتربية أبنائها لغيرها ، ولم يعد لها بعد ذلك إلا أحاديث ينشرها الصباح ليطويها المساء .

ان حياة ربة البيت المتفرغة لشئون بيتها وأسرتها هي في حد ذاتها اضافة حقيقية الى دخل الأسرة ، وهي صورة من صور المشاركة في الانتاج[٣٠] . ونحن لا نمانع أن تقر المرأة الكويتية المثقفة في بيتها ، فهي أقدر من غيرها على إدارة بيتها وتربية أولادها والقيام بواجباتها كربة بيت ناجحة ، وتستطيع في ذات الوقت ان تشارك في كثير من مشروعات خدمة البيئة والنشاط العام . ولكن الذي لا ينبغي ان يغيب عن التفكير ايضاً هو انه يوجد حالياً حوالي مائة الف من ربات البيوت الكويتيات لا يعملن[٣١] ، في وقت يزداد فيه الاعتماد على قوة العمل الوافدة بصورة مضطردة مما جعل بعض المسئولين عن التخطيط ينبهون الى نتائج هذه الزيادة بقولهم ان ما تشهده الكويت حالياً ليس هجرة وافدة للقوى العاملة فقط بل هو ايضاً هجرة سكانية متكاملة الملامح مما يتطلب نظرة جادة لطبيعة التركيب السكاني كما تعكسه نسبة المساهمة وتأثيرها على التنمية[٣٢] .

ونتيجة لذلك فإن امرأة كويتية واحدة تتجه الى سوق العمل يمكن أن توفر جلب أسرة بأكملها من العمالة الوافدة لا يعمل فيها سوى الرجل ، فضلاً عما يمثله ذلك من تخفيف على مرافق وخدمات الدولة .

ان هذه المسألة ، بقدر أهميتها ، لا تقلقنا ، فثمة شواهد تؤكد اتجاه المرأة الكويتية بدرجة كبيرة الى العمل تحت تأثير بعض الضغوط الاقتصادية التي صارت الأسرة الكويتية تواجهها مثل مشكلة السكن ، وضيق مسكن الأسرة ، حيث تشترك بعض الأسر في مسكن واحد ، وعدم كفاية الموارد لسد الاحتياجات والتطلعات المتزايدة ، ووجود نسبة تقدر بحوالي ٤٥٪ من الاناث من سن ١٨ الى ٣٠ سنة غير متزوجات[٣٣] .

وأخيراً فان أنماط السلوك المواتية لعملية التنمية ، ليست هي تلك التي تسلكها المرأة الكويتية ذاتها، بل هي أيضاً تلك التي تغرسها في أبنائها والمحيطين بها ، فالأم هي المعين الأول الذي ينهل منه الأبناء سلوكهم ، وعلى يديها تتشكل تصرفاتهم ونظرتهم لما حولهم .

إن نظرة جديدة ، وأنماط سلوكية جديدة ، ينبغي خلقها وتنميتها في حياة الأسرة الكويتية ، والمرأة هي السبيل المباشر لبناء هذه السلوكيات في مجالات كثيرة مثل أنماط المأكل والملبس والمسكن ، وقضاء أوقات الفراغ ، والنظرة الى قيمة الوقت ، والتزامات المواطنة ، وغلاء المهور ، وغير ذلك كثير .

ثالثاً

العقبات التي تعوق تقدم المرأة الكويتية نحو دورها في إدارة التنمية

أوضحنا فيا سبق أن طاقات المرأة الكويتية وامكاناتها غير مستخدمة استخداماً كاملاً أو فعالاً ، وان غاية مساهمتها في قوة العمل تقدر بحوالي ٣٪ . وأكثر من ذلك ، فان نسبة اللاتي وصلن الى مستويات الادارة العليا لا تزيد عن ١٪ من هذه النسبة السابقة ، ويمكن للانسان العادي ان يذكر جميع أسماء اللاتي يشغلن هذه المواقع .

ولا يقتصر الأمر على ذلك، إذ يلاحظ ايضاً وجود فجوة بين أجور الرجال والنساء ، وأن النسبة الغالبة من قوة عمل الاناث توجد في المهن والوظائف الدنيا .

ويثور السؤال : لماذا ؟

ان ثمة عقبات نراها تقيد حركة المرأة عموماً ، والمرأة الكويتية بصفة خاصة ، وتؤثر سلباً في سعيها لتحقيق هذه المساواة ، ويمكن القول أن هذه العقبات رغم اختلاف صورها ومصادرها ترجع الى طبيعة الاطار الثقافي الذي نشأت فيه المرأة ، والذي ظل يصاحبها في حياتها .

تذكر الدكتور مارجريت فن[٣٤] أن النظرة للمرأة في اطار الثقافة الاجتماعية ذات شقين ، وان هذه النظرة للنساء ـ في اطار هذه الثقافة ـ تعتمد على اعتبارهن هدفاً للجنس أو للخدمة . ونتيجة لهذه النظرة ، استقر التكوين الاجتماعي للمرأة على جعلها أسيرة لأمرين : انها نموذج للجنس ، ونموذج للخدمة ، وعلى حد تعبيرها تقول[٣٥] :

(The process of socialization for women emphasizes Sexism and servitude)

وتقدم الباحثة أول دليل على ذلك بقولها ان قاموس Webster يعرف العمل بأنه ممارسة القوة العضلية أو الذهنية لانجاز شيء ما مقابل أجر[٣٦] . ولذا فإن مكاتب الاحصاء والتعداد وإحصاءات العمل تقصر نشاطها على إحصاءات العمل المدفوع فقط ، وتستبعد تبعاً لذلك ربات البيوت من احصاءات العمل . . . وتخلص الى ان تعريف وبستر يتضمن في طياته معنى العبودية Serfdom وان احصاءات العمل تكرس هذا المعنى وتعمقه .

وعلى الجانب الآخر ، فان الاطار الاجتماعي لهذه الثقافة يكرس استقلالية الرجل ، وعمله وتفوقه الوظيفي ، وحتى حينما تعالج الجنس عند الرجل ، تعالجه في توجهه الى المرأة ، وحريته في التعبير عن ذلك . .

ان هذه المعاني وغيرها ، يتم التعبير عنها في صور كثيرة وبطـرق مختلفـة ، نجدهـا في استجابات الأطفال وطاعتهم لآبائهم ، في لعب الأطفال التي يتم تصميمها واختيارهـا ، وفي دور الولد والبنت في الأسرة ، حتى استقر في ضمير المرأة انها مخلوقة صنعت من كل شيء جميل ، ويصور ذلك مثل يقول ان البنت صنعت من السكر والتوابل وكل شيء لطيف
(Suger and spice and every thing nice)

لقد أدت هذه النظرة للمرأة الى سلسلة اخرى من الافتراضات القائمة على إضعاف جانب المرأة ، ويكاد يذكر كل منا لحظة قال فيها « ان المرأة ضعيفة » . هذا صحيح اذا كنا في مشادة أو عراك أو أي شكل آخر من أشكال استخدام العضلات ، ولكننا نعلم ايضاً ان متوسط عمر المرأة أطول من متوسط عمر الرجل ، وان توقعـات اعمارهـن اطـول عادة من اعمار الرجـال لعـدة سنوات .

ان الرجال قد صبوا في قوالـب اجتماعية منـذ الصغـر على انهـم مستقلـون ، أقـوياء ، مشاركون وايجابيون ، ومن ثم تشكلت انماطهم في هذا الاطار ، بينما المرأة ، صبت في قالـب آخر ، على انها ضعيفة ، حساسة ، مرهفة ، عاطفية ، تنتظر الآخرين ، وتعتمد عليهم ، ومن ثم تشكلت ايضاً في هذا الاطار ، ومضى تكوينها الاجتماعي يكرس ذلك ويعمقه .

ولعله من المناسب الآن بعد أن أشرنا الى دور الاطار الثقافي والاجتماعي الذي تكونت فيه المرأة في خلق مجموعة العقبات التي تقعد بها عن المساهمة الفعالة في ادارة التنمية ، أن نتناول هذه العقبات في مجموعتين :

المجموعة الأولى : عقبات من داخل المرأة .

المجموعة الثانية : عقبات من خارج المرأة .

١ ـ عقبات من داخل المرأة :

وتتلخص هذه العقبات في هذه النظرة السلبية التي تنظر بها المرأة الى قدراتها وقيمتها . حيث تميل الى الاعتقـاد بأن دورهـا هو دور المستسلـم ، وفي ذات الوقـت تركز اهتمامهـا على جاذبيتها ، ورقتها وكونها في خدمة الآخرين ، وهي بذلك تقوم من جانبها بتكريس الفكرتـين الأساسيتين عنها بأنها نموذج للجنس والاستعباد .

ان نصائح الآباء ، والمعلمين ، وحتى الاعلانات ، تكرس في كل وقت القول بأن قيمة الفتاة تقاس بمدى جاذبيتها للجنس الآخر ، ومن ثم عليها أن تبدو جذابة للجميع
(A girl's worth is measured by her attractiveness to the apposite sex)

وهذه الجاذبية لن تتوفر لها الا اذا أخضعت نفسها ، وأسلمت قيادها ، فإذا كانت ذكية فطنة ، فعليها ان تخفي هذا الذكاء والا تبادر باظهاره ، واذا كانت تتمتع بقوة عضلية فيمكنها ان تتحدى ، ولكن ليس عليها ان تتفوق أو تكسب التحدي ، وكان أن ترتب على ذلك تردد المرأة في اتخاذ القرارات او القدرة على التصرف ، وصارت نصائحنا لها بتجنب المخاطرة وان تسلك دائماً اسهل الطرق وآمنها . وصرنا نختار لها من برامج التعليم ما لا يتيح الفرصة للعمل الجماعي وبروز الصفات القيادية ، وأكثر من ذلك فان معظم الألعاب الرياضية التي نقدمها للمرأة هي لعبات فردية أكثر منها جماعية .

ان المرأة صارت على هذا النحو تفتقد الثقة في قدراتها ، ولأنها فشلت في ذلك صارت تنأى بنفسها عن تحمل المسئولية ، ولم تستطع ان تحدد لنفسها هدفاً تسعى اليه ، او تعمل على بلوغه ، لأنها لم تخطط أو تهيىء نفسها لذلك . فقد تضاءلت انجازاتها ، وهذا في حد ذاته ضاعف من احساسها بالعجز والفشل ، وجعلها تعود الى حيث بدأت ، مستسلمة ، مترددة تعتمد على الغير .

وميل المرأة بصفة عامة الى الاتكال على غيرها ، وركونها الى السلبية ، وجعل عطائها في ادنى الحدود ، يجد ظروفاً مواتية في ظل اقتصاد النفط الذي تعيشه الكويت . ولعلنا صرنا لا نخفي قلقنا من مجموعة السلوكيات النفطية التي صارت المرأة الكويتية تتجه اليها سواء في تفكيرها أو تصرفها ، مما يتطلب اجراء عدد من الدراسات حول ميزانية المرأة الكويتية وأوجه انفاقها ، وما تعكسه هذه الأوجه من معانٍ .

عقبات من خارج المرأة الكويتية :

ومثل هذه العقبات تفرضها الأوضاع والظروف القائمة في المجتمع ، وتمثل قيداً مفروضاً على حركة المرأة وانطلاقها بدورها المطلوب. ومن بين هذه العقبات:

١ ـ نظرة المجتمع الكويتي الى عمل المرأة :

رغم التقدم الذي احرزته المرأة الكويتية في بعض مجالات العمل ، الا ان المجتمع لا يزال ينظر الى عمل المرأة بصفة عامة نظرة يحوطها الحذر والتردد ، خاصة في بعض المجالات التي هي أحوج ما تكون الى عمل المرأة ومساهمتها .

ودعوتنا للمرأة الكويتية للخروج الى العمل الذي يتناسب مع طبيعتها ، وفي اطار الشروط التي يقرها ديننا الحنيف ، ليست دعوة جديدة ، وليست خروجاً بالمجتمع وعاداته الى ما هو

جديد أوغريب عليه . فقد كانت المرأة تشارك زوجها الغوص بل وتقوم هي بالغوص اذا اشتدت حاجة الأسرة الى المال كما حدث في أبو ظبي كما ان زوجات الفلاحين في مجتمع الخليج التقليدي كن يقمن بسقي الزراعة وحصد البرسيم وجمع البلح ، ورعي الغنم وجمع الحطب .

٢ ـ عدم تفهم جهات العمل لطبيعة التزامات المرأة :

في دراسة ميدانية اجريت منذ شهور قليلة حول مستويات خريجي كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، ومدى كفاءتهم في قطاعات العمل المختلفة (الحكومية ـ الأهلية ـ المشتركة) ، حملت الينا النتائج : ٩١٪ من جهات العمل ترى ان الاناث العاملات أقل كفاءة وانتاجية من الذكور العاملين وساقت هذه الجهات مظاهر وأسباباً مختلفة لهذه الانتاجية المنخفضة ، ولكن التحليل الدقيق أظهر أمرين :

١ ـ ان جهات العمل تنظر الى الحقوق التي منحتها قوانين التوظف للمرأة مثل اجازة الوضع ، اجازة العدة والتربص ، وتربية الأطفال ومرافقة الزوج ، على انها من مظاهر الانتاجية المنخفضة للمرأة .

٢ ـ ان جهات العمل ذاتها لم توفر للمرأة العاملة الظروف المواتية لزيادة انتاجيتها مثل انشاء دور الحضانة لرعاية الأبناء ، ونوبات العمل المناسبة وخدمات النقل الجماعي للعاملات وغير ذلك .

٣ ـ عدم اتاحة فرص العمل المتكافئة امام المرأة :

لقد تلاحظ لنا في زيارات كثيرة لمديري الأفراد والتوظيف والتدريب والتطوير الاداري في عدد من جهات العمل انهم يفضلون شغل الرجال لعدد كبير من الوظائف رغم ان هذه الوظائف ليست ذات طبيعة خاصة او متميزة تستوجب قصرها على الرجال دون النساء ، وان ثمة سياسات للأفراد والعمالة تعتبر ضمنية او شفهية في عدد من الجهات تمضي في هذا الاتجاه .

٤ ـ قصور التشريعات وقوانين التوظيف :

رغم السمة الانسانية التي تغلب على قانون الخدمة المدنية رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ وما حمله من مزايا وحقوق للمرأة العاملة تكشف عن اقتناع بدورها في المجتمع ، الا انه تظل بعض القضايا في حاجة الى معالجة تشريعية وقانونية مثل :

ـ الزام جهات العمل التي يزيد عدد العاملات فيها عن مائة بإنشاء دور للحضانة تلحق

بهذه الجهات لرعاية ابنائهن .

ـ تقدير حق المرأة الكويتية في الحصول على اجازة بنصف مرتب تتفرغ خلالها لتربية ابنائها ـ دون سن الخامسة ـ وذلك لفترة اقصاها ٣ سنوات متصلة أو منفصلة ، تعود بعدها للعمل على أن تمنح هذه الاجازة مرة واحدة طوال مدة خدمة الموظفة .

نظرة الرجل الى المرأة في موقع الادارة :

رغم دخول المرأة الى كثير من مجالات العمل التي كانت قصراً على الرجال ، فان تقدم المرأة لشغل موقع « المدير » ظل دائماً آخر المواقع التي تتقدم المرأة لشغلها ، والأمر لا يتعلق بالكويت فحسب ، فقد لوحظ ذلك في الدول المتقدمة . وحتى وقت قريب لم يكن نصيب المرأة من مقاعد الادارة والتوجيه يزيد عن ٥٪ من جملة الذين يشغلون وظائف المديرين في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها .

لقد ساعد على استمرار هذا الوضع ، ما ساد من اعتقاد خاطىء حول مهارات المرأة وقدراتها التي تتلاءم مع متطلبات الوظائف القيادية ومسئوليات المديرين .

ومن الدراسات الطريفة في هذا الشأن ، ما أجرته احدى الباحثات بشركة متروبوليتان للتأمين على الحياة حين طلبت من ٣٠٠ من المديرين أن يصفوا قدرات المرأة بشكل عام وكذلك قدرات الرجل بشكل عام ، ثم صفات وقدرات المدير الناجح ، وخلصت الباحثة الى ان المدير الناجح هو إنسان تتوفر فيه صفات قوامها الشدة والصرامة والاعتماد على النفس والاتزان الانفعالي وان الرجال ـ في ضوء الصفات التي ذكرها المديرون عن الرجل بشكل عام ـ هم الذين تتوفر فيهم هذه الصفات بينما النساء يفتقرن اليها بصورة واضحة[٣٧] .

وفي دراسة أخرى أظهر الباحثون ان معظم الرجال يرون عدم ملاءمة المرأة وافتقارها الى صفات المدير الناجح نظراً لطبيعتها ومزاجها المتقلب unstable Temperaments [٣٨] .

وفي دراسة ثالثة ، أظهرت نتائجها ان النساء لا يصلحن كمديرات نظراً لافتقارهن الى الاستقلالية في آرائهن وقراراتهن Lack of dependability [٣٩] .

وما خلصت اليه هذه الدراسات لا يختلف كثيراً عن قول آخر يؤكده Douglas McGregor من أن « نموذج المدير الناجح في ثقافتنا هو نموذج مذكر ، فالمدير هو انسان شديد ، يتحدى غيره ، حازم وعادل ، انه ليس امرأة تعتمد على غيرها ، تميل الى اللين والاذعان وتتبع إيحاءات وجدانها »[٤٠] . ولا شك أن صبغ وظيفة المدير بهذا الطابع الرجالي من شأنه ان يضع قيوداً على تقدم المرأة لشغل وظيفة المدير في كثير من جهات العمل .

وهذا الانطباع الذي تولد لدى الرجل عن المرأة حول عدم ملاءمة قدراتها لشغل وظائف المديرين يرجع في الأساس الى عدد من الاعتقادات التي رسخت واستقرت في أذهان الكثيرين دون أن يدركوا حقيقتها ومدى صحة ما ترمي اليه . من هذه الاعتقادات ما يلي :

١ ـ ان الرجال اكثر ثقافة وإدراكاً .

٢ ـ ان الرجال أكثر اتزاناً في انفعالاتهم من النساء .

٣ ـ ان الرجال أكثر تقديراً وفائدة للعمل .

٤ ـ ان الرجال أكثر صراحة وتعبيراً عن المرأة وأقدر منها في مواجهة المواقف .

٥ ـ ان المدير الناجح هو الذي يمتلك صفات وسجايا الرجولة Masculine attributes .

وحقيقة الأمر أن هذه الاعتقادات لا تقوى على التحليل والتفنيد ، ولا تلبث أن يثبت خطأها ، وفساد ما ذهبت اليه .

فالاعتقاد الأول ـ على سبيل المثال ـ الذي يشير الى ان الرجال اكثر ثقافة وإدراكاً ، وأوفر حظاً في الذكاء ، ومن ثم فهم أكثر كفاءة من النساء ، هذا الاعتقاد أثبتت دراسات كثيرة قارنت بين الرجال والنساء في مجموعة من القدرات ، ان الرجال لا يَفْضُلون النساء بأية ميزة في هذا الصدد ، بل على النقيض ، أظهرت هذه الدراسات أن المرأة قد فاقت الرجل بشكل ملحوظ في الاختبارات الخاصة بالقدرات الشفهية ، وتلك التي تعتمد على الذاكرة والتحصيل[٤١] .

ويشير الباحث في هذا الصدد الى احدى الدراسات الميدانية التي شارك في اجرائها حيث أظهرت ان ٩١٪ من آراء هيئة التدريس تتجه الى اعطاء الطالبة الجامعية مكانة متميزة تفوق بها الطالب الجامعي في الدراسة والتحصيل ومراتب التفوق[٤٢] .

وباختصار ، فان المرأة في موقع القيادة والتوجيه تجد نفسها بين نوعين من التحدي : التحدي الأول هو أن تتمتع بقبول رؤسائها ومرؤوسيها ومعظمهم من الذكور، والتحدي الثاني هو أن تستثمر كل فرصة لإظهار كفاءتها ومقدرتها في ادارة مسئولياتها ، وانه لشيء ثقيل حقاً أن تعمل المرأة ، ومثل هذه التحديات تلاحقها ، فهناك فارق بين أن يثبت الانسان أنه ناجح ، وأن يثبت أنه ليس فاشلاً .

أما الاعتقاد الثاني بأن المرأة متقلبة المزاج ، وان هذه التقلبات تتسم بالحدة والانفعال على نحو لا نجده بين الرجال ، فان الدراسات لا تثبت هذا التعميم ، الذي يرجع في المقام الأول الى حقيقة نلمسها جميعاً وهي اننا نقبل اجتماعياً الكيفية التي تعبر بها المرأة عن خوفها وقلقها وحزنها وألمها بصورة لا نقبلها من الرجل ، ويرى البعض في ذلك تفسيراً لحقيقة نشاهدها وهي ان

متوسط عمر الرجل أقل من متوسط عمر المرأة ، وما ذلك إلاّ لأن دور الرجل يتطلب منه اجتماعياً أن يبـدو جامـداً ، موضوعياً ، كادحاً ومكافحـاً ، متعـالياً على احساساتـه وعواطفه ، وجامحـاً لانفعالاته ، واذا تجاوب الرجل مع انفعالاته بمظهر من مظاهر الحزن أو الأسى فانه يبدو في عيوننا بعيداً عن سلوك الرجال[43] .

ان نفس القدر من الانفعالات موجود في الرجال ، كما هو في النساء ، والفارق هو أن تعبير المرأة عن انفعالها مقبول اجتماعياً ونعتبره أمراً طبيعياً ، لذلك فهي تبديه ، بخلاف الرجل الذي يخفيه ويطويه ، ومن هنا كان الاعتقاد بأن المرأة اكثر تعرضاً للانفعالات الحادة وانها ذات مزاج متقلب Temperamentally unstable .

ومن الآراء التي ساعدت ايضاً على انتشار هذا الاعتقاد الخاطىء ، القول بأن المرأة تزداد انفعالاتها ، ويتوتر مزاجها مع دورات الطمث الشهـرية حتـى صار النـاس يتناقلـون القـول المعروف « من الصعب أن تتنبأ بشيء حول تصرفات امرأة خلال دورة الطمث » .

وشيء طبيعي ان يكون لهذه الدورة البيولوجية تأثيرها الانفعالي على مزاج المرأة وحالتها النفسية ولكن البحوث التي أجريت في الآونة الأخيرة أثبتت ان مثـل هذه الـدورة الانفعـالية موجودة في الرجال كما هي في النساء ، وأن الرجال يمرون هم أيضاً بدورات انفعاليةCycles of emotionality يختلف طولها من ثلاثة أسابيع ونصف الى تسعة أسابيع وأنه يمكن التنبؤ بها بدرجة كبيرة لكل انسان وليس هناك دليل على أن دورة الطمث عند المرأة يختلف تأثيرها على كفاءتها وانتاجية عملها بدرجة تزيد عن تأثير هذه الدورات الانفعالية المماثلة التي يمر بها الرجال[44] .

وأخيراً فليس هدفنا هو الدفاع عن المرأة ، بقدر ما هو ايضاح ما يحيط بها من معتقدات تمثل قيداً على حركتها ، ولعل غيرنا يتولى تفنيد باقي المزاعم التي أشرنا اليها على أساس من البحث والتحليل نصحح به هذه المزاعم التي رانت على أذهان البعض منا .

ان المرأة الكويتية هي نصف الطاقة العقلية لهذا البلد ، تلك الطاقـة التـي تمنـح الحياة والحركة في العلوم والفنون والتكنولوجيا والادارة والاقتصاد ، وعليها أن تتقدم لتباشر دورها ، وأن نمكنها من القيام بهذا الدور .

خاتمـــة

نتائج وتوصيات

في ضوء ما سبق عرضه يمكن أن نخلص الى ما يلي:

ـ ان السبيل الى اصلاح جانب كبير من الخلل الحالي في هيكل العمالة هو « إدماج » المرأة الكويتية في قوة العمل وتقدمها لشغل مواقع العمل الكثيرة التي توفرها مجالات التنمية المختلفة .

ـ الاستمرار في توضيح موقف الدين الإسلامي من عمل المرأة وخروجها للعمل والنشاط العام والشروط اللازمة لذلك ، على نحو يبدد ما لدى الكثيرين من قلق في هذا المجال .

ـ التوسع في اتاحة فرص التدريب والتنمية الادارية للمرأة الكويتية وذلك في مراكز الاعداد والتدريب المتخصصة في الداخل والخارج .

ـ تمثيل المرأة الكويتية في اللجان والمجالس والمؤسسات المهتمة بالنواحي التي تتلاءم مع طبيعة المرأة واهتماماتها ومصالحها مثل :

ـ لجان الرعاية الاجتماعية .

ـ مجالس الاحياء .

ـ مجلس الخدمة المدنية .

ـ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ـ لجان التخطيط .

ـ مجالس بعض الاتحادات الرياضية .

ـ مجالس ادارة الجمعيات التعاونية .

- توفير الظروف المناسبة لعمل المرأة الكويتية في جهات العمل المختلفة وذلك باتخاذ ترتيبات مثل :

أ - إلزام جهات العمل التي يزيد عدد العاملين فيها عن المائة بفتح دار للحضانة تلحق بجهة العمل لرعاية ابناء العاملات .

ب - في الجهات التي يقل عدد العاملات فيها عن المائة يمكن اشراك عدد من جهات العمل المتجاورة التي تقع في منطقة واحدة في انشاء مثل هذه الدور (مثل مجمع الوزارات) .

جـ - السماح للمرأة العاملة بفترة لإرضاع طفلها خلال ساعات العمل .

- مقاومة الاتجاه الطبيعي لدى بعض جهات العمل للتفرقة بين الرجل والمرأة في فرص العمل والترقية وإخضاع هذه الفرص لمعايير موضوعية يتساوي أمامها كل من الرجل والمرأة .

- الاستمرار في تأكيد الدور الهام الذي تتولاه المرأة حالياً في مراحل التعليم المختلفة تعويضاً لما فاتها من زمن تخلفت فيه عن هذا المجال .

- فتح مجالات جديدة للتعليم تتلاءم مع طبيعة المرأة ، والخروج بها عن مجالات التعليم التقليدية ، ووضع السياسات التي تكفل توجيه المرأة الى مجالات جديدة مثل :

- الاقتصاد المنزلي

- الفنون الجميلة (الديكور والرسم)

- التربية الرياضية .

- التربية الموسيقية .

- الارشاد الصحي والخدمة الاجتماعية .

- تقرير حق الانتخاب العام للمرأة الكويتية ، بغرض تنمية مساهمتها في رسم السياسات العامة للتنمية ، ان تقرير هذا الحق يعتبر في ذاته ترشيداً لوعي المرأة السياسي وتنمية لاهتماماتها ومشاركتها ، الأمر الذي يمكن بعده تقرير حقها في الترشيح للمجلس النيابي .

- زيادة نصيب المرأة الكويتية من برامج اجهزة الاعلام المختلفة بغرض تنمية مداركها وثقافتها العامة ، وكذلك تشجيع الصحافة المتخصصة للمرأة التي تعالج قضاياها ومشاكلها وتقابل اهتماماتها على نحو يثير الوعي الاجتماعي لدى المرأة بأهمية دورها ومشاركتها في مهام التنمية ومقاومة العادات والتقاليد الاسرافية .

ـ من الأهمية بمكان ان تراجع الجمعيات النسائية خططها واساليبها الحالية لجذب المرأة الكويتية للمشاركة في النشاط العام، وان تحرص علي « جمهـرة » وتـوسيع نشاطهـا واهتماماتهـا والخروج بهذه الاهتمامات من الدائرة الضيقة لبعض « الصفوة » ، وفي نفس الوقت يلزم تشجيع الحكومة لهذه الجمعيات ومساندة نشاطاتها باعتبارها مراكز للتنمية الاجتماعية والثقافية في الدولة .

ـ الربط بين الجمعيات النسائية ومراكز البحث والمؤسسات العلمية في بحوث ودراسات مشتركة ، واصدار خطة للبحوث والدراسات تعالج موضوعات مثل :

- مشاكل المرأة العاملة .
- المرأة الكويتية في موقع الادارة والتوجيه .
- ميزانية الأسرة الكويتية واتجاهاتها .
- الدور الاقتصادي للمرأة الكويتية .
- صور المشاركة السياسية للمرأة .

ولما كانت الأسرة الكويتية تلعب دوراً هاماً في بناء المجتمع وتتعرض في ذات الوقت لمشاكل سببها التحولات الاجتماعية المصاحبة للتقدم الاقتصادي الملمـوس ، فقـد يبـدو مفيداً ان يتـم التفكير في انشاء « مركز لبحوث الأسرة » يتولى مثل هذه الدراسات الخاصة بالمرأة الكويتية .

ـ وأخيراً ، فانه يتعين علينا أن نجد الصيغة التي يمكن بها أن تكون المرأة الكويتية مشاركة في ادارة التنمية ، وان تذلل العقبات التي تؤخر هذه المشاركة ، والتوفيق بين متطلبات التنمية وبين الحفاظ على قيمنا الإسلامية وتقاليدنا العربية .

ملحق رقم ١

تطور أعداد خريجي الجامعة خلال الفترة من ٦٩/ ١٩٧٠ إلى ٧٩/ ١٩٨٠

الكلية والنوع / التخرج	كلية التجارة			الحقوق والشريعة			الآداب والتربية			العلوم			الهندسة			إجمالي الجامعة		
	طلاب	طالبات	مجموع	طلاب	طالبات	مجموع	طلاب	طالبات	مجموع	طلاب	طالبات	مجموع	طلاب	طالبات	مجموع	طلاب	طالبات	مجموع
٦٩/ ١٩٧٠							٨٧	١٢٧	٢١٤	٣١	١٩	٥٠				١١٨	١٤٦	٢٦٤
٧٠/ ٧١	٦١	٣٤	٩٥	١٥	٧	٢٢	٥٩	١٢٣	١٨٢	٢٠	١٧	٣٧				١٥٥	١٨١	٣٣٦
٧١/ ٧٢	٨٥	٣٣	١١٨	٢٠	٦	٢٦	٥١	١١٠	١٦١	٢٨	٢٢	٥٠				١٨٤	١٧١	٣٥٥
٧٢/ ٧٣	٨٦	٤٠	١٢٦	٢٥	١٠	٣٥	٥٨	١١٥	١٧٣	٣٥	٣٢	٦٧				٢٠٤	١٩٧	٤٠١
٧٣/ ٧٤	١٠١	٨٨	١٨٩	٢٢	١٢	٣٤	٤٢	١٥٩	٢٠١	٢٨	٣٨	٦٦				١٩٣	٢٩٧	٤٩٠
٧٤/ ٧٥	٩٥	٩٤	١٨٩	٢٥	٢١	٤٦	٦٤	١٧٣	٢٣٧	٥١	٦٦	١١٧				٢٣٥	٣٥٤	٥٨٩
٧٥/ ٧٦	٨٢	٨١	١٦٣	٢٣	٢٦	٤٩	٨٧	٢٧١	٣٥٨	٨٣	١٠٢	١٨٥				٢٧٥	٤٨٠	٧٥٥
٧٦/ ٧٧	١١٦	١٠٨	٢٢٤	٢٨	٢٥	٥٣	١٠٢	٢٩١	٣٩٣	٧٤	١١٦	١٩٠				٣٢٠	٥٤٠	٨٦٠
٧٧/ ٧٨	١٣٣	١٥٠	٢٨٣	١٩	١١	٣٠	٩٣	٢٩٥	٣٨٨	١٢٣	١٤٩	٢٧٢				٣٦٨	٦٠٥	٩٧٣
٧٨/ ٧٩	١٦٤	١٦٤	٣٢٨	٢٧	٢٢	٤٩	١٠٥	٤١٩	٥٢٤	٨٥	١٧٨	٢٦٣				٣٨١	٧٨٣	١١٦٤
٧٩/ ٨٠	٢٤١	١٧٢	٤١٣	٣١	١٩	٥٠	١٤٤	٥٤١	٦٨٥	٩٤	١٥٦	٢٥٠	٤٩	١٦	٦٥	٥٥٩	٩٠٤	١٤٦٣
الإجمالي	١١٦٤	٩٦٤	٢١٢٨	٢٣٥	١٥٩	٣٩٤	٨٩٢	٢٦٢٤	٣٥١٦	٦٥٢	٨٩٥	١٥٤٧	٤٩	١٦	٦٥	٢٩٩٢	٤٦٥٨	*٧٦٥٠
٪	٥٥	٤٥	٪١٠٠	٦٠	٤٠	٪١٠٠	٢٥	٧٥	٪١٠٠	٤٢	٥٨	٪١٠٠	٧٥	٢٥	٪١٠٠	٣٩	٦١	٪١٠٠
٪	٪٢٧,٨			٪٥,٢			٪٤٦			٪٢٠,٢			٪٠,٨			٪١٠٠		

المصدر : إدارة التسجيل ـ وحدة إدارة وتحليل البيانات ـ جامعة الكويت .

* يضاف إلى خريجي ٧٩/ ١٩٨٠ عدد ٤٣ طالب وطالبة حاصلين على بكالوريوس في العلوم الطبية الأساسية وما زالوا مقيدين للحصول على بكالوريوس الطب والجراحة .

ملحق رقم ٢

بيان خريجي وخريجات معاهد التعليم الفني والمهنية

العام	معهد التربية للمعلمين/للمعلمات		المعهد التجاري		معهد التكنولوجيا		المعهد الصحي		اجمالي		المجموع
	طلاب	طالبات	طلاب	طالبات	طلاب	طالبات	طلاب	طالبات	طلاب	طالبات	
١٩٧٦/١٩٧٥	١٨٣	٢٩١						٣٠	١٨٣	٣٢١	٥٠٤
١٩٧٧/١٩٧٦	١٥١	٢٩٥	١٦٣	٢٢٨				٦٠	٣١٤	٥٨٣	٨٩٧
١٩٧٨/١٩٧٧	١٧١	١٩٦	١٩٠	٢٢٦				٤٩	٣٦١	٤٧١	٨٣٢
١٩٧٩/١٩٧٨	١٣٤	٣٢٢	١٠٩	١٨٥	٧٣			٤٥	٣١٦	٥٥٢	٨٦٨
١٩٨٠/١٩٧٩	١٤٦	٤٢٨	١٣٨	٢٧٤	٨٤			٣٩	٣٦٨	٧٤١	١١٠٩
إجمالي	٧٨٥	١٥٣٢	٦٠٠	٩١٣	١٥٧			٢٢٣	١٥٤٢	٢٦٦٨	٤٢١٠
									٪٣٧	٪٦٣	٪١٠٠

المصدر : إدارة التعليم الفني والمهني ـ وزارة التربية .

الهوامش

١ - كرم ، أنطونيوس : إقتصاديات التخلف والتنمية ، مركز الانماء القومي ، (بيروت ، ١٩٨٠) ص ٢٦ .

٢ - Seers, Dudley; **The New Meaning of Development, International Development Review (IDR)**, 1977, No. 3, p.3.

٣ - Maddison, Angus; **Economic Progress and Policy in Developing Countries**, George Allen and Unwin Ltd., London, 1970, p.10.

٤ - Rostow, Walter; **The take-off into self-sustained growth. In the economics of underdevelopment**, A.N. Agarwala and S.P. Singh (eds.), Oxford University Press, 1958, p.157.

٥ - كرم ، أنطونيوس : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

٦ - الرميحي ، محمد : الأسس التاريخية والاجتماعية للتكامل الاقتصادي في الخليج (التعقيب على البحث) . مجموعة أبحاث ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي (جامعة الكويت ، الجمعية الاقتصادية الكويتية والمعهد العربي للتخطيط) . مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٩ ، ص ٢٤ .

٧ - يساند هذا المفهوم موقف الأمم المتحدة التي أوضحت أن هدف العقد الثاني للتنمية ليس هو فقط مجرد تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الاجمالي (على نحو ما ذهبت إليه في تحديدها لهدف العقد الأول للتنمية (حيث كانت قد حددت هذا الهدف بتحقيق زيادة قدرها ٦٪ سنوياً) ولكنها أضافت عدداً من الأهداف الاجتماعية والإنسانية .

٨ - من هذه الظواهر ما تظهره بيانات وزارة التخطيط من أن سكان العشيش في الكويت يبلغ عددهم ٩١٠٨٣ نسمة أي ١٢٪ تقريباً من مجموع السكان عام ١٩٧٥ (المرجع السابق ص ٢٤) .

٩ - وهي جماعة ارتبطت بالجمعية الأمريكية للإدارة العامة وقامت في الستينات من هذا القرن باصدار عدد من الدراسات الدورية المتابعة تحت هذا العنوان .

١٠ - Miline, R.S.; **Bureaucracy and** development Administration, in **Public Administration Journal,** Royal Institute of Public Administration), London, Winter 1973, Vol. 51, p.411.

١١ - Weidner, W. Edward; **Technical Assistance in Public Administration Overseas,** Chicago, 1964, p.200.

١٢ - Montogomery, D. John and Siffin, J. William (eds.); **Approaches to development, Politics, Administration and Change,** N.Y., 1966, p.259.

١٣ - Heady, Ferrel and Stockes, Sybil; **Papers in Comparative Public Administration,** University of Michigan, 1962, p.98.

١٤ - «Let fools contest about forms of government, the best administered is best».

١٥ - المجموعة الإحصائية (وزارة التخطيط - الإدارة المركزية للإحصاء) ، عام ١٩٧٥ ص ٣١٠ ، عام ١٩٧٩ ص ٣٦٠ وكذلك بيانات إدارة المعلومات والسكرتارية بجامعة الكويت عن العامين الأخيرين .

١٦ - المصدر : إدارة التعليم الفني والمهني - وزارة التربية ، ديسمبر ١٩٨٠ .

١٧ - شعث ، نبيل : تقرير أولي عن التخطيط للتنمية الإدارية بدولة الكويت ، مجلس التخطيط ، ١٩٧٦ ، ص ١٢ .

١٨ - من الدراسات التي قامت بتقدير هذه الاحتياجات :

- مؤسسة ستانفورد للبحوث : تقرير مؤسسة ستانفورد للبحوث (مقدم إلى مجلس التخطيط) ، ١٩٧٥ .
- السلمي ، علي : الكفاءات الإدارية اللازمة لمواجهة خطة التنمية بالكويت ، ١٩٧٦ .
- مجلس التخطيط : تقدير العرض والطلب من قوة العمل في عام ٧٥ ، ١٩٨٠ ، ص ٤٦ .

١٩ - United Nations; Popular Participation in Development: Emerging Trends in Community Development, department of Economic and Social Affairs, New York, 1971, p.6.

٢٠ - للوقوف على بعض هذه المجالات ، أنظر :

Schwartz, N. Felice; «New Work Patterns — for Better Use of Woman-power», **Management Review** (May 1974), pp.5 — 12.

٢١ - يعتمد هذا الجزء من الدراسة على عدد من البيانات والمؤشرات الإحصائية في السنوات ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ونظراً لأن البيانات والمؤشرات الخاصة بعام ١٩٨٠ - في مجال السكان والعمالة - لم تنشر حتى الآن على نحو تفصيلي يتلاءم مع البيانات المتاحة والمنشورة عن السنوات المشار إليها ، فقد وقفنا بمجموعة المؤشرات والبيانات الخاصة بهذه الدراسة عند عام ١٩٧٦ ، وهو أقرب عام يمكن أن يوفر أساساً علمياً للمقارنة والتحليل .

٢٢ - سار العمل على ذلك ابتداء من تعداد ١٩٧٥ أما بالنسبة للسنوات ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ فان قوة العمل كانت تشمل من أعمارهم ١٢ سنة فأكثر .

٢٣ - المصدر : وزارة التخطيط (الإدارة المركزية للإحصاء) ، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد السادس عشر ، ١٩٧٩ .

٢٤ - المصدر : وزارة التخطيط (إدارة التخطيط والقوى العاملة) : الإدارة الحكومية واحتياجاتها من قوة العمل ، مايو ١٩٧٨ ، ص ٢٤ .

٢٥ - المصدر السابق ، ص ٢٥ .

٢٦ - العوضي ، عبد الهادي والحملاوي ، محمد رشاد : بعض عوامل خلل العمالة في الجهاز الحكومي ، دراسة مقدمة إلى ندوة الإدارة الكويتية وتحديات المستقبل (١ - ٤ يونيو ١٩٨٠) المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص ٢٧ .

٢٧ - المصدر : وزارة التخطيط (إدارة التخطيط والقوى العاملة) ، الأداة الحكومية واحتياجاتها من قوة العمل ، (مصدر سابق) ص ٢٤ .

٢٨ - العوضي ، عبد الهادي والحملاوي ، محمد رشاد : بعض عوامل خلل العمالة في الجهاز الحكومي (مرجع سابق) ص ٥٢ .

٢٩ - عبد الخالق ، ناصف (وآخرين) : مستويات خريجي كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ومدى ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل - لجنة البحوث والتدريب ، يناير ١٩٨١ .

٣٠ ـ كانت المرأة الكويتية كذلك في مجتمع ما قبل النفط ، حيث كانت تسهم مساهمة فعالة في حياة الأسرة ومجتمعها الصغير (أنظر في ذلك دراسة عن أوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي : واقع المرأة الخليجية للدكتور محمد الرميحي ، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ، ١٩٧٧ ، ص ٥) .

٣١ ـ وزارة التخطيط (الإدارة المركزية للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد السادس عشر ، ١٩٧٩ ، ص ٩٩ .

٣٢ ـ الموسى ، علي : السكان وقوة العمل والهجرة في دولة الكويت ، بحث مقدم لاجتماع خبراء السكان والعمالة والهجرة في دول منطقة الخليج العربي ١٦ ـ ١٨ ديسمبر ١٩٧٨ .

٣٣ ـ عبد الرحمن ، سعد : دراسة أوضاع واتجاهات المرأة الكويتية ، جمعية النهضة العربية النسائية ، الكويت ، ص ١٩ .

٣٤ ـ الدكتور مارجريت فن هي أستاذة مساعدة لقسم الإدارة والتنظيم بجامعة واشنطن ، وقد أوردت هذا الحديث ضمن خطاب لها في الاجتماع السنوي التاسع لجمعية مديري البحوث في لاس فيجاس ، نيفادا ، ٧ أكتوبر ١٩٧٥ .

٣٥ - Fenn, Margret; «Female Dimension: Barriers to Effective Utilization of women in the World of Work, «**Journal of the Society of Research Administrators,** Winter 1976, pp. 19 - 25.

٣٦ - «exertion of strength of faculties to accomplish something for wages.»

٣٧ - Schein, Virginia; The Relationship Between Sex Role Stereotypes and Requisite Management Characteristics, **Journal of Applied Psychology** 57 (1973), pp. 95 - 100.

٣٨ - Bowman , G.W. (and others); Are Women Executives People? **Harvard Business Review** 43 (1965), pp.14 - 16.

٣٩ - Bass, B.M. (and others); Male Managers' Attitudes Toward Working Women, **American Behavioral Scientist 15,** (1971), pp.77 - 83.

٤٠ - Stead, Bette Ann; Women in Management, Prentice-Hall, Inc. Englewood Cliffs, N.J., (1978), p.2.

٤١ - Anastasi, A; **Differential Psychology,** 3rd ed., Macmillan and Co., New York, 1958.

٤٢ ـ عبد الخالق ، ناصف (وآخرين) : مستويات خريجي كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ومدى ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل (مرجع سابق) ص ٢١ .

٤٣ - Stead, Bette Ann; Women in Management, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1978, p.4.

٤٤ - Parlee, Mary Brown; The Premenstrual Syndrome, **Psychological Bulletin** 80, 1973, pp. 454 - 65.

أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية

د. محمود البكري (*)

مدخل :

إن الباحث أو المحلل في أي مجال من مجالات العلوم لا بد أن يختار بين أمرين غريبين عسيرين : إما أن يميل الى التجريد وبالتالي يدرك الأقل والأقل عن الأكثر والأكثر وإما أن يميل الى التخصص وإيراد التفاصيل وبالتالي يدرك الأكثر والأكثر عن الأقل والأقل[1] .

إن أي موضوع لا تتم دراسته بشكل معقول إلا من خلال منظور معين ، وان اختلاف المنظورات هو العلة أو السبب الأساسي في اختلاف النتائج ، فكم من باحث انطلق من نفس المعطيات أو الحقائق التي انطلق منها باحث آخر ، ولكنه توصل الى نتائج مغايرة تماماً للنتائج التي توصل اليها ذلك الباحث . وليس السبب في ذلك هو أن أحدهما أكثر إلماماً بالتسلسل المنطقي من المقدمات الى النتائج والآخر يجهل ذلك تماماً ، وإنما السبب هو اختلاف منظور كل منهما عن الآخر . فالمنظور ما هو إلا مقدمات غير مذكورة أو غير محددة أو افتراضات سلم بها جدلاً ولم تخضع للتجربة والنقاش والتدقيق ، ولذا فهو حجر على إحدى مستويات التعميم سواء كان ذلك عن وعي وإدراك أو دون وعي بذلك .

لقد تصور أفلاطون في جمهوريته الفاضلة أن الحاكم الفيلسوف شخص ينأى عن سفاسف الأمور الدنيوية ويتطلع الى معرفة الحقيقة الخالصة المجردة ، وما مغزى قصة الكهف التي أوردها إلا أن المعرفة الحقيقية الكاملة هي تجريد في الأساس وأن الشخص الذي يصل اليها لا يرغب أن يعود الى الوراء ليتعامل مع عامة الناس أو يسوسهم في أمورهم الدنيوية ، بل يفضل أن ينزوي في خلوته ويتصوف ، بعيداً عن مشاكل الخلق والعالمين .

ولكن أفلاطون فشل في تطبيق جمهوريته الفاضلة وفشل معه ايضاً « الفيلسوف الحاكم »

* الاستاذ بكلية التربية في جامعة الامارات العربية المتحدة

كنظرية في البحث والسياسة ، وكنظرية سيكولوجية تفترض وجود فجوة كبيرة بين العلم (البحث) والمجتمع (السياسة). وتوسعت هذه الفجوة لتشمل السياسة من جهة والعلم والدين والأخلاق من جهة أخرى وذلك في « أمير » ميكافللي الذي صار قبلة الساسة ومتخذي القرارات . ولكن المحاولات تبذل اليوم لردم هذه الهوة السحيقة واحداث التجانس والتزاوج المطلوب بين البحث والسياسة وبين النظري والعملي وبين المنشود والواقعي . فهل للسياسات والقرارات التربوية علاقة بنتائج البحوث ؟ وما هو أثر البحوث على رسم السياسات وصنع القرارات ؟ هذا ما سنتناوله بالعرض والتحليل في هذا البحث .

ان حصيلة البحث العلمي اليوم تعج بالكثير من الدراسات المتعلقة بموضوع البحث نفسه : أهدافه ، مستوياته ، أنواعه ، طرقه . . . الخ وتعددت المنظورات في هذه الدراسات ، فمنها ما تنظر الى البحث العلمي على أنه جهد كمي وفني معقد ومنها ما تراه كنشاط كيفي بسيط ، ومنها ما تعالجه في اطار نظرية فلسفية للمعرفة أو السياسة أو الأخلاق ، ومنها ما تتعامل معه من خلال أطر إحصائية ورياضية أو ضمن عمليات مبرمجة للآلة الحاسبة أو الكمبيوتر ، ومنها ما تنظر اليه كعملية أهداف وسياسات في المقام الأول .

وبالرغم من هذا الزّخم الهائل في حصيلة البحث العلمي الا أن قليلاً جداً من البحوث حاول أن يسبر غور العلاقة بين البحث من جهة والحقول العلمية المختلفة من جهة ، ولكن في الآونة الأخيرة بدأت بعض البحوث تتطرق الى تلك العلاقة وخاصة بين البحث العلمي من جهة ورسم السياسات واتخاذ القرارات من جهة أخرى . وفي العالم الغربي عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة ، بدأت تنهال الأسئلة حول جدوى البحوث وخاصة بحوث التقييم (Evaluation Research) [٢] بالنسبة لراسمي السياسات والمدراء التنفيذيين في المجالات الاجتماعية وخاصة في المشاريع التعليمية ومشاريع الخدمات . وفي هذا البحث سنحاول أن نبين في شيء من التفصيل بعض هذه المفاهيم ونوضّح العلاقة بين البحث العلمي كمتغير مستقل (Independent Variable) وصنع القرارات ورسم السياسات كمتغيرات تابعة (Dependent Variables) .

المشكلة :

لقد توصلت بعض الدراسات الحديثة في بحوث السياسات (Policy Research) وبحوث التقييم الى النتيجة القائلة بأن البحوث لم تترك أثراً يذكر على رسم السياسات وصنع القرارات ، بل وربما كان أثرها سلبياً على الإطلاق . وقد أشار أصحاب هذه الدراسات الى عدم افادة راسمي السياسات من نتائج تلك البحوث مستشهدين بما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لنتائج البحوث في مجالات البرامج الاجتماعية وخاصة في مجال التعليم وبالذات فيما عرف باسم برامج التعليم التعويضي (Compersatory Eductien) مثل برنامج « هيدستارت » rfhgvtl lk -k kjhwp fo,z (Followthrough) r,g,zv, (Headstart) ,

hgjeddl -plyj ygx -k jgm hgfvhlp gl joee hCzhv hglvp,n lkuh «b -k hcl,hg hsjlvj jtë ygduh ";k j,er ٣

الطريقة (Method)

لا نريد في هذا البحث أن نفتح جبهة أخرى في مثل هذا الصراع ، أو نصدر حكماً قاطعاً بالنسبة للاتجاهات المتصارعة في هذا الموضوع إذ أن هناك من يقفون موقفاً رافضاً لهذا الاتهام ، ولكننا نحاول أن نضع المشكلة نفسها في منظورها الصحيح قبل إطلاق الحكم لها أو عليها ، وبمعنى آخر فإن هذا البحث يحاول أن يوضح نموذج الاستخدام المعرفي (Knowledge Utilization) أو المعنى الذي يفترضه الحكم القائل بأن أثر البحوث على رسم السياسات وصنع القرارات ضئيل جداً أو سلبي على العموم .

لذا سنحاول أن نستقصي المتغيرات المعنية في هذا الموضوع ، المستقل منها والتابع على السواء ، ونستنطق متضمناتها على صعيد المعرفة والاستخدام .

تعريفات أساسية :

وقبل الخوض في موضوع البحث لا بد من وضع تعريفات محددة للعناصر الرئيسية التي تكون موضوع البحث وهي :

١) البحوث .

٢) رسم السياسات .

٣) صنع القرارات .

البحوث :

البحث في اللغة هو بذل الجهد في موضوع ما وجمع المسائل التي تتصل به[٢] ولما كانت مواضيع البحوث كثيرة ومتعددة استوجب ذلك كثرة وتعدد أنواع البحوث ، فهناك بحوث العلوم الاجتماعية وبحوث العلوم الطبيعية والبحوث التجريدية والبحوث التطبيقية . أما لفظة « بحوث » في هذه الدراسة سوف تعني أساساً البحوث الاجتماعية وعلى الأخص ذلك النوع الذي يتناول المتضمنات السياسية لأي مشكلة من المشاكل الاجتماعية مثل بحوث التقييم وبحوث السياسات .

رسم السياسات :

السياسة هنا ليست مرادفة للحكم وإنما هي مجموعة الأهداف والوسائل الممكنة من

تحقيقها ، فهي تحديد للاطار الذي من خلاله تتم الممارسات والأفعال في أي مجال من المجالات ، فهناك سياسات تربوية وصناعية وبترولية وسياسات للعلوم والثقافة وللبحوث نفسها . وقد تعددت الدراسات في رسم السياسات حتى ظهرت فروع جديدة من العلوم تعرف أحياناً بالسياسات العامة Public Policies وأحياناً بعلوم السياسة (Policy Sciences) ونتج عن ذلك استحداث نظريات ونماذج سنعرض لبعضها في مكان آخر من هذا البحث .

صنع القرارات :

ان القرار هو إمضاء الرأي لمن يملك الحق فيه وان صنع القرار هو عملية مستمرة تنتهي باصدار القرار أو اتخاذه . فاتخاذ القرار يشير الى نهاية عملية صنع القرار أو تولي نتيجة تلك العملية . فمثلاً اذا قلت إنك اتخذت قراراً بأن تفعل كذا وكذا فان ذلك يشير الى ما استقر عليه رأيك من فكرة ، ولكن نضوج هذه الفكرة قد مرّ بعدة مراحل هي في مجموعها صنع القرار ، وذلك من جمع للمعلومات واستشارة للآخرين واستعراض للبدائل والنتائج المتوقعة من اتباع كل بديل ، وربما صاحب كل ذلك شيء من التوجس والخوف والتردد أو الحماس والتصلب والثبات في عملية البحث والتفكير فاتخاذ القرار إذن هو وضع حد فاصل أو المرحلة النهائية لعملية صنع القرار[٣] .

إن عملية صنع القرار تشبه الى حد كبير عملية البحث في صورة مصغرة وفي أغلب الأحيان يشارك في هذه العملية أكثر من شخص واحد أو هيئة واحدة ، في حين أن اتخاذ القرار يقوم به في معظم الأحيان شخص واحد أو هيئة واحدة كوزير التربية أو مدير المدرسة أو مجلس الادارة وغيرهم من الأفراد والهيئات ذات الصفة الشرعية في النظام ، ولذا يسهل في معظم الأحيان معرفة متخذ القرار بينما نجد من الصعوبة بمكان تحديد صانع القرار . وقد ذخرت الدراسات الحديثة في علوم الادارة والاجتماع والسياسة بالكثير من النظريات والنماذج في صنع القرار سنعرض لبعضها في مكان آخر من هذا البحث .

المتغيّر المستقل : البحوث :

نودّ في هذا الجزء من البحث أن نجيب عن ثلاثة أسئلة محددة هي :

١ ـ ما هي المعارف التي تصنعها البحوث الاجتماعية ؟

٢ ـ ما هي كفاءة تلك المعارف في نظر الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية ؟

٣ ـ ما هي العوامل التي تؤدي الى الكفاءة وعدم الكفاءة في معارف هذه البحوث ؟

أ ـ نظرة فلسفية اجتماعية :

البحث هو بذل الجهد في موضوع ما ، وجمع المسائل المتصلة به ، وقد تعددت أنواع

البحوث من طبيعية واجتماعية وتجريدية وتطبيقية . والبحوث التجريدية هي التي تعرف عادة بالبحوث الأساسية (Basic Research (وهي تهدف الى تضييق حدود الجهل عن طريق نشر المعرفة والنظريات والمفاهيم والنماذج . أما البحوث التطبيقية فهي التي تتناول نتاج البحوث المجردة وتحاول أن تجد لها تطبيقاً عملياً في عالم الطبيعة أو عالم الانسان والمجتمعات .

والبحوث الطبيعية هي التي تأخذ الطبيعة ككل مادة للاستقصاء والتجريب وهي بذلك تركز على الأشياء غير الحيوية كنشاط أساس في مجال تجريداتها ومختبراتها ، أما البحوث الاجتماعية فانها تركز على الانسان والمجتمع كمادة للاستقصاء والتجريب .

إنّ البحوث عملية استقصاء هادفة يكون الغرض منها إيجاد الحقائق أو تفسيرها أو مراجعتها أو تطويرها[4] . وفي كل هذه الأحوال تكون مهمة البحث الاجتماعي هو التغيير في المجتمع سواء كان ذلك التغيير ناتجاً عن عوامل خارجية بالنسبة للمجتمع أو عوامل داخلية في نظام المجتمع نفسه . وفي كلا الحالتين فإن وظيفة البحث هي التعرف على المتغيرات التي لها علاقة بالتغيير وإعطاء قيم وأوزان لهذه المتغيرات إن أمكن .

إن المجتمع ـ وعلى الأخص الأفراد والمجموعات ـ يهمه أن يتعرف على التغييرات التي تحدث داخله ، حجمها ومستوياتها ، واتجاهاتها وكلفتها وفوائدها . وفي الأساس يهتم المجتمع بمعرفة الأشخاص الذين يستفيدون من التغيير وأثر ذلك على بقية أفراد المجتمع وكما قال « هارولد لازول » (Harold Laswell) من المستفيد ؟ وبماذا ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ » .

وعلى هذا يكون البحث الاجتماعي في النهاية مرتبطاً بفلسفة حياتية اجتماعية معينة ، ولكن قلّما نفكر في ذلك عند اجراء البحوث الاجتماعية لأننا نضع حداً أعلى لمستوى البحث واستقصاءاته ، كما أن المواضيع التي نعالجها هي في الغالب مواضيع صغيرة من الناحية العملية ولا تكون الا جزءاً يسيراً من أوجه الحياة ، كما لا تسمح في نفس الوقت بالخروج بتعميمات عن معنى الوجود وقيمة الحياة .

ب ـ منظورات (Perspectives)

إن المنظور المسيطر على البحوث الاجتماعية في هذا العصر هو المنظور الوظيفي (Functional Perspective) أو المنظور التوازني (Equilibrium Perspective) ، والذي يشتق أساساً من الفلسفة الوضعية العلمية التي سيطرت على العالم الغربي في أوائل هذا القرن . وهذا المنظور يركز على ضرورة استعمال المعايير التجريبية على الظواهر الاجتماعية ، وبالتالي فهو يهتم بالنواحي الكمية في المقام الأول ، كما أنه يركز على الموضوعية أكثر من الذاتية وعلى الحياد أكثر من الانتماء أو الموقف القيمي .

ويلحق بهذا المنظور الاعتقاد بأن واقع الأشياء هو الاجماع (Consensus) وأن المجتمع هو

نظام يهدف الى إبقاء التوازن أو الدّعم الذاتي من خلال قوى داخلية (Homoestasis) في هذا النظام ولذا فانه على المدى البعيد وعن طريق التعديلات الطفيفة يمكن للخارجين عن المجتمع أو الأطراف النائية فيه أن تنضم الى مجموعة الوسط(٥) أو الاتفاق العام في المجتمع .

وهناك منظور آخر منافس في عالم البحوث اليوم يعرف باسم المنظور التضاربي(Conflict Perspective) وهو يؤمن بأن واقع الأشياء هو التضارب وليس الاجماع وأن التغيير المفيد هو التغيير الشامل وليست التعديلات الطفيفة ، وأن أحسن طريقة للبحث والاستقصاء هي الطريقة الدايلكتيكية التي تبدأ من الأطروحة الى الطباق ومن ثم الى التركيب- (Thesis - anti - thesis Synthesis) .

وقد ولّد النقاش حول هذين المنظورين نماذج متعددة في بحوث العلوم الاجتماعية نذكر منها على سبيل المثال نموذج البحث الاتنوغرافي (Ethnographic Research) ، أو الانثروبولوجيا الوصفية ، ونموذج البحث الانتوميثودلوجي (Ethnomethodlogy) ، أو الانثوبولوجيا الذاتية(٦) . ونسبة لأن هدف هذا البحث هو محاولة استقصاء أثر البحوث على رسم السياسات وصنع القرارات فإننا سنتناول البحوث والنماذج التي لها علاقة مباشرة برسم السياسات وصنع القرارات . ومن هذه البحوث بحوث السياسات وبحوث التقييم .

جـ ـ بحوث السياسات :

لقد ذكرنا أن وظيفة البحوث الأساسية هي أن تبدد ظلمات الجهل وتدفع الى الأمام حدود المعرفة والنور ، وذلك عن طريق تعميم النظريات والمفاهيم والنماذج العقلية . ولكن وظيفة بحوث السياسة هي تجميع وتحليل وتقرير المعلومات المناسبة التي تساعد راسم السياسة في التعرف على أبعاد القضايا وتحديد الشكل اللازم لمعالجتها . فهي بعكس الأنواع الأخرى من البحوث تركز على المشاكل الملحة ومشاكل البرامج والمشاريع التي هي قيد التنفيذ بغرض تجهيز المعلومات التي تساعد رجال السياسة والإداريين في اتخاذ القرارات المناسبة .

وقد ميّز الباحث الاجتماعي « جيمس كولمان » (James Colman) بين بحوث السياسة وبحوث العلوم الأكاديمية في أن هدف النوع الثاني هو زيادة المعرفة في حقل من الحقول وبالتالي المساهمة المباشرة أو غير المباشرة في بناء النظريات ، أما بحوث السياسة فتهدف الى توفير المعلومات الملائمة للقرارات السياسية . وقد عدد « كولمان » الصفات الأساسية لبحوث السياسة فيما يلي(٧) :

١ ـ ان بحوث السياسة تعتمد على معلومات جزئية وليست معلومات كاملة وتامة .

٢ ـ ان الحصيلة النهائية في بحوث السياسة ليست المساهمة في زيادة المعرفة الأكاديمية وانما المساهمة في رسم سياسة اجتماعية مستندة الى نتائج البحوث .

٣ ـ ان المتغيرات في البحوث الأكاديمية تأتي على نوعين فقط متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة ، في حين أن المتغيرات في بحوث السياسة تأتي على ثلاثة أنواع هي : متغيرات مستقلة ، ومتغيرات تابعة ، ومتغيرات ناتجة (Out come Variables) .

٤ ـ ان المشاكل التي تعالجها البحوث الأكاديمية يحددها العلم الأكاديمي نفسه ، أو مجموعة الأكاديميين في هذا العلم ، أما مشاكل بحوث السياسة فانها تحدد من خارج الدوائر الأكاديمية وبالتالي تحتاج الى ترجمة صحيحة من واقع الأحوال المعاشة الى الأطر الأكاديمية الملائمة دون تحريف أو نقصان في المعنى .

لذا فإن بحوث السياسة تعتبر لحد كبير بحوثاً عقلانية ولكنها غير أكاديمية بالمعنى المعروف . وقد نظر بعض الباحثين الى مثل هذه البحوث بعين الازدراء والتحقير وذلك لعدم مواءمة هذه البحوث للمعايير الأكاديمية من موضوعية (Objectivity) تامة ومن تطبيق لطرق البحث الكمية والاحصائية ومن اجتياز لاختبارات الصحة (Validity) والتعويل (Reliability) . ومن مشاكل أخرى تتعلق بالأهداف وتحديد المشاكل ووضع البدائل .

ويعتقد البعض بأن بحوث السياسة تحوي على مشاكل داخلية ناتجة من طبيعة البحوث نفسها ، وذلك فيما يتعلق بحرية الباحث في فرض الضوابط على مسار واتجاه نشاطات البحث ، وذلك لأن جهة التكليف هي التي تضع مثل هذه الضوابط ولا تترك الحرية كاملة للباحث . كما أن طريقة المناقصات (Competitive Bidding) التي تجري في بعض هذه الأحوال تشجع بعض الباحثين أو مراكز البحوث لأن يتقدموا بأكثر مما في استطاعتهم القيام به وذلك بجعل مقترحات البحث (Request for Proposol (RFP)) أكثر أناقة وجاذبية ، كما أن التركيز على فترات زمنية قصيرة من الجهات التي تنشد البحث وسرعة التنفيذ في تلك المدة القصيرة تقلل من أهمية النتائج المرجوة من ذلك البحث .

د ـ بحوث التقييم :

لا يوجد تعريف متفق عليه بالنسبة لبحوث التقييم وربما يرجع ذلك الى أن التقييم عامة يدخل في كل مرحلة من مراحل البحث سواء كانت مرحلة التقييم (Research Design) أو مرحلة جمع المعلومات (Data Gathering) أو مرحلة التحليل (Data Analysis) . ولكن معظم هذه التعريفات تركز على أن بحوث التقييم هي جهود عقلانية تستعمل فيها الطريقة العلمية أو أي طرق أخرى من طرق البحث الاجتماعي كما أن هناك شبه اتفاق على أن الهدف من مثل هذه البحوث هو توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات بالنسبة للبرامج الاجتماعية . فالأهداف والنتيجة أو الأثر هما العاملان الأساسيان في بحوث التقييم .

وهناك عدة أنواع لبحوث التقييم كما أن هناك عدة نماذج تستعمل في مثل هذه البحوث . ولكن النموذج المسيطر هو النموذج التبايني (Discrepancy Modell) والذي يحاول أن يتعرف

على البرامج عن طريق قياس الانحراف أو الفرق بين أهدافه المذكورة ومنجزاته الفعلية وأحسن التصميات في مثل هذه النماذج هو التصميم الذي يستطيع أن يبعد جميع التفسيرات المحتملة ما عدا التفسير الذي ينادي بأن الأثر الذي حدث هو نتيجة للتدخل المقصود عن طريق البرنامج قيد البحث .

هـ ـ خلاف ومسألة :

لقد أصبحت بحوث التقييم أشبه بالعلم المستقل ، فهي صناعة متطورة تتعامل بملايين الدولارات ، ولكن بالرغم من ذلك فان نتائج هذا العلم لا زالت محل نقاش ونزاع مستمرين ، بل ان البعض يرى أن هذه الصناعة لا تبرر في كثير من الأحيان الأموال الطائلة التي تغدق عليها[٨] . فقد أورد هولي (Whdey Joseph) أن نتاج ما كتب في التقييم بالقياس الى الأموال الباهظة التي صرفت عليه لم يحدث أي تغيير في الصورة العامة لموضوعات هذه البحوث[٩] ولكن ماكديل[١٠] مثلاً يعتبر أن بحوث التقييم لم تأتِ بنتاج متساوٍ في هذه الموضوعات ، فبعض البحوث أتت قريبة جداً من التصميم التجريبي العلمي بينما أتى البعض الآخر شبيهاً بمرافعات المحامين في المحاكم .

أما بحوث السياسة فلم تسلم هي الأخرى من النقد والتحقير كما رأينا من قبل ، فقد أجمع الكثير من الباحثين على أن بحوث السياسة لم تفد راسمي السياسات لأنها لم تنتج المعارف الضرورية التي يحتاجون اليها بالاضافة الى عدم مراعاتها لمعايير الصحة والتعويل .

وهكذا يتضح لنا حسب تصور الباحثين في مجال السياسات العامة والتقييم أن المعلومات والمعارف التي يفترض أن تصنعها البحوث الاجتماعية هي معارف عملية تطبيقية تتعلق بتصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع ، وأن كفاءة هذه المعلومات لم ترق الى المستوى المطلوب لعدم خضوعها لأصول وقواعد البحث العلمي من تصميم وتنفيذ واحتكام لمعايير الصحة والتعويل ، ولذا فانها لم تحظَ بالاستفادة العملية من قبل الساسة والاداريين.

المتغير التابع : رسم السياسات وصنع القرارات :

نودّ في هذا الجزء من البحث أن نجيب عن سؤالين مزدوجين هما :

١ ـ ما هي الاحتياجات المعرفية لراسمي السياسات ؟ وكيف صورها الباحثون في نماذجهم المستعملة ؟

٢ ـ كيف تتم عملية صنع القرارات ؟ وكيف صورها الباحثون في النماذج المستعملة ؟

أ ـ رسم السياسات وتقييمها :

إن الدراسات التجريبية لعملية رسم السياسات لا تزال في مراحلها الأولية . ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت البحوث تركز على الطريقة التي تتم بها صناعة السياسات العامة أكثر من التركيز على محتوى هذه السياسات وقد اتخذت في ذلك اتجاهين اثنين : أحدهما حاول أن يحلل بطريقة نقدية سياسات عامة محددة كالسياسة الزراعية أو السياسة التعليمية ويقترح اثر ذلك بعض الاصلاحات في السياسة القديمة أو إبدالها بسياسة عامة أخرى جديدة . وهذه الطريقة اتبعت في نقدها وتحليلها المنظور التأريخي . بحيث يتم وصف السياسة العامة تحت الدراسة منذ انشائها ، والاصلاحات التي طرأت علها حتى تاريخ البحث أو الدراسة . أما المعايير التي استخدمت في تقييم مثل هذه السياسات كانت أهدافاً عامة أو قيماً اعتقد الباحث أنه يجب تركيزها والمحافظة عليها . وبمعنى آخر فان المعيار الأساسي هو معرفة الى أي مدى انحرفت السياسة العامة عن الأهداف والقيم الأساسية . وهذا الاتجاه في الواقع يلتقي الى حد كبير مع مفهوم الادارة بالأهداف ولكنه اتجاه أخلاقي النزعة ، تاريخي المنظور تمثل فيه طريقة حل المشاكل الوسيلة الأساسية للتحليل كما أن التغييرات التي كان ينشدها هي في معظم الأحيان تغيرات تراكمية بسيطة (Interemeatal) وليست تغييرات جذرية شاملة .

أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الأكثر حداثة في رسم السياسات وتمثل فيه طريقة حل المشاكل ايضاً احدى الطرق الرئيسية في التحليل ، الا أنه مستقبلي النزعة وليس تاريخياً في منظوره . كما أن التغيرات التي ينشدها هي في معظم الأحيان تغييرات جذرية شاملة . وهذا الاتجاه يحاول أن يستقصي الآثار المستقبلية بالنسبة لأي سياسة عامة في الوقت الحاضر ، أو أن يتوصل الى السياسات المستقبلية التي يمكن أن تتبع بالرجوع الى الأحوال السائدة اليوم والأنماط والاتجاهات المحتملة في المستقبل . وبمعنى آخر فان هذا الاتجاه يركز على التنبؤ بالمشاكل التي يمكن أن تحدث في المستقبل بالنسبة لأي سياسة عامة بدلاً من تحليل المشاكل الماضية والحاضرة واقتراح الاصلاحات اللازمة لها كما هو الحال بالنسبة للاتجاه الأول .

إن تقييم السياسات العامة يعتمد على عدة عوامل ، منها ما يتعلق بموضوع أو محتوى السياسة العامة ، ومنها ما يتعلق برسم السياسة العامة نفسها ، ومنها ما يتعلق بأثر هذه السياسة على الأوضاع الاجتماعية في حالة تطبيقها . وهذه العوامل كلها متداخلة ومتشابكة وتؤثر في بعضها البعض .

ولما كان المستقبل يتصف دائماً بالمخاطر وعدم الوضوح فان السياسات العامة ينظر اليها على أنها توجيهات عامة لا تعطي تفاصيل دقيقة بخصوص ما يجب أن يتبع في الواقع العملي . فرسم السياسات هو في الواقع تحديد الخطوط العريضة للسياسة العامة من قبل السلطة أو الأجهزة السياسية في الدولة تأتي مرحلة الترجمة الى سياسات فرعية أكثر تخصصاً وتفصيلاً . فالسياسات العامة هي عبارة عن تدفقات مستمرة من سياسات صغيرة متداخلة في مختلف

النشاطات الاجتماعية ووضوح هذه السياسات المتخصصة والتوافق المنطقي بين بعضها البعض يعد من الميزات الأساسية بالنسبة للسياسة العامة ، كما أن شمول هذه السياسة واتساعها من ناحية الأهداف والمدى الزمني ، وتنوع النشاطات المتضمنة في اطارها تعد أيضاً من العوامل المهمة التي تستحق التقييم .

وكثير من الدراسات الحديثة اتخذت مثل هذه العوامل كمعايير للحكم على وجاهة السياسات العامة ، ومن بين المعايير المهمة ما يسمى بالجدوى الاقتصادية (Economic Feasibility) والجدوى السياسة (Political Feasibility) للسياسات العامة . فالجدوى الاقتصادية هي احتمال وجود الموارد التي تحتاج اليها السياسة العامة في تنفيذها . وهذه الموارد قد تكون عامة كالأموال أو خاصة كالمعلومات والمواد والأدوات والقوى العاملة المدربة أما الجدوى السياسية فهي تعني احتمال قبول السياسة العامة من قبل المواطنين الآخرين وخاصة القائمين على تنفيذ السياسة والمشرفين على متابعة التنفيذ . فهي تعتمد من ناحية على الهيكل السياسي الموجود في الدولة ، ومن ناحية أخرى على قدرة راسمي السياسة والسياسة نفسها على اجتذاب الآخرين لمساندتها والعمل على إنجاحها .

ب ـ صنع القرارات :

لقد ذكرنا أن القرار هو امضاء الرأي وأن صنع القرار هو عملية مستمرة تنتهي بإصدار أو اتخاذ القرار . والقرارات دائماً تتخذ في اطار من القيود أو عوامل ومؤثرات معينة أهمها ما يلي : ـ

١ ـ العوامل النفسية :

وهي عبارة عن التكوين النفسي لمتخذ القرار ، ويشمل ذلك التعليم والدوافع والاتجاهات والسلوك .

٢ ـ العوامل الاجتماعية :

وهي عبارة عن البيئة الاجتماعية التي يتم فيها اتخاذ القرار أو التأثير المتبادل بين متخذ القرار وأفراد المنظمة والتنظيمات الاجتماعية الأخرى الرسمية منها وغير الرسمية .

٣ ـ العوامل الحضارية والثقافية :

وهي عبارة عن القيم والتقاليد والعادات السائدة والتي تحكم أفكار وسلوك الأفراد والمجتمع ككل .

ان متخذ القرار يتأثر بهذه العوامل في وصوله للقرار أو البديل الأحسن ، كما أن هذه العوامل تعمل أيضاً في عملية صنع القرار كلها بدءاً بتحديد المشكلة أو الموضوع ومروراً بوضع البدائل وترتيبها وانتهاء باختيار البديل الأحسن . لذا فان عملية صنع القرار تصبح من أعقد

العمليات لأن تحديد المشاكل وايضاحها يحتاج الى ربطها بغيرها من المشاكل والقرارات السابقة وبالتالي يتطلب وجود بيانات دقيقة واحصاءات سليمة قد لا تتوفر دائماً بسهولة ، كما أن صانع القرار قد لا تكون لديه القدرة الذهنية الكافية لاستيعاب المشكلة من كل أو معظم جوانبها أو قد لا تتوفر لديه القدرات التحليلية ومعرفة الطرق والوسائل العلمية المساعدة في التحليل والاختيار . فمتخذ القرار إذن يخضع دائماً لاطار من القيود النفسية والبيئية والاجتماعية الخاصة منها والعامة .

لقد اهتمت الدراسات الادارية وغيرها بتحليل عملية صنع القرارات وتحديد النماذج الأساسية التي يستعملها المديرون وغيرهم في هذه العملية . ويعتبر « شيستر بونارد » (Chester Bernard) من أوائل الكتاب الذين لفتوا الأنظار الى أهمية مفهوم صنع القرارات في العمل الاداري ، كما يعتبر « هربرت سيمون » (Herbert Simon) من أوائل الكتّاب الذين جعلوا موضوع صنع القرارات مرادفاً لعملية التنظيم والادارة .

والواقع ان صنع القرارات ليست عملية ادارية فحسب ، وانما تمثل الجذور الأساسية لعمليات حل المشكلات ورسم السياسات والاستراتيجيات والخطط كما أن النماذج الأساسية هي نفس النماذج المستعملة في كل منها . فالسياسات العامة ما هي الا مجموعة من القرارات على مستوى معين من التعميم والتجريد ، ونفس الشيء ينطبق على الاستراتيجيات والخطط . وبالنظر في الخطوات المتبعة في كل منها نجد أنها تشترك في العمليات التالية :

١ ـ تحديد المشكلة .

٢ ـ جمع المعلومات المتعلقة بالمشكلة وتصنيفها وتحليلها .

٣ ـ حصر البدائل أو الوسائل التي يمكن عن طريقها حل المشكلة .

٤ ـ تقييم البدائل واختيار البديل الأحسن .

٥ ـ تنفيذ البديل الأحسن ومتابعته وتقييمه .

وهذه العمليات هي عمليات حركية مستمرة تتطلب جهداً مشتركاً من أكثر من فرد واحد . ومن ثم ظهرت مدارس حديثة عنيت بتنمية وتطوير هذه العمليات مستعينة في بعض الأحيان بالأساليب والنماذج الاحصائية والرياضية .

جـ ـ نماذج مشتركة في رسم السياسات وصنع القرارات :

توجد عدة نماذج لرسم السياسات وصنع القرارات ولكن أشهرها ثلاثة هي : النموذج الرشدي (Ratiodl (Meximizing) Model) والنموذج الرضائي (Satisfying Model) والنموذج الحدّي (Incremenamist Model) .

١ ـ النموذج الرشدي :

وهذا النموذج يستند الى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المنشأة Economic Theory of the Firm (بل ان جذوره تمتد الى التيار الفلسفي التقليدي عند قدماء اليونان ، فحرية الاختيار الفردية تمثل محوراً اساسياً لهذا النموذج . فصانع القرار ـ كما يتصوره هذا النموذج يواجه في موقف معين بعدة اختيارات أو مسارات للعمل، وكل مسار يؤدي الى نتائج أو مترتبات (Consequences) . ويقوم صانع القرار بتقييم وترتيب مسارات العمل المفتوحة أمامه ، ثم يختار من بينها المسار الذي يؤدي الى أحسن النتائج أو المترتبات .

وهذا النموذج ينادي في الواقع بأن صانع القرار يتصف بالعقلانية والرشد الكامل . فهو يستطيع ـ نظرياً على الأقل ـ أن يحدد المشكلة التي تواجهه ويوضح كل الأهداف أو الغايات التي يريد الوصول اليها ، ويعدد كل البدائل الممكنة التي توصل الى تلك الأهداف ، وكل النتائج والمترتبات التي ترتبط بكل بديل ، ثم يقارن بينها جميعاً ويرتبها ترتيباً منطقياً ويختار من بينها الحل الأمثل للمشكلة التي تواجهه[١١] .

وصانع القرار بحكم فلسفته العقلانية الكلاسيكية يعتبر الأهداف والغايات ذات طبيعة أنطولوجية (Ontological) وتسبق في ورودها ـ منطقياً ـ الطرق والوسائل ذات الطبيعة المعرفية (Epislemdogical) وبالتالي فان التحوير والتعديل يطرأ على الوسائل فقط وليس الأهداف في أي مشكلة من المشاكل . ولكن هل يستطيع الفرد الواحد أن يقوم بكل هذه الأعمال ؟ انها تتطلب درجة عالية من النشاط العقلاني المنطقي[١٢] ، وإن قدرة الفرد مهما كانت محدودة أمام العديد من البدائل التي تتطلب قدراً كبيراً من المعلومات ، والبيئة أو المناخ الذي يوجد فيه صانع القرار تضع حدوداً للبدائل التي يمكن أن ينظر فيها صانع القرار ، وفي النهاية يكون القرار ـ كما يقول سيمون ـ هو حل وسط تمليه معطيات الموقف المعين[١٣] .

النموذج الرضائي :

لقد صمم هذا النموذج الأستاذ « هربرت سيمون » كردّة فعل للنموذج الرشدي ، فهو يعتقد أن الرشد أو العقلانية المنطقية هو شيء مرغوب فيه ولكنه لا يمثل إلا غاية بعيدة المنال ، فطبيعة الانسان وشعوره واحتياجاته والمؤسسات التي ينتظم فيها لا يمكن أن تجعل العقلانية أساساً يستند عليه في صنع القرار .

ان صانع القرار لا يمكن أن يتعرف على كل الأهداف والغايات كما أن معرفة النتائج التي تترتب على بديل أو مسار للعمل غالباً ما تكون مبعثرة ومشتتة لأن معرفة المستقبل دائماً غير كاملة ولذا فان البدائل التي ينظر فيها صانع القرار هي دائماً محدودة . فصانع القرار في هذا العالم المعقد لا بد أن يعيد تنظيم وهيكلة (Restructuring) مواقف صنع القرار التي يجابهها . فهو

غالباً ما يحول الأهداف ذات القيم المتعددة الى أهداف ذات قيم مفردة ، ويبسط نطاق الاختيار بتجاهله للكثير من العلاقات التي لا تبدو أساسية في الموقف .

ويرى سيمون أن عملية القرار تتم أساساً في اطار التنظيم وأن المنظمة غالباً ما تتصف بتعدد الأيديولوجيات والتيارات المتصارعة من دوافع وقلق وحصر ورضاء ، ولذا فان المنظمة بدلاً من أن تجري وراء الحل الأمثل أو القرار الأفضل فانها تكتفي بالحل الرضائي والذي يتفق مع رؤية المنظمة للواقعية أو القيم ، فصنع القرار إذن يهدف الى الحلول شبه المثالية (Sub - Optimization) التي تتوافق مع المعايير الدنيا للمنظمة (Minimal Standards) .

النموذج الحدّي :

وهذا النموذج ايضاً يمثل ردة فعل كبرى للنموذج الرشدي ، ولكن بينما يؤمن النموذج الرضائي بالرشد والمنطق العقلاني كمثال أعلى يمكن التقرب منه بما هو أفضل في المواقف الواقعية ، نجد أن النموذج الحدّي يرفض الرشد والعقلانية حتى كمثال أعلى يمكن التقرب منه لأن ذلك يتناقض مع ما يفعله الناس في واقع الأمر .

وهذا النموذج لا يؤمن بأن الأهداف لها واقع « انطولوجي » كما هو الحال . بالنسبة للنموذج الرشدي ، ولكنه يؤمن بأن كلاً من الأهداف والوسائل لها واقع معرفي أو موقفي (Situational) . لذلك فان التعديل لا يحدث بالنسبة للوسائل فقط وانما بالنسبة للأهداف والوسائل معاً ، وذلك نسبة لتغير القيم وعدم ثباتها من موقف الى آخر . فهذا النموذج ينادي بأن الوصول الى بعض القيم يتطلب بالضرورة التضحية بقيم أخرى ، ولذلك فان صانع القرار لا بد أن يجري عملية تجارية (Trade - off) بحيث يتكلف الوصول الى قرار معين التضحية بقرارات أخرى ممكنة . وهذا التبادل التجاري يحدث على الهامش أو على أطراف الموقف وليس بشكل كامل شامل . وبمعنى آخر فان اختيار أحد البدائل لا يعني تفوقه على البدائل الأخرى في كل شيء وانما يكون هذا التفوق تفوقاً حدّياً أو بدرجة اختلاف بسيط عن البدائل الأخرى . ولذا فان المفاضلة تجري على أسس ومعايير تختلف اختلافاً طفيفاً عن المواقف الحالية أو الاتجاهات السابقة . وهذا يعني أن صانع القرار لا يستطيع أن يجري إلا عدداً محدوداً من المقارنات المتتالية بالنسبة لعدد محدود من البدائل المتشابهة ليعرف مدى اختلافها عن مسارات العمل المعروفة .

إذن فان عملية صنع القرارات ـ كما يصورها هذا النموذج ـ ليست عملية عقلانية ، وانما هي أقرب الى الخبط العشوائي(١٤) منها الى المنطق الاستنتاجي كما أنها لا تهدف الى إحداث تغييرات جذرية وانما تحولات حدّية بسيطة نسبة لمحدودية البدائل ومحدودية النتائج المترتبة على كل بديل ، وهي لا تحدث بالنسبة للأفراد وانما بالنسبة للمجموعات أيضاً ، فالقرارات الادارية هي أشبه بالوصفات العلاجية التي تهدف الى تقليل أثر المرض وليس الوصول الى الصحة التامة والعافية الكاملة .

وهكذا يتضح لنا ان الاحتياجات المعرفية لراسمي السياسات هي ـ كما تبدو في النموذج الحدي ـ احتياجات محدودة وبسيطة تمثل ما هو مرغوب فيه وسانح للعمل والتغيير وذلك بعكس الاحتياجات المعرفية التي صورها كل من النموذج الرشدي والنموذج الرضائي في انها احتياجات عقلية كبيرة ومعقدة ولذا نجد أن عملية صنع القرارات تتم بطريقتين مختلفتين : إحداهما تتطلب نوعاً بسيطاً من الرشد والعقلانية والثانية تتطلب نوعاً كبيراً أو متوسطاً من الرشد والعقلانية . وكلاهما تعكس الاحتياجات المعرفية لراسمي السياسات من حيث البساطة والتعقيد ومن حيث درجة الرشد والعقلانية المطلوبة في تصوير هذه الاحتياجات .

المتغير المستقل والمتغير التابع :

(الحلقة المفقودة أو متضمنات على صعيد المعرفة والاستخدام .

نودّ في هذا الجزء من البحث أن نجيب عن ثلاثة أسئلة محددة هي :

١ ـ ما هي معارف البحوث التي تجد استخداماً فعلياً من قبل صانعي القرارات وراسمي السياسات ؟

٢ ـ ما هي العوامل التي تمنع معارف البحث من الاستخدام من قبل صانعي القرارات وراسمي السياسات ؟

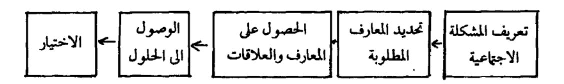
٣ ـ ما هي الشروط اللازمة لاستخدام معارف البحث من قبل صانعي القرارات وراسمي السياسات ؟

نماذج الاستخدام المعرفي :

لقد تطرق بعض الباحثين الى نماذج محددة في استخدام المعرفة من بينها نموذج حل المشكلات (Problem Solving Model) ونموذج البحث والتطوير (Research and Development) ونموذج التفاعل الاجتماعي (Social Interaction Model) .

نموذج حل المشكلات :

وهذا النموذج يعتبر من أكثر النماذج استعمالاً في الاستخدام المعرفي فهو يبدأ من تعريف المشكلة القائمة الى البحث عن المعلومات التي تساعد في فهم المشكلة ثم الوصول الى البدائل التي تساهم في حل المشكلة ثم اختيار البديل الأحسن ثم تطبيقه او اختباره كما هو موضّح أدناه :



والافتراض الأساسي في هذا النموذج هو وجود اجماع على الأهداف من قبل الباحثين وراسمي السياسات وأن مهمة البحث هي فقط تحديد واختيار الوسائل المناسبة التي توصل الى الأهداف .

.نموذج البحث والتطوير :

وهذا النموذج يشتق من النموذج الأساسي لبحوث العلوم الطبيعية ، وقد كثر استعماله كاستراتيجية عظمى لتخطيط المستحدثات في العلوم الاجتماعية ويمكن اعتبار النموذج السابق (حل المشكلات) فرعاً أو جزءاً من هذا النموذج ، وان الفرق بينهما يتمثل أساساً في أن نموذج حل المشكلات لا يتحدث عن ضرورة الانتقال من الاختيار الى التطبيق في حين أن نموذج البحث والتطوير يفترض تلقائية هذا الانتقال وبشكل كلي وآلي كما هو مبين أدناه :

البحث الأساسي ← البحث التطبيقي ← تطوير واختبار نتاج البحث ← توسيع نطاق الاختبار ← تخطيط نشر النتاج ← استعمال النتاج

نموذج التفاعل الاجتماعي :

وهذا النموذج يختلف عن النموذجين السابقين في أنه لا يتجه اتجاهاً خطياً في موضوع الاستخدام لأن نتاج البحوث بالنسبة له هو جزء يسير من عملية كبيرة معقدة بضم الخبرات والتقنيات والضغوط الاجتماعية والأحكام الشخصية(١٥) فالمدرسون والاداريون والمخططون والآباء والساسة ورجال الأعمال وكل الفئات ذات المصلحة في مجال التربية والتعليم تشارك بقدراتها ومعتقداتها ومفاهيمها من أجل إدراك المشكلة الاجتماعية وتفهم أبعادها . ولذا فان الاستخدام قد يتخذ شكلاً دائرياً أو متعرجاً وليس شكلاً خطياً عقلياً كما هو الحال بالنسبة لنموذج حل المشكلات ونموذج البحث والتطوير . ويمكن القول بأن نموذج التفاعل الاجتماعي أقرب الى النموذج العدي في رسم السياسات وصنع القرارات في حين يقرب نموذج حل المشكلات ونموذج البحث والتطوير من كل من النموذجين الرضائي والرشدي في رسم السياسات وصنع القرارات .

نماذج ضعف الاستخدام :

وهذه النماذج هي عبارة عن تحديد للأسباب التي تجعل استخدام نتاج البحوث ضعيفاً من

قبل راسمي السياسات وصانعي القرارات . وهناك نموذجان أساسيان هما نموذج الذخيرة السياسية (Political Amunition Model) ونموذج المنظورات المتباعدة .

أ ـ نموذج الذخيرة السياسية : ـ

وهذا النموذج يوضّح الاستخدامات التي يمكن لراسم السياسة أن يضع فيها نتاج البحوث ، فهو قد يستعمل البحوث التي يوجه القيام بها ، لخدمة أغراض شخصية أو سياسية ، فمن الأسباب التي يمكن أن يلجأ اليها راسم السياسة في طلب القيام بالبحوث ما يلي : ـ

١ ـ إضفاء الشرعية على قرار أو سياسة اتخذت سابقاً .

٢ ـ إيهام الناس بأن عملاً ما يجري في الموضوع او المشكلة محل القرار وذلك اكتساباً للوقت والتأخير في البت في الموضوع محل القرار .

٣ ـ تفادي المسئولية في اتخاذا لقرار .

٤ ـ إضعاف موقف خصم معين أو قرار ؟ أو سياسة سابقة .

٥ ـ اكتساب الاعتراف أو الفخر أو الزهو بالظهور أو الموالاة للاتجاه العلمي .

وهذه الاستعمالات تثير بالطبع الكثير من الأسئلة حول الموقف القيمي والأخلاقي لراسمي السياسات وصانعي القرارات اذ ان الغرض من مثل هذه الاستعمالات هو مرامٍ شخصية في المقام الأول ولا يتصل بالمصلحة العامة الا بطريقة غير مباشرة .

ب ـ نموذج المنظورات المتباعدة :

وهذا النموذج يفترض وجود فجوة كبيرة بين الباحثين من ناحية وراسمي السياسات وصانعي القرارات من ناحية أخرى . وقد أوضحت بعض الدراسات الميدانية أن المديرين وراسمي السياسات يستخدمون بعض نتاج البحوث الاجتماعية ، وهم في معظم الأحيان يستخدمون النتائج التي تتفق مع المواقف السياسية التي ينتمون اليها ، كما أن استخدامهم للمعلومات ذات الطابع النوعي البسيط يفوق استخدامهم للمعلومات ذات الطابع الكمي المعقد[١٦] .

وقد أوضحت هذه الدراسات أن الباحثين كثيراً ما يتجاهلون الحقائق السياسية ، ولذا فهم بحاجة الى الالمام بالعمليات السياسية واعطاء أهمية وأوزان لها في تصميم بحوثهم وتنفيذها . وقد ميّزت هذه البحوث أيضاً بين ثلاثة أنواع من الاتجاهات عند راسمي السياسات وهي الاتجاه المعملي (Clinical Orientation) والاتجاه الأكاديمي (Academic Orientation) والاتجاه الخطابي (Advocacy Orientation) . وهذه الاتجاهات هي التي تحدد الى مدى بعيد

نوعية نتاج البحوث الاجتماعية التي يستخدمها راسمو السياسات وصانعو القرارات. فالاتجاه المعملي هو الاتجاه الذي يتخذه الأطباء والأطباء النفسيون ويتمثل في فحص المشاكل من أبعادها الموضوعية الداخلية والسياسية الخارجية ، أما الاتجاه الأكاديمي فهو الاتجاه الذي يغلب على أساتذة الجامعات ويتمثل في فحص المشاكل من أبعادها الموضوعية الداخلية . أما الاتجاه الخطابي فهو الاتجاه الذي يسود عند المحامين ومرافعاتهم في المحاكم ويتمثل في التركيز على الأبعاد السياسية الخارجية للمشاكل .

خاتمة . -

كيف نضع المشكلة إذن في اطارها الصحيح ؟ لا بد أن نتساءل أولاً عن ماذا يقصد القائلون بأن البحوث لم تترك أثراً على راسمي السياسات وصانعي القرارات . وبمعنى آخر ما هو نموذج الاستخدام المعرفي الذي يبنون عليه قولهم هذا ؟ الواضح ان راسمي السياسات وصانعي القرارات يستعملون نتاج بعض البحوث وخاصة البحوث التي يوجهون القيام بها ، وكما أوضحت بعض الدراسات فانهم يستعملون نتائج البحوث التي تتفق ومواقفهم السياسية او اتجاهاتهم العامة سواء كانت معملية أو أكاديمية أو خطابية . فالذين ينادون بانتفاء أثر البحوث على راسمي السياسات يستندون في الواقع على النموذج الرشدي في تحديد الاحتياجات المعرفية لراسمي السياسة كما أنهم يفترضون حتمية نموذج البحث والتطوير في الاستخدام المعرفي ولذلك فهم يتوصلون إما لوجود مستوى متدنٍّ من الاستخدام المعرفي لنتاج البحوث أو الى وجود انسياب بطيء من المعلومات الصحيحة من قبل الباحثين . ولكن المشكلة لا تتركز في احد الطرفين - الانتاج والاستخدام - وانما في العلاقات الموجودة بينهما ، وهي على الأخص تتعلق في وجود قيم وأيديولوجيات وأساليب مختلفة ، فوجود منظورات مختلفة بين الباحثين من جهة وراسمي السياسات من جهة هي المسألة الجديرة بالاهتمام . فالكثير من صانعي القرارات يشعرون بالفخر والاعتزاز عندما يتخذون قراراتهم وكأنهم هدافو كرة القدم يصيبون المرمى من خط الوسط ولا يرضون لذلك بديلاً . وليست القرارات والسياسات العامة هي التي تأتي وحدها مناقضة لنتاج البحوث ولكن بعض البحوث أيضاً تأتي نتائجها مناقضة للحكمة المتداولة والحدس العام لراسمي السياسات وصانعي القرارات ، هذا بالاضافة الى أن كثيراً من الباحثين يتخذون لغة مغايرة للغة التي يتكلمها راسمو السياسات وصانعو القرارات .

لذا نجد بعض الباحثين اليوم يدعون الى تضييق الفجوة الموجودة في منظور كل من الباحث وراسم السياسة وذلك عن طريق استخدام وسيط يشبه الى حد كبير الوسيط الاقتصادي في مجالات التجارة وإدارة الأعمال . وحبذا لو كان هذا الوسيط من أهل الصيت والشهرة لأن الاتجاهات النفسية الحديثة تنادي بأن عملية التغيير تزداد سرعة إذا كان الرواد الأوائل الذين يتقبلون التغيير من أصحاب الشهرة والمكانة الاجتماعية ويرى باحثون آخرون ان هذه الفجوة يمكن أن تضيق عن طريق الاحتكاك المباشر بين الباحثين وراسمي السياسات وذلك عن طريق

انضمام الباحثين الى صفوف السياسيين ليتشربوا بروحهم ومشاكلهم وضغوطهم مثلما يفعل الأكاديميون عندما يأخذون اجازات دراسية (Sabbatical Leave) من الجامعات لينغمسوا في ميدان الواقع الاجتماعي ويتشربوا بروحه ومشاكله ومن ثم يعودون الى الحياة الأكاديمية وهم أكثر واقعية في نظراتهم واتجاهاتهم وأكثر حساسية وشعوراً بالمشاكل الأجتماعية .

الحواشي

(١) Robert Bish, «The Assumption of Knowledge in Policy Analysis» in Philip M. Gregg (ed.) **Problems of Theory in Policy Analysis** (Lexington. Mass: D.C. Heath and Company, 1976) P.44

(٢) المعجم الوسيط ، الجزء الأول (الطبعة الثانية) مصر ، دار المعارف ١٩٧٢ ص ٤٠

(٣) محمد حسن يسن وابراهيم درويش ، المشكلة الإدارية وصناعة القرار ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ص ٢٠٢٠ ـ ٢٠٣

(٤) Webster's **Thhird English Dictionary** P.1930

(٥) هذا هو المعنى الفلسفي للمبدأ الإحصائي المعروف بنظرية « خط الانحدار Regression Line» وهو مبدأ ينادي في جوهره بأن الأعداد المتناثرة تتجه على المدى البعيد نحو الاصطفاف في الوسط الحسابي للخط المستقيم .

(٦) تعتبر هذه الطرق البحثية فروعا من المدرسة الظاهراتية (Phenomenology) بشقيها الموضوعي (Lifeworld) والذاتي (Hermenuotics) فبينما يمثل البحث الاتنوغرافي محاولة التوفيق بين الموضوعي والذاتي باتباع ما يسمى بملاحظات المشاركة (Participant Observation) نجد أن البحث الاتنوميتولوجي يمثل محاولة التوفيق بين شقي الفكر القبلي Apriori والاستبطاني (introspection) ، وبذلك يكون البحث الاتنوغرافي أقرب إلى المدرسة الظاهرانية الموضوعية في حين يقرب البحث الاتنوميتولوجي إلى المدرسة الظاهرانية الذاتية .

(٧) James Coleman, «Problems of Conceptalization and Measurement in Studying Policy Impacts in Kenneth Dolbeare (ed) **Public Policy Evaluation,** Beverly Hills: Sage Publications, 1975, P.21

٨ ـ Toni Tripodi et — al **Differential Program Evaluation,** TASCA, Illinios, F.E. Peacock, Publishers, Inc. 1978, P.

٩ ـ Joseph Wholey, et al **Federal Evaluation Policy** (Washington, D.C., The Urban Institute), 1976 P.46

١٠ ـ Edward Mc Dill, et al **Strategies for Success in Compensatory Education** (Baltimore: The John Hopbine Press), 1969 P.5.

١١ ـ Marcus Alexis and Charles Wilson, Organiz ational **Decision - Making,** Englewood Cliffs — Bentic - Hall, Inc., 1967 P.149.

١٢ - John Rehfus, **Public Adminstration as Political Process,** New York: Charles Seriboner's Sons, 1973 p.161

١٣ - Herbert A. Simon, **Adminstrative Behavior** New York — Mac Millan Company (2nd ED.) 1965 p.6

١٤ - David Braybrooke and Charles Lindblom, **A Strategy of Decision** (New York: The Free Press, 1970

١٥ - Carol Weiss **Using Social Research in Public Policy making** (Lexington D.C. Heath and Company 1977 p.13

١٦ - 1.N Bernslein and Howard Freeman, **Academic and Entrepreneural Research** (New York: Russell Sage Foundation, 1975)

١٧ - Sabbatical Leave



تقويم كتب الإدارة الصادرة في اللغة العربية

د. فؤاد السالم (*)

هدفت هذه الدراسة الى تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ، بناءً على نموذج تقويم يتكون من ثلاثة عناصر متفاعلة : منهج المؤلف ، محتوى الكتاب ، وأسلوب المؤلف . يمنح منهج المؤلف أسس الدراسة : الهدف أو المشكلة ، الغرض (نظري أو تطبيقي) ، الحاجة ، القراء ، والنطاق . يعتبر المحتوى امتداداً لمنهج المؤلف ويعالج المواضيع الهامة في مجالي النظرية والتطبيق الاداري في : الدول الغربية ، الدول النامية ومن الفكر الاسلامي . ثانياً ، يشمل المحتوى بيئة المنظمة : القانونية ، الاجتماعية ، السياسية ، الاقتصادية ، الثقافية ، الدينية ، والدولية . وبالاضافة الى ذلك ، يشمل المحتوى على حالات لربط النظرية بالواقع الاداري .

يتكون أسلوب المؤلف من عناصر جودة للكتاب: الشمول ، الوضوح ، الأهمية ، والحداثة في تغطية المواضيع المختلفة . شملت عملية التقويم خمسة عشر كتاباً في الادارة وموجودة في مكتبة كلية التجارة ـ جامعة الكويت ، والتي تستعمل في تدريس الطلاب في بعض الجامعات العربية .

بينت عملية التقويم أن محتويات الكتب مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالفكر الاداري الغربي مقارنة بالفكر الاداري الملائم للبيئة العربية ، مما يؤثر على تطوير النظرية الادارية العربية . وبالاضافة ، هنالك الأثر اللغوي حيث الترجمة تصبح مهمة وتركز على الدقة لنقل المعاني والمفاهيم بوضوح وبينت الدراسة أن الترجمة في بعض الأحيان غير واضحة .

قدمت اقتراحات لتحسين مستوى كتب الادارة وذلك بشمول الفكر الاداري في الدول النامية وفي الفكر الاسلامي بالاضافة الى الدول الغربية . وأيضاً ، تغطية بيئة المنظمة بأجزائها المختلفة ، واضافة الحالات الضرورية .

---

* المدرس بقسم إدارة الأعمال في جامعة الكويت

المقدمة :

تحاول الدول العربية في الوقت الحالي اللحاق بركب التطور وذلك عن طريق انشاء العديد من المشروعات في مختلف المجالات. ولا شك أن الادارة الناجحة هي المحرك الرئيسي لهذه المشروعات وعليها يعتمد النجاح أو الفشل في التطوير والتنمية . وتعتبر كتب الادارة المكتوبة باللغة العربية وسيلة هامة في مجال تعليم دارسي العلوم الادارية ، وأيضاً لهؤلاء الممارسين للعمل الاداري الذين ينشدون زيادة المعرفة والتحصيل .

كتب الادارة :

وإذا استعرضنا الكتب التي تعالج الموضوعات الادارية لوجدنا أنها تنقسم الى ثلاثة أقسام . أولاً ، كتب مكتوبة في لغات أخرى ، مثل اللغة الانجليزية ، وللاستفادة من هذه الكتب ، يجب أن يكون الدارس على معرفة باللغة الأجنبية المكتوب بها الكتاب ، فضلاً عن أن هذه الكتب قد كتبت لبيئة أخرى غير بيئة الدول العربية . ثانياً ، كتب مكتوبة باللغة العربية ولكنها مترجمة عن اللغات الأجنبية ويعتمد المستوى العلمي لهذه الكتب على المحتوى وكذلك مستوى الترجمة زيادة على أن العدد المتوافر منها محدود . ثالثاً ، كتب مكتوبة باللغة العربية وموجهة أصلاً للقارىء العربي . وهذه النوعية من الكتب يفترض أن تكون أحسن الأنواع الثلاثة نظراً لأنها مكتوبة أصلاً لتناسب البيئة العربية وكذلك مكتوبة من الأساس باللغة العربية .

وقد كانت هذه النوعية من كتب الادارة هي التي وجهت نظر الباحث الى متابعتها ومحاولة تقييم مستواها العلمي ، نظراً لما لها من أهمية كبيرة في الوقت الحاضر ، وسوف تزداد أهميتها في المستقبل نتيجة لازدياد الاهتمام بموضوعات الادارة التي ارتبط الاهتمام بها بزيادة المشروعات في الوطن العربي ، وارتفاع المستوى الثقافي فيه .

أهداف البحث وأهميته :

يهدف البحث الى تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ، والتي استعملت أو لا تزال تستعمل في تدريس طلاب الادارة في جامعة الكويت وبعض الجامعات في مصر . سوف يبين التقويم المذكور الأسس النظرية المشار اليها في الكتب من ناحية المحتوى ، التنويع ، والتكامل . وسوف يوضح نقاط الضعف والقوة من ناحية منهج وأسلوب المؤلف ، المحتوى ، والأهمية بالنسبة لمستعملي كتب الادارة . بمعنى آخر ، سيحدد التقويم مدى ارتباط جدوى ، وأهمية هذه الكتب لمستعمليها ولنظرية الادارة في الدول العربية ، وبذلك ، يصبح من الممكن تقديم اقتراحات لتحسين مستوى المؤلفات الادارية .

يختص سؤال البحث الرئيسي بجودة مؤلفات الادارة . وبالتحديد ، سؤال البحث الرئيسي هو : هل كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ذات مستوى جيد ؟ تتبع مجموعة من الأسئلة الفرعية : هل منهج المؤلفين في معالجة مواضيع الكتب سليم ؟ هل أسلوب المؤلفين مناسب في معالجة المواضيع ؟ هل محتويات الكتب ذات جدوى وفائدة لدارسي وممارسي الادارة في الدول العربية ؟ ما هو أثر أسلوب ومنهج المؤلفين ومحتوى الكتب على النظرية الادارية العربية ؟

عينة الكتب :

اعتمد البحث على اختيار عينة في كتب الادارة الصادرة باللغة العربية وموجهة أصلاً الى القارىء العربي ، أي أنها غير مترجمة ودرست وتدرس حالياً في جامعة الكويت وفي بعض جامعات مصر (ملحق ١ ـ قائمة ١)، وموجودة في مكتبة كلية التجارة جامعة الكويت .

بلغ عدد المؤلفات التي اختيرت خمسة عشر مؤلفاً ادارياً ، وقد تم تحديد عدة عوامل معينة للتقييم سوف تقيم الكتب المختارة على أساسها . والافتراض الرئيسي هو أن هذه الكتب تمثل كتب الادارة بشكل عام .

نموذج التقويم (نموذج ١) :

يتكون نموذج تقويم كتب الادارة من العناصر التالية :

منهج المؤلف ، محتويات الكتاب ، وأسلوب المؤلف المستعمل لتغطية المواضيع المختلفة .

يضع منهج المؤلف القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها الدراسة من ناحية الأفكار والأساليب وتمنحها صفة منظمة . أولاً ، صيغة هدف أو المشكلة التي ستعالج في الدراسة . ثانياً : تحديد غرض الدراسة من ناحية كونه نظري ، وتطبيقي ، او كلاهما . ثالثاً : توضيح الحاجة للدراسة لسد نقص في الفكر أو لمعالجة نقطة معينة . رابعاً ، استعمال افتراضات في الدراسة . خامساً ، تحديد مستعملي الكتاب من ناحية كونهم طلبة جامعيين أم مدراء ممارسين . سادساً ، تحديد نطاق الكتاب من ناحية مدى تغطيته الفكرية والتطبيقية .[١]

يشمل المحتوى ، وهو امتداد منهج المؤلف ، تغطية المواضيع المناسبة في مجال نظرية وتطبيق الفكر الاداري . ويتكون المحتوى من القاعدة النظرية ، دراسة البيئة ، وحالات عن العالم الواقعي لتطبيق الفكر النظري الاداري .

نموذج ١ : نموذج التقويم :

I منهج المؤلف : الهدف ، الغرض ، الحاجة ، الافتراضات ، والمستعمل .

II الأسلوب : الحداثة ، الثبات ، الشمول ، الأهمية ، التحدي الفكري .

III المحتوى :

١ ـ نظرية الادارة ، المجموعات الثلاث :

أ ـ الفكر الاداري الغربي .

ب ـ الفكر الاداري في الدول النامية .

جـ ـ الفكر الاداري الاسلامي .

٢ ـ بيئة المنظمة: السياسية ، الاقتصادية ، القانونية ، الدينية ، التكنولوجية ، الدولية ، والاجتماعية .

٣ ـ الحالات :

الأسلوب :

يشمل أسلوب المؤلف بعض الصفات التي يجب أن تتواجد ، في الكتاب ، وسوف تذكر بشكل أسئلة ، أولاً ، حداثته : هل تشمل التغطية نظريات وبحوثاً حديثة ؟ ثانياً ، ثباته : هل هنالك ثبات في سرد الأفكار ؟ ثالثاً ، شموله : هل يبين ويحدد أفكاراً ونقاطاً تتطلب بحوثاً ودراسات اضافية ؟ خامساً ، أهميته : هل للكتاب أهمية من النواحي النظرية والعملية (التطبيقية) ؟ وبذلك يؤدي الأسلوب السليم الى الجودة والوضوح : جودة التفكير والتعبير ، وتنويع الآراء ، وعمق في التحليل .

الوضوح في الكتب ضروري بالنسبة لأستاذ الموضوع وللطالب ، مما يجعل الكتاب وسيلة تثقيفية فعالة شائقة . بالاضافة الى ذلك ، قد يسهم في جعل الادارة ذات جدوى بالنسبة للحياة العملية لدارسي وممارسي الادارة ، وخاصة بالنسبة لنوع المنظمة ، حكومية أو خاصة ، حجمها ، أو لهؤلاء الذين يريدون أن يعملوا بها ، والمستوى الاداري الذي يريدون الانضمام اليه . وبذلك يساعد الكتاب الطالب في تقييم قدراته الادارية وفي اتخاذ قرارات الحياة العملية بشكل أفضل .

التغطية النظرية :

يجب أن يغطى كتاب الادارة موضوع الادارة وذلك باستعمال اطار مكون من أجزاء عديدة . يحتوي الجزء الأول على مجموعات عديدة ومترابطة من نظريات الادارة . المجموعة الأولى تشمل نظريات الادارة النابعة من وعن الدول الصناعية المتقدمة ، أي مجموعة الفكر

الغربي . المجموعة الثانية تشمل نظريات عن الدول النـامية . المجموعـة الثالثـة تتكون من النظريات التي تعكس الفكر الاسلامي . تسهم النظريات ، المفاهيم والنماذج ، الموجودة في هذه المجموعات الثلاث بشكل ايجابي لتوضيح الفكر الاداري العام .

الفكر الاداري الغربي :

المجموعة الأولى ، أو المجموعة الغربية ، تشمل المدارس الفكرية التالية (علماً بأن هناك تصنيفـات أخـرى ممكنــة) : الادارة العلمية ، البيروقـراطية ، الادارة التنفيذية ، العلاقـات الانسانية (السلوكية) ، الاحتمالية ، والنظم (ملحق ١ قائمة ١ وقائمة ٢) . اعتبر زكي هاشم هذه المجموعة من النظريات أساس الفكر الاداري الحديث وخاصـة « أنـه منـذ بداية القـرن العشرين ، أخذت الوظيفة الادارية طريقها نحو الاستقرار معتمدة في ذلك على الأصول العلمية بدلاً من محاولات التجربة والخطأ وساعدهـا على ذلك تطـور الأبحـاث والدراسـات الادارية وظهور المدارس العديدة للفكر الاداري التي تمثل مداخل واتجاهات أساسية في دراسة الميدان المعقد والمتشعب للادارة ونماذج التحليل الاداري » .[٢]

الفكر الاداري عن الدول النامية :

المجموعة الثانية ، نظريات الادارة عن الدول النامية تشمل ادارة التنمية والادارة المقارنة (ملحق ١ قائمة ٣) . تعكس هذه النظريات واقع الدول النامية الذي يختلف اختلافاً جذرياً عن الدول المتقدمة الصناعية . اعتبر سيد الهواري بأن المستوى الحضاري في البلاد مؤثر على أنماط الادارة المختلفة [٣] بالاضافة ، بينَّ إبراهيم درويش الفرق بين الدول النامية نفسها ، « فانها في معظمها قد قطعت مرحلة من النمو تختلف من حيث الدرجة من دولة الى أخرى وفق ظروف كل دولة ، والامكانيات المتاحة لها ، والرواسب التي ورثتها في فترة ما قبل الاستقلال ، ومدى تأثير هذه الرواسب ، ومساوىء البيروقراطية التي تواجدت في تلك الفترة » . [٤] حـدّد أحمـد رشيد الأسباب المختلفة ، ومنها التخلف الاجتماعي ، التي تجعل الوظيفة الادارية في الدول النـامية تختلف عن مثيلتها في الدول المتقدمة . [٥]

ولذلك ، يصبح من الضروري استعمال نظريات وأساليب مختلفة بالنسبة للبلاد النامية والمتقدمة . يقترح صلاح نامق على المنظم في الدول النامية اسـتعمال وسائـل وأدوات مناسبـة لأوضاع تلك البلاد[٦]. في نفس الوقت ، لا يشجع مبارك حجير استعمال نظريات النمـو في البلاد النامية التي استخدمت في الدول المتقدمة اقتصادياً لأسباب عديدة ، منها : « تخلف وجمود الاطارات الاجتماعية والمنظمات في الدول الناهضة اقتصـادياً » . [٧] ركّز أحمـد رشيد على أهمية الوضع الاجتماعي وذلك بالاعتراف ، « بحقيقة الارتباط بين النظام الاداري من ناحية ـ والنظام الاجتماعي من ناحية أخرى . وهي حقيقة علمية تقوم عليها نظرية الادارة العامة ولا مناص من الأخذ بها كشرط أساسي لتطبيق الأسلوب العلمي للاصلاح الاداري » [٨]

الفكر الاداري الإسلامي :

المجموعة الثالثة ، الفكر الاداري الإسلامي ، تشمل النظريات والمواضيع التي كتب فيها الكتّاب المختلفون في الماضي والحاضر بالتركيز على الفكر الاسلامي النابع من الدين الاسلامي (ملحق ١ ، قائمة ١ أ و٤ ب) . بين القطب محمد قطب أهمية الدين . فبالدين تُساس كل الأمور وتدار : أمور الفرد ، وأمور الأسرة ، وأمور المجتمع كله . ومن هذه الأمور (أمور الادارة) : خاصة كانت أم عامة ، علماً كانت أم فناً ، « إدارة عامة » كانت أم « قانوناً ادارياً » . [٩] وبالاضافة ، يبرز محمد عبد المنعم خميس صلة الدين في الوقت الحديث وذلك لأن ، « الفكر الاداري الاسلامي يمتد بالضرورة الى سائر المجالات الادارية بمفاهيمها المختلفة ، وبوجه خاص المفهوم الاجتماعي الذي يتمثل في العلاقات الإنسانية التي تعنى بتأكيد القيم الانسانية في الادارة ، وهو ما يحاول علماء الادارة المحدثون أن يأخذوا به كمدخل جديد في الادارة الحديثة » [١٠] وأخيراً ، يحدد حمدي أمين عبد الهادي الجوانب النظرية والتطبيقية للفكر الاداري الاسلامي ، « لأنه يرسخ ، الأصول العلمية للادارة على أساس من الايمان الواعي ، وفي ذلك خير ضمان لسلامة وفاعلية التطبيق الاداري المستند الى الوازع الذاتي . وهو المدخل الانساني العقيدي الذي لم تبلغه بعد حركات الاصلاح الاداري في عالمنا المعاصر : « تحليل المجموعات الثلاث من النظريات : الغربية ، النامية ، والاسلامية سيكون شاملاً وذلك بمعالجة مستقبل الفكر الاداري بالتركيز على التطورات المناسبة والهامة بالنسبة للدول العربية .

دمج النظريات :

يجب أن يكون محور التركيز في عرض النظريات تشجيع الطالب والمدير الاستفادة من دمج النظريات الثلاث ، إذ أن إسهام هذه المجموعات سيساعد الطالب والمدير في اتخاذ القرارات وبأن يكون فعالاً في بيئة متغيرة . ولكن ، من الضروري ان يسهم كتاب الادارة في خلق نظرة انتقادية الى النظريات المختلفة حتى يستطيع القارىء أن يصل الى استنتاج خاص به . وبذلك يبتعد الكتاب عن تشجيع وجهات نظر معينة ، ويسهم في خلق روح الاكتشاف والانتقاد .

البيئة :

بما أن المنظمة تعتبر جزءاً من بيئة معينة ، نستطيع أن نفهمها بشمول داخل هذه البيئة . بينّ علي السلمي أهمية البيئة وذلك لأن ، « نتائج العمل الاداري لا تتم بناء على ما يجري داخل المشروع من تصرفات وأعمال فقط ، بل هناك عدد من المؤشرات الخارجية التي قد تساعد الادارة في الوصول الى أهدافها ، أو قد تحد من قدرتها على تحقيق تلك الأهداف . . . تلك الظروف والعوامل البيئية تمثل الإطار العام الذي تتحرك الادارة في حدوده » [١٢] تتكون البيئة المذكورة من أجزاء عديدة : الاقتصادية ، التكنولوجية ، السياسية ، القانونية ، الاجتماعية ، والدينية ،

والثقافية . هذه الأجواء متغيرة ولها أثر فعال وبالغ على الادارة والمنظمة . لذلك ، يصبح من الضروري ربط الأجزاء المختلفة في البيئة للمنظمة ، وتغطية مواضيع حديثة وحيوية التي لها اهتمام للمنظمة في البيئة .

هنالك بعض الأمور الهامة الحديثة والحيوية في الدول العربية التي يجب ان تعكس في كتاب الادارة (ملحق ١ قائمة ٥) . أولاً ، العوامل التي تؤثر على القوى العاملة مما يؤدي الى تكوين قيم وصفات جديدة. ثانياً ، دور المجموعات المهنية ، الفنية ، العلمية ، والتقنية في تحقيق أهداف المجتمع . ثالثاً ، أثر توظيف مستشارين من دول غير عربية مقارنة بالمستشارين من الدول العربية يجب أن يحدد . رابعاً ، أثر ازدياد اعداد المرأة في القوى العاملة ، خامساً ، أهمية وأثر الكمبيوتر ، سادساً ، أهمية الجوانب الدولية للادارة . سابعاً ، أثر التطورات في العلوم السلوكية على الممارسة الادارية . ثامناً ، الادارة الفعالة لأي منظمة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الإلمام والتعامل لبعض الأمور الخلقية والاجتماعية . التركيز هنا هو على المسؤولية الاجتماعية المنظمة ، وخاصة في مجالات التلوث وخدمة المستهلك .

الحالات :

بما أن اتخاذ القرارات هو أحد الوظائف الرئيسية للمدير ، نرى بأنه ضروري تثقيف دارسي وممارسي الادارة في تحليل الحالات . اعتبر علي عبد المجيد عبده التدريب بطريق الحالات مهماً لأن الحالة ، « تعاون الدارسين في حل المشاكل المختلفة ، فإنها تمكنهم ايضاً من التوصل في النهاية الى صياغة مبادىء علمية يمكن أن يستند اليها في النظر الى مشاكل مشابهة »[١٣] . وبالاضافة الى ذلك ، أضاف محمد زياد بخيت الى مزايا الحالة ، « ومنها مساعدة الباحث على التفكير المبدع والتحليل السليم لمختلف المواقف »[١٤] .

التحديات والمشاكل التي يواجهها المدير يجب أن تعكس في الحالات وذلك لتتيح الاحساس لعالم العمل الواقعي والحقيقي . يجب أن تسهم الحالات في مساعدة القارىء الالمام بالمشاكل الكثيرة التي يواجهها المدير في عمله وأن تغطي الأنواع والأشكال المختلفة للوظائف ، الأفراد ، المدراء ، والمنظمات ، وأن يكون طولها مناسباً ، ونطاقها محدداً بالعناصر المذكورة في الفصول .

وسائل توضيحية :

هنالك مجموعة من الوسائل التوضيحية التي تساعد في توضيح محتوى كتاب الادارة . أولاً ، تحديد الأهداف الثقافية أو العلمية في بداية ، وأسئلة للمراجعة والنقاش في نهاية ، كل فصل ، يساعد الطالب في معرفة ما هو متوقع منه ، ولمنحه الامكانية للمراجعة ولتقييم نفسه . ثانياً ، وضع مجموعة من الواجبات والتمارين في نهاية كل فصل تتيح ممارسة بعض النشاطات التي

تكثر من جدوى فوائد الفصل . هذه النشاطات تشمل واجبات مكتبية ، دراسات ميدانية ، واختبارات في الصف . ثالثاً اختيار مقالة عن موضوع الادارة من دورية ادارة أو من جريدة ، في نهاية الفصل ، ويربط محتويات الفصل الى مواضيع حيوية وواقعية . هذه المقالات تصف مواضيع او مشاكل ادارية في منظمات خاصة وحكومية . وتليها مجموعة من الأسئلة للمناقشة . رابعاً ، استعمال الطاولات ، الأشكال ، والنماذج ، لتوضيح الأفكار . وبالنسبة لممارسي الادارة ، سيستفيدون بوجود قوائم ، نماذج ، واستبيانات وخطوات تطبيقية بالنسبة لمواضيع عديدة لتسهيل اعمالهم ونشاطاتهم ، خامساً ، وضع الفهارس باختلاف أنواعها : المؤلف ، الموضوع ، والحالات ، ضرورية للطالب والباحث . سادساً ، الحاق قائمة بتعرفة المصطلحات الرئيسية ضرورية لمساعدة الدارس، وخاصة الذي له خلفية بسيطة في الادارة ، ان يرجع لها لتحديد تعرفة المصطلحات .

وبالنسبة للطلاب المتقدمين في دراسة الادارة ، مثلاً طلاب سنة رابعة وفي برامج الدراسات العليا ، هنالك العديد من الأشياء الضرورية التي يجب أن تتواجد في الكتاب . أولاً ، مراجع مختارة في نهاية كل فصل ضرورية للقراءة الاضافية . ثانياً ، وضع قائمة بدوريات الادارة في نهاية الكتاب وذلك للقراءة ، المراجعة ، والبحث . ثالثاً ، تحديد أسئلة للباحثين بشكل أسئلة أو مشاريع لبحوث في نهاية كل فصل .

التقويم العام (ملحق ٢) :

حاول الكتاب بشكل عام أن يعالجوا موضوع المعرفة الادارية الهامة لدارسي وممارسي الادارة ، وخاصة في المنشآت الصناعية والتجارية وذلك باعتبار الفكر الاداري الغربي أنه حصيلة المعرفة الادارية الشاملة . وقد تأثر أسلوب المؤلفين ، بشكل سلبي ، لأن المؤلفين منحوا الفكر الغربي قسطاً كبيراً من الأهمية ، من الناحية النظرية والتطبيقية مقارنة بالفكر الاداري الاسلامي وفي الدول النامية ، مما أثر على جودة ووضوح الكتب .

منهج المؤلف :

كان منهج المؤلفين سلبياً ، بشكل عام ، من ناحية تحديد الهدف ، الغرض ، الحاجة ، الافتراضات ، والمستعمل . تهدف الكتب الى شرح الأساس النظري للفكر الاداري بتحديد المبادىء ، الأصول ، والنظريات الهامة . والغرض من ذلك هو منح الطالب القاعدة اللازمة في الفكر الاداري والافتراضي الرئيسي هو دور الادارة في تطوير الدول .

المحتوى :

ركزت كتب الادارة على شرح وظائف المدير (التخطيط ، التنظيم ، التوظيف ، التوجيه

والرقابة) واغفال الفكر الاداري في الاسلام وفي الدول النامية . هذا الارتباط الوثيق في الفكر الاداري الغربي له أثر على تطور النظرية الادارية العربية .

نظرية الادارة :

الارتباط في الفكر الاداري الفردي له أثر سلبي على تطور المعرفة الادارية العربية ، المبادىء والنظريات ، اللازمة للباحث والممارس . وقد ظهر تناقض واختلاف في مجموع الكتب في معالجة صلاحية النظرية الادارية الغربية للبيئة العربية . اعتبرت مجموعة من الكتب أن الفكر الاداري الغربي هو حصيلة المعرفة الادارية الحديثة ، بينما أشارت جدوى أو صلاحية هذه الحصيلة بالنسبة للبيئة العربية . ولذلك طالبت بتكييف أو خلق نظريات ومبادىء التي تلائم تلك البيئة . وقد اتخذ الكتّاب الآخرون وجهات نظر مختلفة فمنهم من اعتبر النظرية الادارية الغربية صالحة لجميع البيئات ، والبعض لم يتطرق الى هذا الموضوع . وهذه الحالة تزيد من عدم الوضوح في معالجة كتب الادارة .

المجموعة الأولى من المؤلفين اعتبرت ان الفكر الاداري الغربي مهم ، ولكنه يحتاج الى تعديل بالنسبة للبيئة العربية . شدد عبد الكريم درويش وليلى تكلا على ضرورة فهم العوامل المؤثرة على الادارة وتفاعلها معها وانعكاساتها عليها [١٥] . وركز سيد الهواري على خضوع الأصول والأسس العلمية للظروف البيئية اذ ان هذه الظروف قد تساعد على تطبيقها أو عرقلتها [١٦] . دعا محمد ماهر عليش الى النهوض بالمبادىء الادارية وذلك بتسجيل الحقائق وتجميعها ثم تطوير المبادىء على أساس هذه المعلومات ، « وبخلاف هذا النظام في العناية بأمر هذه المبادىء فانها تصبح نوعاً من النظريات الوهمية ، كما ان المدير يصبح في الغالب مقامراً على حل مشكلاته الهامة » [١٧] . وركز محمود عساف أيضاً على أهمية شمول الاستقراء لجميع العوامل والظروف المحيطة بالظواهر التي يدرسها الباحث ، والا فقدت النظريات عموميتها وواقعيتها . وصارت النظرية بمثابة تفسير محدود لمشكلة معينة تحت ظروف محددة ، والأمر الذي ينأى بها عن « النظرية » ويجعلها مجرد « قاعدة خاصة » [١٨] .

وقد طالب احمد عبد الفتاح عبد الحليم الى تطوير علم الادارة وذلك بواسطة ، « الاستمرار في تنظيم المعلومات الادارية والاعتماد على ما يمكن أن نحصل عليه من فروض وقواعد عن طريق الملاحظة الشخصية الواعية والخبرة ، وأن نجتهد في تطبيق الطريقة العلمية للتأكد من صحة هذه الفروض والقواعد تحت ظروف مختلفة مما سيزيد بدون شك من درجة الكمال في علم الادارة » [١٩] .

اعتبرت المجموعة الثانية من المؤلفين : ان النظريات والمبادىء الغربية صالحة لجميع البيئات . وقد اعتبر منصور أحمد منصور أن كتابه الأول من نوعه لارتكازه على دراسة شاملة لعموميات مبادىء ادارة القوى العاملة لجميع البلاد [٢٠] ، المتقدمة والنامية . أما عبد السلام

بدوي ، فركز على دور الادارة العلمية في تطوير المجتمع وسعيها الى تحقيق الانتاج وتكوين الربح ، او في اداء خدمات معينة للمجتمع ، ان كانت في مجتمع رأسمالي أو اشتراكي [٢١] .

المجموعة الثالثة من المؤلفين : لم تتطرق الى موضوع صلاحية النظريات والمبادىء للبيئات المختلفة ، وتشمل زكي هاشم وصديق عفيفي »[٢٢] .

هذه الاختلافات في معالجة مدى صلاحية النظرية الادارية للبيئة العربية يقلل من الوضوح في مجال دراسة الادارة . ويركز على الحاجة للقيام ببحوث ودراسات ميدانية لاثبات صحة وجهات نظر المؤلفين مما سيسهم في تطوير الفكر الاداري العربي .

الحاجة الى تطوير نظرية ادارية جديدة وعدم ملاءمة النظريات الادارية الغربية لواقع البيئة العربية يركز على الحاجة لتطوير أو لتكييف تلك النظريات أو تكوين نظريات جديدة نابعة في البيئة العربية . فقد حدد فيصل مراد مجالات نواقص وفشل النظريات والمناهج من الدول المتقدمة [٢٣] . وطالب أحمد رشيد وابراهيم منيف ، بتكييف النظريات الغربية لتتماشى مع البيئة العربية [٢٤] . ولكن نظرية الادارة الغربية ، قد تحتوي على جزء من الحل لهذه المشكلة إذ أن عبد الباري الدرة اعتبر النظرية الموقفية للادارة « تحدياً فكرياً » لدارسي الادارة في الوطن العربي فهي تضعهم أمام مسؤولياتهم القومية لتأصيل نظريات عربية في الادارة ، متخذين من أدواتها الفكرية معينات لهم في ذلك الجهد الشاق . انها مدخل يوجههم ويساعدهم على التفكير في احتمالات جديدة وطريقة تفكير تشجعهم على اكتشاف بدائل قد تفيدهم نظرياً « وعملياً في حقل الادارة في الوطن العربي » [٢٥] .

النقص في تغطية الفكر الاداري :

المعرفة الادارية عن الدول العربية ترتكز أساساً على المؤلفات التي كتبت عن الدول النامية في مجالات ادارة التنمية والادارة المقارنة ، ومؤلفات الكتاب الذين كتبوا عن البلاد العربية في الدوريات والكتب مجموع هذه المعرفة تسهم في سد النقص في الفكر الاداري العام .

فقد درس بالتفصيل ابراهيم درويش وفيصل السالم الدراسة المقارنة للادارة العامة من الدراسات الادارية المقارنة التي يمكن تطبيقها والاستفادة بها في النظم المختلفة [٢٦] .

أما بالنسبة لمؤلفات العربية ، فشملت نظريات ودراسات عن البيئة العربية في مجالات كثيرة مثل القيادة ، الادارة العامة ، الوساطة (ملحق ٣) .

أسلوب المؤلف :

أثر أسلوب المؤلفين على جودة ووضح الكتب عامة بشكل سلبي . بينما ركز منهج المؤلفين على جانب الـ « ماذا » : ماذا يهدف أن يحقق المؤلف في الكتاب ؟ يركز أسلوب المؤلف على

الـ « كيف » : كيف حقق المؤلف الأهداف المحددة من كتابة الكتاب ؟ ويبرز بوضوح أن الارتباط في الفكر الاداري الغربي أثر على حداثة ، شمول ، أهمية ، ثبات ، والتحدي الفكري للكتب .

ترتبط حداثة الكتب وشمولها بالتطورات الفكرية في الدول الغربية سنوات الستين (١٩٦٠ - ١٩٧٠) . فهي من ناحية ، تعتبر أن الفكر الاداري الغربي هو حصيلة المعرفة الادارية وتمنحه الشرح المفصل والواضح . بينما تعالج التطورات الفكرية في البلاد الأخرى كمواضيع طريفة وثانوية أو من ناحية تاريخية بحتة . ومن ناحية أخرى ، تكثر الكتب من ذكر الأمثلة ، التجارب ، والتطبيقات عن الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة . ويغطي المؤلفون البيئة العربية من الناحية التطبيقية بذكر الاستنتاجات ، الملاحظات ، والنقاط دون الارتكاز على قاعدة نظرية سليمة (ملحق ٤ قائمة ٢) . وهنا يقع التحدي الفكري للكتب إذ أنه من الضروري القيام ببحوث ودراسات علمية وميدانية لاثبات مدى صحتها . أما من ناحية اهمية الكتب ، فانها تتلخص في كونها مفيدة ومهمة للطالب الذي يريد أن يكون قاعدة أساسية من المعرفة عن البيئة الصناعية الغربية .

الثبات في معالجة الموضوع يشكل جزءاً هاماً وأساسياً من جودة الكتب . حاول المؤلفون أن يعالجوا الفكر الاداري الشامل بالنسبة للمنظمات عامة ، ولكنهم في الواقع ركزوا على المنشآت الصناعية .والتجارية فقط ، والقليل منهم درس المؤسسات العامة بشكل كافٍ . وهذه الحالة أدت الى استكمال المعادلات الحسابية المفصلة مما افترض خلفية جيدة في الحساب والاحصاء لمتابعتها وفهمها . وقد احتوت مجموعة من الكتب على حالات تطبيقية معظمها عن المنشآت الصناعية والتجارية ، ووجود الحالات ضروري لتطبيق أسلوب تحليل الحالات واتخاذ القرارات ، وهي العمليات الرئيسية في عمل كل مدير .

الجانب اللغوي :

ارتباط الكتب بالفكر الاداري الغربي له جانب لغوي مما أثر على اسلوب الكاتب بشكل سلبي .هذا الارتباط يفرض ترجمة المصطلحات ، الأفكار ، والنظريات من اللغة الانجليزية الى اللغة العربية . ولذلك ، يبدو واضحاً بأن الترجمة يجب أن تكون دقيقة لضمان نقل الأفكار وفهمها بوضوح . وفي الواقع ، ظهرت بعض المشاكل في الترجمة من اللغة الانجليزية . أولاً ، هنالك اختلافات في ترجمة المصطلحات الادارية المختلفة ، وخاصة في بحوث العمليات . ثانياً ، اللجوء للترجمة الحرفية للمصطلحات (ملحق ٤ قائمة ١) . ثالثاً ، استعمال بعض المؤلفين ، اللغة الانجليزية ، جنباً الى جنب ، مع اللغة الانجليزية ، لشرح وتعريف المصطلحات الرئيسية . هذه المشاكل في الترجمة لها آثار سلبية على الفكر الاداري العربي . فقد اعتبر عبد الملك احمد السيد بأن انتاج الباحثين في حقل الادارة العامة في الدول العربية قليل ،

« وما صدر لا يتعدى في الأغلب والأعم منه إلا عن كونه نقل مشوه لأدبيات الموضوع وخاصة النقل عن اللغة الانجليزية . وغالباً ما تكون اللغة التي تعرض بها هذه الآراء غير مفهومة لعدم وضوح الفكرة في ذهن الناقل الا لدى القلة النادرة من كتّاب الادارة » [٢٧] . وركز إبراهيم المنيف في شرحه لمقومات الادارة على أثر الترجمة الحرفية للنظريات الادارية الغربية أو المعرفة الادارية ، « مما جعل استيعابها عملية صعبة فما بالك بنقلها الى حيز التطبيق ؟ » [٢٨] .

هنالك اقتراحات لحل المشاكل الناجمة عن الترجمة تركز على عامل الدقة وتوحيد المعاني في الترجمة .فقد بينّ أحمد مطلوب وعبد العزيز بن عبدالله ضرورة العمل لتوحيد ترجمة المصطلحات العلمية وإصدار المعاجم الموحدة [٢٩] . وأما حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي ، فقد دعت الى ، « الاستخدام الممدد والدقيق للغة بحيث يصبح التعريب ـ اذا ما كان الأمر لازماً نابضاً تماماً بمحتوى كل مفهوم ، حتى نضمن لمفاهيم والفاظ علم الاجتماع ان تظل جزءاً من حياتنا الاجتماعية الجارية . . . مما يدفع بعجلة البحث الاجتماعي دائماً الى الأمام . بفضل وضوح الرؤيا أمام البحوثيين والباحثين على السواء » [٣٠] .

الخاتمة :

حاول البحث أن يقيِّم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية والتي استعملت او لا تزال تستعمل في تدريس الطلبة في بعض الجامعات العربية .

تمّ تقويم خمسة عشر كتاب ادارة بناءً على نموذج يتكون من ثلاثة عناصر هامة : منهج المؤلف ، محتويات الكتاب ، وأسلوب المؤلف . تسهم هذه العناصر لمنح الوضوح والنظام في معالجة محتوى الكتب : النظرية الادارية ، بيئة المنظمة ، والحالات اللازمة لربط النظرية في واقع الادارة . والنتيجة أن معظم الكتب تتأثر من الفكر الاداري الغربي والبيئة الصناعية الغربية مقارنة بالفكر الاداري العربي والبيئة العربية ، مما يؤثر على تطوير نظرية ملائمة للبيئة العربية .

الاقتراحات :

تهدف الاقتراحات لتحسين كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية الى معالجة النواقص المذكورة في كتب الادارة ، وترتكز على نقاط هامة عديدة ، أولاً ، يجب أن يوسع الاطار النظري المستعمل حالياً في الكتب المختلفة ليشمل التالي : نظريات الفكر الاداري الغربي ، والاسلامي ، وفي الدول النامية . ثانياً ، تغطية بيئة المنظمة بأجزائها المختلفة مثل القانونية ، الاجتماعية ، الثقافية ، والسياسية . ثالثاً ، يجب أن تستعمل الحالات لربط النظرية بالواقع الاداري . رابعاً ، يجب أن تعكس الكتب واقع الدول العربية ، وذلك بواسطة الدراسات والبحوث الميدانية . خامساً ، يجب أن يشار الى مراجع ومصادر باللغة العربية مثل الكتب ، الدوريات والدراسات ، ونتائج المؤتمرات . سادساً ، يجب توحيد ترجمة ومعاني المصطلحات

الرئيسية في الفكر الاداري . سابعاً ، يجب أن يطور أسلوب انشائي موحد على غرار ذلك الموجود في الدول الغربية [٣١] .

أسئلة للبحث الاضافي :

تقويم ومراجعة كتب الادارة في اللغة العربية ستثير بعض المواضيع والنقاط للبحث الاضافي :

١ ـ ما هو مستوى جودة الكتب الادارية الصادرة في اللغة العربية والتي تدرس في الجامعات العربية الأخرى ، مثل سوريا ، العراق ، الأردن ؟

٢ ـ ما هو مستوى جودة الكتب الادارية المترجمة من اللغات الأخرى الى اللغة العربية ؟

٣ ـ ما هو مستوى جودة البحث في دوريات الادارة في اللغة العربية ؟

٤ ـ ما هو مستوى جودة الكتب التي عالجت مواضيع متخصصة في الادارة ؟

ملحق (١) ـ قراءات متنوعة

قائمة ١
كتب الادارة المختارة للدراسة

إبراهيم عبد الرحيم الهميمي . **ادارة الأعمال الصناعية** . القاهرة : مكتبة عين شمس ، ٤٤ شارع القصر العيني ، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ .

أحمد عبد الفتاح عبد الحليم . **مبادىء الادارة والتنظيم** . القاهرة : مطبعة الاستقلال الكبرى ، ٨ شارع نجيب الريحاني ، ١٩٧٤ .

حنفي محمود سليمان . **الادارة : منهج تحليلي ذاتي** . القاهرة : دار الجامعات المصرية ، ٢٤ شارع الدكتور مصطفى مشرفه ، ١٩٧٦ .

زكي محمود هاشم . **الاتجاهات الحديثة في ادارة الأفراد والعلاقات الانسانية** . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٢ .

سيد الهواري . الادارة : **الأصول والأسس العلمية** . القاهرة : مكتبة عين شمس ، ٤٤ شارع القصر العيني ، ١٩٧٦ .

شوقي حسين عبدالله . **أصول الادارة** . القاهرة : دار النهضة العربية ، ٣٢ شارع عبد الخالق ثروت ، ١٩٧٨ .

صديق محمد عفيفي (المحرر) . **الادارة في مشروعات الأعمال** . الكويت : مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، ص.ب. (١١٠٥١) ، ١٩٧٧ .

عاطف محمد عبيد . **أصول الادارة والتنظيم** . القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٧٠ .

عبد السلام بدوي . **أصول الادارة** . القاهرة : مكتبة الانجلو ، ١٩٧٨ .

عبد الكريم درويش وليلى تكلا . **أصول الادارة العامة** . القاهرة : مكتبة عين شمس ، ٤٤ شارع القصر العيني ، ١٩٧٦ .

علي السلمي . **الادارة العلمية** . القاهرة : دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠ .

محمد سعيد عبد الفتاح . **ادارة الأعمال** . الاسكندرية : المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٧١ .

محمد ماهر عليش . **أصول التنظيم والادارة في المشروعات الحديثة** . القاهرة : مكتبة عين شمس ، ٤٤ شارع القصر العيني ، ١٩٧٠ .

محمود عساف . **أصول الادارة** . القاهرة : مطابع الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

منصور أحمد منصور . **المبادىء العامة في ادارة القوى العاملة** . الكويت : وكالة المطبوعات ٢٧ شارع فهد السالم الكويت ، ٧٨/ ١٩٧٩ .

قائمة ٢
مراجع اضافية في الفكر الاداري الغربي

كتب :

ابراهيم الغمري . **السلوك الانساني** . الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٩ .

حسين حمادي . **العلوم السلوكية . حوار مع الفكر الاداري** . القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٧ .

دوريات :

ثامية شاتيلا . «المدخل للعلاقات الانسانية» . « **مجلة العمل العربية** » ، العدد الحادي عشر ،

(أبريل / يوليو ٧٨) ، ص ٥٨ ـ ٦٦ .

عبد البـاري دره . « نظـرية الادارة الموقفية ، اصولهـا وانعكاساتهـا على الادارة في الوطـن العربي » . **المجلة العربية للادارة** ، العدد الثالث ، المجلد الثالث ، (أكتوبـر ـ تشرين الأول ١٩٧٩) ، ص ٤ ـ ١٣ .

قائمـة ٣
مراجع عن الفكر الاداري في الدول النامية

كتب :

أحمد رشيد . **مقدمة في الادارة المحلية** . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ .

اسماعيل صبري مقلد . **دراسات في الادارة العامة مع بعض تحليلات مقارنة** . ط ٣ ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٣ .

حمدي أمين عبد الهادي . **الادارة العامة العربية المعاصرة ، أصولها العلمية وتطبيقاتها المقارنة** . القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٧ .

خليل النقيب . **الادارة التنموية للوطن العربي** . بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٧٨ .

عبد العاطي محمد أحمد . **قضـايا التنمية في الـكويت** . القاهـرة : مركز الدراسـات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٨ .

عبد الفتاح عبد الحليم عبد البر . **الضمانات التأديبية في الوظيفة العامة ـ دراسة مقارنـة** . دار النهضة العربية ١٩٧٩ .

فيصل السالم . **الادارة العامة والتنمية** . الكويت : جامعة الكويت ، مايو ١٩٧٨ .

محمود عبد الفضيل . **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية** . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

دورية :

عارف دليلة . « أزمة التنمية والفكر التنموي الجديد » ، **دراسات عربية** ، العـدد الخـامس ، السنة السادسة عشرة ، (آذار / مارس ١٩٨٠) .

قائمـة ٤ ـ أ
بعض المفكرين الاداريين المسلمين

ابن تميميه . **السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية** . القاهرة : المطبعة السلفية .

ابن تميميه . **الحسبة ومسؤولية الحكومة الاسلامية** . القاهرة : المطبعة الخانبي .

ابن خلدون. **كتاب العبر ، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطات الأكبر** .

ابن خلدون. **مقدمة بن خلدون** .

ابن القيم . **الطرق الحكيمة في سياسة الشرعية** .

البخاري . **صحيح البخاري** .

الرملي . **نهاية المحتاج الى شرح المنهاج** .

الغزالي . **المنبر السبوك في نصيحة الملوك**. القاهرة : مكتبة الجندي .

الفارابي . **آراء أهل المدينة الفاضلة** . بيروت ، لبنان .

القلقشندي. **صبح الأعشا في صناعة الانشا** . القاهرة .

الماوردي . **كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية** . القاهرة ، مصطفى الحلبي .

قائمة ٤ ـ ب
مراجع عن الفكر الاداري الاسلامي

كتب :

أنور الجندي. **القيم الأساسية للفكر الاسلامي والثقافة العربية** . القاهرة : مطبعة الرسالة .

حمدي أمين عبد الهادي. **الفكر الاداري الاسلامي والمقارن** . القاهرة : دار الحمامي للطباعة ، ١٩٧٣ .

زيدان عبد الباقي. **العمل والعمال والمهن في الاسلام**. القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٧٨ .

سعيد عبد المنعم الحكيم . **الرقابة على اعمال الادارة في الشريعة الاسلامية والنظم المعاصرة** . القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٦ .

ظافر القاسمي . **نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الاسلامي ، الحياة الدستورية** . ط ٣ ، بيروت : دار النفائس ، ١٩٧٧ .

عبد الحكيم حسن العيلي . **الحريات العامة في الفكر في النظام السياسي في الاسلام ، دراسة مقارنة** . القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٤ .

علي عبد الرزاق . **الاسلام وأصول الحكم ، بحث في الخلافة والحكومة في الاسلام** . بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٦ .

القطب محمد قطب طبانة . **نظام الادارة في الاسلام ، دراسة مقارنة بالنظم المعاصرة** . القاهرة ، دار الفكر العربي ١٩٧٨ .

محمد رأفت عثمان. **رياسة الدولة في الفقه الاسلامي** . القاهرة : دار الكتاب الجامعي ، ١٩٧٨ .

محمد فاروق نبهان. **نظام الحكم في الاسلام ، دراسة تتضمن معالم النظام الاسلامي ومصادره والسلطات العامة فيه** . الكويت: جامعة الكويت ، ١٩٧٤ .

دوريات :

جورج لابيكا. « عودة الى ابن خلدون » **الفكر العربي** ، العدد السادس ، ١٥ نوفمبر ـ ١٥ ديسمبر ١٩٧٨ .

عبد الفتاح رؤوف الجلالي . « منطق الادارة في الاسلام » . **المسلم المعاصر** ، العدد السابع ، (يوليو / سبتمبر ١٩٧٦) ، ص ٩١ ـ ١١٦ .

محمود أمين العالم . « مقدمة ابن خلدون ـ مدخل ابستمولوجي » **الفكر العربي** ، العدد السادس ، ١٥ نوفمبر ـ ١٥ ديسمبر ١٩٧٨ .

محمود عارف. « الفكر الاداري في الاسلام » . **المجلة العربية للادارة** ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، (أبريل ١٩٧٧) ، ص ٤ ـ ١٠ .

قائمـة ٥
مراجع في بيئة المنظمة

الاقتصادية :

كتب :

اسماعيل العمري . **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المشرق** . الجزائر . الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٤ .

أحمد عبد الحميد الشامي . **العلاقات التجارية بين دول الخليج وبلدان الشرق الأقصى** . القاهرة : مكتبة نهضة مصر.

أحمد جامع . **العلاقات الاقتصادية الدولية** . القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٧٥ .

خميس السيد اسماعيل . **المؤسسات العامة الاقتصادية في الدول العربية** . القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٨ .

سعيد عبود السامرائي . **اقتصاديات الأقطار العربية** . بغداد : المكتبة الوطنية ، ١٩٧٩ .

عز الدين مرجان . **البترول العربي والنظام الاقتصادي العالمي الجديد** . الكويت ، ١٩٧٧ .

عزيز عبد المهدي الردام . **المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل** . بغداد : مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ـ ١٩٧٩ .

علي أحمد عتيقة . **النفط والتنمية العربية** . الكويت : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٧٨ .

محمد يحيى عويس . **المشاكل الاقتصادية المعاصرة** . ا لقاهرة : دار الكتب ، ١٩٧٨ .

دوريات :

أحمد محمد خليفة . « أولويات للبحث في تخطيط التنمية الاجتماعية » . **تنمية المجتمع** ، السنة الثالثة ١٩٧٩ ، ص ٤ ـ ١٦ .

جلال الشافعي . « مشاكل المحاسبة في المشروعات متعددة الجنسية » . **مجلة البحوث التجارية** ، السنة الأولى ، العدد الأول ، ١٩٧٩ ، ص ٣٢ ـ ٦٣ .

جورج قرم. « **المستقبل الاقتصادي للأقطار العربية النفطية** » **المستقبل العربي** ، السنة الثانية ، العدد الرابع عشر (نيسان / ابريل ١٩٨٠) ص ٣٢ ـ ٤٥ .

حسن زكريا . « شركات النفط الوطنية بعض أوجه العوامل الداعية لها وبنيتها القانونية وادارتها وحدود اختصاصاتها » **النفط والتعاون العربي** ، المجلد الرابع ، العدد الرابع ١٩٧٨ ، ص ٣٧ ـ ٦٣ .

عبد المنعم السيد علي . « النفط العربي في الاقتصاد الدولي وأزمة الطاقة » . **الادارة والاقتصاد** ، الجامعة المستنصرية بغداد ، العدد الثالث السنة الثالثة (١٩٧٩) ٠ ٩ ـ ٥٠ .

عدنان الجناني . « الاحتياطيات النفطية للدول المصدرة والأفق الزمني لنضوبها » . **نفط العرب** ، السنة الرابعة عشرة ، العدد الرابع ، (يناير ١٩٧٩) ص ١٢ ـ ١٨ .

غسان محمد رشاد . « بعض الملاحظات حول مفهوم التخلف الاقتصادي » . **الاقتصاد العربي** ، اتحاد الاقتصاديين العرب ، بغداد ، السنة الثالثة ، (أيلول ١٩٧٩) ص ٨٨ ـ ١٣٠ .

فؤاد مرسي . « أثر النفط العربي في العلاقات الدولية . **المستقبل العربي** ، السنة الثانية ، العدد الرابع عشر ، (نيسان / ابريل ١٩٧٨) .

محمد هشام خواجيكة . « التكامل الاقتصادي الخليجي » **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، العدد التاسع ، السنة الثالثة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٩ ـ ٣١ .

القانونية :

عصام الدين مصطفى بسيم . **الجوانب القانونية للمشروعات الدولية المشتركة في الدول الآخذة في النمو** . مكتبة المنهل ، شارع فهد السالم . الكويت .

محمد رفيق المصري . **التأمينات الاجتماعية في الكويت بين النظرية والتطبيق** . الكويت : المطبعة العصرية . ١٩٧٩ .

الثقافية

دوريات :

سيد سعيد . « الثقافة العربية بين الوحدة والتكامل » . **الفكر العربي** ، العدد الخامس ، ١٩٧٨/١ . ص ١٤٠ ـ ١٥٠ .

عبدالله عبد الدايم . « أزمة الثقافة في الوطن العربي » . **المستقبل العربي** ، العدد الثالث ، ١٥ أغسطس ـ ١٥ سبتمبر ١٩٧٨ .

فيليب أديب سالم . « الحواجز الحضارية أمام التقدم العلمي العربي » . **المستقبل العربي** ، العدد الثاني. ١٩٧٨/٧ ، ص ٧٩ ـ ٨٥ .

تكنولوجية :

كتب :

أنس السيد نور : **أساسيات الحاسبات الألكترونية ونظم المعلومات المحاسبة والادارية** ، الكويت : مؤسسة دار الكتب ، ١٩٧٨ .

حافظ قبيسي . **الحاسبة الألكترونية والتنمية**. بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٧٨ .

صلاح شتواني . **دور الادارة في عصر العلم والتكنولوجيا ، دراسة للتحديات والمتلطبات** . بيروت : جامعة بيروت العربية ، ١٩٧٣ .

موسى قبيسي . **الحاسبة الألكترونية والتنمية** . بيروت : معهد الانماء العربي. ١٩٧٨ .

دوريات :

علي كتالي . « تقطير المياه بواسطة الطاقة الشمسية » **النفط والتعاون العربي** . المجلد الرابع . العدد الرابع ، ١٩٧٨ ، ص ٨٣ - ١٠٨ .

منتظر حمزة حكيم . « استخدام الحاسب الآلي والميكروفيلم » **مجلة الاقتصاد والادارة** ، مركز البحوث والتنمية كلية الاقتصاد والادارة . جامعة الملك عبد العزيز ٩٧ - ١٠٤ ، العدد التاسع يونيو ١٩٧٩ ، ص ٩٧ - ١٠٤ .

الاجتماعية :

كتب :

اسحق يعقوب قطب . **اتجاهات التحضر في الوطن العربي** . الكويت : مؤسسة الكتب ، ١٩٧٨.

جابر عبد الحميد جابر . **دراسات نفسية في الشخصية العربية** . القاهرة : علم الكتب ، ١٩٧٨ .

محمد الحسيني عبد العزيز . **حضارة الكويت ودول الخليج العربي** . الكويت : دار القبس ، ١٩٧٥ .

محمد بسطامي منصور . **أثر البيئة الثقافية على ادارة الشركات الدولية** . الكويت : دار القبس ، ١٩٧٨ .

دوريات :

أميرة البسيوني . « العنصر البشري بين الأزمة والثروة » **المدير العربي** ، عدد ٦٥ - أكتوبر

١٩٧٨ ، ص ٣١ - ٣٩ .

رسمية علي خليل . « المرأة والعمل . مع الاشارة الى دراسة ميدانية لمشكلات المرأة في السعودية في العمل الاداري » **مجلة الاقتصاد والادارة** - يونيو ١٩٧٩ ، ص ٢١٥ - ٢٤٢ .

قطب ابراهيم محمد . « المشكلات التي تواجه المدير العربي وأساليب حلها » . **المجلة العربية للادارة** ، المجلد الثاني ، العدد الثالث ، (تموز ١٩٧٨) ، ص ٥٧ - ٦٤ .

نزار توفيق الحسو . « الوساطة : نظرة تحليلية وآثارها وسبل معالجتها » . **التنمية الادارية** ، العدد السابع ، (نيسان ١٩٧٧) ، ص ٧٣ - ٨٠ .

العمال والعمالة :

كتب :

عاطف محمد عبيد . **التصميم : مبرراته ومشاكله في الدول النامية ، نظرة ادارية** . بيروت : جامعة بيروت العربية ، ١٩٧٣ .

عبد الإله أبوعياش . **آفاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي** . الكويت : منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ١٩٧٩ .

دوريات :

أنطوان زملان . « مشكلة هجرة الكفاءات العربية » . **المستقبل العربي** ، السنة الثالثة ، العدد الخامس عشر (أيار / مايو ١٩٨٠) ص ٦ - ١٨ .

بهام يونان بطرس . « وسائل وأساليب تخطيط القوى العاملة في الوطن العربي - مع اشارة خاصة للعراق » . **مجلة البحوث الاقتصادية والادارية** ، السنة السادسة ، العدد الثالث ، تشرين ١٩٧٨ ، ص ٧٢ - ١٠٣ .

جهجه سلطان العبسي . « تأثير صناعة النفط على تحديث اتجاهات وقيم العمال : دراسة ميدانية » . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، نيسان (أبريل ١٩٨٠) العدد الثاني والعشرون ، السنة السادسة ، ص ٥٣ - ٧١ .

حسن الدوري . « تخطيط التنمية الادارية في العراق » . **الادارة والاقتصاد** . الجامعة المستنصرية - بغداد ، العدد الثالث السنة الثالثة ١٩٧٩ ، ص ١٥٠ - ١٩٣ .

عقيل الناصري . « اتجاهات تطور الأجور وتنظيمها بالاقتصاد العراقي » . **مجلة البحوث الاقتصادية والادارية** ، العدد الثاني . أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ . ص ١٣ - ٣٦ .

محمد أمين الفارس . « تنقل الأيدي العاملة بين الدول العربية ، واقعه وآفاقه » . **مجلة العمل العربية** ، العدد الحادي عشر ، (أبريل / يوليو ١٩٧٨) ، ص ١٦ - ٣٠ .

محمد يوسف المعداوي . « سياسات الاعداد والتدريب في الوظيفة العامة » . **مجلة العلوم الادارية** ، الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الادارية ، السنة الحادية والعشرون - العدد الثاني ، ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ١٦٣ - ٢١٢ .

محمود محمد الحبيب . « توصيات مؤتمر تدريب التعليم العالي في الوطن العربي » . **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد الرابع - السنة السابعة - كانون الثاني يناير ١٩٨٠ . ص ١٣١ - ١٣٦ .

السياسية : -

كمال مظهر أحمد . **أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط.** بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٨ .

نعمه السعيد. **النظم السياسية في الشرق الأوسط** . بغداد : مطبعة المعارف ، ١٩٧٨ .

ملحق (٢) النظريات الادارية العربية

النظرية أو الفكرة	الكاتب والمقالة
التطوير الإداري	عاصم الأعرجي ، « المفهوم النسبي للتطوير الإداري » ، مجلة العلوم الإدارية ، السنة العشرون - العدد الثاني ، ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ص ١٤٧ - ١٥٨ .
السلوك الإداري في الخدمة العامة	محمد عبد المنعم الخطاب ، « السلوك الإداري في منظمات الخدمة العامة » ، مجلة الاقتصاد والإدارة ، العدد الثاني ، محرم ١٣٩٦ ، ص ص ١٠٥ - ١١٧ .
أثر التقدم الصناعي على الهياكل الوظيفية .	فؤاد محمد القاضي ، « أثر التقدم الصناعي على الهياكل الوظيفية في الدول الصناعية والمقترحات اللازمة لمواجهة التغير في الدول النامية » ، مجلة الاقتصاد والإدارة ، العدد السابع ، رجب ١٣٩٨ ، ص ص ٢٥٧ - ٢٦٩ .
الإدارة العامة في الدول النامية	محمد فخري أبو طه ، « أهمية الإدارة العامة للدول النامية » ، الإدارة والاقتصاد ، العدد الأول ، السنة الأولى ، ١٩٧٧ ، ص ص ٩٥ - ١٠٤ .
إدارة التنمية الريفية	« عامر الكبيسي » ، النظرة الايكولوجية لإدارة التنمية الريفية » ، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية ، السنة السادسة ، العدد الثالث ، تشرين الثاني ١٩٧٨ ص ص ٢٤٧ - ٢٦٧ .
معاملة الجهاز الإداري للجمهور	نزار توفيق حسو ، « بعض معاناة الجمهور في تعامله مع الجهاز الإداري » ، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية ، السنة السادسة ، العدد الثالث ، تشرين ثاني ١٩٧٨ ، ص ص ٢٦٨ - ٢٩٠
مشكلات المدير العربي	قطب إبراهيم محمد ، « المشكلات التي تواجه المدير العربي وأساليب حلها » ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد الثاني ، العدد الثالث ، تموز ١٩٧٨ ، ص ص ٥٧ - ٦٤
القيادة الإدارية	عبد علي الجسماني ، « القيادة الإدارية ، جوانبها النفسية ومراجعها الاجتماعية » ، التنمية الإدارية ، العدد الثامن ، كانون أول / ١٩٧٨ ص ص ٣٢ - ٣٨
الوساطة	نزار توفيق حسو ، « الوساطة ، نظرة تحليلية في أسبابها وأثارها وسبل معالجتها » ، التنمية الإدارية ، العدد السابع ، نيسان / ١٩٧٧ ، ص ص ٧٣ - ٨٠

ملحق ٢ ـ نتائج التقويم

الكاتب والكتاب	منهج الكاتب			نظرية الإدارة
	الهدف	(الغرض) الحاجة للكتاب	القارىء أو المستعمل	
إبراهيم هميمي ، إدارة الأعمال الصناعية .	إبراز الموضوعات الهامة لرجل الأعمال في المشروعات الصناعية .	(تطبيقي) تطبيقات عملية .	رجال الأعمال في الإدارة الصناعية .	الادارة العلمية في أوائل القرن العشرين .
	مقدمة في إدارة الأعمال : نظريات وموضوعات متخصصة .	(نظري) سد نقص في المعلومات المتخصصة للادارة والأساليب لمعالجة مشاكل الإدارة والتغير في المجتمع .	الطالب الجامعي المبتدىء .	الفكر الإداري الغربي : المدرسة السلوكية مدرسة علم الإدارة .
أحمد عبد الحليم ، مبادىء الإدارة والتنظيم .	شرح مبادىء الإدارة التي تعبر عن العملية الإدارية .	(نظري) ١) تفادي المشاكل الناجمة عن كثرة أعداد الطلبة في التعليم الجامعي في مصر . ٢) تتبع الطالب لما يقال في المحاضرات . ٣) إعداد امتحانات موضوعية .	١ ـ الطالب الجامعي المبتدىء . ٢ ـ برامج التعليم بالمراسلة . ٣ ـ قارىء الإدارة الجامعات التي تعاني نقصاً في هيئة التدريس .	الفكر الإداري الغربي . الإدارة العلمية ، المبادىء العامة ، العلوم السلوكية ، الأنظمة .
حنفي محمود سليمان ، الإدارة منهج تحليلي ذاتي .	شرح طبيعة وظائف إدارة الأفراد ومبادئها وأسس تطبيقها .	لم يحدد	لم يحدد	الفكر الإداري الغربي في القرن العشرين .
زكي هاشم ، الاتجاهات الحديثة في إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية .	شرح المفهوم العلمي للإدارة ، عناصرها ، عمومية ، أصولها ، تطورات الفكر الإداري المعاصر .	(نظري) تقدم علم الإدارة ، والتطوير الإداري للأمة العربية .	المدير الممارس ، والجيل الجديد من المدراء .	الفكر الإداري في مرحلتين : حركة الإدارة العلمية والمدرسة السلوكية .

المحتوى		الأسلوب
بيئة المنظمة	الحالات	
القانونية	يوجد	يشرح الإدارة العلمية فقط للمشروع الصناعي ـ الانتاجي ويترجم مشاكل عن دولة غربية تتطلب حل يصلح كمقدمة في الإدارة .
لا يوجد	لا يوجد	يركز على الكفاءة الانتاجية مع شرح حسابي مفصل جداً لبعض المعادلات مما يفرض الإلمام بالحساب من قبل طلاب سنة أولى جامعة .
لا يوجد	لا يوجد	أسلوب النقاط يجعل شرح الكاتب واضحاً لطلاب الإدارة . يذكر أمثلة من دول أخرى ، مثل القيادة في أمريكا .
لا يوجد	لا يوجد	شامل وحديث في مقدمة إدارة الأفراد .
لا يوجد	لا يوجد	يركز على الشركة الصناعية ـ التجارية ، ويكثر من استعمال تعريفات باللغة الانجليزية وأمثلة عن دول أخرى ، والشرح المفصل المكثف للمعادلات الحسابية . تحتاج استنتاجاته لدراسة وبحث .

الكاتب والكتاب	منهج الكاتب			نظريه الإدارة
	الهدف	(الغرض) الحاجة للكتاب	القاريء أو المستعمل	
سيد الهواري ، الإدارة : الأصول والأسس العلمية .	١ ـ عرض وانتقاد المعرفة الحالية عن الإدارة	١ ـ (نظري) توضيح طرق جديدة للبحث .	الطالب والمهارس .	الفكر لإداري الغربي في القرن العشرين .
شوقي حسين عبد الله ، أصول الإدارة .	٢ ـ توجيه القاريء نحو تنمية مقدرته على فهم المواقف العلمية بواسطة تحليل الحالات .	٢ ـ تقديم إطار متكامل لجوانب الإدارة معتمد على الاتجاهات الحديثة في مجال البحوث .		
صديق عفيفي ، الإدارة في مشروعات الأعمال .	الاهتمام في مشكلة الإدارة في مشروعات الأعمال سواء العام منها أو الخاص .	(نظري) مرجع متكامل في إدارة مشروعات الأعمال ، بدراسة الوظائف الإدارية وتطبيقها في النشاطات المختلفة	١ ـ القاريء العربي عموماً . ٢ ـ دارس الإدارة خصوصاً .	الفكر الإداري الغربي و القرن العشرين .
عاطف محمد عبيد ، أصول الإدارة والتنظيم .	شرح نظم وأساليب للإدارة تكفل تحقيق هدفي زيادة الانتاج وتخفيض التكاليف .	(نظري) أعداد المهارات الإدارية القادرة على الوصول إلى مستوى عال من كفاءة التشغيل لزيادة الانتاج وتقليل التكاليف .	١ ـ القيادات المسئولة في إدارة المشاريع الاقتصادية . ٢ ـ مرجع للطّلاب يعتمدون عليه في حياتهم العملية مستقبلاً .	وظائف المدير
عبد السلام بدوي ، أصول الإدارة .	توضيح الأصول النظرية والتطبيقية للإدارة والوسائل العلمية لاتخاذ القرارات ، والتطبيقات العلمية .	(نظري وتطبيقي)	١ ـ دارس علم الإدارة ٢ ـ المدراء في الحكومة والمنظمات الاقتصادية .	الفكر الاداري في القرن العشرين : المدخل اهندسي ، الوظيفي ، العلاقات الإنسانية ، الكي ، والنظم .

المحتوى		الأسلوب
بيئة المنظمة	الحالات	
الاقتصادية	يوجد	يركز على منظمات الملكية الخاصة ويشير نقاطاً قابلة للبحث الإضافي ، ويصلح كمقدمة في الإدارة .
الاقتصادية	يوجد	ثبات في سرد النظريات والأفكار وذكر بعض الأمثلة عن الكويت .
لا يوجد	يوجد	يركز على عمليات الانتاج ، ويستنتج نقاطاً تطلب بحوثاً إضافية
لا يوجد	لا يوجد	يركز على المنشأة الصناعية ، مع استعمال ترجمة ومراجع باللغة الانجليزية ، وشرح حسابي مكثف يتطلب خلفية في الحساب

الكاتب والكتاب	منهج الكاتب		
	الهدف	(الغرض) الحاجة للكتاب	القارىء أو المستعمل
عبد الكريم درويش وليلا تكلا ، أصول الإدارة العامة .	تعريف أصول ، أسس ومبادىء الإدارة العامة وربطها بالواقع العملي في المجتمع العربي .	(نظري وتطبيقي)	دارس الإدارة العامة وممارسها في الدول العربية .
على السلمي ، الإدارة العلمية .	عرض لطبيعة وأساليب الإدارة العلمية ، وتوضيح الاتجاهات الحديثة التي تحكم تطورها .	(نظري) استخدام الأسلوب العلمي لتجميع الحقائق والمعلومات عن المشاكل والمواقف الإدارية المختلفة واستنتاج الحلول المناسبة لها .	المدير الممارس .
محمد سعيد عبد الفتاح ، إدارة الأعمال .	شرح التفاصيل الضرورية لعناصر العملية الإدارية .	(نظري وتطبيقي) ١ ـ دراسة العملية الإدارية بواسطة تحليل تصرفات الإداريين ، ٢ ـ تطبيق نظريات الإدارة والاسترشاد بالتجارب العلمية .	دارس وممارس الإدارة .
محمد ماهر عليش ، أصول التنظيم والإدارة في المشروعات الحديثة .	١ ـ وصف مبادىء الإدارة في المشروع التجاري والصناعي . ٢ ـ وشرح العملية الإدارية على مستوى تحليلي ووصفي في آن واحد .	١ ـ (تطبيقي) تنمية فئة متخصصة في شؤون التنظيم والإدارة . ٢ ـ (نظري) كشف مبادىء وأصول الإدارة والتنظيم كقواعد سليمة للإدارة الرشيدة .	١ ـ باحث الإدارة ٢ ـ رجل الأعمال ٣ ـ الجيل الجديد من المدراء .

المحتوى			الأسلوب
نظرية الإدارة	بيئة المنظمة		
الفكر الإداري الغربي . القديم ، العربي . والإدارة المقارنة .	التكنولوجية (الالكترونية) .	لا يوجد	يركز على الجانب التاريخي للفكر الإداري ، وفي تطوير البيروقراطية في مصر ، مع استعمال مصطلحات ومراجع باللغة الانجليزية . الاستنتاجات تحتاج إلى بحوث ودراسات
الفكر الإداري الغربي النظم ، السلوكي لبحوث العمليات .	لا يوجد .	لا يوجد	يركز على المؤسسة الانتاجية والإكثار من استعمال ترجمة ويراجع باللغة الانجليزية الاستنتاجات تحتاج إلى بحوث
الفكر الإداري الحديث : الإدارة العلمية ، العلاقات الانسانية ، علم الإدارة . نظرية الإدارة .	لا يوجد		يتخلل المواضيع بذكر نقاط وأفكار بتفصيل شديد .
الفكر الإداري الغربي	لا يوجد		يركز على إدارة الأعمال ، ويستعمل اللغة الانجليزية في الشرح وفي ترجمة المصطلحات . بذكر أمثلة عن دول غربية .

الكاتب والكتاب	منهج الكاتب		
	الهدف	(الغرض) الحاجة للكتاب	القارىء أو المستعمل
محمود عساف ، أصول الإدارة .	شرح أصول الإدارة ومجالاتها وخاصة في القطاع العام .	(نظري وتطبيقي) دراسة الإدارة بواسطة الربط بين المفاهيم العلمية والممارسة التطبيقية .	دارس وممارس الإدارة
منصور أحمد منصور ، المبادىء العامة في إدارة القوى العاملة .	دراسة وتحليل المبادىء العامة لإدارة القوى العاملة .	(نظري وتطبيقي)	دارس وممارس الإدارة .

المحتوى		الأسـلوب
نظرية الإدارة	بيئة المنظمة	
الفكر الإداري القديم بشكل نقاط والغربي بالتفصيل .	لا يوجد	يركز على تطور الفكر الإداري القديم ، مع شرح غير كاف للفكر الحديث يستعمل تعريفات كتاب غربيين .
الفكر الإداري الغربي في القرن العشرين .	السياسية والاقتصادية	يستعمل المصطلحات باللغة الانجليزية ويذكر أمثلة عن الدول الغربية .

ملحق (٤)
بعض نتائج تقويم كتب الإدارة

فائض ١
ترجمة بعض المصطلحات الإدارية

أ ـ ترجمة اسم نظرية في العلوم السلوكية

Herzberg's Motivator - Hygiene Theory

الكاتب	الترجمة
ـ أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، مبادىء الإدارة والتنظيم	نظرية العوامل الدافعة والعوامل الوقائية
ـ حنفي محمود سليمان، الإدارة: منهج تحليلي والتنظيم	نظرية العوامل الدافعة وعوامل الصحية
ـ منصور أحمد منصور، المبادىء العامة في إدارة القوى العاملة	نظرية العاملين

ب ـ ترجمة حرفية لبعض المصطلحات

ـ إبراهيم الهميمي	
دراسة الحركة والزمن	Time and Motion Study
ـ سيد الهواري	
كفاية	efficiency
فاعلية	effectiveness
خرائط المسار الحرج	Critical Path Method

دراسة الحركة والوقت	Time and Motion Study
ـ عبد السلام بدوي	
المباراة الإدارية	Manager's Games
ـ علي السلمي	
علاقات معنوية	Significant Relationship
عينات عشوائية	Chance Randomization
ـ محمد ماهر عليتق	
الإدارة العليا	Administration
الإدارة التنفيذية	Management
مهارة تصويرية	Conceptal Skill

قايمة ٢
نقاط بحوث من كتب الادارة

١ ـ سيد الهواري ، الادارة : الأصول والأسس العلمية :

١ ـ ما هي أسباب ودوافع النطاق الضيق في مستويات الادارة الوسطى والادارة الاشرافية في مصر ؟

٢ ـ ما هي أسباب انتشار ظاهرة نطاق الاشراف الواسع مستويات الادارة العليا في مصر ؟

٣ ـ ما هي أسس اختيار المدراء في الواقع العملي ؟

٤ ـ ما هو مدى تطبيق نظرية باركنسون على مصر؟

٥ ـ ما هو نطاق الاشراف الأمثل ؟

٦ ـ هل حجم العمل مرتبط ـ في الحياة العملية ـ بكمية العمل حقيقة ؟

٧ ـ ما هي الصفات الواجب توافرها في المدير ؟

٢ ـ عاطف عبيد ، أصول الادارة والتنظيم :

١ ـ مشاكل الادارة في المجتمعات النامية ، ص ٣٤ ـ ٤٥ .

٢ ـ ما هو سبب ونتائج تفضيل الفنيين في شغل وظائف الادارة في المشروعات ؟

٣ ـ أثر الصلات الشخصية بين الأفراد على توجيه قرارات الادارة .

٤ ـ مقاومة الأفراد لأي محاولة لفرض نظم ثابتة للعمل .

٥ ـ مطالبة العاملين الحصول على مكاسب متزايدة وبأسرع ما يمكن بصرف النظر عما يقدمونه من جهو .

٦ ـ ارتباط هيكل الأجور بالمؤهلات مما يؤدي الى زيادة الطلب على التعليم الجامعي وزيادة عدد العاملين منهم في المشروعات عن القدر المطلوب . .

٧ ـ مقارنة تدريب المدارء في الدول المتقدمة والدول النامية .

٣ ـ عبد الكريم درويش وليلى تكلا ، الأصول والأسس العلمية :

١ ـ ما هي ميزات المناخ الاداري المعاصر ؟ (٣١ ـ ٣٤) .

٢ ـ كيف يمكن للادارة أن تتخلص من الاتجاهات التقليدية والمحافظة وأن تنطلق نحو التنمية في كفاية وسرعة واتقان واقتصاد ؟

٣ ـ ما هي طبيعة التحول في فلسفة وأهداف وعمل الجهاز الحكومي ؟

٤ ـ ما هي طبيعة التحول في فلسفة وأهداف وعمل الجهاز الحكومي ؟

٤ ـ ما هي طبيعة وأثر المواضيع التالية القوة الجديدة (الآمال الشعبية الصاعدة) ، البيئة الجديدة ، التقدم العلمي والتكنولوجي ، الحاجة الى التكنوقراطيين ، والتخلف الحضاري ؟

٥ ـ ما هو أثر البيئة على الادارة في مصر ؟

٦ ـ هل عملية التغيير الاجتماعي في مصر على عكس التجربتين التركية والروسية ؟

٤ ـ علي السلمي، الادارة العلمية :

١ ـ هدف الادارة المصرية هو تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة الانتاجية والربح (ص ١٣١) .

٢ ـ تاريخ الادارة المصرية (١٩٣٠ ـ ١٩٧٠) (الباب الخامس الفصل الأول) .

٣ ـ تخلف الادارة الصناعية في مصر يرجع الى تكدس المخزون السلعي من ٤٦٨ . (الباب الخامس الفصل الثاني) .

٤ ـ فشل الطاقات الانتاجية يرجع الى فشل الادارة في اداء وظائفها الأساسية على أسس علمية سليمة (٤٧٤) .

٥ ـ ما هو مدى عدم استعمال الأساليب العلمية في تخطيط القوى العاملة ؟

٥ ـ شوقي حسين ، أصول الادارة :

١ ـ ما هي المؤثرات على القرارات والمناخ والتقاليد في المنظمات في الدول العربية ؟

٢ ـ ما هي تقاليد تعيين النساء في وظائف معينة ؟

٣ ـ هل مناخ المنظمات الحكومية مقارنة بالمنظمات الخاصة أطيب لتفريخ الآراء الجديدة ؟

٤ ـ هل تفويض السلطة عملية شخصية من جانب المدير ؟ (٣١١) .

الهوامش

١ ـ أحمد بدر ، **أصول البحث العلمي ومناهجه** (الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٧٣) ص ١٥ ـ ١٠٥ و١٨٧ ـ ١٠٦ ، توفيق فرح وفيصل السالم ، **مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية** (الكويت جامعة الكويت ، ١٩٧٧) ، حلمي محمد فوده وعبد الرحمن صالح عبدالله ، **المرشد في كتابة الأبحاث** (دار الفكر ، ١٩٧٥) ص ظ ـ ٣١ ، سيد الهواري ، **دليل الباحثين في كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه** (القاهرة ٠ مكتبة عين شمس ، ١٩٨٠) ص ٧ ـ ١٣ ، عامر إبراهيم قنديلجي ، **البحث العلمي ، دليل الطالب في الكتابة والمكتبة والبحث** (بغداد : مطبعة عصام ، ١٩٧٩) ، عبد الرحمن بدوي ، **مناهج البحث العلمي** (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٨) ص ٣ ـ ١٩ ، عبد اللطيف محمد العبد ، **مناهج البحث العلمي** (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٩) ص ١٢٧ ـ ١٥١ .

٢ ـ زكي هاشم ، **الادارة العلمية** (الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩) ص ٥

٣ ـ سيد الهوارى ، **المدير الفعال** (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٦) ص ٨٧ .

٤ ـ ابراهيم درويش ، **الادارة العامة في النظرية والممارسة** ، الطبعة الثانية (١٩٧٦) ص ٣٦٠ .

٥ ـ احمد رشيد ، **مشاكل تطبيقية في ادارة المؤسسات العامة** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١) ص ١٩٨ ـ ٢٠٠ .

٦ ـ صلاح نامق ، **قضايا التخلف الاقتصادي** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٨) ص ١٩٤ .

٧ ـ مبارك حجير ، **التنمية النموذجية لاقتصاديات الدول العربية** (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٩) ص ٦ .

٨ ـ أحمد رشيد ، **إدارة التنمية ، دراسة تحليلية للبيروقراطية في مصر** (القاهرة : دار النهضة العربية ،

١٩٧٠) ص ١٤٣ .

٩ ـ القطب محمد قطب ، **نظام الادارة في الاسلام ، دراسة مقارنة بالنظم المعاصرة** (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٨) ص ١١ ـ ١٢ .

١٠ـ محمد عبد المنعم خميس ، « حول الادارة في الاسلام » ، **الادارة** ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، اكتوبر ١٩٧٣ ، ص ٧٢ .

١١ـ حمدي امين عبد الهادي ، **الفكر الاداري الاسلامي والمقارن** ، الطبعة الأولى (القاهرة ـ دار الحمامي للطباعة) ص ٢٢ .

١٢ـ علي السلمي ، « الأسلوب العلمي في البحوث الادارية » ، **المنظمة العربية للعلوم الادارية** ، العدد الثاني عشر ، ١٩٧٠ .

١٣ـ علي عبد المجيد عبده ، « التدريب بطريقة الحالات العلمية » ، **المنظمة العربية للعلوم الادارية** ،رقم ٣٤ ، مايو ١٩٧٠ ، ص ٣ .

١٤ـ محمد زياد بخيت ، « أسلوب دراسة الحالات واستعمالاته في مجالات التدريب » ، **مجلة العلوم الادارية** ، السنة الثالثة عشرة ، (أغسطس ١٩٧٣) ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥ .

١٥ـ عبد الكريم درويش وليلى تكلا ، **أصول الادارة العامة** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٦) ص ١٢٩ .

١٦ـ سيد الهواري ، **الادارة ، الأصول والأسس العلمية** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٦) ص ٦٤٨ .

١٧ـ محمد ماهر عليش ، **أصول التنظيم والادارة في المشروعات الحديثة** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٠) ص ٣٥٤ .

١٧ـ محمود عساف ، **أصول الادارة** ، (القاهرة : مطابع الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦) ص ١٢٠ .

١٩ـ منصور أحمد منصور ، **المبادىء العامة في ادارة القوى العاملة** ، (الكويت : وكالة المطبوعات ، ٧٨/ ١٩٧٩) ص ٦ .

٢٠ـ أحمد عبد الفتاح عبدالحليم ، **مبادىء الادارة والتنظيم** ، (القاهرة : مطبعة الاستقلال الكبرى ، ١٩٧٤) ص ٢٧ .

٢١ـ عبد السلام بدوي ، **أصول الادارة** ، (القاهرة : مكتبة الانجلو ، ١٩٧٨) ص ٧ ـ ١١ .

٢٢ـ زكي هاشم ، **الاتجاهات الحديثة في ادارة الأفراد والعلاقات الانسانية** ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٣) .

صديق محمد عفيفي ، **الادارة في مشروعات الأعمال** ، (الكويت : مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٧٧) .

٢٣ـ فيصل مراد ، « مداخل لنظريات التنظيم » ، **مجلة العلوم الادارية** ، السنة العاشرة، العدد الأول ، يونيو ١٩٧٧ ، ص ١٢٦ ـ ١٢٨ .

٢٤- أحمد رشيد ، **نظرية الادارة العامة ، السياسة العامة والجهاز الاداري** ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٦) ص ٧٠ ، ٣٨٦ ، ابـراهيم منيف ، « مقومـات الادارة » ، **الادارة العامـة** ، العـدد ٢٤ ، نوفمبـر ١٩٧٩ ، ص ٥ ، ٢٠ .

٢٥- عبد الباري الدرة ، « نظرية الادارة الموقفية ، أصولها وانعكاساتها على الادارة في الوطن العربي » ، **المجلة العربية للادارة** ، العدد الثالث ، المجلد الثالث ، تشرين الأول ١٩٧٩ ، ص ١٣ .

٢٦- ابراهيم درويش ، **الادارة العامة ، نحو اتجاه مقارن** ، (القاهرة : مطابع الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٩) ص ٣٥ ، فيصل السالم ، **الادارة العامة والتنمية** ، (الكويت : جامعة الكويت ، ١٩٧٨) ص ٥١ - ٥٢ ، ١٧١ .

٢٧- عبد الملك أحمد السيد ، « نحو تسهيل وانجاح مهمة البحث العلمي في الادارة العامة » ، **مجلة الاقتصاد والادارة** ، مركز البحوث والتنمية ، كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، العدد التاسع ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ١٥٥ .

٢٨- ابراهيم المنيف ، « مقومات الادارة » ، ص ١٣ .

٢٩- أحمد مطلوب ، **دعوة الى تعريب العلوم في الجامعات** ، (ليبيا : دار البحوث العلمية ، ١٩٧٥) ص ٤٧ ، عبد العزيز بن عبدالله ، **التعريب ومستقبل اللغة العربية** ، (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥) .

٣٠- **حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي** ، الجزائر ١٩ - ٢٦ مارس ١٩٧٣ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ادارة الثقافة ، ص ١٩٩ .

٣١- ربحي الحسن ، **دليل الباحث في تنظيم كتابة البحوث الاجتماعية** ، (الأردن : الجامعة الأردنية ، ١٩٧٦) .

الثقافة

تصدرها مرة كل شهرين

وزارة الاعلام والثقافة الجزائرية

119 ، شارع مراد ديدوش
ـ الجزائر ـ

رئيس التحرير :
د . حنفي بن عيسى

الاشتراك السنوي :
في الجزائر 10 د . ج

في الخارج : 10 دولارات
او ما يعادلها

عن طريق التحويل الى
الحساب الجاري البريدي
442 ـ 190 ـ الجزائر

Revue
AT - THAKAFA

Paraît tous les 2 mois

Ministère de l'Information et de la Culture

119, Rue Didouche Mourad
— ALGER —

Rédacteur en Chef :
Benaissa Hanafi

Abonnement annuel :

Algérie : 10 DA.

Etranger : 10 $
ou l'équivalent

par virement au CCP
n° 190-442 - Alger
Algérie

اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر

(دراسة ميدانية)

د. اسحق القطب (*)

مقدمة (**)

لقد ازداد اهتمام علماء الاجتماع والتربية وعلم النفس في دراسة الاتجاهات لعدة اهداف منها ما يتعلق بالنواحي الأكاديمية بقصد التعرف على خصائص اتجاهات شريحة أو أكثر من المجتمع نحو قضايا ومسائل اجتماعية او سياسية او دينية او اقتصادية والعوامل المؤثرة فيها ، ومنها ما يرتبط بخطط التنمية في مجالات الصناعة والاعلام والتربية والترويح وحماية البيئة والرعاية الصحية وغيرها. كما ازداد أهتمام العلماء بإجراء الدراسات التحليلية والمقارنة لقطاع الشباب الذي يختلف عن قطاع الكبار ويشكل نسبة عالية في التركيب الديموغرافي ويعتبر مصدر طاقة ومنبعاً للأمل في مسيرة التقدم الحضاري.

ويهدف هذا البحث الى تحليل خصائص اتجاهات الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر نحو المطالعة من حيث المطبوعات (الكتب والصحف والمجلات) والموضوعات المفضلة ومدى الأهمية التي يوليها الشباب للمطالعة ، كما يهدف البحث الى تحليل دوافع المطالعة لديهم .

وتتمثل اهمية البحث في مضمونه واسلوبه وموضوعه ، اذ انه لم يسبق ان اجريت دراسات من قبل تناولت تحليل اتجاهات الشباب نحو المطالعة في مجتمعات الكويت والخليج وكذلك في توقيت القيام بدراسة المطبوعات والموضوعات المفضلة عند الشباب والتعرف على الدوافع الحقيقية التي تحرك الشباب نحو المطالعة واختيار عينة من الشباب تمثل المجتمع الكويتي المعاصر من الشباب والفتيات الكويتيين والوافدين العرب في مثل هذه المرحلة التي يمر فيها مجتمع الكويت والتي تتميز بالتغيير الثقافي والحضاري الذي يمس مختلف قطاعات المجتمع ويؤثر بصورة خاصة في قطاع الشباب له دلالة هامة من المنظور التنموي .

(*) الأستاذ المساعد بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في دولة الكويت .

(**) اود أن أتقدم بالشكر للاستاذ الدكتور سمير نعيم على مراجعة البحث وابداء ملاحظات قيمة .

وسنحاول في هذا البحث مناقشة الاطار النظري للاتجاهات وتعريف المصطلحات الأساسية والتساؤلات الأساسية التي تشكل اطاراً للتحليل كما سيتناول البحث تحليل خصائص العينة وطريقة اختيارها ثم عرض النتائج واخيراً الخلاصة .

الاطار النظري وتعريف المصطلحات :

مفهوم الاتجاهات :

يرجع مفهوم الاتجاهات (Attitude) الى الكلمة اللاتينية (Aptus) وتعني المواءمة و (Aptitude) تشير الى الاستعداد العقلي للقيام بعمل . وقد تعددت تعاريف الاتجاهات ومنها ان الاتجاهات « هي الاستعداد للقيام بعمل ما » (بولدوين ١٩٠١) [٢] و « هي مواقف عقلية توجه السلوك نحو خبرات جديدة متأثرة بالخبرات السابقة (مورجان ١٩٣٤) [٣] . ويعرفها شيف على انها « عبارة عن مركب من الأحاسيس والرغبات والمخاوف والمعتقدات والميول التي كونت نمطاً مميزاً للقيام بعمل ما او الاستجابة نحو موقف محدد بفضل الخبرات السابقة المتنوعة[٤] ويشير يوجاردوس الى الاتجاهات على انها « النزعة للتصرف سواء ايجاباً او سلباً نحو وضع ما في البيئة التي تحدد قيماً ايجابية أو سلبية لهذا التصرف»[٥]، وعرفها البورت بأنها « نزعات سلوكية تنشأ نتيجة لتفاعل العديد من الاستجابات المتشابهة التي ترتبط بالعقل ويمكن تحريكها عن طريق مثير ، ويرتبط السلوك بالنزعة تجاه الشيء اكثر مما يكون متأثراً بالمثير ذاته »[٦] اما ميرفي وميرفي فيعرفان الاتجاهات على انها « استعدادات تتحول الى أفعال وما يرتبط بها من تكيفات تجاه سلوك معين وتتصل ليس بالماضي او الحاضر فحسب بل وفي المستقبل ، والاتجاهات تمثل موقفاً مميزاً للانسان تجاه الأشياء او ضدها »[٧] . وأشار دوب الى العلاقة بين الاتجاهات والمعتقدات ونوايا السلوك والسلوك الفعلي[٨] .

ولأغراض البحث فسوف يُعتمد تعريف بوغاردوس حيث انه يشتمل على السلوك الفعلي الذي يتخذ موقفاً واضحاً من نشاط المطالعة .

وظائف وعناصر الاتجاهات :

يشير دانيال كاتز الى ان اهم الوظائف التي تؤديها الاتجاهات هي : (١) تلبية الحاجات المرغوبة للانسان خاصة فيما يتعلق بالسلوك الذي يحققه الرضا والثناء من قبل الآخرين . (٢) انعكاساً للقيم التي يتبناها الفرد نحو القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، (٣) للتعبير عن الشعور الذي يحمله الفرد تجاه موضوع أو مسألة سواء إيجاباً أو سلباً ، (٤) اكتساب المعلومات والمعرفة حول مختلف امور الدنيا المادية منها والروحية والميتافيزيقية [٩] .

أما بالنسبة لعناصر الاتجاهات.فيتفق علماء النفس على ان الاتجاهات تتكون عن طريق ثلاث عناصر : الأول ـ العنصر المعرفي (Cognitive) الذي يكتسب عن طريق الثقافة والتعليم والتنشئة الاجتماعية ، والثاني العنصر الشعوري (Affective) حيث تتأثر الاتجاهات بدرجة السرور أو الانقباض والتوتر التي تعود عليه مع تفاعله مع المواقف والأحداث المختلفة ، مثلاً يربط الشاب بين مطالعة الموضوعات والمطبوعات وبين درجة الثناء والمكاسب التي يحققها من الآخرين وتكرار الخبرات التي تولد الثناء ، الوضع الذي يسهم في تدعيم اتجاهات ايجابية او العكس . الثالث ـ العنصر السلوكي (Behavioral) حيث يعتبر السلوك انعكاساً لاتجاهات الفرد والمعايير والقيم وتوقعات الآخرين في البيئة وكلما تكاملت هذه الانعكاسات كان هناك درجة عالية من الثبات بين اتجاهات الفرد نحو المطالعة وبين سلوكه الفعلي[١٠] .

تغيير الاتجاهات :

ان اتجاهات الشباب قابلة للتغيير والتبديل وتتوقف عملية التغيير على عدة عوامل منها : (١) المعلومات الجديدة التي يحصل عليها الفرد وتؤثر في تغيير العنصر المعرفي وتنعكس على العنصرين الآخرين الشعوري والسلوكي ، (٢) الخبرات المباشرة التي تواجه الفرد في مجالات المطالعة و (٣) الظروف القسرية التي تجبر الشاب على تغيير اتجاهه نحو المطالعة و (٤) توفر الحوافز لدعم تكوين اتجاهات ايجابية ودعم الادراك لأهمية المطالعة في المجتمع المعاصر[١١] . ومن العوامل التي تؤثر في قابلية الاتجاهات للتعديل : التطرف حيث تقل احتمالات التغيير كلما زاد تطرف الاتجاه، التعدد ودرجة التعقيد ، حيث تقل احتمالات التغيير كلما كان الاتجاه نحو المطالعة محدوداً ، وارتباط الاتجاهات نحو المطالعة باتجاهات اخرى ومدى اشباع المطالعة للحاجات النفسية والاجتماعية لدى الشباب[١٢] .

نظريات الاتجاهات :

تعالج نظريات الاتجاهات عمليات اكتساب وتكوين وتغيير وثبات الاتجاهات ومن هذه النظريات :

١ ـ نظريات الثبات : (Consistency) وتنقسم الى مجموعتين :

الأولى نظرية التطابق في التنبؤ بتغيير الاتجاهات واصحاب هذه النظرية شارلز اوزجود وبيرسي تاننبام وتنص على ان « التغيرات التي تحدث في تقييم موقف دائماً تكون في الاتجاه الذي يزداد فيه التطابق مع الموقف الأصلي »[١٣] . **والثانية** : نظرية التوازن البنائي المعرفي واصحاب هذه النظرية دوروين كارترايت وفرانك هراري وقد أضافا تعريفاً للتوازن وهو « درجة التوازن » لوصف وسائل الاتصال ونظم السلطة لنظرية فرانك هيدر التي تقول « انه يوجد لدى الأفراد نزعة لفصل الاتجاهات التي تتعارض والتي تتشابه وعزلها عن بعضها وقد يكون هناك توازن او

عدم توازن في نسق الاتجاهات نحو الأشياء (المطالعة مثلاً) ـ ونحو الناس وتكون لها جاذبية ايجابية او سلبية .

٢ ـ **النظريات السلوكية**: وتتناول هذه النظريات تكوين الاتجاهات حيث أثبت برنيس لوت انه يمكن تطوير الاتجاهات الايجابية (للمطالعة مثلاً) لدى الفرد الذي كان يتخذ موقفاً محايداً نحوها، اذا ما وجد الفرد خبرات ذات مردود مادي ومعنوي[١٤] .

ويشير مارتن فشبين في نظريته حول العلاقة بين المعتقدات والاتجاهات الى ان التغيير في الاتجاهات يحدث عندما تتغير معتقدات الشخص عن الشيء أو الموضوع (المطالعة مثلاً) وعندئذ تتغير القيم المرتبطة بها ، واضاف انه عندما يتعلم الشخص معتقدات ويكتسب معلومات جديدة فيحدث تطوير جديد في مفهوم « المطالعة » الأمر الذي يؤثر في تغير الاتجاهات نحو المطالعة إيجاباً أو سلباً . وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال الا ان هناك حاجة الى المزيد من الدراسات لتحديد الظروف التي يمكن ان تتغير فيها الاتجاهات ونطاق هذا التغيير[١٥] .

ولأغراض هذا البحث فقد اعتمدنا نظرية برنيس لوت ، ذلك لأن الشباب في الدول النامية مثل الكويت اذا ما وجدوا في المطالعة مصدراً له مردود اقتصادي واجتماعي فيزداد اقبالهم عليه .

مفهوم المطالعة :

تعرف المطالعة لأغراض البحث انها نشاط يمارسه الفرد تلقائياً في اوقات الفراغ وترتبط بمتغيرات اقتصادية واجتماعية ونفسية وثقافية . ويقصد بالمطالعة الاتصال بين الفرد والكلمة سواء أكانت مكتوبة أو منشورة في شكل مجلة أو كتاب او صحيفة او نشرة تصدر بأشكال واحجام مختلفة تتباين في اسلوب الاخراج وطريقة تداولها كما تختلف في سياسة التوجيه والمواقف الأيديولوجية . ومن خصائص المطالعة الاجتماعية انها تنقل المعرفة والعلوم والاختراعات عبر الوسيلة المكتوبة لتكون في متناول قطاعات المجتمع كما انها تعكس حصيلة الفكر الانساني حول القضايا المعاصرة وتعمل على اقامة العلاقات الاجتماعية بين الجماعات وتزيد من حركة التفاعل الاجتماعي والفكري ولها اثر في المراتب الاجتماعية والادوار التي يؤديها الفرد . اما الخصائص النفسية فتشمل ربط الانسان بالآخرين فكرياً ووجدانياً وعاطفياً وروحياً ـ اي ان الفرد يخرج من عزلته وانطوائه الذاتي الى مشاركة الآخرين من خلال الكلمة المكتوبة بالاضافة الى انها تشبع بعض الحاجات الانسانية مثل الاحساس بالانتماء وتطوير الشخصية وتنمية الحب والكراهية او صقلها وتصنيفها ـ وتسهم المطالعة في كشف الانسان لذاته وتساعده في ايجاد حلول لمشاكله الشخصية . اما المضمون الاقتصادي فيشمل عمليات التأليف والطباعة والنشر والتوزيع والاعلانات مما يؤدي الى انشاء المؤسسات وزيادة تقسيم العمل وتحريك الاقتصاد وتنويع الدخل.

القومي . ويعكس المضمون السياسي اطاراً من العلاقات المحلية والاقليمية والدولية التي تربط المجتمعات والأحداث كما تستخدم في توجيه المجتمع والشباب نحو ايديولوجيات وقيم اجتماعية وسياسية للضبط الاجتماعي . وفي نطاق المضمون الثقافي فتشكل المطبوعات عنصراً هاماً في التبادل الثقافي بين الشعوب وتدوين التراث وتطويره . ان الانتاج الثقافي في مجالات الأدب والفن والشعر والغناء والموسيقى والصورة والنحت والتمثيل والتراث الشعبي ـ نجده مسجلاً في الكتب والمجلات والصحف ليكون في متناول مختلف الفئات حسب ميولها ومستوياتها .

مفهوم الشباب :

لأغراض البحث فقد اقتصر مفهوم الشباب على الذين تقع اعمارهم بين سن ١٦ و٢٦ سنة وهي تشمل مرحلة المراهقة المتأخرة (١٧ ـ ٢١ سنة) ومرحلة الرشد المبكر (٢١ سنة فما فوق ولهذه المرحلة خصائص نفسية وبيولوجية واجتماعية وتربوية ومهنية مميزة ونذكر من هذه الخصائص وجود فروق في الاتجاهات نحو المطالعة بين النوعين حيث يميل الذكور نحو مطالعة الموضوعات الفنية والأحداث الجارية والأخبار الرياضية والعلوم والمعلومات العامة بينما تميل الأناث للموضوعات العاطفية والخيالية والقصص التي تتسم بالطابع الوجداني والعاطفي وحياة المنزل . كما يتأثر الشباب في هذه المرحلة بالعوامل البيئية والأسرية منذ الولادة وفي السنوات المتعاقبة[١٦] .

ويشكل الشباب قطاعاً مميزاً في المجتمع الكويتي المعاصر له اهميته في الدراسات التنموية وتمثل الفئة العمرية المشار اليها ١٧,٦٪ من اجمالي سكان الكويت حسب تعداد ١٩٧٥ ويمثل الشباب الكويتي ٣٨٪ من اجمالي السكان الكويتيين بينما تصل نسبتهم ١٦,١٪ بين الوافدين العرب .

التساؤلات الأساسية للبحث :

يسعى البحث لايجاد رد علمي على التساؤلات التالية :

١) كيف يمكن ان نصنف الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر من حيث درجة اقبالهم على المطالعة ؟

٢) حيث ان مجتمع الكويت يتجه نحو التصنيع والتجارة العالمية ، ما مدى ارتباط المطالعة عند الشباب بالموضوعات العلمية والتجارية والاقتصادية ؟

٣) الى اي درجة ترتبط اتجاهات الشباب نحو المطالعة بالدوافع الاجتماعية والاقتصادية ؟

٤) ما مدى الفروق بين الذكور والأناث من الشباب في الموضوعات المفضلة للمطالعة ؟

٥) هل هناك تفضيل بين الشباب لأنواع المطبوعات التي يقبلون على مطالعتها؟

وسوف نحاول الاجابة على هذه التساؤلات في ضوء اجابات افراد العينة التي تمّ اختيارها من بين الشباب الكويتيين وغير الكويتيين العرب والتي تمثل مجتمع الشباب في دولة الكويت .

المنهج العلمي :

لقد استخدم البحث منهج المسح الاجتماعي وقد عرفه بيرجس بأنه « الدراسة العلمية لظروف المجتمع وحاجاته بقصد تقديم برنامج انشائي للاصلاح الاجتماعي »[١٧] ولهذا المنهج فوائد ومزايا نظرية وتطبيقية منها قياس اتجاهات الرأي العام نحو مختلف الموضوعات مثل المطالعة وبرامج الاذاعة والتلفزيون ويسهم في تحليل الظواهر ودراسة المشكلات الاجتماعية ومدى تأثيرها على المجتمع .

أداة البحث :

لقد استخدم البحث استمارة تمّ تطبيقها عن طريق المقابلة المباشرة بين الباحثين وافراد العينة وقد تضمنت ٣٦ سؤالاً حول مختلف جوانب الموضوع في ضوء اهداف البحث وتناولت البيانات العامة (النوع والجنسية والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والحالة المهنية) وبيانات حول الأسرة ومتوسط الدخل الشهري ودوافع المطالعة ومدى تأثر الشباب بالنشاطات الثقافية في المجتمع . وقد تنوعت الأسئلة منها الاختيار بين البدائل ومنها الأسئلة المقفلة وأسئلة لقياس درجة الميل ودرجة الممارسة .

وقد تمّ اختبار اداة البحث والتأكد من صحة تطبيقها بدرجة عالية من الثقة بعد اجراء التجريب القبلي مرتين ثم اجراء التعديلات اللازمة بعد كل منها . وقد تمّ تدريب الباحثين وعددهم ٥٠ باحثاً على اجراء المقابلة بالطريقة العلمية .

حجم العينة وخصائصها :

لقد تمّ اختيار العينة على أساس عشوائي وفق التنظيم الخاص الذي تتبعه دائرة التعداد السكاني الذي بموجبه تمّ تحديد ٢٥ منطقة من مجموع ٥٢ منطقة جاءت موزعة بين المحافظات على النحو التالي ٦ مناطق في محافظة العاصمة و١٥ في محافظة حولي و٤ في محافظة الأحمدي . اما وحدة الاختيار فقد كانت الأسرة وتمّ تحديد ٥٦٢ أسرة تمثل ٥٪ من اجمالي عدد الأسر في المناطق .

وقد بلغ اجمالي افراد العينة ٢٠٥٦ من الذكور والاناث الكويتيين وغير الكويتيين العرب

تمثل حوالي ١٪ من إجمالي الشباب في المجتمع الكويتي في فئة السن ما بين ١٦ و٢٦ سنة وقد اشترك في عينة البحث الشباب من النوعين في هذه الفئة العمرية المتواجدين بالمنزل عند إجراء الدراسة .

الخصائص الاجتماعية :

يوضح الجدول التالي توزيع افراد العينة حسب النوع والسن :

جدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة حسب النوع والسن

السن / النوع	١٦-١٧	١٨-١٩	٢٠-٢١	٢٢-٢٣	٢٤-٢٥	٢٦+	المجموع
ذكور	٦٠,٦	٥٨,٩	٦٣,٢	٦٠,٥	٦٧,٢	٧٠,٢	١٢٧١ (٦١,٨)
اناث	٣٩,٤	٤١,١	٣٦,٨	٣٩,٥	٣٢,٨	٢٩,٨	٧٨٥ (٣٨,٢)
مجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٥٦ (١٠٠)

يتضح من الجدول ان نسبة الذكور الشباب بلغت (٦١,٨٪) من إجمالي العينة بينما بلغت نسبة الفتيات (٣٨،٢٪) وان حوالي ثلثي افراد العينة تتراوح اعمارهم بين ١٦و٢١ سنة حيث يكون وضع الشباب الاجتماعي والفكري والعاطفي والمهني على مفترق الطرق بين المراهقة والنضج.

أما بالنسبة لتوزيع افراد العينة حسب الجنسية فقد زادت نسبة الكوتيين (٥٣,٢٪) قليلاً عن نسبة الوافدين العرب (٤٦,٢٪) وهذه النسبة تتطابق مع نسبة توزيع الشباب في الفئة العمرية للمجتمع الكويتي .

المستوى التعليمي :

يمثل الجدول التالي التباين في المستوى التعليمي لأفراد العينة :

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية

ن = ٢٠٥٦

	ذكور	اناث	اجمالي
١ الشهادة المتوسطة فأقل	٢٧,٨	٢٧,٠	٢٧,٥
٢ الشهادة الثانوية	٥٨,٠	٥٤,٣	٥٦,٦
٣ الشهادة الجامعية	١٣,٨	١٨,٦	١٥,٦
٤ دراسات عليا	٠,٤	٠,١	٠,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول ان أكثر من ربع افراد العينة (٢٧,٥٪) من الشباب قد حصلوا على مستوى تعليمي اقل من مستوى الشهادة المتوسطة وان اكثر من النصف بقليل (٥٦,٦٪) قد حصلوا على الشهادة الثانوية ، والأقلية المتبقية (١٥,٩٪) قد حصلت على المستوى الجامعي . ان التفاوت في المستوى التعليمي يؤثر في اتجاهات الشباب نحو المطبوعات والموضوعات والدوافع نحو المطالعة .

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية فقد اتضح ان ٢٠,٣٪ من اجمالي افراد العينة من الشباب متزوجون والغالبية العظمى منهم (٧٧,٩٪) غير متزوجين والباقي (١,٨٪) أرامل أو مطلقين .

حجم الأسرة :

يمثل الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب حجم الأسرة .

جدول رقم (٣)

توزيع أفراد العينة حسب حجم الأسرة

حجم الأسرة	العدد	٪
شخص واحد	٥	٠,٢
من ٢ ـ ٣	٨١	٣,٩
من ٤ ـ ٥	٣١٦	١٥,٤
من ٦ ـ ٧	٣٩١	١٩,٠
من ٨ فأكثر	١٢٦٣	٦١,٥
المجموع	٢٠٥٦	١٠٠,٠

يتضح من الجدول ان غالبية الشباب (٤ , ٦١٪) ينتمون الى أسرة يتراوح متوسط عدد افرادها ٨ أفراد فأكثر وتقل نسبة الشباب ذوي الأسرة المتوسطة او الصغيرة الحجم ان لحجم الأسرة آثاراً متفاوتة على اتجاهات الشباب نحو المطالعة منها الايجابية ومنها السلبية . هذا وتشمل الأسرة الشباب المتزوجون وغير المتزوجين الذين يعيشون مع الوالدين او أحدهما في مسكن واحد ، وفي حالة المتزوجين فقد اشتملت الأسرة على الزوج والزوجة والأولاد .

المهنة :

يمثل الجدول التالي توزيع افراد العينة حسب المهنة .

جدول رقم (٤)

توزيع أفراد العينة حسب المهنة والنوع

المهنة	ذكور (٪)	اناث (٪)	المجموع	٪
طالب	٦٤٤ (٥٠,٦)	٤٥٦ (٥٨)	١١٠٠	٥٣,٥
مدرس	٤٣ (٣,٣)	٦٠ (٧,٦)	١٠٣	٥,٠
الشرطة / الجيش	٦٩ (٥,٤)	٢ (٠,٢)	٧١	٣,٠
أعمال كتابية	١٨٦ (١٤,٦)	٦٠ (٧,٦)	٢٦٤	١٢,٠
أعمال مهنية	١٧٩ (١٤,٠)	٢٤ (٣)	٢٠٣	٩,٩
أعمال فنية	٩٦ (٧,٥)	١٥ (١,٩)	١١١	٥,٤
أعمال تجارية	٣١ (٢,٤)	١٢ (١,٥)	٤٣٠	٢,١
لا يعمل	٢٣ (١,٨)	١٥٦ (١٩,٨)	١٧٩	٨,٧
المجموع	١٢٧١ (١٠٠)	٧٨٥ (١٠٠)	٢٠٥٦	١٠٠

يتضح ان أكثر من نصف العينة بقليل (٥ ,٥٣٪) يلتحقون بالمدارس الثانوية والدراسة الجامعية ، اما الشباب النشيطون اقتصادياً فانهم يمارسون الأعمال الكتابية (١٢٪) والأعمال المهنية (٩ , ٩٪) والأعمال الفنية (٤ ,٥٪) ثم التدريس (٥٪) وأعمال أخرى وتشكل نسبة غير النشيطين ٧ ,٨٪ معظمهم من الفتيات .

ان للمهنة آثار متفاوتة على المطالعة من حيث الموضوعات المفضلة وعادات المطالعة ويعمل غالبية الشباب في القطاع الحكومي حيث بلغت نسبتهم (٩ , ٦٢٪) والذين يعملون في القطاع الأهلي (٧ , ٢٩٪) (١٧ أ) .

الدخل الشهري للأسرة :

يتراوح الدخل الشهري للأسرة بين المحدود والمتوسط والعالي كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (٥)

توزيع أفراد العينة حسب فئات الدخل الشهري للأسرة
(بالدينار الكويتي)

فئات الدخل	العدد	٪
أقل من ٢٠٠	٢٨١	١٣,٧
من ٢٠٠ الى أقل من ٤٠٠	٩٢١	٤٤,٨
من ٤٠٠ الى أقل من ٦٠٠	٤١٧	٢٠,٣
من ٦٠٠ الى أقل من ٨٠٠	٢٢٥	١٠,٩
من ٨٠٠ فما فوق	٢١٢	١٠,٣
المجموع	٢٠٥٦	١٠٠

يتضح من الجدول ان غالبية افراد العينة من ذوي الدخل المتوسط (١ ,٦٥٪) الذي يتراوح معدل دخل الأسرة الشهري بين ٢٠٠ ـ ٦٠٠ دينار شهري ، اما نسبة ذوي الدخل المحدود (أقل من ٢٠٠ دينار) فقد بلغت (٧ ,١٣٪) ونسبة ذوي الدخل العالي ٦٠٠ فما فوق فقد بلغت (٢ ,٢١٪) . وتؤثر معدلات الدخل على المطالعة مثل انواع المطبوعات وتوفير مكتبة منزلية بالنسبة للشباب او بالنسبة للأسرة ككل .

نستخلص مما تقدم ان العينة وطريقة اختيارها والتأكد من فعالية اداة البحث ، وان حجمها وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية تمثل بدرجة عالية من الثقة المجتمع الكويتي المعاصر ، وان النتائج التي سوف نعرضها يمكن ان تعتبر من الناحية العلمية ممثلة بقطاع الشباب من الكويتيين والوافدين العرب .

تحليل النتائج

إقبال الشباب على المطالعة :

يتفاوت درجة اقبال الشباب على المطالعة ، وانه لمن الطبيعي ان ينحصر جمهور القراء في الفئات التي تعرف القراءة والكتابة ، وتتأثر خصائص جمهور القراء وميولهم واتجاهاتهم نحو

المطالعة والموضوعات والمطبوعات المفضلة من حيث العادات والقيم المرتبطة بها ، بعدة عوامل منها ، المستوى التعليمي والمهني والدوافع والحوافز الذاتية والاجتماعية التي تتفاعل في محيط الأسرة والجماعة والمجتمع . كما ان للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترعرع فيها الشباب والخلفية الحضارية ومميزات المرحلة التاريخية والأحداث التي توالت على الساحة الخليجية والعربية والدولية كان لها آثار مباشرة أو غير مباشرة على تكوين الاتجاهات نحو المطالعة . ويعيش شباب اليوم في ظروف اقتصادية وثقافية وسياسية تختلف عن تلك التي مرّ بها جيل الأباء في مرحلة شبابهم . اذ يشهد الشباب المعاصر نوعاً من الاستقرار والرفاهية والترف وأساليب التكنولوجيا التي تربطهم بالثقافة العالمية والمنجزات العلمية الحديثة كما يجدون الوسائل والامكانيات التي توجههم نحو التعليم والعمل وقطف ثمرة منجزات وتضحيات آبائهم ، كما يجدون المجال واسعاً في تحقيق رغباتهم وامنياتهم خاصة وان الآباء والأمهات لا يدخرون جهداً في توفير الفرص وتلبية الحاجات التي حرموا منها .

ولمعرفة مدى إقبال الشباب على المطالعة فقد طرح السؤال التالي : « بعض الشباب يطالعون كثيراً وبعضهم يطالع احياناً والبعض الثالث لا يطالع بتاتاً فكيف تصف نفسك ؟ » وقد تفاوتت اجاباتهم كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (٦)

توزيع أفراد العينة حسب النوع ودرجة إقبالهم على المطالعة

ن = ١٨٧٩

النوع / المطالعة	ذكور	٪	اناث	٪	مجموع	٪
يطالع كثيراً	٢٧٥	٢٣,٦	٢١٤	٢٩,٨	٤٨٩	٢٦
يطالع احياناً	٨٨٨	٧٦,٤	٥٠٢	٧٠,٢	١٣٩٠	٧٤
المجموع	١١٦٣	١٠٠	٧١٦	١٠٠	١٨٧٩	١٠٠
٪	(٦١,٨)		(٣٨,٢)		١٠٠	

(أنظر الهوامش في تعريف كثيراً او احياناً ـ رقم ٣٠) .

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

ان غالبية الشباب (٦٧,٦٪) يطالعون احياناً في حين ان حوالي ٢٣,٨٪ منهم يطالعون كثيراً وبصورة مستمرة ، اما نسبة الذين لا يطالعون بتاتاً (٨,٦٪) فتشكل أقلية صغيرة .

أما بالنسبة للفروق بين الذكور والاناث من الشباب في درجة الاقبال على المطالعة فقد اتضح ان نسبة الاناث اللواتي يطالعن بصورة مستمرة (٢٧,٣٪) أعلى من نسبة الذكور (٢١,٦٪) وقد يرجع ذلك الى توفر وقت فراغ أكبر من ناحية ولاهتمام الفتيات في متابعة الموضوعات المختلفة من ناحية أخرى ، كما سيتضح فيما بعد ، اما الذين يطالعون احياناً فقد زادت نسبة الذكور (٦٩,٩٪) على نسبة الاناث (٦٣,٩٪) بدرجة طفيفة .

وقد يرجع السبب في إرتفاع نسبة الشباب من النوعين الذين يطالعون احياناً (وبصورة متقطعة) الى عدة أسباب شخصية واجتماعية واقتصادية ، اذ ان وسائل الاتصال الأخرى (الاذاعة والتلفزيون والسينما) تحتل جزءاً من وقتهم بالاضافة الى الأعباء الدراسية أو الانهماك في العمل من اجل توفير المال اللازم للاستقرار او الانشغال بالزيارات الشخصية والعائلية .

نستخلص مما تقدم ان درجة اقبال الشباب على المطالعة تعكس اهتماماً جزئياً وتمارس بصورة متقطعة لدى غالبية الشباب ، إلا أن هناك اتجاهاً واضحاً وقد تزداد درجته مستقبلاً نحو المطالعة المتواصلة والمستمرة ، وان تحقيق ذلك يتطلب اهتمام المسئولين في توفير المناخ الملائم والفُرص والحوافز المرتبطة بجذب الشباب الى تخصيص الوقت للمطالعة .

المطبوعات المفضلة عند الشباب :

دلّت الدراسات التي قام بها كاتز ولازار سفيلد على ان الاتصال الذي يتم وجهاً لوجه (مثل المحاضرة والخطابة) اكثر تأكيداً في عملية الاقناع من الراديو والتلفزيون وهاذان بالتالي اكثر تأثيراً من المطبوعات[١٨] وقد أشارت الدراسات ايضاً ان معالجة بعض الموضوعات بالأسلوب المرئي لها مميزة عن الأسلوب الشفهي ، او عن طريق المطبوع افضل من الفيلم وقد لا تكون هناك فروقاً مميزة بين الأساليب المرئية والصوتية والمكتوبة في إيصال الرسالة او اقناع الجمهور بموضوع عام او قضية تمس شريحة أو شرائح من المجتمع[١٩] .

ومن أهم مميزات المطبوعات حسب النتائج التي توصل اليها عدد من العلماء ومنهم لازارسفيلد (Lazarsfield) ووابلز (Waples) وبيرلسون (Berleson) ودوب (Doob) .

ان القارىء يستطيع السيطرة على الوسيلة بالطريقة التي تلائمه ، فهو يستطيع الاطلاع على الموضوعات التي يرغبها بالسرعة التي تناسبه في أي وقت يشاء . كما تسهم المطبوعات في خدمة مختلف فئات المجتمع ذات الأذواق والاتجاهات المتباينة ، بحيث تتاح الفرصة للأقليات الاجتماعية والثقافية والسياسية وللجمعيات المهنية والمنظمات التربوية والاقتصادية ان تسجل نشاطها وتعالج القضايا الخاصة بها للتعبير عن آرائها ومبادئها من خلال الصحف والكتب

والمجلات .

وفي رأي العلماء المشار اليهم ان خصائص المطبوعات تتمثل في انها : (١) تمكن القارىء من التحكم في عملية التفاعل من حيث التوقيت والمضمون والسرعة واختيار الموضوعات واقتناء المطبوعات بالأسلوب الذي يتمشى مع رغباته وميوله ، (٢) لا ترتبط بمناسبة واحدة وتتوفر بصورة مستمرة ويمكن الرجوع اليها كل الأوقات ، (٣) ويمكن التحكم في معالجة الموضوعات من حيث العمق وعدد الصفحات خاصة في القضايا العلمية والمعقدة ، (٤) وتنفرد بارتباطها بالمكانة الاجتماعية اكثر من الوسائل الأخرى .

ان لدرجة إقبال الشباب على المطبوعات علاقة بالمقومات والفعاليات المتوافرة في المجتمع مثل التشريعات والنظم والخطط المرتبطة بانتاج المطبوعات ورقابتها وتوزيعها وتوفر المؤسسات الحكومية والأهلية مثل المكتبات العامة والخاصة ودور النشر والتوزيع ودور الصحافة . بيد ان توفر هذه الامكانيات لا يشكل في حد ذاته مقياساً لارتفاع او انخفاض معدلات الفقراء ، أو دليلاً على تقدم المجتمع او تخلفه ، اذ ان هناك فرقاً واضحاً بين استيراد المطبوعات وانتاجها . ويعتبر انتاج الكتب مقياساً هاماً في تحديد مكانة الدولة بالنسبة للمجتمعات النامية والمتقدمة من بين المقاييس الأخرى .

وبالنسبة لعملية انتاج المطبوعات والخدمات المكتبية المتوافرة في المجتمع الكويتي فيسهم كل من القطاع الخاص والقطاع العام في انتاج الكتب فقد اصدرت وزارة الاعلام ٣٥ كتاباً من امهات الكتب وحوالي ٤٥ عدداً من سلسلة عالم المعرفة ونشرت جامعة الكويت ٤٥ كتاباً في الميادين الأدبية والانسانية والروحية والعلمية . هذا بالاضافة الى ان عدد مؤسسات النشر التجارية قد بلغ ٧ عام ١٩٧٩ صدر عنها حوالي ٥٢٠ كتاباً لمختلف المستويات من القراء في الميادين المختلفة ، وقد أشارت احصاءات اليونسكو الدولية ان انتاج دولة الكويت من الكتب يمثل ١٠,٦٪ من اجمالي انتاج الكتب في الوطن العربي حيث قدرت اليونسكو انتاجها بـ ٤٩٠٠ كتاباً او عنوان خلال الفترة ما بين ١٩٥٠ و١٩٧٥[٢٠] .

أما الصحف الصادرة بالكويت فقد بلغت ٩٢ صحيفة ومجلة ونشرة موزعة على النحو التالي : يومية (١١) اسبوعية (٣٠) وشهرية (٢٥) وفصلية (١٦) ونشرات غير منتظمة (١٠) تصدر على مدار السنة ويبلغ اجمالي النسخ التي تصدر عن اجمالي المطبوعات ١,٠٧٩,٠٠٠ نسخة موزعة على النحو التالي : اليومية (٢٨٦,٠٠٠) الأسبوعية (١٤٩,٥٠٠) الشهرية (٣٨٥,٠٠٠) والفصلية (٣٦,٠٠٠) .

وقد نشطت حركة استيراد المطبوعات في العقدين الأخيرين من الدول العربية والأجنبية وقد أنشئت ٢٥ مؤسسة تعنى باستيراد المطبوعات التي يصعب حصر العناوين او النسخ منها . واما المطبوعات الممنوعة فقد بلغت ١٢٨ مجلة منها الأمريكية والانكليزية والنرويجية والسويدية والفرنسية واللبنانية والدانمركية وذلك بموجب قانون المطبوعات[٢٢] .

وتتنوع المطبوعات المفضلة لدى الشباب لأسباب مختلفة منها ما يرتبط بالميول الشخصية ومنها ما يرتبط بظروف المهنة ومنها ما يرتبط بامكانية ووسيلة الحصول عليها ويوضح الجدول التالي تباين درجة تفضيل المطبوعات المتنوعة لدى الشباب :

جدول رقم (٧)

توزيع افراد العينة حسب أنواع المطبوعات ودرجة إقبالهم على مطالعتها[٢٣]

المطبوعات	دائماً	٪	أحياناً	٪	لا يطالع	٪
المجلات العربية	٨١٥	٤٣,٤	٩٨٩	٥٢,٦	٧٥	٤
المجلات الأجنبية	٦٦	٣,٥	٤٤٤	٢٣,٦	١٣٦٩	٧٢,٩
الكتب العربية	٦٣٠	٣٣,٥	١٠٨٢	٥٧,٦	١٦٧	٨,٩
الكتب الأجنبية	٦٩	٣,٧	٣١٥	١٦,٨	١٤٩٥	٧٩,٦
الصحف العربية	١٤٤٥	٧٦,٧	٤١٥	٢٢,١	١٩	١
الصحف الأجنبية	٧٠	٣,٧	٢٩١	١٥,٥	١٥١٨	٨٠,٨

نستنتج من الجدول السابق ان درجة إقبال الشباب على المطبوعات العربية تزيد بدرجة كبيرة عن اقبالهم على مطالعة المطبوعات الأجنبية سواء المجلات او الصحف او الكتب ويرجع ذلك الى ان الشباب العربي في المجتمع الكويتي لا يتقن اللغات الأجنبية بالمستوى الذي يوفر له مجال الاستمتاع بقراءة المطبوعات . واذا نظرنا الى ترتيب الموضوعات المفضلة لدى الشباب الذين يطالعون بصورة دائمة نجد ان الصحف العربية تحتل المرتبة العليا يليها المجلات العربية وأخيراً الكتب العربية . اما الشباب الذين يطالعون أحياناً فقد احتلت الكتب العربية المرتبة الأولى تليها المجلات العربية واحتلت الصحف العربية المرتبة الأخيرة . وكذلك الأمر بالنسبة للشباب الذين لا يطالعون .

وأما بالنسبة لمطالعة المطبوعات الأجنبية فلا توجد اية فروق جوهرية في درجة التفضيل بين الشباب الذين يطالعون بصورة دائمة او احياناً ، كما اتضح ان معظم الشباب لا يطالعون الصحف الأجنبية .

وأثبتت النتائج ان هناك فروقا متفاوتة في درجة الأقبال على المطبوعات بين الذكور والاناث ، فقد اتضح ان نسبة الذكور زادت عن نسبة الاناث من أفراد العينة الذين يطالعون المجلات العربية بصورة دائمة او احياناً (٦٥,١٪) ذكور و (٣٤,٩٪) اناث على التوالي . ويرجع السبب في ذلك الى ان الشباب الذكور يقبلون على مطالعة المجلات الرياضية والاجتماعية والعاطفية اكثر من الاناث[٢٤]. وينطبق الأمر كذلك بالنسبة لمطالعة الكتب فقد اتضح ان نسبة

الذكور (٥ ,٥٧٪) تزيد على نسبة الاناث (٥ ,٤٢٪) من بين الذين يطالعون دائماً ويزداد الفرق بينهما في حالة الذين يطالعون احياناً (٤ ,٦٣٪ ذكور، ٦ ,٣٦٪ اناث)[٢٥].

ولدى مقارنة الفروق بين النوعين بالنسبة لدرجة الاقبال على مطالعة الصحف فقد اتخذت نفس النمط اذ اتضح ان نسبة الذكور (٦٣٪) تزيد على نسبة الاناث (٠ ,٣٧٪) الذين يفضلون مطالعة الصحف العربية من بين الذين يطالعون دائماً او اولئك الذين يفضلون مطالعتها احياناً حيث بلغت نسبة الذكور (٥٧٪) والاناث (٤٣٪) .

نستخلص مما تقدم ان هناك فروقاً واضحة في درجة الاقبال على المطبوعات العربية بين النوعين تزيد نسبة الذكور عن الاناث الذين يفضلون مطالعة الكتب او المجلات او الصحف العربية سواء بين الذين يطالعون دائماً او يطالعون بصورة متقطعة . وقد يرجع السبب في ذلك الى ان الشباب اكثر تفاعلاً مع زملائهم في النشاطات المختلفة سواء في النادي او خارج المدرسة والمنزل وربما تتوفر لديهم فرصة المطالعة والحصول على هذه المطبوعات بدرجة اكبر من الفتيات .

الا ان درجة الاختلاف بين النوعين في درجة الاقبال على المطبوعات لا تعتبر وحدها مؤشراً في الفروق بينهما في الموضوعات المفضلة او عادات المطالعة ودوافعها . ولا بد من التعرف على التفاوت بينهما في درجة الاقبال على الموضوعات المختلفة حيث ان ذلك يوضح اسباب التفاوت في تفضيل المطبوعات ، اذ ان عدداً منها وخاصة الكتب ذات طبيعة تخصصية تؤثر في مدى جذب الذكور او الاناث لمطالعتها .

وتؤكد النتائج ان هناك تمييزاً بين الشباب لأنواع المطبوعات التي يقبلون على مطالعتها من اهتمامهم بمطالعة المجلات والكتب .

الموضوعات المفضلة لدى الشباب :

يتفاوت اقبال الشباب على القراءة والمطالعة وفق المعطيات البيئية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحسب الخصائص الذاتية التي تتصف بها مجموعة من الشباب عن غيرها وقبل مناقشة العلاقة بين خصائص القراء والموضوعات المفضلة تجدر الاشارة الى خصائص الذين لا يقرأون . هناك بعض الشباب لا يمارسون القراءة لعدم قدرتهم على قراءة اي مطبوع والبعض يحجم عن ممارسة القراءة ، اما النوع الأول فيمثل الأميين او الفئات الخاصة ، وبالنسبة للنوع الثاني فمنهم من لا يتوفر لديه الوقت للمطالعة بسبب العمل أو ممارسة نشاطات رياضية او غيرها مما لا يترك معها مجالا للمطالعة ، ويعني ذلك انهم يشعرون ان العائد من الجهد والوقت المبذول في هذه النشاطات أوفر من الوقت المخصص للمطالعة ، ويجد هؤلاء متعة اكثر في قضاء الوقت في مشاهدة التلفزيون او الاستماع للاذاعة او الحديث الشخصي او من خلال الحديث عبر الهاتف مع الآخرين[٢٦] .

ويشير ولبر شرام الى العلاقة بين خصائص القراء والموضوعات المفضلة حيث نجد فروقاً بين الذكور والاناث وحسب المستوى التعليمي والمهنة بالاضافة الى دور الجماعات التي ينتمي اليها الفرد في التأثير على توجهاته وميوله ، وقد اثبتت الدراسات الى ان الفتاة تميل الى مطالعة القصص الخيالية ذات الطابع العاطفي اكثر من الشباب الذي يتجه نحو المغامرات الواقعية وان الفتاة اقل ميلاً نحو قراءة الموضوعات المتصلة بالأعمال والتجارة والسياسة من ناحية واكثر ميلاً نحو مطالعة الموضوعات الخاصة بالشخصيات والرحلات والأزياء والزواج ، من ناحية أخرى . وبعبارة اخرى فان اهتمام معظم الشباب والفتيات يدور حول مطالعة الموضوعات التي تتصل بهم اكثر من الموضوعات التي تعالج القضايا القومية والدولية .

أما بالنسبة للعلاقة بين القراء والموضوعات المقروءة والمستوى التعليمي فكلما ارتفع المستوى التعليمي ازداد اهتمام الجنسين بقراءة الكتابة « الناضجة » في اطار اهتمامات كل من الفتيات والشباب ذلك ان الخبرات العلمية للشباب الجامعي توفر لهم المجال لمشاركة المؤلفين في آرائهم واتجاهاتهم ، والخبرات الجامعية تكسب الشباب المهارات والعادات المناسبة للقراءة والتعرف على المفاهيم والاتجاهات الفكرية التي تعالجها المطبوعات .

كما تلعب المهنة دوراً واضحاً في تصنيف القراء وفي مجالات اختبار موضوعات المطالعة وتفسير المادة المقروءة وترجمتها الى واقع الحياة . وتتفاوت اهمية القراءة والمطالعة بالنسبة للشباب العاملين في المهن المختلفة . فمثلاً نجد ان العاملين في المهن الأدبية التي تعتبر المصدر الرئيسي للدخل ومنهم المدرسين والكتاب والصحفيين والمحررين ، والمحامين وطلبة الجامعات ـ يزداد اقبالهم على المطالعة والقراءة بحكم عملهم ولاحساسهم باهميتها لهم . ويلي هؤلاء العاملون في المهن القانونية والطبية والهندسية والعلوم التطبيقية التي تستدعي المطالعة بغرض الالمام بالتطورات العلمية وأساليب استخدام التكنولوجيا في هذه الميادين . وترتبط المطالعة من حيث الكم والنوع لدى الشباب عادة بالاتجاهات المهنية وبمدى ما تحدثه من تطورات تستدعي المطالعة وتوفر الحوافز والدوافع لدى العاملين في هذه المهن لممارسة المطالعة[٢٧] .

وانتماء الشباب الى جماعات ذات اغراض خاصة واتصالهم بأعضائها وتوثيق ارتباطهم بها يؤثر في تشكيل اتجاهات الفرد نحو موضوعات المطالعة وانواع المطبوعات المفضلة لدى افراد الجماعة . ويتفاوت تأثير الجماعة على اتجاهات الشباب نحو المطالعة حسب درجة ارتباط الفرد وتفاعله مع الجماعة ودرجة الانتماء اليها . فنجد الأسرة مثلاً تؤثر في تكوين الاتجاهات الأساسية للشباب ، والجماعات الأخرى التي تضم في عضويتها الشباب الذين تجمعهم خصائص مشتركة مثل السن والمهنة والهوايات تؤثر في تطوير الاتجاهات والاهتمامات . واذا ما تكونت الاتجاهات لدى الشباب نحو أيديولوجية معينة في مرحلة المراهقة والنضج ، مثلاً الأيديولوجية الاسلامية أو الرأسمالية أو الشيوعية او الاتجاه نحو الوجودية او الصوفية وغيرها فان اختياره للمطبوعات والموضوعات يدور حول هذه الأيديولوجيات . ومن جانب آخر فان كثافة المطالعة والقراءة ـ مهما

تنوعت في بادىء الأمر ، الا انها تؤدي بصورة تدريجية الى تكوين الاتجاهات نحو أيديولوجية راديكالية او معتدلة او اتجاه عقائدي او فلسفي او اجتماعي .

كما يرتبط ميل الشباب نحو مطالعة موضوعات معينة بعدة عوامل خارجية وذاتية ، اما الخارجية فتتمثل في مدى توفر المطبوعات التي تناقش الموضوعات المفضلة ومدى امكانية الحصول عليها ، وموقف الدولة من استيرادها والتكلفة ولغة النشر وطريقة عرض المضمون ومستواه ، أما العوامل الذاتية فتشمل الاهتمامات الخاصة لدى الشباب والنزعات الفردية لحب الاستطلاع واشباع الحاجات النفسية والاجتماعية والعاطفية ومدى ادراك الفرد لأهمية المطالعة في نطاق التفاعل الاجتماعي في المراحل المختلفة للأوضاع الاقتصادية والسياسية المتغيرة خاصة في الدول النامية عامة والدول العربية بصورة خاصة .

ولأهداف هذا البحث فقد تمّ تصنيف موضوعات المطالعة الى ١٠ ميادين رئيسية وهي : الأدبية ، العلمية ، السياسية ، القضايا الاجتماعية ، الدينية والاقتصادية والتجارية والفنية والبوليسية والعاطفية والرياضة ، اما المقياس الذي استخدم فقد اشتمل على ثلاث اختيارات ـ يطالعها دائماً ، او احياناً او لا يطالعها .

ويوضح الجدول التالي تفاوت اجابات افرد العينة للموضوعات المفضلة ودرجة الاقبال على مطالعتها .

جدول رقم (٨)

توزيع افراد العينة حسب موضوعات المطالعة المفضلة وحسب الترتيب للأفضلية (النسبة المئوية)

ن = ١٨٧٩

الموضوعات	يطالعها دائماً	أحياناً	لا يطالع	الترتيب
الدينية	٣٧,١	٥٣,٤	٩,٥	١
الأدبية	٢٤,٥	٥٧,٢	١٨,٣	٢
الرياضية	٣٩,٧	٣٥,٥	٢٤,٨	٣
العلمية	٢٥,٤	٤٩,٦	٢٥,٠	٤
العاطفية	٢٠,٦	٤٧,٩	٣١,٥	٥
الفنية	١٩,٤	٤٦,٧	٣٣,٨	٦
القضايا الاجتماعية	٣٣,٣	٥٢,٠	١٤,٦	٧
القضايا السياسية	٢٠,٩	٤٢,٤	٣٦,٨	٨
البوليسية	١٩,٢	٣٧,٠	٤٣,٨	٩
الاقتصادية والتجارية	٧,٢	٢٧,١	٦٥,٧	١٠

يتضح من الجدول ان اكثر الموضوعات المفضلة لدى الشباب هي الموضوعات الدينية التي تتناول مختلف المسائل المتصلة بالعبادات والسيرة والتهذيب وتفسير القرآن والحديث وغيرها ، يليها الموضوعات الأدبية التي تتناول الشعر والقصة والأدباء وسيرة حياتهم وانتاجهم الأدبي ، ثم الموضوعات الرياضية التي ازدادت اهميتها واحتلت حيزاً واسعاً في المطبوعات سواء الصحف أو المجلات وظهرت العديد من المؤلفات التي تبحث في شتى أنواع الألعاب الرياضية المنزلية والخارجية ، الجسمية والفكرية والاجتماعية ويتمنى ذلك مع زيادة اهتمام الدولة بدعم النشاط الرياضي مادياً واعلامياً وتوفير الوسائل والامكانيات المادية لمشاركة اكبر عدد ممكن من الشباب في مختلف انواع الألعاب على المستويات المحلية والخليجية والعربية والدولية (الأولمبية) .

أما الموضوعات العلمية فقد احتلت المرتبة الرابعة بين الموضوعات التي يطالعها الشباب سواء بصورة دائمة أو متقطعة . وبالرغم من تدني الاهتمام بالقضايا العلمية ، الا ان ذلك يعكس مؤشراً لظهور بوادر النزعة نحو العلوم والتفكير العلمي ومتابعة الأنباء والمعلومات العلمية ، كما يشير الى الاتجاه المتزايد نحو الميل لتفسير العلاقات بين الانسان والمادة بأسلوب المنطق والتحليل العلمي بدلاً من التفسير الخرافي والغيبي للوقائع الاجتماعية والاقتصادية والكونية . وقد ساهمت وسائل الاتصال الجماهيري ـ الاذاعة والتلفزيون بالاضافة الى المجلات والصحف ـ باثارة حبّ الاستطلاع عن طريق عرض الانجازات العلمية وخصائص التكنولوجيا في الميادين المختلفة .

أما الموضوعات العاطفية والفنية فتحتل مكانة متوسطة في درجة الاهتمام وهي التي تتناول العلاقات العاطفية والجنسية بين الرجل والمرأة ومظاهره المختلفة وقصص واخبار ابطال السينما والتلفزيون والمسرح والفن والموسيقى والتعليقات على ما يعرض على الشاشة ، اذ ان هذا الاهتمام يتمشى مع خصائص الميول في مرحلة المراهقة وبداية مرحلة النضوج العاطفي وتبلور الشخصية واثبات الذات والتعرف على الأدوار المتوقعة من الشباب والفتيات من كل منهما تجاه الأخر ويميل الشباب في مرحلة المراهقة المتأخرة الى الرومانطيقية والخيال ومطالعة الموضوعات ذات الطابع الجمالي الذي يحرك العواطف والاحاسيس .

اما الموضوعات التي تحتل المراتب الأخيرة فتشمل الموضوعات السياسية والبوليسية والقضايا الاقتصادية ـ التجارية على الترتيب . ويرجع السبب في ذلك الى عدة عوامل ترتبط بالوضع السياسي والاجتماعي والثقافي . وبالرغم من التوتر السياسي الذي يسود العالم العربي وعدم الاستقرار في العلاقات بين الدول ، الا ان هذه الأحداث لم تجذب الشباب بدرجة كافية ، لادراكهم بان الأحداث السياسية مرسومة بما يتمشى مع مصالح الدول الكبيرة من ناحية وبما يتمشى مع الطبقات الحاكمة ، كما ان شعور الشباب بأن السياسة تقع ضمن اطار مسئولية الدولة وان متابعة الأحداث من قبلهم لا يؤثر بدرجة ملموسة على المسيرة السياسية المحلية والدولية . هذا بالاضافة الى ان الشباب في مرحلة البحث عن الذات والسعي نحو الاستقرار

الاجتماعي والمهني وتوفير مقومات الزواج وتكوين الأسرة .

وبالنسبة للموضوعات البوليسية التي تشمل القصص البطولية الخارقة لرجال الشرطة ومطاردة العصابات والمجرمين واكتشاف الجرائم قبل حدوثها والقبض على المهربين ، فيرجع قلّة اهتمام الشباب بها الى ان مجتمع الوفرة حيث ينعم المجتمع بتوفر الخدمات وفرص العمل ومضاعفة الدخل قد يصرف الشباب عن الاهتمام بهذه الموضوعات سواء فيما يتعلق بالمضمون أو الأسلوب او النتائج . هذا بالاضافة الى ان العديد من القضايا الاجرامية تتم معالجتها من قبل الدولة وتنتهي بترحيل مرتكبيها الى خارج البلاد بعد ادانتهم . وتعرض شاشة التلفزيون مسلسلات بوليسية بصورة مستمرة الأمر الذي يكتفي عنده الشباب بمشاهدة هذه البرامج بدلاً من قراءتها .

ويرجع قلّة اهتمام الشباب بالموضوعات الاقتصادية والتجارية (المقاولات وتذبذب اسعار السلع والبترول والذهب والدولار وقيمة الأسهم محلياً ودولياً والاستثمارات الداخلية والخارجية) الى انهم في موقع المستهلك اكثر من موقع المنتج والمشارك في صناعة قرارات السياسة الاقتصادية ، هذا بالاضافة الى اعتماد الشباب على الكبار من الأقارب والتجار الكبار في التخطيط للمستقبل ، وربما يهتم الشباب بمطالعة الاعلانات والتنزيلات على السلع والسيارات وغيرها من الكماليات والموضوعات العامة أكثر من اهتمامهم بالتحليلات الاقتصادية .

وتجدر الملاحظة ايضاً الى ان نسبة الشباب الذين يطالعون احياناً تفوق نسبة الشباب الذين يطالعون بصورة دائمة جميع الموضوعات باستثناء الموضوعات الرياضية حيث زادت نسبة الذين يطالعون بصورة دائمة (٧ , ٣٩٪) عن نسبة الذين يطالعون احياناً (٥ , ٣٥٪) .

وقد جاءت النتائج موضحة بأن مطالعة الشباب تتجه نحو الموضوعات الدينية والأدبية أكثر من الموضوعات العلمية . واما بالنسبة للفروق في اتجاهات موضوعات المطالعة بين الذكور والاناث من الشباب فقد تفاوتت كما هو مبين في الجدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩)

توزيع الشباب حسب الموضوعات المفضلة والنوع

(النسبة المئوية)

ن = ١٨٧٩

الموضوع	يطالع دائماً		احيانـاً		لا يطالع		القيمة المعيارية	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
الأدبية	٤٩,٧	٥٠,٣	٦٥,٩	٣٤,١	٦٥,٧	٣٤,٣	١١٦٦	٨٣٠
العلمية	٦٣,٩	٣٦,١	٦٢,٦	٣٧,٧	٥٨,٥	٤١,٥	١١٩٣	٦٩٣
السياسية	٦٨,٤	٣١,٦	٦٤,٢	٣٥,٨	٥٥,٦	٤٤,٤	١٠٤٧	٥٣٣
القضايا الاجتماعية	٤٨,٢	٥١,٨	٦٧,١	٣٢,٩	٧٤,٦	٢٥,٤	١٢٥٨	٩٧٠
الدينية	٦٣,١	٣٦,٩	٦٠,٤	٣٩,٦	٦٥,٧	٣٤	١٤٦٨	٩١٢
الاقتصادية والتجارية	٧٧	٢٣	٦٤,٧	٣٥,٣	٥٩,١	٤٠,٩	٥٣٨	٢٤٢
الفنية	٤٩,٣	٥٠,٧	٦٠,٦	٣٩,٤	٧٠,٩	٢٩,١	٨٩٢	٧١٦
العاطفية	٥١,٧	٤٨,٣	٦٠,٣	٣٩,٧	٧٠,٩	٢٩,١	٩٤٣	٧٣١
الرياضة	٨٢,٤	١٧,٦	٥٥,٥	٤٤,٥	٣٨,٢	٦١,٨	١٦٠٠	٥٥٩
البوليسية	٦٥,٠	٣٥	٦٣,٢	٣٦,٨	٥٩,٤	٤٠,٦	٩٠,٨	٥٠٨

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

بالنسبة لأفراد العينة الذين يطالعون دائماً فقد اتضح وجود فروق جوهرية بين الـذكور والاناث في درجة الاقبال على مطالعة الموضوعات التالية بحيث تزيد نسبة الذكور على الاناث بفارق واسع : **الموضوعات العلمية ، السياسية ، الدينية ، الاقتصادية والتجـارية ، البـوليسية ، والرياضية** . اما الموضوعات التي يقبل عليها الشباب من النوعين بدرجة متقاربة ولا تعكس أية فروق جوهرية فهي: **الأدبية ، القضايا الاجتماعية ، الفنية والعاطفية** .

أما فيما يتعلق بتسلسل ترتيب الموضوعات المفضلة لدى كل من الـذكور والانـاث سواء الذين يطالعون بصورة دائمة أو احياناً فقد برزت فروق واضحة في الأفضلية التي يوليهـا كل منهما ، كما هو مبين في تسلسل الموضوعات حسب أهميتها :

الترتيب	الذكور	الاناث
١	الرياضية	القضايا الاجتماعية
٢	الدينية	الدينية
٣	القضايا الاجتماعية	الأدبية
٤	العلمية	العاطفية
٥	الأدبية	الفنية
٦	السياسية	العلمية
٧	العاطفية	الرياضية
٨	البوليسية	السياسية
٩	الفنية	البوليسية
١٠	الاقتصادية والتجارية	الاقتصادية والتجارية

تتضح الفروق بين الذكور والاناث في اتجاهاتهم نحو الموضوعات المفضلة للمطالعة وفي ترتيبها حسب اهميتها ففي حين نجد اتفاقاً بين الطرفين في الأهمية الكبرى للموضوعات الدينية (الترتيب الثاني) وفي الأهمية القليلة للموضوعات الاقتصادية والتجارية (الترتيب العاشر والأخير) ، نلاحظ في المقابل تفاوتاً ملحوظاً بين اتجاهات كل منهما نحو افضلية الموضوعات الأخرى . ان أهم الموضوعات المفضلة لدى الشباب هي الرياضة ولدى الفتيات الموضوعات التي تتناول القضايا الاجتماعية (والتي جاءت في المرتبة الثالثة بالنسبة للشباب) .

هذا ويولي الشباب اهتماماً أكثر لمطالعة الموضوعات العلمية (المرتبة الرابعة) من الفتيات (المرتبة السادسة) .

أما الفتيات فقد اتضح ان لديهنّ اهتماماً في مطالعة الموضوعات الأدبية والعاطفية بدرجة اكبر من الشباب والعكس صحيح بالنسبة للموضوعات السياسية حيث يهتم الشباب بهذه الموضوعات بدرجة اكبر من اهتمام الفتيات . كما اتضحت الفروق بالنسبة للموضوعات الفنية التي تحظى باهتمام الفتيات بدرجة اعلى من اهتمام الشباب . اما الموضوعات البوليسية فلم تحظ باهتمام الفتيات والشباب اذ جاءت ضمن الاهتمامات البعيدة كموضوعات للمطالعة .

وترجع الأسباب في زيادة الاهتمام لدى الشباب والفتيات بالموضوعات الدينية الى عدة عوامل منها النزعة المتزايدة بين الشباب في السنوات الأخيرة والسعي للتعرف على العلاقة بين الخالق والمخلوق وربما كان سعياً لايجاد بديل للشعور بالاغتراب في مجتمع سريع التغير . وترجع اسباب زيادة اهتمام الفتيات بالموضوعات العاطفية والقضايا الاجتماعية والفنية عن اهتمام الشباب الى الخصائص النفسية والاجتماعية التي تميز كلا منهما ضمن اطار النظام الاجتماعي والقيمي السائد وحسب الفوارق البيولوجية لمراحل النمو الفيزيقي والنضوج الروحي . هذا بالاضافة الى

العوامل الأخرى التي أشرنا اليها سابقاً . وبذلك فان النتائج تؤكّد بأن «هناك فروقاً بين الذكور والاناث في الموضوعات المفضلة» وتشير النتائج الى وجود الفروق في معظم الموضوعات بينما لم تجد فروقاً في بعضها مثل الموضوعات الدينية والاقتصادية والتجارية والبوليسية حيث تساوت درجة الاهتمام بمطالعتها لدى الطرفين .

دوافع المطالعة عند الشباب :

تمثل الدوافع حالات داخلية عند الفرد توجه سلوكه وتؤثر عليه وتتفاعل بين الانسان والعناصر المادية والمعنوية التي تقع في النطاق النفسي أو الاجتماعي والبيولوجي للفرد ، وهناك الدوافع الفطرية والدوافع المكتسبة مثل الدافع الى السيطرة والتسامح والتنافس التي ترتكز على نوع البيئة والثقافة والحضارة المحيطة[٢٩] .

وعندما يمارس الشباب المطالعة يتوقعون اشباع بعض الحاجات او لتكون لديهم اتجاه ايجابي نحو القراءة . وعادة لا تكون الحاجة منعزلة او مستقلة عن العوامل المتعددة والأدوار المتزايدة والمراكز وما تتطلبه من التزامات تؤثر ـ بل تزيد في تعقيد الدافع والحافز للمطالعة . وفي هذا الاطار يمكن التحدث عن الدافع الرئيسي او الدافع المسيطر الذي يقصر الطريق الذي يتخذه سلوك الفرد في ظروف معينة . فنجد بعض الشباب يطالعون بدافع « حب الاستطلاع » ، كما يمكن ان يكون الدافع « لمجرد الاستزادة من المعلومات » او لتفهم افضل للموضوعات ذات الاهتمام او « للتسلية » او « للبحث عن الجديد » في مجال التخصص او الهواية . . . او غيرها من الدوافع . ويمكن ان تميز بين الدوافع التي توجه الشباب في اختيار الموضوعات والمطبوعات التي تحرك مشاعره وإحساسه نحو ذاته ، والدوافع التي توجه الشباب لاختيار موضوعات تناقش علاقته مع الآخرين ، وإشباع احدى الدوافع يؤدي احياناً الى اشباع الدافع الآخر . مثلاً مطالعة الكتب والمجلات المتضمنة الموضوعات الدينية تؤدي الى اشباع الدوافع المتصلة بالذات ، وفي نفس الوقت تسهم في اشباع حاجة المكانة والعلاقة الاجتماعية مع الآخرين وكسب احترام افراد الأسرة والجماعة الذين يطالعون مطبوعات الثقافة الاسلامية . ويمكن التعرف على دافع « المكانة الاجتماعية » لدى الشباب من خلال وصفهم وتعبيرهم لأحاسيسهم اثناء أو بعد قراءة قصة أو موضوع تتناول المغامرات والمواقف البطولية او الانتصارات التي حققها نجوم الكرة او الملاكمة او ابطال الكراتيه وقد تتطور هذه الأحاسيس لوضع انفسهم موضع شخصيات القصة بهدف اشباع حاجة الانتماء . وهناك دوافع لدى الشباب لقراءة الكتب التي تعتبر « جيدة » أو « حديثة » أو «كتاب الشهر»، وذلك لاشباع الحاجة الاجتماعية وتطوير الذات بقصد جذب انتباه وملائهم او رؤسائهم في العمل او الأساتذة او الأهل والأقارب .

وهناك بعض القراء الذين يختارون مادة القراءة من الموضوعات التي تساعدهم في التغلب على هموم العمل والارهاق العقلي والعصبي الذي يصادفهم في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وقد يختارون المطبوعات والموضوعات التي تضعهم في جو جديد وتضفي الراحة التي تتناول

قضايا ومشكلات العلاقات الأسرية ، ومن ناحية أخرى فإن الشعور بعدم الاستقرار والطمأنينة بسبب فقدان العطف الأسري يدفع الشباب نحو المجلات والمطبوعات وقراءة القصص الفلسفية والدينية والموضوعات التي تتعلق بمشاكلهم الشخصية .

وضمن اطار هدف البحث فقد طلب من افراد العينة تحديد أهم ثلاث دوافع للمطالعة تعبر عن حقيقة شعورهم حسب الأهمية ، وقد تنوعت كما هو مبين في الجدول التالي :

يتضح من توزيع الاجابات ان الدافع الرئيسي الذي يمثل الأهمية الكبرى لدى الشباب من النوعين يتمثل في توسيع المعرفة وتنميتها ويليها دافع المساعدة في التحصيل العلمي ، ثم اشباع هواية القراءة وقضاء وقت الفراغ . اما الدوافع التي حظيت بأهمية قليلة فترتبط بتحقيق مركز اجتماعي افضل ، ورفع مستوى الكفاءة في العمل ، والالمام بأخبار النشاط الاقتصادي .

أما الدوافع التي سجلها الشباب في الترتيب الثاني فقد جاء دافع توسيع المعرفة وتنميتها في الدرجة الأولى يليه دافع اشباع هواية القراءة في الدرجة الثانية ثم دافع قضاء وقت الفراغ في

جدول رقم (١٠)

توزيع أفراد العينة حسب أهم ثلاث دوافع للمطالعة

(النسبة المئوية)

ن = ٢٠٥٦

الدافع	الأول	الثاني	الثالث	بعد ذلك
١ ـ المساعدة في التحصيل العلمي	٣١,٥	٦,١	٥,٧	٥٦,٦
٢ ـ توسيع المعرفة وتنميتها	٣٥,٧	٢٦,٨	٩,٧	٢٧,٧
٣ ـ اشباع هواية القراءة	٧,٠	٢٢,٨	١٥,٦	٥٤,٨
٤ ـ لتحقيق مركز اجتماعي افضل	٢,٥	١٠,٧	١٠,٨	٧٥,٦
٥ ـ رفع مستوى الكفاءة في العمل	٣,٩	٧,٠	٩,٠	٨٠,٠
٦ ـ قضاء وقت الفراغ	٦,٦	١٢,٤	٢٦,٤	٥٤,٥
٧ ـ الالمام بأخبار النشاط الاقتصادي	٠,٦	١,٢	٢,٢	٩٦,٠

الدرجة الثالثة . والدوافع الثلاث نجدها قد اتخذت نفس الترتيب الذي جاء في مجموعة الدوافع في الترتيب الأول . وقد ارتفعت نسبة الشباب الذين ذكروا دافع تحقيق مركز اجتماعي افضل ورفع مستوى الكفاءة في العمل في الترتيب الثاني عن النسبة في الترتيب الأول بفارق بسيط . ولا يختلف الوضع بالنسبة لترتيب الدوافع التي سجلها الشباب في المرتبة الثالثة .

نستنتج مما سبق ان دوافع المطالعة لدى الشباب تتمركز حول توسيع المعرفة وتنميتها واشباع هواية القراءة وقضاء وقت الفراغ وتسهم هذه الدوافع في تطوير الذات وتنمية الميول والهوايات كما انها وسيلة لقضاء وقت الفراغ والترويح عن النفس وربما كان لهذه الدوافع ابعاد اجتماعية في ان تنمية المعرفة يساعد الشباب في تكوين العلاقات وتطوير الروابط مع الجماعات المختلفة ، هذا بالاضافة الى ان اشباع هواية القراءة قد يرتبط بإطار التفاعل الأسري والقرابي ومع افراد الجماعات في المدرسة او العمل او الحي .

أما بالنسبة لأهمية المطالعة في تحقيق مركز اجتماعي افضل او رفع مستوى الكفاءة في العمل من وجهة نظر الشباب فانها تحتل مكانة ثانوية في الترتيب ، اي ان المطالعة لا تعتبر ذات اهمية في حياة الشباب المهنية او في التدرج الاجتماعي ويرجع السبب في ذلك الى ان اكثر من نصف افراد العينة من الطلاب الملتحقين بالجامعات والمدارس الثانوية ، او اولئك الذين ابتدأوا حياتهم العملية . واذا نظرنا الى الموضوعات المفضلة للمطالعة عند الشباب نجد انهم يفضلون الموضوعات الأدبية والدينية والرياضية والفنية التي تسهم في اشباع هواية القراءة وتوسيع المعرفة وقضاء وقت الفراغ اكثر مما تسهم في دعم المركز والمكانة الاجتماعية او في تحقيق التنقل المهني والرقي الوظيفي .

وبعبارة اخرى فان العوامل الاجتماعية المتمثلة في توسيع المعرفة في المجالات الروحية والفنية والرياضية والأدبية تؤثر في دوافع اتجاهات الشباب نحو المطالعة أكثر من العوامل الاقتصادية التي تسهم في رفع مستوى الكفاءة في العمل او الالمام بأخبار النشاط الاقتصادي والتجاري . وتجيب النتائج على التساؤل بأن « **الشباب يتأثرون في اتجاهاتهم نحو تفضيل الموضوعات بالدوافع الاجتماعية والاقتصادية** » ، بصورة جزئية وقد اتضحت العلاقة بين الموضوعات المفضلة للمطالعة بالدوافع الاجتماعية المتمثلة في قضاء الفراغ وتوسيع المعرفة وتنمية الميول والهوايات اكثر من العلاقة بين الموضوعات المفضلة والدوافع الاقتصادية المرتبطة برفع الكفاية الانتاجية والالمام بالأخبار الاقتصادية والتجارة المحلية والدولية .

الخلاصة

تناول البحث تحليل خصائص اتجاهات الشباب في المجتمع الكويتي نحو المطبوعات المفضلة وكذلك الموضوعات المفضلة لديهم في المطالعة . كما استهدف البحث التعرف على دوافع المطالعة وإدراكهم لأهمية المطالعة . وقد عالج البحث تحليل اجابات عينة من الشباب التي تمثل شريحة الشباب الذين تتراوح اعمارهم ما بين ١٦ و٢٦ سنة في المجتمع الكويتي المعاصر ضمن الاطار النظري الذي يناقش خصائص الاتجاهات وتكوينها وكذلك الدوافع المرتبطة بسلوك الشباب في هذا المجال .

وقد أثبتت النتائج ان المطبوعات المفضلة لدى الشباب هي الصحف العربية بالدرجة الأولى تليها المجلات العربية وثم الكتب العربية ، اما درجة اقبالهم على المطبوعات الأجنبية فهي قليلة لمختلف انواع المطبوعات وسواء بين الذين يطالعون بصورة دائمة او بصورة متقطعة .

كما أثبتت النتائج ان غالبية الشباب في المجتمع الكويتي يطالعون احياناً وبصورة متقطعة في حين ان الذين يطالعون بصورة دائمة ومستمرة يشكلون حوالي ربع مجتمع الشباب ويعتبر هذا الاتجاه بادرة ايجابية في مجتمع يمر في مرحلة انتقال حضارية من المجتمع التقليدي والقبلي الى المجتمع الحضري والعصري .

اما الموضوعات المفضلة فقد اثبتت النتائج ان الموضوعات الدينية والأدبية والفنية والقضايا الاجتماعية تحتل المرتبة المتقدمة في حين ان الموضوعات العلمية والاقتصادية والسياسية قد احتلت المرتبة المتدنية . اما دوافع المطالعة فقد اتضحت الدوافع الذاتية والاجتماعية المتمثلة في اشباع الهوايات وقضاء وقت الفراغ وتوسيع المعرفة وتنميتها اكثر من الدوافع الاقتصادية .

ويعتبر هذا البحث محاولة اولية في الكشف عن خصائص اتجاهات الشباب نحو المطالعة في مجتمع متغير ولا زالت هناك تساؤلات اساسية تتطلب المزيد من البحث والدراسة مثل اثر المطالعة على الشخصية ودور المطالعة في التفاعل الاجتماعي والحراك المهني وفي نطاق العلاقة بين المطالعة والتغير الاجتماعي والاقتصادي . كما ان مثل هذه البحوث يمكن ان تجرى من قبل فريق من علماء الاجتماع والانتروبولوجيا والنفس والتربية نظراً لعناصرها المتداخلة واثرها الواضح في العلاقة بين الفرد والمجتمع .

الحواشي

١ ـ تعتبر هذه الدراسة جزءاً مكملاً للدراسة النظرية التي قام بها المؤلف بطلب من وزارة الإعلام بالكويت حيث تناول الجزء الأول تحليل المفاهيم والمصطلحات وناقش انتاج المطبوعات في العالم عامة وفي الوطن العربي ودولة الكويت بصورة خاصة . خاصة . وقد تضمن الجزء الأول أيضاً تحليل خصائص النمو النفسي والاجتماعي عند الشباب وعرضا لأنواع المطبوعات المتواجدة في المجتمع الكويتي سواء المستوردة أم الصادرة محلياً والخدمات المكتبية في الكويت ، وقد تم تخصيص فصلاً تناول الخصائص الديمغرافية حسب السن والنوع والحالة الاجتماعية والمهنة والمستوى التعليمي .

٢ ـ J.M. Baldwin, **Dictionary of Philosophy and Psychology**. N.Y. Harper, 543.

٣ ـ J. Morgan, **Keeping Sound Mind**, N.Y. McGraw Hill, 1934 - P.79

٤ ـ E.J. Chave, «**A new Type Scale for Measuring Attitude**», N.Y. Appleton and Crofts, 1950 P.364 - 69.

٥ - E.S. Bougardous, **Fundamentals of Social Psychology** - 2nd Edition - Century and Crofts, 1931, P.444.

٦ - G. W. Allport, «**The Composition of Political Attitudes**», American Journal of Sociology» 35. P.270.

٧ - G. Murphy and L. Murphy, **Experimental Social Psychology** - N.Y. Harper P.709.

٨ - L.W. Doob «**The Behaviour of Attitudes**» Psychology Review Vol. 54 PP.135 - 56.

٩ - Danial Katz «**The Functional Approach to Attitudes**» Public Opinion Quarterly, Vol. 24. 1960. P.163 — 204.

١٠ - Harry C. Triandic; **Attitude Change.** N.Y., John Wiley and Sons 1971. P.7 — 9.

١١ - Ibid., pp.15 — 70.

١٢ ـ أنظر : حامد الفقي ـ دراسات في علم النفس الاجتماعي (مذكرات) جامعة الكويت .

١٣ - Charles Osgood and P.H. Taneubaum «**The Principle of Congruity in the Prediction of Attitude Change**» Published in M. Fishbein, **Attitude Theory and Measurement.** pp.301 — 311.

١٤ - Bernice Lott, «**Attitude Formation:** in Martin Fishbein — Opp. cited. pp.366 — 375.

١٥ - Martin Fishbein. **Attitude Theory and Mwasurement,** N.Y. John Wiley and Sons, 1967. pp.389 — 394.

١٦ ـ أنظر كتاب فؤاد البهي السيد ـ الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة ـ دار الفكر العربي ـ الطبعة الرابعة ١٩٧٥ ، وكتب حول خصائص الشباب في مراحل العمر المختلفة .

١٧ ـ أنظر كتاب عبد الباسط محمد حسن « أصول البحث الاجتماعي » مكتبة وهبة ـ مصر (الطليعة السادسة) ١٩٧٧ ص ٢١٢

١٧ ـ مصدر هذه النسب من البيانات الواردة في الدراسة الشاملة لهذا البحث .

١٨ - E. Katz, and P. Lazarsfield, **Personal Influence. The Part Played by People in the Flow of Mass Communication.** USA, Glenco — The Free Press 1955 P.55.

١٩ - Joseph Klapper, **The Effect of Mass Communication,** N.Y. The Free Press, 1960. pp.109 — 111.

٢٠ ـ أنظر الكتاب السنوي لمنظمة اليونسكو الدولية لعام ١٩٧٦ ص ٨٠٣

٢١ ـ من المجلات الأسبوعية : النهضة ، أسرتي ، عالم الفن ، اليقظة ، أضواء الكويت مرآة الأمة ، الرائد ، الكويتي .

من المجلات الشهرية : البيان ، العامل ، الكويت ، العربي ، الوعي الإسلامي ، البراق ، الاتحاد ، الوطنية ، الخفجي ، أنباء الرياضة ، المقاول الكويتي ، الشهداء ، قصص مسرحية .

ومن المجلات الفصلية : عالم الفكر ، العلوم الاجتماعية ، دراسات الخليج والجزيرة العربية ، كلية الآداب ، المحامي ، النفط والتعاون العربي ، الجمعية الطبية الكويتية .

٢٢ ـ أنظر التفاصيل في دراسة « إتجاهات الشباب نحو المطالعة في المجتمع الكويتي المعاصر » للدكتور إسحق القطب » مقدمة لوزارة الإعلام بالكويت سنة ١٩٨٠ .

٢٣ ـ لقد تم استبعاد ١٧٧ حالة من إجمالي العينة الذين ذكروا أنهم لا يطالعون أبداً ولكن الإجابات الواردة في عامود « لا يطالعون » يشير إلى درجة إقبال الشباب على مطالعة أحد المطبوعات أو جميعها .

٢٤ ـ بلغ عدد الذكور الذين يطالعون المجلات العربية دائماً (٤٦٤) وعدد الإناث (٣٥١) والذين يطالعون أحياناً (٦٤٤) من الذكور و(٣٤٥) من الإناث .

٢٥ ـ بلغ عدد الذكور الذين يطالعون الكتب العربية بصورة دائمة (٣٦٢) والإناث (٢٦٨) وعدد الذكور الذين يطالعون أحياناً (٦٨٦) وعدد الإناث (٣٩٦) .

٢٦ - Wilbur Schramm, The Process and Effects of Mass Communication, Ill., Urbana, The Univ. of Ill. Press, 1965 P.58.

٢٧ - Ibid. PP.61 — 63

٢٨ ـ لقد تم التوصل إلى الترتيب عن طريق إيجاد القيمة المعيارية للتوزيع وقد أعطيت الإجابة يطالع دائماً (٢ نقطة) والذي يطالع أحياناً (١ نقطة) واحدة وصفر لمن لا يطالع وتم جمع القيمة الإجمالي للإجابات الثلاث لكل موضوع وأخيراً تم ترتيبها حسب التوزيع التنازلي .

٢٩ ـ « أنظر كتاب سعد عبد الرحمن » ـ السلوك الإنساني ـ تحليل وقياس المتغيرات ـ الكويت ، مكتبة الفلاح ـ الطبعة الثانية ١٩٧٧ ص ٥٧ .

٣٠ ـ يقصد بالمطالعة كثيراً ـ أن عادة المطالعة قد ترسخت عند الشباب ويطالع بصورة مستمرة لفترة واحدة أو أكثر في اليوم تقريباً . أما المطالعة أحياناً فتتم بصورة متقطعة مثلاً لفترة واحدة كل يومين أو ثلاثة أو كلما أتيحت الفرصة .



الاطار العام لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية

د. عبد العزيز رجب (**)

تمهيـــد :

ان التعريف التقليدي للمحاسبة يصفها بأنها « فن التسجيل والتبويب والتلخيص بطريقة مفيدة وفي شكل نقدي للمعاملات والأحداث التي تكون على الأقل جزئياً ذات خاصية مالية وتحليل النتائج المترتبة على هذه المعاملات [1] . ويتصف هذا التعريف بصفة عدم الشمول ، وذلك في ضوء المجالات التقليدية والمتوقعة للمحاسبة نظراً لعدم تضمنه لجميع الأحداث الاقتصادية الناتجة عن معاملات الوحدة التنظيمية والاقتصار على قلة من الأحداث الاجتماعية . وفي محاولة لعلاج هذا القصور ، فقد ظهر تعريف آخر يصف المحاسبة بأنها « فن التسجيل والتبويب والتلخيص في شكل نقدي للعديد من المعاملات الاقتصادية المتنوعة والتي تتعلق بالشؤون اليومية للمجتمع[2] . وبالرغم من أن هذا التعريف يتصف بنظرة أكثر شمولية بالمقارنة مع التعريف السابق ، إلا أن هذه النظرة لا تتسع لتشمل التوسع المطلوب في مجال مهنة المحاسبة .

ان المجال الحالي لمهن المحاسبة يشمل الوحدات التي تهدف للربح (وحدات الأعمال) والوحدات التي لا تهدف للربح**. ولكن من واقع التطبيق العملي نجد ان الدور الفعلي للمحاسبة يقل كثيراً في الوحدات التي لا تهدف للربح عنها في وحدات الأعمال[3] وفي الواقع فان الجمعيات المحاسبية أكدت وتؤكد على أهمية المحاسبة وضرورة امتداد دورها الحالي بالنسبة للوحدات التي لا تهدف للربح [4].ان الدور المحاسبي في هذه الوحدات لا يجب ان يقتصر على الرقابة المالية وانما يجب ان يتوسع ليشمل تحديد وقياس البيانات وإعداد وتوصيل التقارير الاجتماعية الاقتصادية Socio - Economic Reports (الى جانب التقارير المالية) الخاصة بنتائج وحدات الادارة الحكومية او الوحدات الخاصة التي لا تهدف للربح .

كما ان الدور المحاسبي بالنسبة لوحدات الأعمال لا يجب ان يقتصر على القياس التقليدي

---

* أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة الكويت

** الوحدة التي لا تهدف للربح هي التي لا يكون تحقيق الربح ضمن أهدافها

للدخل وإعداد القوائم والتقارير المالية لقراء المعلومات المختلفين (مساهمين ، دائنين ، مستثمرين وهيئات خارجية . . الخ) . ان للمحاسبة دوراً هاماً بالنسبة لهذه الوحدات وهو الخاص بتحديد وقياس البيانات وإعداد وتوصيل التقارير الموضحة لمدى مشاركة هذه الوحدات في تحقيق أهداف المجتمع أو ما يطلق عليها بتقييم مسئوليتها الاجتماعية ولقد توقعت جمعية المحاسبين الأمريكية خروج المحاسبة عن وظيفتها التقليدية المتعلقة بقياس وعرض النتائج المالية للوحدات التنظيمية لتشمل قياس وتوصيل البيانات عن الأنشطة الاجتماعية ـ الاقتصادية (Socio - ecoomic activities) للوحدات التنظيمية المتعلقة بالماضي والحاضر والمستقبل . ولقد بلورت الجمعية هذا الرأي عن طريق تقديم تعريف جديد للمحاسبة يصفها بأنها « الفن (أو العلم) الخاص بقياس وتحليل الأنشطة والظواهر التي تكون أساساً ذات طبيعة اقتصادية[٦] . وبناء على ذلك فان المحاسبة التقليدية تظهر كأنها جزء من كل في ظل هذا المفهوم الواسع للمحاسبة .

ومنذ عدد قليل من السنوات ظهر اهتمام المحاسبين بالمحاسبة الاجتماعية الاقتصادية (Socio-economic accounting) أو كما يطلق عليها البعض المحاسبة الإجتماعية Social accounting وذلك باعتبار انه يمثل التوسع المحاسبي المطلوب . وفي الحقيقة ان المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية لا يمكن اعتبارها موضوعاً جديداً على وجه العموم ـ وان كانت نسبياً هكذا بالنسبة للمحاسبين ـ وذلك لأن هذا الموضوع يحظى باهتمام الاقتصاديين والاجتماعيين منذ فترة ليست بالقصيرة . وحتى وقت قريب كانت معظم الدراسات والأبحاث في هذا الموضوع اقتصادية او اجتماعية[٧] بينما المحاسبون يقفون موقف المتفرج أو عدم المختص . وفي الآونة الأخيرة ازداد اهتمام المحاسبين بالموضوع وظهرت المقالات والأبحاث التي تتناول جوانب الموضوع المختلفة ومع هذا فانه لا يوجد اتفاق حول تعريف موحد للمحاسبة الاجتماعية الاقتصادية او اهدافها او مبادئها او اساليب التطبيق .

ويختص هذا البحث بتحليل الآراء المختلفة للمحاسبين حول مفهوم وأهداف ومبادىء المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية بالنسبة للوحدات التي لا تهدف للربح ووحدات الأعمال في محاولة لتحديد أطار عام للمحاسبة الاجتماعية الاقتصادية . وفي البداية سوف نبين اثر التطور الاقتصادي على الحاجة الى المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية بالنسبة للوحدات التي لا تهدف للربح وبالنسبة لوحدات الأعمال.

التطور الاقتصادي وتطور الحاجة الى المعلومات :

أولاً : ازدياد اهمية الوحدات الحكومية التي لا تهدف للربح :

لم تصبح المحاسبة التقليدية كافية لتوفير المعلومات المطلوبة من قراء المعلومات المتعلقة بالوحدات التي لا تهدف للربح بصفة عامة والحكومي منها بصفة خاصة . فنظراً للازدياد

المضطرد في حجم إنفاق ونوعية نشاط وحدات الادارة الحكومية وارتباط الخدمات التي تقدمها بشكل مباشر أو غير مباشر برفاهية المجتمع او بفئة من فئاته ، فلقد أصبح من الصعب القناعة بالمساءلة التشريعية (Legalistic Accountability) أو ما يطلق عليها بالرقابة المالية ـ كالوظيفة السائدة للنظام المحاسبي المطبق على هذه الوحدات[٨] . ان الحاجة الحاضرة والملحة تتمثل في توفير المعلومات الملائمة لتخطيط البرامج الحكومية ولوضع جداول أولوياتها بما يتفق مع أهداف المجتمع ولقياس مدى فعالية وكفاية أداء هذه البرامج في مرحلة التقييم . ويجب ان تتوافر هذه المعلومات الملائمة عن كل من الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية للبرامج الحكومية سواء في مرحلة التخطيط او التقييم . ان الأهداف الاجتماعية للبرامج الحكومية لا تقل اهمية عن الأهداف الاقتصادية لهذه البرامج بل واحياناً تفوقها أهمية . ولهذا فاننا سعياً وراء الحل الأمثل (Optimization) فإن اهتمامنا لا يجب أن يقتصر على العائد الاقتصادي المتوقع من البرنامج في مرحلة التخطيط ولا يجب ان يكون تقييمنا للبرنامج اثناء وبعد التنفيذ قاصراً على المقارنة بين منافعه الاقتصادية وتكاليفه وإلا فإن سعينا سيكون نحو تحقيق الحل الجزئي (Sub - Optimization) . ان اهتمامنا بالعائد الاقتصادي فقط سيؤدي الى المطالبة بعدم قبول الكثير من البرامج الحكومية مثل برنامج رعاية المسنين او الى اهدارنا للقيم الدينية والاجتماعية والتي تمثل دعامات أساسية للقيم الانسانية .

وتتمثل المعلومات الملائمة في نوعين رئيسيين : أ ـ المعلومات الملائمة لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات . ب ـ المعلومات الملائمة لأغراض الرقابة التنظيمية . ويعبر عن النوع الأول من المعلومات في نظرية الادارة الحكومية الحديثة بالمعلومات اللازمة لاجراء ـ تحليلات التكاليف والمنافع (Cost - Benefit Analysis) وتحليلات التكاليف والفعالية (Cost Effectiveness) والتي تعتبر مفهوم من مفاهيم نظام موازنة البرامج المخططة (Planning Programing Budgeting System) أما النوع الثاني من المعلومات فهو المطلوب لتطبيق محاسبة المسئولية وموازنة مراكز المسئولية والادارة بالأهداف (Management by Objectives) ورقابة وتحليل الانتاجية وموازنة الأداء على ادارة الوحدات الحكومية . والسؤال الآن هو ماذا تستطيع ان توفره المحاسبة التقليدية من هذه المعلومات؟

ان النظام المحاسبي المطبق حالياً في الوحدات الحكومية لا يحقق الكثير لسبب أو لآخر وذلك بالمقارنة مع ما تمّ تحقيقه فعلاً في وحدات الأعمال . ولهذا فاننا نريد ان نتعرف على ما يمكن ان توفره المحاسبة التقليدية بمحاولة تطبيق وحدات الادارة الحكومية لنفس المبادىء المحاسبية المطبقة في وحدات الأعمال .

وتتحدد المعلومات اللازمة لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات في البيانات التي تمكن المشرعين وأعضاء المجالس والادارات الحكومية من توزيع الموارد بين الطلبات المتنافسة بطريقة تمكن من الحصول على أكبر كمية من المخرجات في ظل هذه الموارد ، او الحصول على المخرجات

المطلوبة بأقل كمية ممكنة من الموارد . ويتطلب نظام المعلومات لأغراض توزيع الموارد قياس بيانات التكلفة وبيانات المنفعة . وفي الحقيقة فان قياس التكلفة يعتبر من صميم اختصاص المحاسبين منذ أكثر من خمسمائة عام . ولقد تطور الاهتمام بمفاهيم التكلفة خلال الخمسين عام الأخيرة حيث أن الاهتمام الذي حصلت عليه التكاليف المعيارية كاد أن يساوي الاهتمام التقليدي بالتكاليف الفعلية . وبالرغم من أن المحاسبين لم يصلوا بعد الى حلول المشاكل المتعلقة بقياس التكاليف او حتى تعريف التكلفة ، الا انه يوجد تحديد واضح للمشاكل المتعلقة كما أنه توجد فرق من المحاسبين الأكاديميين والعلميين تعمل دائماً نحو إيجاد حلول لهذه المشاكل . وبالرغم من أن بحثنا هذا لا يختص بمعالجة قياس أنواع التكلفة المتعلقة بالقرارات المختلفة ولأغراض الرقابة ، فاننا سنبين أقرب هذه الأنواع من حيث الدقة والفعالية في ظل المفهوم الواسع للمحاسبة وذلك قبل التعرض لمشكلة قياس المنافع .

قياس التكلفة :

يهمنا هنا أن نبين أكثر مفاهيم التكلفة دقة من حيث اتخاذ القرارات والرقابة .

التكلفة الاجتماعية : (Social Cost)

وهي تمثل تكلفة الفرصة البديلة للمجتمع من دفع الضرائب واستخدام الموارد وتنفيذ برنامج ما . وتشمل هذه التكلفة بالاضافة الى العناصر الاقتصادية عناصر غير قابلة للتقييم مثل تلوث البيئة ، زيادة الخوف وانخفاض الأمن والأمان . ويعتبر هذا المفهوم للتكلفة من أكثر المفاهيم دقة بالنسبة لمجال توزيع الموارد ، ولهذا فهو على نفس الأهمية لرقابة وتقييم الاداء . ومع هذا فانه في المحاسبة (التقليدية على الأقل) ـ لا يستخدم هذا المفهوم نظراً الى صعوبة وضع هذا المفهوم موضع القياس . وفي اعتقادنا أن السبب الرئيسي في النظرة غير العملية لهذا المفهوم هو في عدم امكان قياس جميع عناصره بالمقياس النقدي . ولهذا فاننا لا نرى مانعاً نظراً للأهمية البالغة لهذا المقياس من توفر نوعين من التكاليف لكل برنامج أو نشاط محل البحث . وهذان النوعان هما التكاليف المالية Financial Costs وهي الخاصة بالعناصر القابلة للتقييم النقدي والتكاليف غير المالية Non-Financial Costs ، وهي بيانات وصفية عن الآثار السلبية للبرنامج أو النشاط بالنسبة لفئات المجتمع المتعلقة .

التكلفة الكلية : (Total Cost) :

والمقصود بالتكلفة الكلية بالنسبة لبرنامج حكومي معين هو التكاليف الخاصة مضافاً اليها نصيب البرنامج من الأعباء الاضافية الادارية للادارة الحكومية .

تكلفة البرنامج : (Programme Cost)

وهي التكاليف المخصصة على برنامج معين خلال فترة زمنية معينة . ويفضل هذا المفهوم عن المفهوم التكلفة الكلية نظراً لتلافي مشكلة توزيع الأعباء الاضافية بين البرامج المختلفة .

قياس المنافع :

إن مشكلة القياس الأساسية في الوحدات التي لا تهدف للربح هي الخاصة بقياس المنافع وهي التي تتطلب أساساً الخروج عن المجال التقليدي للمحاسبة . ان قياس المنافع في الوحدات التي تهدف للربح يتم عن طريق قياس الايرادات ولكن ذلك لا يمكن تطبيقه على وحدات الادارة الحكومية نظراً لعدم وجود مقياس موحد لها . فنجد أن بعض هذه المنافع يمكن قياسها باستخدام وحدة النقد ، بينما البعض الآخر يقتصر الأمر على القياس غيرالنقدي بينما المجموعة الثالثة يمكن التعبير عنها في شكل وصفي مثل ارتفاع المستوى الثقافي او العلمي . واعتقادنا اننا يجب أن نعد القوائم اللازمة لجميع أنواع المنافع المتوقعة حتى يمكن لمتخذ القرار من اتخاذ قرار بطريقة علمية . ولكن يتطلب لاعداد قائمة المنافع المتوقعة من برنامج ما أن يكون لدينا قائمة لأهداف هذه البرامج والتي بدورها تترجم الى خطة عملية تستخدم كأساس لتخطيط تكاليف البرنامج . ونظراً لغياب مقياس الربح كمؤشر للكفاية والفعالية (وان كنا نشك في مدى شمولية هذا المقياس) فاننا علينا أن نلجأ لمؤشرات اخرى يعتمد عليها في تقييم اداء وحدات الادارة الحكومية في تنفيذها للبرامج المخططة وهذه المؤشرات تتركز في :

المؤشرات العملية (Operational Indicators)

وهي المخرجات المتوسطة مثل عدد الأماكن المتوفرة في المدارس الاعدادية وعدد الأيام / سرير في المستشفيات .

مؤشرات آثار البرنامج : (Programme Efects Indicators)

وهي التي تتعلق بالمنافع المحققة مثل عدد الوجبات الجيدة المقدمة من خلال برنامج غذائي معين .

المؤشرات الاجتماعية (Social Indicators)

وهي التي تختص بوصف التغيير الذي حدث في المجتمع نتيجة برنامج ما ولتوفير هذه المؤشرات فاننا يجب أن يكون لدينا البيانات التي تمكننا من ذلك وهذا يتطلب خروجنا عن مجال

المحاسبة التقليدي وذلك على الأقل بالنسبة للنوعين الأوليين من المؤشرات نظراً لتعلقهم المحاسبي وصعوبة المؤشر الثالث سواء من حيث اعداد بياناته أو قياسه .

اننا حقاً نحتاج الى محاسبة اشمل من المحاسبة التقليدية لأغراض تخطيط ورقابة برامج وأنشطة الوحدات الحكومية . ان المحاسبة التقليدية يناظرها في الاقتصاد ، الاقتصاد الجزئي (Micro - Economics)والذي يهتم بالإعتبارات التفصيلية لوحدة اقتصادية معينة أو ما يطلق عليه بتحليلات التوازن الجزئي (Partial Equilibrium Analysis) كما أن المحاسبة القومية يناظرها الاقتصاد الكلي (Macro Economics) والذي يعتبر الاقتصاد وحدة واحدة مثل مستوى العمالة ـ اجمالي المخرجات ، اجمالي الدخل واجمالي الانفاق[1]. ولهذا فإن ما نحتاجه هو محاسبة أوسع مجالاً من المحاسبة التقليدية تشمل بالاضافة الى المجال التقليدي مجالاً جديداً يقابله في الاقتصاد تحليلات التوازن العام (General Equilibrium Analysis) والذي تكون وظيفته بيان التوقعات العامة من تحليلات سياسية معينة . وهذه المحاسبة هي ما يطلق عليه بالمحاسبة الاجتماعية الاقتصادية (Socio Economic Accounting) والتي تكون مثل تحليلات التوازن العام من حيث تحديد الأوضاع التي عندها يتم إقرار النتائج المتعددة في وقت واحد . وبعبارة أخرى فانها من هذا النطاق سوف تحدد دالة العلاقات (Functional Relationships) والتي بدورها سوف تمنع الأخذ في الاعتبار لنتائج معينة كظاهرة منفصلة . ان المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية بالنسبة لوحدات الادارة الحكومية خاصة وللوحدات التي لا تهدف للربح بوجه عام عليها أن توفر المعلومات التي توفرها حالياً المحاسبة التقليدية المطبقة وذلك بالاضافة الى المعلومات المطلوبة لأغراض التخطيط والرقابة التي لم يتم توفيرها بعد .

ثانياً : المسئولية الاجتماعية لوحدات الأعمال :

حتى وقت قريب جداً كان يعتقد أن الهدف الرئيسي أو الهدف السائد لوحدة الأعمال هو تعظيم الربح (Profit Maximization) وأنه في ظل نظام حرية السوق فان مقدار الأرباح التي تحققها وحدة الأعمال تتناسب تناسباً طردياً مع مساهمة هذه الوحدة في تحقيق أهداف المجتمع . ونتيجة لهذا الاعتقاد فان الربح المحاسبي يعتبر المقياس الذي يعتمد عليه أصحاب المشروع لتقييم فعالية وكفاية ادارة الوحدة في تخطيط واستخدام مواردها تجاه تحقيق أهدافها . ونتيجة لهذا الاعتقاد فان مقياس الربح ينظر اليه على أنه معيار شامل لتقييم الاداء الاجتماعي Social) Perfoemace) لوحدة الأعمال .

ولهذا فان اهتمام القائمين على ادارة وحدة الأعمال ينصب على استثمار موارد الوحدة في الأنشطة والمشروعات ذات أعلى معدل ربحية ، وعلى تصغير (Minimizing) حجم النفقات على المخرجات ذات العائد الاجتماعي ـ المخرجات الاجتماعية (Social Oupputs) مثل تنقية البيئة من التلوث ـ الى أدنى مستوى ممكن بغية تقوية المركز التنافسي للوحدة ومن ثم ازدياد

احتمالات تحقيق هدفها . ويتحدد الحد الأدنى لمستوى النفقات على المخرجات الاجتماعية عادة بما تفرضه القوانين العامة للدولة . وحكم أصحاب وحدة الأعمال على مدى كفاية وفعالية الوحدة في استخدام مواردها نحو تحقيق أهدافها يتم اتخاذه في ضوء النتيجة المحاسبية لوحدة الأعمال من ربح أو خسارة عن الفترة الزمنية المعينة التي تبينها قائمة الدخل وحركة الأصول والخصوم والتي تبينها قائمة المركز المالي وحركة التدفق النقدي التي تبينها قائمة التدفقات المالية وذلك بالاضافة الى التقارير التي تبين النتائج الاجمالية للتحليل المالي لأعمال الوحدة في صورة مؤشرات ومعدلات .

ونظراً الى أن النظام المحاسبي الفعال هو الذي يوفر المعلومات المطلوبة من قراء المعلومات الداخليين والخارجيين ، لهذا فان النظم المحاسبية المستخدمة في وحدات الأعمال تهتم بقياس المدخلات (النفقات) والمخرجات (الايرادات) المالية للوحدة ولكنها لا تتعرض لقياس الآثار الجانبية الايجابية والسلبية(١٠) (Favourable and Unfavourable Externalities) لأنشطة وحدة الأعمال . والمقصود بالأثر الجانبي (Externality) هو المنفعة أو الضرر الذي يصاب بها المجتمع أو فئة من فئاته نتيجة أداء نشاط أو عمل لا يكون مشتركاً فيه . ويوصف هذا الأثر بالايجابية في حالة حدوث المنفعة مثل تلك التي تعود على العمال التابعين لوحدة اعمال الذين يحصلون على برنامج تدريب معين ، ممثلة في ارتفاع معدلات أجورهم في حالة انتقالهم للعمل في وحدات أعمال أخرى . ويوصف هذا الأثر بالسلبية كما في حالة حدوث الضرر لمجموعات الأفراد التي تعيش على جانبي نهر ما وتستخدم ماءه للشرب والري نتيجة لتلوث ماء النهر من القاء مصنع للكيماويات يقع عند المصب العلوي للنهر لمخلفات التصنيع في هذا النهر.

وهنا يثار التساؤل هل النظام المحاسبي المستخدم في وحدة الأعمال يوفر جميع المعلومات المطلوبة عن نتائج نشاط الوحدة ؟ وهل القوائم المالية المعدة تبين الحقائق فعلاً ؟

ان النظرية الاقتصادية التقليدية للمشروع هي التي اعتبرت ان هدف المشروع هو تعظيم الربح في اطار نظام حرية السوق والمنافسة الحرة ونظام الأسعار المثالي ودقة المعلومات . ولكن هذه النظرية تهمل عناصر طبيعية مثل حدود العقل البشري وعناصر عملية مثل الحقيقة القائلة بأن التخطيط يسير دائماً في اطار دائرة تعليمية(Learning Cycle) مستمرة ، وتهمل التوزان المطلوب بين مجموعات الأفراد المختلفة ، كما أنه يصعب تطبيقها على القرارات الاستثمارية . لهذا فان المنهج الاداري الحديث(Administrative Approach) استبدل مصطلح «تعظيم» بمصطلح «مرضى»(Satisfiycing) بالنسبة للربح الذي يهدف المشروع تحقيقه. وتزيد النظرية الحديثة لاقتصاديات المشروع على ذلك بأن للمشروع اهداف متعددة(Multiple Goals) وليس تحقيق الربح فقط.

ان أي مشروع يهدف أساساً الى البقاء (Survival) ولذلك فانه من الممكن أن يضحي بفرص مربحة في حالة تعارضها مع هذا الهدف نتيجة ارتفاع معدل المخاطرة أو عدم التأكد

(Uncertainty) المصاحب لهذه الفرص . كما أنه نظراً الى أن العديد من مديري المشروعات يرغبون في أن يكونوا مواطنين صالحين مستريحي الضمير وذوي سمعة حسنة ويحوزوا على احترام زملائهم وعملائهم ومرؤوسيهم والموردين الذين يتعاملون معهم فانه من الممكن ان يتخلوا عن فرص مربحة نظراً لنتائجها السلبية بالنسبة لفئة او لتعارضها مع معايرهم الخلقية .

ان الربح كمقياس له مزايا لا يمكن انكارها مثل أنه معيار لتقييم البدائل وانه يؤدي الى امكانية التحليل الكمي ويسهل المقارنة ولكن لا نستطيع أن نوافق على اعتباره مقياساً شاملاً للاداء وذلك نظراً لعدم اخذه في الحسبان للتكاليف والمنافع الاجتماعية .

ان مقياس الربح لا يقيس صافي مشاركة وحدة الأعمال بالنسبة للمجتمع او فئاته والذي يعتبر المحك النهائي لنجاح أي وحدة تنظيمية من وجهة نظر المجتمع . فمثلاً لا تظهر تكاليف تلوث البيئة الناشئة من أنشطة بعض وحدات الأعمال في قوائمها المالية كما أن نفس القوائم لا تظهر قيمة المنافع الناتجة من برامج التدريب لعمالها وموظفيها . وجدير بالذكر في هذا المقام الاشارة الى الانتقادات الفنية الموجهة الى الربح كمقياس وذلك بالاضافة الى عدم شموليته[١١] .

١ ـ الربح لا يقيس ما حققته الوحدة من أهداف لأنه ليس الهدف الوحيد .

٢ ـ يتصف الربح بقصر النظر لأن قائمة الدخل تعبر عن الاداء الجاري وليس عن الاداء في الأمد الطويل ، ولهذا فان مديري وحدات الأعمال يستطيعون أن يتخذوا العديد من الاجراءات التي تؤدي الى اظهار معدل جيد للربحية في الأمد القصير مع التأثير العكسي على معدل الربحية في الأمد الطويل كما في حالة خفض نفقات أنشطة الأبحاث والتطوير .

٣ ـ المدى المحاسبي : تتميز المبادىء المحاسبية بالمرونة مما يترتب عليه تقليل أهمية المقارنات بين ربحية وحدات الأعمال المختلفة وذلك لاتباع كل وحدة في مقياس أرباحها السنوية لمبادىء محاسبية تختلف عن المبادىء المتبعة في وحدة أخرى (مثل طرق الاستهلاك المتعددة) .

٤ ـ عدم صلاحية مقياس الربح في جميع الأحوال : فبالرغم من إمكان استخدام مقياس الربح لقياس اداء وحدة اعمال أو فرع من فروعها أو نشاط من أنشطتها ، الا أننا لا نستطيع ان نعمم هذه القاعدة بالنسبة لجميع مراكز المسئولية الخاصة بالوحدة مثل مراكز الأبحاث وشئون الأفراد والمحاسبة والتسويق .

ولقد ازداد الهجوم على مقياس الربح في السنوات الأخيرة كمقياس شامل لاداء وحدة الأعمال ، وكمقياس لنتيجة المعاملات المالية للمشروع وذلك الى اكثر من ظاهرة عملية[١٢]

أولاً : ظاهرة الكساد الاقتصادي الخاص بتحقيق التوازن الكامل (Full Equilibrium) مع وجود بطالة بنسبة ملموسة .

ثانياً : التفاوت الحاد في الدخل وفي فرص العمل بين فئات المجتمع المختلفة .

ثالثاً : ارتفاع النفقات العامة كنتيجة للآثار الجانبية السلبية لأنشطة وحدات الأعمال (أنشطة مصانع الدخان) .

وبالرغم من أن المحاسبة توصف عادة بانها لغة الأعمال ، الا أننا نعتقد بأنها في وضعها الحالي لا توفر جميع المعلومات المطلوبة أو المرغوب توفيرها للقراء المختلفين وذلك لاقتصارها على البيانات التي تبين المعاملات الاقتصادية للوحدة مع الوحدات الأخرى . ولكننا نعتقد أنه نتيجة للاهتمام المتزايد بمفهوم المسؤولية الاجتماعية لوحدة الأعمال فاننا سنحتاج الى نظام محاسبي يوفر أنواع جديدة من البيانات (بيانات عن المسئولية الاجتماعية) ويفتح مجالاً جديداً للتقارير ـ مثل تقارير الجمهور العام .

ان المجتمع يمكن ان يحصل على صافي منفعة او صافي خسارة من نشاط أي وحدة من وحدات الأعمال ، لهذا فان المجتمع يجب ان يحصل على المعلومات اللازمة والتي تمكن اي شخص يرغب في تقييم مشاركة وحدة الأعمال بالنسبة لتحقيق أهداف المجتمع من اداء ذلك . وإذا كان المحاسبون هم المسئولين عن توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية ، فانه يتبع ذلك ان مهنة المحاسبة يجب أن تتوسع خارج مجالها التقليدي من أجل ان توفر بيانات التكاليف والمنافع الاجتماعية للجمهور العام وبالتالي زيادة فعالية القوائم المالية والتقارير المعدة .

المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية (Socio Economic Accounting)

ان المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ـ كأي فكرة جديدة وذلك على الأقل بالنسبة للمحاسبين لا يوجد لها تعريف محدد . فنجد ان دافيد لينوس[١٣] وهو أول محاسب قدم تعريفاً لها يعرفها بانها « تطبيق المحاسبة في العلوم الاجتماعية » والتي تشمل علم الاقتصاد (الانتاج والتوزيع واستخدامات الدخل والثروة) وعلم الاجتماع (تطور وتنظيم وظائف المجتمع) وعلم السياسة (ادارة الحكومة) . وهذا التعريف يتطلب المحاسبة على النتائج الاجتماعية والآثار الاقتصادية التي تهملها المحاسبة التقليدية وذلك بالنسبة لجميع الوحدات التنظيمية . ان النظام المحاسبي بوظيفته الثنائية ـ التقييم (Evaluation) والتحقق (Verification) يكون قابلاً للتطبيق في العديد من الحقول ولا يجب ان يقتصر تطبيقه على نوعية معينة من العلوم الانسانية ، وذلك لأن هذه العلوم تستخدم اسلوب القياس وسواء كان ذلك في شكل مؤشرات او نسب او اتجاهات ـ وهو الذي يعتبر احد الوظائف الأساسية للمحاسبة .

ويقدم سيبل موبلي [١٤] التعريف التالي الذي يحدد فيه مجالات ووظائف المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية « ترتيب وقياس وتحليل النتائج الاجتماعية والاقتصادية للسلوك الحكومي والخاص » . ويتحدد مجالها بحيث تشمل :

أ ـ المحاسبة التقليدية والمقصور اهتمامها على النتائج الاقتصادية والمنتقاة سواء كان ذلك بالنسبة للمجال المالي او الاداري او القومي .

ب ـ الاهتمام بالنتائج الاجتماعية والآثار الاقتصادية التي لم تشملها المحاسبة التقليدية في المجالات المالية والادارية والقومية .

وطبقاً لهذا التعريف فان النظام المحاسبي لأي وحدة تنظيمية يجب ان يصمم بحيث يوفر البيانات الخاصة بنوعين من النتائج :

١ ـ النتائج الاقتصادية التي ينعكس نسبة معقولة منها على أرقام صافي دخل المشروع أو حسابات الدخل القومي .

٢ ـ النتائج الاجتماعية والآثار الاقتصادية التي لا يكون لها أثر حالياً في الحسابات ومن اعتقادنا ان التعريف الذي تقدمه موبلي يمكن استخدامه كتعريف للمحاسبة في مفهومها الواسع الذي يشمل قياس النتائج الاقتصادية والاجتماعية لمعاملات وأنشطة الوحدة التنظيمية . ويختلف هذا التعريف عن تعريف لينوس من حيث الأخير يمثل دعوة عامة لتطبيق المحاسبة على جميع انواع العلوم الانسانية بينما نجد ان موبلي تحدد مجالات ووظائف المحاسبة في مفهومها الواسع .

بينما نجد ان لي سيدلر [١٥] يعرف المحاسبة الاجتماعية (بدلاً من مصطلح المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية) بأنها : « التطوير والتطبيق بواسطة المحاسبين للمهارات والفنون والنظم المحاسبية التقليدية (المالية والادارية) لاجراء التحليلات وتقديم الحلول للمشاكل ذات الطبيعة الاجتماعية » . ولنا على هذا التعريف ملحوظتان اساسيتان :

الأولى : ان نظرة سيدلر الى المحاسبة الاجتماعية اقل شمولاً من وصف موبلي اولينوس .

الثانية : ان هذا التعريف يستدل منه على ان الأساس في تطبيق وظائف المحاسبة الاجتماعية يكون عن طريق مبادىء المحاسبة التقليدية .

وفي اعتقادنا ان اعتبار المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية (او المحاسبة الاجتماعية) فرعاً جديداً من فروع المحاسبة أو توسيع مجال المحاسبة لتشمل النتائج الاجتماعية والاقتصادية ليس موضوع خلاف جوهري على الأقل في الوقت الحالي ، ولكن اعتبار أن المحاسبة الاجتماعية تطوير وتطبيق لمبادىء المحاسبة التقليدية يعتبر رأياً يصعب الاتفاق عليه على الاطلاق . فان المحاسبة التقليدية نجحت في تحقيق اهدافها المالية ، وان وصف المحاسبة التقليدية بالنجاح يرجع الى انها حققت اهدافها . ولكن من الصعب تصور نجاح المحاسبة التقليدية في تحقيق اهداف لم تصمم نظمها اصلاً لتحقيقها . وبالتالي فاننا نعتقد بضرورة تحديد اهداف المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ومن ثم تحديد المبادىء والمعايير الملائمة لتحقيق هذه الأهداف .

ويؤكد رامانا ثان [١٦] على اعتبار ان المحاسبة الاجتماعية فرع من فروع المحاسبة له غرضه المحدد وهو الخاص بتقييم مدى نجاح وحدة الأعمال في انجاز عقدة الاجتماعي Social)

(Contract وذلك عن طريق بيان اثر نشاط وحدة الأعمال على المجتمع . وطبقاً لهذا المفهوم فانه يعرف المحاسبة الاجتماعية بانها « تختص بانتقاء المتغيرات والمقاييس واساليب القياس الخاصة بالاداء الاجتماعي للمشروع ، والتطوير المنظم للمعلومات المفيدة لتقييم الاداء الاجتماعي للمشروع ، وتوصيل هذه المعلومات الى الفئات الاجتماعية ذات الاهتمام داخل وخارج المشروع » . ويشرح شوكر وسيتي(١٧) فكرة العقد الاجتماعي بأن اي وحدة اجتماعية او وحدة اعمال تقوم باداء نشاطها في المجتمع من خلال عقد اجتماعي علني او ضمني والذي طبقاً له يكون بقاؤها او مفهومها متوقف على :

أ ـ تسليم المجتمع بصفة عامة بعض المخرجات المرغوبة اجتماعياً(Socially desirable ends)

ب ـ توزيع المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجموعات التي تستمد الوحدة منها قوتها .

وفي مجتمع متحرك مثل مجتمعنا فان كلاً من مصادر قوى الوحدات التنظيمية والحاجة الى خدماتها لا يتصفان بالثبات . لهذا فان اي وحدة من اجل استمرار بقائها يجب ان تحافظ على حاجة المجتمع لخدماتها وعلى القبول الاجتماعي للمجموعات التي تستفيد من عوائدها .

وفي اعتقادنا ان فكرة العقد الاجتماعي وبالتالي المحاسبة على النتائج الاجتماعية والآثار الاقتصادية لأنشطة الوحدة التنظيمية تكون قابلة للتطبيق على كل من وحدات الأعمال والوحدات التي لا تهدف للربح سواء كانت حكومية أو غير حكومية . ان المنافع المتوقعة من تطبيق المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية على الوحدات التي لا تهدف للربح تتوقع ان تفوق تلك المنافع المتوقعة من وحدات الأعمال وذلك استناداً الى عنصر الحجم ونوعية النتائج الاجتماعية والاقتصادية ولهذا فاننا نقترح تعريفاً للمحاسبة يصفها بأنها :

« الفن (او العلم) الخاص بتسجيل وتبويب وقياس وتحليل النتائج الاقتصادية والاجتماعية لمعاملات الوحدة التنظيمية » وبهذا فان قياس النتائج الاجتماعية والآثار الاقتصادية التي تكون خارج نطاق المحاسبة التقليدية وتحليلها وعرضها يكون من اختصاص المحاسب . **كما اننا نقترح تعريف المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية بانها « تختص بتحديد وقياس وتحليل النتائج الاجتماعية والآثار الاقتصادية لمعاملات الوحدة التنظيمية وبيان اثرها على الاداء الاجتماعي للوحدة (على المجتمع أو فئة من فئاته) في صورة تقارير تعرض على قراء المعلومات الداخليين والخارجيين ذوي الاهتمام » .**

وبهذا فاننا نستطيع القول بأن قبولنا للمحاسبة الاجتماعية الاقتصادية يعني ان المحاسبة التقليدية اصبحت جزءاً من المحاسبة بمفهومها الواسع .

وسوف ننتقل الآن الى بيان خصائص المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ثم تحديد اهدافها

ومفاهيمها .

خصائص المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية :

تختلف المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية عن المحاسبة التقليدية من حيث موضوع وهدف القياس . ففي المحاسبة الاجتماعية يتم القياس من وجهة نظر المجتمع أو جزء منه مثل جهاز حكومي أو جزء منه او فئة من فئات الجمهور العام . ويختلف ذلك عن المحاسبة التقليدية لوحدات الأعمال حيث وحدة الأعمال هي التي تكون محل القياس . ولهذا فان وحدة القياس في المحاسبة الاجتماعية تتغير بتغير الظروف وبتغير تعريف المجتمع فانه من الممكن ان تكون وحدة القياس شركة أو منطقة أو مجموعة افراد أو وحدة حكومية أو خاصة[١٨] .

كما ان هدف القياس في المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية لا يكون خاصاً بقياس التغيرات في الموارد الاقتصادية بالنسبة لمجموعة معينة (كما هو الحال بالنسبة لحملة الأسهم في الشركات المساهمة) بل ان القياس ينصب على قياس التغير في الرفاهية العامة (General Welfare) أو الخاصة بفئة من الفئات نتيجة الأنشطة موضوع القياس .

أهداف المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية :

طبقاً لمفهوم العقد الاجتماعي ، فان الوحدة التنظيمية يكون لها وظيفتان ـ وظيفة انتاجية ـ تقديم سلع او خدمات يحتاجها المجتمع أو فئة من فئاته ، واخرى توزيعية ـ توزيع العوائد الاقتصادية والاجتماعية او السياسية على المجموعات المختلفة التي تستمد منها الوحدة قوتها . ويساعد هذا المفهوم كثيراً في تحديد اهداف المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية[١٩] .

لا يمكن اعتبار الربح كمعيار شامل لمدى مشاركة وحدة الأعمال بالنسبة لتحقيق اهداف المجتمع وذلك لعدم تأثره بالمنافع والتكاليف الخارجية (External benefits and costs) الناتجة عن قرارات الوحدة والتي تكون خاصة بوحدات تنظيمية اخرى او مجموعات اجتماعية أو مجموعات من الأفراد نتيجة لعدم امكان تقييم هذه التكاليف والمنافع وفقاً لقوى السوق .

فمثلاً قرار احدى المؤسسات الصناعية بفتح فرع جديد لها في منطقة حديثة العهد بالصناعة قد يصحبه منافع وتكاليف خارجية لا ينعكس اثرها على صافي دخل المؤسسة او الفرع الجديد ومن هذه المنافع المتوقعة ارتفاع اسعار الأراضي وايجارات المساكن لملاك العقارات وارتفاع عوائد شركات النقل وازدياد دخول عمال المنطقة . ومن هذه التكاليف المتوقعة الآثار الصحية السلبية نتيجة تلوث البيئة والعادم الصناعي ، والأعباء الاضافية على ملاك الأراضي الزراعية نتيجة ارتفاع اجور العمال الزراعيين . ونظراً الى عدم امكان الاكتفاء بالرقابة المالية كالهدف المحاسبي السائد بالنسبة للوحدات التي لا تهدف للربح لهذا فان الهدف الأول للمحاسبة الاجتماعية الاقتصادية من الممكن ان يكون تحديد وقياس صافي مشاركة الوحدة التنظيمية (وحدة اعمال

أو وحدة لا تهدف للربح) بالنسبة لتحقيق اهداف المجتمع والتي تتطلب الأخذ في الحسبان للتكاليف والمنافع الخارجية وذلك الى جانب التكاليف والمنافع الداخلية القابلة للتقييم طبقاً لقوي السوق(Internalized costs and benefits).

ان السياسة التي تتبعها الوحدة التنظيمية بالنسبة للوظيفة التوزيعية (المشاركة في الموارد وتوزيع المنافع) سوف يكون لها تأثير مباشر على كيفية توزيع المنافع والتضحيات بين الأفراد والمجموعات بل والأجيال . لهذا فان ارتباط الوحدة التنظيمية بأهداف المجتمع يجعل قراراتها تتعلق اكثر بمفاهيم العدالة والحقوق والتجانس مع اهداف المجتمع عن تعلقها باعتبارات تحقيق المثالية (مثل تعظيم الربح بالنسبة لوحدات الأعمال او انتاج اكبر كمية من المخرجات في ظل الموارد المتاحة بالنسبة للوحدات التي لا تهدف للربح) . وجدير بالذكر التنويه الى الصعوبة والتعقيدات المصاحبة سواء للمفاضلة بين القرارات ذات الآثار التوزيعية على المجموعات المختلفة أو لتقييم آداء الوحدة التنظيمية بالنسبة لأهداف المجتمع .

ولهذا فان الهدف الثاني للمحاسبة الاجتماعية الاقتصادية يمكن أن يختص بـ : المساعدة في تحديد ما اذا كانت استراتيجية الوحدة التنظيمية ونشاطها الفعلي والذي يكون ذا تأثير مباشر على الموارد المتعلقة وأوضاع القوى بالنسبة للافراد والمجتمعات والهيئات السياسية والاجيال تكون متناسقة مع الاولويات الاجتماعية من جهة ومع الحقوق القانونية للافراد من جهة اخرى .

والمحاسبة الاجتماعية الاقتصادية كنظام معلومات يجب أن توفر المعلومات اللازمة لتطبيق أهداف الوحدة التنظيمية وسياساتها وبرامجها ورقابة دآئها وقياس مدى مشاركتها نحو تحقيق أهداف المجتمع . وبلا شك فاننا سنحتاج أساسا الى بنك من البيانات من أجل توفير المعلومات اللازمة لعرضها من خلال التقارير الداخلية والخارجية على قراء المعلومات الداخليين والخارجيين الذي يكون لهم الاهتمام الشرعي لمعرفة طبيعة أنشطة الوحدة التنظيمية ونتائجها المتوقعة ، ولهذا فانه يجب وضع المعايير الملائمة الواجب مراعاتها عند اعداد التقارير من أجل التأكيد على ان التقارير الاجتماعية موضوعية وصحيحة وتوفر البيانات اللازمة من أجل التخطيط والتنسيق الاجتماعي .

ولقد قدم لنا المهتمون بالمحاسبة الاجتماعية الاقتصادية اكثر من منهج خاص بقياس واعداد التقارير عن الاداء الاجتماعي (٢٠) ويعتبر المنهج الذي قدمه استيس (Estes) من أكثر المناهج شمولا بحيث اقترح هيكلا هرميا يتكون من ثلاثة معايير اساسية - (التعلق - والخلو من الشوائب - وسهولة الفهم) ، وستة مؤشرات مرغوبة وعشرة اعتبارات اضافية (٢١) ولهذا فنعتقد ان للمحاسبة الاجتماعية الاقتصادية هدفا ثالثا يختص بـ : **توفير المعلومات واعداد التقارير وفقا للمعايير الاساسية وبقدر الامكان للمؤشرات والاعتبارات الاضافية عن أهداف الوحدة التنظيمية وسياساتها وبراجها وأدائها ومدى مشاركتها في تحقيق أهداف المجتمع وتوصيل هذه التقارير في شيء من التوازن الى قراء المعلومات المختلفين من أجل التأكيد على المساءلة العامة**

(Public Accountabillity) وتسهيل اتخاذ القرارات العامة المتعلقة للإختيار الاجتماعي (Social Choices) والتوزيع الاجتماعي للموارد .

مفاهيم المحاسبة الاجتماعية والاقتصادية :

نظرا الى أن المحاسبة الاجتماعية والاقتصادية تتطلب المحاسبة على النتائج الاجتماعية والاثار الاقتصادية غير القابلة للتقييم باستخدام قوى السوق وذلك بالاضافة الى المعاملات المالية للوحدة التنظيمية ، لهذا فتوجد مفاهيم اساسية لا تستخدمها المحاسبة التقليدية .

المعاملة الاجتماعية الاقتصادية : (Socio-economic transaction)

وهي تمثل استخدام الوحدة التنظيمية لموارد او تقديمها منافع اجتماعية اقتصادية تكون ذات تأثير على الجهات والفئات المتعلقة بالوحدة ولا يمكن تقييم ذلك التأثير باستخدام قوى السوق . ويترتب على هذه المعاملات تكاليف او منافع بالنسبة للمجتمع ولهذا فان مجموع الاثر الاجتماعي الاقتصادي socio-economic impact لأي وحدة تنظيمية يتكون من صافي الدخل التقليدي للوحدة (بالنسبة لوحدات الاعمال او بعض الوحدات التي لا تهدف للربح) وصافي المعاملات الاجتماعية الاقتصادية .

التكاليف الاجتماعية الاقتصادية : (Socio-economic costs)

تمثل التكاليف الخارجية التي يتحملها المجتمع نتيجة للمعاملات الاجتماعية الاقتصادية لوحدة تنظيمية ما .

المنافع الاجتماعية الاقتصادية : (Socio-economic benefits)

تمثل العوائد الخارجية التي تعود على المجتمع نتيجة للمعاملات الاجتماعية الاقتصادية لوحدة تنظيمية ما .

صافي الدخل الاجتماعي الاقتصادي : (Socio-economic income)

يمثل حاصل جمع صافي الدخل المالي للوحدة التنظيمية لفترة معينة الى المنافع الاجتماعية الاقتصادية التي تعود على المجتمع لنفس الفترة مطروحا منها التكاليف الاجتماعية الاقتصادية التي تتحملها لنفس الفترة نتيجة المعاملات الاجتماعية للوحدة التنظيمية .

وجدير بالذكر الاشارة الى أن التطبيق العملي لهذه المفاهيم سيتخلله الكثير من الصعوبات والتي تكون أساسا نتيجة لـ :

أ ـ صعوبة تحديد جميع التكاليف والمنافع الاجتماعية الاقتصادية الناتجة من معاملات الوحدة التنظيمية ، وصعوبة تحديد المستوى الذي لا يجب أن نبحث وراءه .

ب ـ عدم وجود معدلات لتقييم التكاليف والمنافع الاجتماعية .

بالرغم من صعوبة تطبيق هذه المفاهيم نظرا لطبيعة المعاملات الاجتماعية الاقتصادية من حيث التداخل بين نتائجها وتعدد الفئات المستفيدة بدرجات مختلفة ، والى عدم وجود بنك البيانات المطلوب توافره ، والى الحداثة العلمية على الاقل بالنسبة للمحاسبة فان ذلك لا يجب أن يمنع المحاسب من اداء وتطوير دوره الهام في تطبيق المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية . ان كثير من المشاكل التي من المتوقع ان يواجهها المحاسب لها مرادفاتها في المحاسبة التقليدية . فمثلا نجد أن المشكلة الخاصة باعداد معدلات وتسعير المعاملات الاجتماعية للوحدة التنظيمية تشبه مشكلة معدلات الاعباء الاضافية والاسعار التحويلية بالنسبة للوحدات التنظيمية ذات الفروع (٢٢) .

وبالاضافة الى هذا فان المحاسب في تطبيقه للمحاسبة التقليدية من أجل تحديد صافي الدخل السنوي لاي وحدة اعمال يضطر الى اتباع طرق وأساليب دائما تكون محل انتقاد الاقتصاديين والاحصائيين ولعدد لا بأس به من المحاسبيين (مثل طريقة القسط الثابت في احتساب استهلاك الاصول الثابتة وتوزع الاعباء الاضافية)

ولهذا فاننا لا نتوقع درجة كبيرة من الدقة ـ وذلك على الاقل في البداية بالنسبة لتطبيقات المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ـ ان المحاسبة التقليدية ذاتها لم تتخلص بعد من كثير من الافتراضات والمعالجات التي تجعلها دائما تحت نيران مدافع المهاجمين ان ما نحتاجه هو الموافقة على مجموعة الفروض التي في ضوئها يستطيع المحاسبون افادتنا من عملية القياس الاجتماعي الاقتصاديين والاحصائيين ولعدد لا بأس به من المحاسبيين (مثل طريقة القسط الثابت في احتساب استهلاك الاصول الثابتة وتوزيع الاعباء الاضافية).

الخلاصة والتوصيات :

* ان المحاسبة التقليدية في ضوء التطور الاقتصادي للوحدات التي لا تهدف للربح ولوحدات الاعمال تكون عاجزة عن الوفاء بجميع متطلبات قراء المعلومات الداخليين والخارجيين. ان المساءلة التشريعية لم تعد الهدف السائد في وحدات الادارة الحكومية ، كما ان تعظيم الربح لم يعد هو الهدف الاوحد بالنسبة لوحدات الاعمال.

انه في ضوء ندره الموارد ازداد اهمية توزيع الموارد العامة والرقابة على فعالية وكفاية استخدامها مما يتطلب نوعا جديدا من المحاسبة تهتم بقياس وعرض التكاليف والمنافع المالية وغير المالية . كما أن ازدياد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية لوحدات الاعمال جعل من الصعب قبول صافي دخل الوحدة كمقياس شامل لادائها الاجتماعي.

* اننا حقا في حاجة ماسة الى المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية والتي ستكون لها اهداف جديدة حددناها في هذا البحث ، كما أنه سوف يكون لها مفاهيمها الخاصة حددنا معظمها ايضا . وبلا شك فان الاهداف والتطبيق العملي لهذه المفاهيم سوف يقابله الكثير من الصعاب ، ولكن الحافز لاجتياز هذه المصاعب كبير والذي يتمثل في .

أ ـ الخطورة الناتجة من القناعة بالمساءلة التشريعية على موارد وحدات الادارة الحكومية .

ب ـ الخطورة الناتجة من اهمال المسؤولية الاجتماعية لوحدات الاعمال .

* ونعتقد ان تطبيق المحاسبة الاجتماعية من صميم عمل المحاسب . وليس معنى ذلك اننا نقترح بان تحسين وتطوير عملية اتخاذ القرارات الاجتماعية الاقتصادية تكون متوقفة فقط على جهد المحاسبين ـ ولكننا نعتقد بأن المحاسبين عليهم أن يصححوا النظم المحاسبية التي توفر المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات التي تؤدي الى ارتفاع مستوى فعالية وكفاية استخدام الموارد، والمحافظة على البيئة والعدالة التوزيعية لدخول قطاع الاعمال وهذا لن يتحقق الا بان يطبق المحاسبون بدقة المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية .

الحواشي :

١ - Kohler, **Dictionary of Accounting,** 1970 P.3.

٢ - Charles M. Bedock, **Measuring Social Cost, Management Accounting,** January 1979.

٣ - American Accounting Association, committee on Ceoncept of Accounting Applicable to the Public Sector, **The Accounting Review,** Supplement to Vol. xIVI (1972) PP.78 — 100.

٤ ـ لمزيد من التفصيل أنظر د . عبد العزيز محمود رجب « نحو هيكل محاسبي جديد للوحدات التي لا تهدف الربح » مجلة المحاسبة الإدارة والتأمين ، كلية التجارة جامعة القاهرة ١٩٧٨ عدد رقم ٢٥ .

American Accounting Association, **A Statement of Basic Accounting Theory,** 1973 PP.5 — 6.

Ibid., PP.64 — 65.

٧ ـ أنظر على سبيل المثال :

Robert Dorfman, ed., **Measuring Benefits of Government Investments,** Washington, the B ooking Institution 1965, Joint Economic Committee, **The Analysis and Evaluation of Public Expenditure,** U.S. Congress 1979.

٨ ـ عبد العزيز محمود رجب . نظام موازنة البرامج المخططة ـ الطريق إلى الكفاية الفعالة ـ مجلة الاقتصاد والتجارة . كلية التجارة ـ جامعة عين شمس ١٩٧٩ .

٩ - Sybile Mobley, The Challenges of Socio-Economic Accounting, **The Accounting Review,** October 1970.

١٠ - Mishan, E.J. **Cost-Benefit Analysis,** George Allen and Unwin 1975, PP.108 — 160.

١١ - Robert N. Anthony and Regian Harzlinger, **Management Control in Nonprofit Organizations,** Rechard D. Irwin 1975, PP.34 — 59.

١٢ - Kavasseri V. Ramanathan, Toward A Theory of Corporate, Social Accounting, **The Accounting Review,** July 1976 PP.516 — 528.

١٣ - David F. Linowes, Socio-Economic Accounting, **The Journal of Accountancy,** November 1978, PP 37 — 42.

١٤ - Sybile Mobley, **The Challenges of Socio-Economic Accounting**

١٥ - Lec. J. Seidler, Dollar Values in the Social Income statement, Social Accounting: Theory, Issues, and Cases, Nelville 1975 PP 1 — 13.

١٦ - Kavasseri V. Romanathan, **Toward A Theory of Corporate Social Accounting.**

١٧ - Shocker, A.D., and S.P. Sethi. «An Approach to Incorporating Social Preferences in Developing Corporate Action Strategies», in S.P. Sethi, ed., **the Unstable Ground: Corporate Social Policy a Dynamic Society** (Melville Punlishing Company, 1974) PP 67 — 80.

١٨ - American Accounting Association, Committee on Meausurement of Social Costs, «Report of the Committee on Measurement of Social Cost», **The Accounting Review,** Supplement to Vol. XIIX (1974), PP 98 — 113.

١٩ - يعتمد هذا القسم على :

Kavasseri V. Ramanathan, Toward A Theory of Corporate Social Accounting.., American Accounting Association, Committee on Social Cost, «Report of the Committee on Social Costs», **The Accounting Review,** Supplement to Vol XLX (1975) PP 50 — 89, (Committee on Accounting for Social Performance, Report of the Committee on Accounting for Social performance, **The Accounting Review,** Supplement to Vol. II (1976) PP 41 — 67.

٢٠ - أنظر على سبيل المثال إلى :

Dillegys and Wegand, I., Measuring Social Reponsibility; An Empirical Test, «**The Journal of Accountancy,** September 1973, PP 62 — 70, Elyd Abeams and Paul E. Ferting, «Pollution Control through Social Cost Conversion», **The Journal of Accountancy,** November 1971, PP 37 — 42.

Ralph W. Estes, **Standards for Corporate Social Reporting Mino,** 1974.

Ronen, J., «Accounting for Social Costs and Benefits», In J.J. Cramer, Jr and C.H. Sorter, eds., **Objectives of Financial statements** (American Institute of Certified Public Accountant, May 1974) PP 317 — 340.

الاستقلال عن المجال الإدراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين

د. أنور الشرقاوي (*)

مشكلة الدراسة :

يهدف البحث الحالي الى دراسة بعد «الاعتماد- الاستقلال عن المجال الادراكي» كأحد الاساليب المعرفية في دراسة الادراك والشخصية ، وذلك في علاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين ، لمعرفة مدى الاتساق أو عدمة بين هذه الأبعاد النفسية الثلاثة أي أن البحث الحالي يسعى الى معرفة مفهوم الذات ومستوى الطموح لدى الأشخاص الذين يتميزون بالاستقلال عن المجال الادراكي ، وكذلك الأشخاص الذين يميلون الى الاعتماد على المجال الادراكي . وهل توجد فروق بين الجنسين في الأبعاد النفسية الثلاثة ؟ والى أي مدى تكون هذه الفروق ؟ حيث يعتبر بعد « الاعتماد - الاستقلال عن المجال الادراكي» من الأبعاد النفسية الهامة التي تساعد على دراسة وتفسير الفروق بين الأفراد في كثير من المواقف السلوكية.

الخصائص المميزة للأساليب المعرفية :

قبل أن ندخل في تفاصيل البحث يصح أن نذكر كلمة عن الأساليب المعرفية بشكل عام . تتميز هذه الأساليب بعدة خصائص أهمها :

١ - أنها تتعلق بشكل Form النشاط المعرفي الذي يمارسه الفرد لا بمحتوى هذا النشاط . ولذلك فان الأساليب المعرفية تشير الى الفروق بين الأفراد في كيفية أداء العمليات المعرفية مثل الادراك أو التفكير او حل المشكلات بصرف النظر عن محتوى أو موضوع هذه العمليات .

٢ - تعتبر الأساليب المعرفية من الأبعاد المستعرضة للشخصية ، إذ أنها تتخطى التمييز التقليدي بين الجانب المعرفي والجانب الانفعالي في الشخصية . ولذلك تعتبر من الأدوات الفعالة في تفسير السلوك في المواقف المختلفة ، وبالتالي تمكننا من النظر الى الشخصية نظرة

(*) استاذ مساعد علم النفس بكلية التربية - جامعة عين شمس ، وكلية الآداب بجامعة الكويت.

كلية . فالأساليب المعرفية ليست خاصية للجانب المعرفي من الشخصية وحده ، وانما للشخصية ككل .

ومن الخواص الأساسية لها كذلك أنه يمكن قياسها بواسطة وسائل غير لفظية ، مما يساعد على تجنب كثير من المشكلات التي تنشأ نتيجة لاختلاف المستويات الثقافية للأفراد والتي تثيرها أدوات القياس اللغوية .

٣ ـ تتصف الاساليب المعرفية بالثبات النسبي . على أن هذا لا يعني أنها غير قابلة للتغيير أو التعديل ، بل أن بعضها يسهل تعديله ، وانما معناه أنها لا تتغير بسرعة أثناء حياة الفرد العادية ، ومن ثم يمكن التنبؤ بالأسلوب الذي يتبعه الفرد في المواقف التالية بدرجة عالية من الثقة .

٤ ـ الأساليب المعرفية ثنائية القطب ، مما يميزها عن الذكاء والقدرات العقلية الأخرى . فمن المعروف في دراسات الذكاء والقدرات العقلية . أنه كلما زاد نصيب الفرد في أي قدرة من القدرات كلما كان ذلك أفضل ـ أما بالنسبة للأساليب المعرفية ، فان كل قطب له قيمة في ظل شروط خاصة او محددة ، وان اتصاف الفرد في ادراكه بالاستقلال او الاعتماد على المجال ثابت الى حد كبير ، ومن ثم يكون الحكم عليه ايجابيا في ظل هذه الظروف (٢٨ : ٢١ ـ ٢٤) .

الاستقلال عن المجال الادراكي وكيفية قياسه :

اهتمت البحوث المبكرة التي نشرها أش ووتكن Ashe, Witkin عام ١٩٥٤ (٢٣) وعام ١٩٦٢ (٢٤) بالجوانب المتعددة التي تتعلق بمشكلات الفروق الفردية في الادراك وكيفية قياسها ، وتحديد المواقف التجريبية والاختبارية المناسبة لقياس جوانب هذه المشكلات وكانت المشكلة الأساسية في هذه المواقف جميعا تتعلق بما اذا كان الفرد يستطيع أن يحتفظ في ادراكه بالموضوع المدرك متميزا عن المجال المنظم الذي يوجد فيه . وقد كان هذا الموضوع في أحد المواقف جسم الفرد نفسه ، وفي الثاني مؤشرا وفي الموقف الثالث شكلا هندسيا بسيطا . ويعرف الموقف الاختباري الأول ـ باسم « اختبار تعديل الجسم Body Adjustment Test حيث يكون موضوع الادراك جسم الفرد نفسه ، وليس شيئا خارجيا ، ويهدف الى معرفة كيف يحدد الفرد وضع جسمه في الفراغ . أما الموقف الثاني ، وهو ما يعرف بـ « اختبار المؤشر والاطار » Rod and Frame Test فانه يهدف الى معرفة الى أي حد يستطيع المفحوص أن يعدل من وضع المؤشر ، بحيث يصبح وضعه رأسيا ، بينما يظل الاطار حوله في وضعه المائل المحدد مسبقا . والموقف الثالث هو « اختبار الاشكال المتضمنة Embedded Figures Test حيث يعرض على المفحوص في هذا الاختبار شكل بسيط لفترة قصيرة ، ثم يقدم له بعد ذلك شكل معقد ، يتضمن داخله الشكل البسيط ، ولكن في صورة مطمورة ويطلب منه أن يستخرج الشكل البسيط من الشكل المعقد بأن يعلم على حدود هذا الشكل البسيط (٢٧ : ٤ ـ ٦) [1] .

(١) يشير الرقم الأول الى المرجع ، اما الثاني فانه يشير الى الصفحات

وقد كشفت نتائج الدراسات التي أجريت في هذه المواقف الاختبارية عن وجود فروق بين الأفراد ، واتساقا في أدائهم . فقد وجد أن الأفراد الذين يجعلون المؤشر في وضع مائل قريب جدا من وضع الاطار ، يميلون أيضا الى جعل أجسامهم في وضع مائل قريب جدا من ميل الحجرة ، كما أنهم ما يستغرقون وقتا أطول في اكتشاف الشكل البسط داخل الشكل المعقد . (٢٦ : ١٩٨) بل لقد وجد هذا الاتساق في الأداء أيضا في مواقف ادراكية أخرى ، غير تلك التي ذكرت ، مثل مواقف استخدم فيها أشكال سمعية متضمنة ، كأن تدخل نغمة بسيطة في لحن معقد ، وغير ذلك من المواقف المماثلة (٢٨ : ٨) .

ومن ذلك استنتج ووتكن ومعاونوه أن الخاصية المشتركة في هذه المواقف الأختبارية المتنوعة ، والتي ترجع إليها الفروق الموضحة بين الأفراد ، تتمثل في قدرة الفرد على إدراكه لجزء من المجال كشيء مستقل أو منفصل عن المجال المحيط ككل ، أو هي بصورة أخرى ، الدرجة التي يحدد بها تنظيم المجال إدراك عناصره أو مكوناته ، أو هي بعبارة ثالثة ، قدرة الفرد على الأدراك التحليلي . ولما كان الأفراد الذين يمثلون أحد طرفي هذه الخاصية يخضع إدراكهم بشكل واضح لتنظيم المجال ، فقد سمي هذا النمط الأدراكي بالنمط «المعتمد على المجال Field Dependent أما الأفراد الذين يقعون في الطرف المقابل ، فقد سمي نمطهم في الأدراك بالنمط «المستقل عن المجال Field — Independent حيث يستطيع الفرد إدراك عناصر المجال بشكل مستقل أو منفصل . وسمي هذا البعد ببعد «الأعتماد ـ الأستقلال عن المجال الأدراكي» Perceptual Field Dependent — Independent والذي سبق الأشارة إليه في دراسة سابقة إشترك فيها الباحث بالأستقلال عن المجال الأدراكي تسهيلا للأستخدام[٦] ولما كانت درجات الأفراد في أي من المواقف الأختبارية المستخدمة تمثل توزيعا متصلا ، فإن الأفراد يميلون إلى أحد الطرفين أو الآخر في إدراكهم .

وبذلك يتعلق بعد الأستقلال عن المجال الأدراكي كما نشير إليه في الدراسة الحالية بالطريقة التي يدرك بها الفرد الموقف او الموضوع ، وما به من تفاصيل . فالفرد الذي يتميز باعتماده على المجال في الأدراك ، يخضع إدراكه للتنظيم الشامل (الكلي) للمجال ، أما أجزاء المجال ، فإن إدراكه لها سيكون مبهما ، أما الفرد الذي يتميز بالأستقلال عن المجال الأدراكي ، فإنه يدرك أجزاء المجال في صورة منفصلة أو مستقلة عن الأرضية المنظمة . وقد دلت البحوث التي أجريت في هذا المجال على أن اتصاف الفرد في إدراكه بالأستقلال عن المجال او الأعتماد عليه يكون ثابتا الى حد كبير وبين القطبين تدريج متصل . (٢٨ : ٤)

الدراسات السابقة :

لقد أصبح من الواضح نتيجة الدراسات العديدة التي أجريت أن الأسلوب المعرفي « الأعتماد ـ الأستقلال عن المجال الأدراكي» يعتبر من الأبعاد النفسية الهامة لقياس التمايز النفسي

بين الأفراد . ولقد تبين إرتباط الفروق الفردية بين الأفراد في هذا الأسلوب المعرفي بالفروق بينهم في كثير من الأبعاد النفسية الأخرى .

وقد تناولت بعض هذه الدراسات بعد الأستقلال عن المجال الأدراكي في المجالات المهنية والتربوية ، في حين اهتمت دراسات أخرى بدراسة هذا البعد في علاقته ببعض أبعاد الشخصية والكشف عن الفروق بين الجنسين في هذا الأسلوب المعرفي . فقد تبين من الدراسات التي تناولت بعد الأعتاد الأستقلال عن المجال الأدراكي في علاقته ببعض أبعاد الشخصية وجود ارتباط كبير بين هذا البعد وكثير عن الأبعاد النفسية الأخرى مثل مفهوم الجسم Body Concept وطبيعة مفهوم الذات Self — Concept فلقد تبين من الدراسات التي أجراها وتكن وزملاؤه ١٩٦٢ ، ١٩٦٥ أن الأطفال والكبار الذين تكشف إختبارات الأساليب المعرفية أنهم يظهرون ميلا إلى التحليل والتجريد ، أنهم كذلك يخبرون الجسم بشكل عام على انه مكون من أجزاء محددة تحدها حدود معينة وأن هذه الأجزاء تتحد فيا بينها في شكل بناء معين أي أن إدراكهم للجسم يتميز بالتحليل والتجريد .

في حين تبين أن رسوم الأطفال الذين يتميزون بالأعتاد على المجال الأدراكي تميل إلى الكلية ، لا تتميز بالتحليل ، حيث كانت التفاصيل غير دقيقة كما أن الرسوم كانت إلى حد ما لا تمثل الواقع ، وقد تأكدت هذه النتائج في دراسات كوراه Corah ١٩٦٥ ، كارب Karp Silberman وونترز Winters ١٩٦٩ ، ودراسة ونستين Winestine ١٩٦٩ (٢٥ : ٣٣٦ - ٣٣٧) .

وفي دراسات أخرى استخدمت وسائل تجريبية متنوعة لتقويم الأسلوب المعرفي الذي استخدم في الدراسات المشار إليها ، أكدت النتائج العلاقة بين الأسلوب المعرفي ومفهوم الجسم ، واتسقت مع النتائج السابقة في هذا المجال (ابستين Epstine ١٩٥٧ وسلفرمان Silverman كوهن Cohen وجرينبرج Greenberg ١٩٦١) (٢٧ : ٨)

كما أمتدت الدراسات التجريبية إلى أبعاد أخرى من الشخصية لمعرفة مدى التمايز النفسي من خلال الأساليب المعرفية . ومن ذلك محاولة التعرف على مدى « إتساق الذات — Self consistency في علاقته « ببعد الأعتاد ـ الأستقلال عن المجال الأدراكي» للتأكد مما إذا كانت خصائص الأسلوب المعرفي الذي يستخدمه الفرد في إدراكه تظل ثابتة نسبيا أم لا بالنسبة للأبعاد النفسية الأخرى مهما كانت المصادر التي يعتمد عليها الفرد في تكوين خبرته عن ذاته .

وقد وجد أن الأشخاص الذين يتميزون نسبيا بالتحليل والتجريد للموضوعات التي يدركونها أو الذين يميلون إلى الإدراك الكلي ، إنما يختلفون كذلك في أحد المظاهر الهامة للذات وهو ما يشار إليه بـ «الأحساس بانفصال الهوية Sense of Separate identity حيث تبين ان الأشخاص الذين يميلون إلى التحليل والتجريد إنما يظهرون إحساسا واضحا بانفصال الهوية بمعنى أن لديهم إدراكا واضحا عن حاجاتهم ، مشاعرهم ، وكل ما من شأنه أن يميزهم عن

الأشخاص الآخرين في حين تبين أن الأشخاص الأقل نموا في الأحساس بانفصال الهوية والذين يتميزون بالنظرة الكلية في إدراكهم للموضوعات كأسلوب معرفي لديهم. إنما يعتمدون على المصادر الخارجية في تحديد إتجاهاتهم واحكامهم ومشاعرهم وكذلك وجهة نظرهم في أنفسهم (وودوورث والبرخت Woodworth and Alberch ١٩٥٨ ، كنستادت Konstadt وفورمان And Forman ١٩٦٥ ، وميسيك ودمارين Messick and Damarin ١٩٦٤) (١٨ : ٣١٣ - ٣١٨)

ومن الدراسات الحديثة التي أجريت حول مفهوم الأحساس بانفصال الهوية وعلاقته ببعد الأعتماد - الأستقلال عن المجال الأدراكي ، الدراسة التي أجراها أوليسكر Olesker (١٩٧٨) والتي تناول فيها قياس درجة التمايز بين الذات والموضوع Self – Object Differ entiation خلال ملاحظة الأطفال الصغار في رياض الأطفال في عدة مواقف - فقد كشفت النتائج عن وجود إرتباط كبير بين مفهوم التمييز بين الذات والموضوع وبعد الأعتماد - الأستقلال عن المجال الأدراكي فكلما زادت درجة التمايز بين الذات والموضوع زادت درجة الأستقلال عن المجال . وقد تأكدت هذه النتائج في الدراسة التي أجراها باراجا Baraga (١٩٧٨) كما تتسق هذه النتائج مع ما توصل إليه بول Paul (١٩٧٥) في دراسته من أن الأطفال الذين يظهرون صعوبة في الأنفصال عن الوالدين يكونون أكثر إعتمادا على المجال من الأطفال الذين لا يظهرون هذه الصعوبة (٣١ : ١١٣١)

أما عن العلاقة بين الأسلوب المعرفي المستخدم بواسطة الشخص وطبيعة الدفاعات النفسية لديه ، فقد تبين من الدراسات التي أجراها كلا من برتيني Bertini ١٩٦٠ ، ووتكن وزملاؤه Witkin (١٩٦٢) أن الأشخاص الذين يميلون إلى تحليل وتجريد المجال المدرك ، يميلون كذلك إلى إستخدام دفاعات خاصة في سلوكهم مثل دفاع الأنعزال . وعلى العكس من ذلك ، يميل الأشخاص الذين يتميزون بأسلوب معرفي يعتمد على الأدراك الكلي للمجال والتأثر به إلى إستخدام مثل هذه الدفاعات في إنكار الذات وإخفاء مشاعر الكبت ، وهذه الدفاعات تكون غير مميزة (٢٤)

وقد تأكدت العلاقة بين الأسلوب المعرفي المستخدم في الأدراك والدفاعات النفسية في دراسة أجراها مينارد وموني Minard and Mooney (١٩٦٩) (١٩) كما يعتبر بعد فصل الذات عن غير الذات Self — Monself Segregation من مظاهر التمايز النفسي بين الأفراد ، وله أهميته في دراسة الشخصية وأصبح ينظر إلى نتائج بعد الأعتماد - الأستقلال عن المجال الأدراكي من أحد الزوايا على أنها تعبير عن فصل الذات عن غير الذات كمظهر من مظاهر التمايز النفسي وله تطبيقاته الواضحة كذلك في مجال سلوك التفاعل مع الآخرين (دكتور وهاملتون Doktor and hamilton ١٩٧٣ فليشر الاردو ، وديمورتكي Ilardo and Demoretcky ١٩٧٤ و Flesher ليرد وبرجلاس Laird and berglas ١٩٧٥) وقد أكدت نتائج هذه الدراسات وغيرها مما أجري في هذا المجال أنه في مواقف التفاعل الأجتماعي ، يستخدم الأفراد الذين يميلون إلى الأعتماد على

المجال ، المراجع الأجتماعية الخارجية بدرجة أكبر مما يستخدمها الأفراد الذين يميلون إلى الأستقلال عن المجال الأدراكي في حالة ما إذا كانت هذه المواقف تتميز بالغموض وعدم الوضوح (٣٠ : ٦٦١ - ٦٦٤)

ومن الدراسات التي تناولت بعد « الأعتماد - الأستقلال عن المجال الأدراكي » كأحد الأساليب المعرفية وعلاقته بصورة الذات الدراسة التي أجراها التمان Oltman وزملاؤه (١٩٧٥) حيث تبين من نتائج هذه الدراسة بصفة عامة أن الأشخاص الذين يميلون إلى الأعتماد على المجال الأدراكي يميلون كذلك إلى وصف أنفسهم وأن يصفهم الآخرون بأنهم : يقبلون على صداقة الآخرين وأنهم موضع إعتبار الآخرين ، يتميزون بدفء العاطفة ، مؤدبون ، غير ناقدين للآخرين ، عاطفيون ، مجاملون ، يتميزون باللباقة مقبولون من الآخرين ، يحبون الناس ، محبوبون من الآخرين ، يعملون على راحة الناس . في حين يميل الأشخاص المستقلون عن المجال الأدراكي إلى وصف أنفسهم ، ويفضلون أن يصفهم الآخرون بأنهم : ليسوا موضع إعتبار من الآخرين ، يتميزون بالقسوة ، طموحين يتميزون بالألحاح ، يستمتعون بالقوة ، ينتهزون الفرص ، ينظرون إلى الأشخاص الآخرين على أنهم وسائل لتحقيق أغراضهم (٢٠ : ٧٣٠ - ٧٣٦) وقد اتسقت نتائج الدراسة السابقة مع نتائج الدراسة التي أجراها دستفانو Distefano (١٩٦٩) الذي وجد بصفة عامة أن الأشخاص المعتمدين على المجال الأدراكي يميلون إلى تقويم الآخرين بشكل إيجابي أكثر مما يقوم به المستقلون عن المجال (٣٠)

أما بالنسبة للدراسات التي تناولت متغير مستوى الطموح ، فإن هوب Hoppe يعتبر أول من تناول مستوى الطموح بالدراسة والتحديد على نحو مباشر ، وكان ذلك في البحث الذي قام به عن علاقة النجاح والفشل بمستوى الطموح . وقد حدد هوب ما يقصده بهذا المصطلح على أنه «المجموع الكلي لتوقعات الفرد واهدافه ، او غاياته الذاتية فيما يتعلق بأدائه التالي من عمل محدد» إلا أن البحث الحالي قد أخذ بتعريف كاميليا عبد الفتاح (١٩٦١) وهو أن مستوى الطموح بمثابة «سمة ثابتة ثباتا نسبيا ، تفرق بين الأفراد في الوصول الى مستوى معين ، يتفق والتكوين النفسي للفرد وإطاره المرجعي ، ويتحدد حسب خبرات النجاح والفشل التي يمر بها» حيث أن هذا التعريف يتضمن نواحي موجبة لها أهميتها ، كمبدأ الفروق الفردية ، الإطار المرجعي وخبرات النجاح والفشل ، وكلها أمور يمكن أن تسهم بدرجات مختلفة فيما يصفه الأفراد لأنفسهم من مستويات طموح . كما أن استفتاء مستوى الطموح المستخدم في هذه الدراسة يقوم على هذا التعريف .

أما عن الدراسات التي تناولت العلاقة بين مستوى الطموح ومفهوم الذات ، فإنه على الرغم من تنوع الدراسات التي تناولت مستوى الطموح ، وتعدد الدراسات التي تناولت مفهوم الذات ، فإن الدراسات التي تعرضت على نحو مباشر للعلاقة بين هذين المتغيرين كانت قليلة .

هذا على الرغم من تعدد الآراء النظرية التي تسمح بامكانية إفتراض وجود مثل هذه العلاقة ، ومن ثم محاولة الكشف عن جوانبها المتعددة (جيمس ١٨٩٠ ، البورت ١٩٤٣ موارس وكلاكهون ١٩٥٣ ، كرتشفيلد وآخرون ١٩٦٢ ، روجرز ١٩٥١ ، عبد الغفار ١٩٧٣) (١ : ٦٥)

وتناول جوجنهاين Guggenheim (١٩٦٩) دراسة العلاقة بين مستوى الطموح وتقدير الذات . وقد كشفت النتائج عن وجود فروق دالة بين مجموعة التلاميذ ذوي المستوى المرتفع في مقياس تقدير الذات ، وقرنائهم ذوي المستوى المنخفض على نفس المقياس بالنسبة لمستوى الطموح كما يتحدد بدرجة إختلاف الهدف ، وكانت هذه الفروق في صالح المجموعة الأولى . (١ : ٦٧).

ومن الدراسات التي تناولت العلاقة بين مستوى الطموح ومفهوم الذات بشكل مباشر ، الدراسة التي قام بها « إبراهيم قشقوش » (١٩٧٥) عن التطلع بين الشباب الجامعي في علاقته بمفهوم الذات . حيث قد تبين أن الطلاب ذوي مستويات الطموح المرتفعة أقل تقبلا لذواتهم من قرنائهم ذوي مستويات الطموح المنخفضة ، كما أنهم يكونون أكثر إحساسا بالتباعد عن الشخص العادي وأن هؤلاء الطلاب - ذوي مستويات الطموح المرتفعة - يتميزون بأنهم أقل تقبلا للآخرين من قرنائهم ذوي مستويات الطموح المنخفضة ، وذلك بصرف النظر عن إرتفاع أو إنخفاض مستوى الأقتدار في الحالات الثلاثة . (١ : ١٠٢ - ١٢٢)

أما بالنسبة للفروق بين الجنسية في الأستقلال عن المجال الإدراكي فقد كشفت نتائج الدراست التي أجريت في الولايات المتحدة أو في دول أوربا الغربية وغيرها أو في البيئة العربية عن وجود فروق واضحة بين الجنسين في الأساليب المعرفية ومنها الإستقلال عن المجال الإدراكي وذلك في المجالات التربوية والمهنية المختلفة بالإضافة الى جوانب الشخصية . وقد ظهرت هذه الفروق في إختبار الأشكال المتضمنة ، وكذلك في الإختبارات الأخرى التي استخدمت في قياس هذا البعد . فالبنون والرجال يميلون لأن يكونوا أكثر إستقلالا عن المجال الإدراكي من البنات والنساء (٢٧ : ٥)

كما تأكدت النتائج السابقة في الإختيار التربوي والمهني للذكور والإناث (جولدمان ووارن Goldman and Warren ١٩٧٣) (١٥) ، وكذلك في دراسة وتكن وزملاؤه ١٩٧٩ (٣١)

أما بالنسبة لنتائج الفروق بين الجنسين في البيئة العربية . فقد تبين من الدراسة التي أجراها الخضري والشرقاوي (١٩٧٨) لمعرفة العلاقة بين الإستقلال عن المجال الإدراكي ونوع الدراسة لدى طلاب وطالبات الجامعة في مصر - أن طلاب الأقسام العلمية (رياضة ، طبيعة وكيمياء ، وتاريخ طبيعي) ، وكذلك الأقسام الإنسانية (فلسفة ، جغرافيا لغة إنجليزية) كانوا أكثر إستقلالا عن المجال الإدراكي من الطالبات في التخصصين ، مما يعني تفوق الطلاب في هذا البعد في الحالتين . وعلى الرغم من أن الفروق كانت صغيرة ، إلا أنها ذات دلالة إحصائية ، حيث كان التباين دالا على مستوى ٠,٠٥ (٦ : ١٧٥ - ١٧٦)

وقد تأكدت بعض النتائج السابقة في دراسة تالية أجراها الباحث (١٩٨١) على مجموعات من الشباب الكويتي من الجنسين . فقد تبين وجود علاقة بين التخصص الدراسي والأسلوب المعرفي « الإعتماد - الإستقلال عن المجال الإدراكي » . حيث يتميز طلاب وطالبات

التخصصـات العلمية والـرياضية بالأستقـلال عن المجـال الإدراكي ، في حـين يتميز طلاب وطالبات التخصصات الإنسانية بالإعتماد على هذا المجال . ولم تكشف النتائج عن وجود فروق دالة بين الجنسين بصفة عامة ، إلا بين بعض المجموعات. مثـال ذلك بـين طلاب وطالبـات التخصصات الإنسانية حيث كانت الفروق من صالح الطالبات، في حين لم تظهر فروق دالة بين طلاب وطالبات التخصصات العلمية والرياضية(٤).

خلاصـــة :

نستخلص من مجموعة الدراسات السابقة التي تناولت دراسة بعد الإعتماد ـ الإستقلال عن المجال الإدراكي كأحد الأساليب المعرفية عن علاقته بكثير من الأبعاد النفسية الأخرى في مجالات مختلفة ، أكاديمية أو مهنية ، أو في دراسة الشخصية ـ أهمية هذا البعد في أنه يساهم في الكشف عن الفروق الفردية بين الأفراد في كلا المجالين المعرفي والإنفعالي .

فقد تبين من الدراسات التي عرضها الباحث وتناولت بعد الإعتماد ـ الإستقلال عن المجال الإدراكي في علاقته ببعض أبعاد الشخصية وجود إرتباط كبير بين هذا البعد وكثير من الأبعـاد النفسية الأخرى مثل مفهوم الجسم ومفهـوم الـذات ، إتسـاق الـذات ، التمييز بـين الـذات والموضوع ، صورة الذات ، الإحساس بانفصال الهوية ، وطبيعة الدفاعات النفسية . حيث قد اتضح من نتائج هذه الدراسات أن الأشخاص الذين تكشف إختبارات الأساليب المعرفية أنهم يميلون إلى الإستقلال عن المجال الإدراكي كأسلوب معرفي مميز لديهم ، أنهم يتميزون كذلك بالتحليل والتجريد في إدراكهم للجسم وللذات . كما أنهم يظهرون إحساسا واضحا بإنفصال الذات من غير الذات ، حيث يكون لديهم إدراك واضح عن مشاعرهم وحاجاتهم . وما يميزهم عن الآخرين . كما قد تبين أنه كلما زادت لديهم درجة التمايز بين الذات والموضـوع ، زادت درجة الإستقلال عن المجال الإدراكي مما يؤكد على وجود الإرتباط بين البعدين . ومن الخصائص المميزة كذلك للأشخاص المستقلين عن المجال الإدراكي أنهم أكثر ميلا للإنعزالية وأقل إجتماعية من المعتمدين على المجال . لذلك فإنهم يمارسون أنواعا معينة من الدفاعات النفسية تتفق بدرجة كبيرة مع ما يتميزون به من أساليب معرفية .

أما الأشخاص الذين كشفت المواقف التجريبية والإختبارية أنهم يميلون إلى الإعتماد على المجال الإدراكي كأحد الأساليب المعرفية لديهم ، فإنهم يتميزون كذلك بعدم التحليل والتجريد في إدراك الجسم والذات . حيث يتميز إدراكهم بالعمومية دون تحديد التفاصيل كما أن تقديرهم لذاتهم لا يمثل الواقع . وليس لديهم إدراك واضح عن حاجاتهم أو مشاعرهم كما يعتمدون على المصادر الخارجية الموجودة في المجال في تحديد إتجاهاتهم وتقدير أحكامهم ، مما يؤثر على مفهوم الذات لديهم . كما تبين أن هؤلاء الأشخاص يتصفون بعدة صفات إيجابية ، حيث أنهم يكونون

أكثر مودة وإهتماما وإرتباطا بالأشخاص الآخرين من الذين يميلون إلى الإستقلال عن المجال الإدراكي . كما أن الدفاعات النفسية لديهم تكون غير مميزة ، بل تتصف بالعمومية في إدراك الموضوعات الموجودة في المجال . هذا بالإضافة الى أن الأشخاص الذين يتميزون بالإدراك الكلي للمجال معتمدين في ذلك على ما يتضمنه من مثيرات ، لا يستطيعون كذلك فصل مشاعرهم عن إدراكهم وأفكارهم ، مما يجعل الفصل بين الذات والموضوع لديهم ليس في مستوى الأشخاص الذين يتميزون بالإستقلال عن المجال الإدراكي .

أما بشأن الفروق بين الجنسين ، فقد كشفت نتائج الدراسات التي أجريت في المجتمعات الأجنبية ، وكذلك نتائج الدراسات التي أجريت في المجتمع العربي ، أن هناك فروقا واضحة بين الذكور والإناث في الأساليب المعرفية ، ومنها بعد الأعتماد ـ الإستقلال عن المجال الأدراكي . فقد تبين أن الذكور يميلون إلى الإستقلال عن المجال الإدراكي بدرجة أكبر مما يكون لدى الإناث .

فروض الدراسة :

في ضوء ما عرضه الباحث عن الخصائص المميزة للأساليب المعرفية ، ومنها بعد « الإعتماد ـ الإستقلال عن المجال الإدراكي » ونتائج الدراسات السابقة التي تناولت دراسة هذا البعد في علاقته ببعض الأبعاد النفسية الأخرى ، وما تهتم به مشكلة الدراسة الحالية من دراسة بعد الإعتماد ـ الإستقلال عن المجال الإدراكي في علاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الجنسين ، يحاول البحث الحالي تحقيق الفروض التالية :

اولا : يتميز المستقلون والمستقلات عن المجال الإدراكي بمستوى طموح أعلى مما يكون لدى المعتمدين والمعتمدات على هذا المجال .

ثانيا : يتميز المستقلون والمستقلات عن المجال الإدراكي بالحصول على درجات في أبعاد مفهوم الذات أعلى مما يحصل عليه المعتمدون والمعتمدات على هذا المجال .

ثالثا : يتميز المستقلون عن المجال الإدراكي بالحصول على درجات في مستوى الطموح وأبعاد مفهوم الذات أعلى مما تحصل عليه المستقلات عن هذا المجال .

الوسائل المستخدمة في الدراسة :

١ ـ إختبار الأشكال المتضمنة (الصورة الجمعية)

يتكون الإختبار من ثماني عشرة فقرة وكل فقرة عبارة عن شكل معقد ، يتضمن داخله شكلا بسيطا ولكن في صورة مطمورة بحيث يحتاج إكتشافه بعض التفكير من جانب المفحوص . وتتلخص طريقة الإجابة في توضيح حدود الشكل البسيط المتضمن في الشكل المعقد . وتدل

الدرجة المرتفعة على الإختبار على أن الفرد يميل إلى الإستقلال عن المجال الإدراكي في حين تدل الدرجة المنخفضة على أنه يميل إلى الإعتماد على المجال الإدراكي . وقد بلغ ثبات الإختبار في صورته الأجنبية على عينتين من الذكور والإناث ٨٢ ، ٠ بطريقة سبيرمان ـ براون . أما في صورته العربية فقد بلغ ثبات الإختبار ٧٦ , ٠ على عينة من الذكور ,٠٧٨و٠ على عينة من الإناث من طلاب وطالبات الجامعة باستخدام طريقة سبيرمان ـ براون . وقد استخدم الإختبار في دراسات عربية (٤) و (٦) وتبين منها أنه مميز .

كما تم تحديد صدق الإختبار في صورته الأجنبية عن طريق حساب الإرتباط بينه وبين الإختبار « الأب » وهو إختبار الأشكال المتضمنة « الصورة الفردية للراشدين» ، وقد كان معامل الإرتباط ٨٢ , ٠ بالنسبة للذكور ، و ٦٣ , ٠ بالنسبة للإناث . كذلك حسبت معاملات الارتباط بين الأختبار الحالي وبين « إختبار المؤشر والإطار » وكانت قيمة معامل الارتباط بالنسبة للذكور ٧١ , ٠ وبالنسبة للإناث ٥٥ , ٠ (٣)

٢ ـ إستبيان مستوى الطموح للراشدين :

ويعرف مستوى الطموح في هذا الإستبيان بأنه « سمة ثابتة ثباتا نسبيا تفرق بين الأفراد في الوصول إلى مستوى معين يتفق والتكوين النفسي للفرد ، وإطاره المرجعي ويتحدد حسب خبرات النجاح والفشل التي يمر بها » (١٠)

ويحتوي الإختبار على ٧٩ سؤالا . تتدرج تحت سبع سمات رئيسية . والسمات التي يقيسها الإستبيان هي : النظرة للحياة ، الإتجاه نحو التفوق ، تحديد الأهداف والخطة ، الميل إلى الكفاح ، تحمل المسئولية والأعتماد على النفس ، المثابرة ، الرضا بالوضع الحاضر والإيمان بالحظ . وتكشف هذه السمات عن مستوى طموح الفرد في ضوء ما جاء من تجربة تأليف الإستبيان .

وقد كشفت التجربة الأساسية لتطبيق الإستبيان أن معامل الثبات ٨١ , ٠ ومعامل الصدق ٥٦ , ٠ وتعطى درجة لكل إجابة تتفق وبناء الإستبيان . وتدل الدرجة المرتفعة على وجود مستوى طموح مرتفع ، في حين تدل الدرجة المنخفضة على وجود مستوى طموح منخفض لدى المفحوصين .

٣ ـ إختبار مفهوم الذات للكبار :

ويعرف مفهوم الذات في هذا الإختبار بأنه « ذلك المفهوم الذي يكونه الفرد عن « نفسه » باعتباره كائناً بيولوجيا إجتماعيا . أي بإعتباره مصدرا للتأثير والتأثر بالنسبة للآخر . أو بعبارات سلوكية هو ذلك التنظيم الإدراكي الانفعالي الذي يتضمن إستجابات الفرد نحو نفسه ككل» (١١)

ويقيس الإختبار ستة أبعاد هي : مفهوم الذات الواقعية ، مفهوم الذات المثالية ، مفهوم الشخص العادي ، مقياس التباعد ، مقياس تقبل الذات ، مقياس تقبل الآخرين .

وتدل الدرجة المنخفضة على مقياس التباعد على أن الفرد يشعر بأنه قريب من الشخص العادي ، أو أنه مثل معظم الناس الآخرين ، أما الدرجة المرتفعة فإنها تعني أحد شيئين إما شعوراً بالنقص او شعوراً بالتفوق وفي كلتا الحالتين تنم الدرجة عن نوع من سوء التكيف الإجتماعي . كما تعبر الدرجة المنخفضة على مقياس تقبل الذات عن تقبل الفرد لذاته ، أما الدرجة العالية على هذا المقياس، فإنها تدل على وجود مستوى طموح عال. وتدل الدرجة المنخفضة على مقياس تقبل الآخرين عن تقبل الفرد للمجتمع الذي يعيش فيه، أما الدرجة المرتفعة فإنها تدل على عدم تقبل الفرد للمجتمع الذي يعيش فيه.

أما بالنسبة لثبات الإختبار ، فقد اتخذ المؤلف طريقة إعادة الإختبار لقياس مدى ثباته ، وقد كان معامل الإرتباط بين نتائج المقاييس المختلفة في المرتين كالآتي : مقياس التباعد ٠,٩٤ ، مقياس تقبل الذات ٠,٩٦ ، ومقياس تقبل الآخرين ٠,٩٥ . أما بالنسبة لصدق الإختبار ، فقد اعتمد المؤلف على آراء المحكمين المتخصصين بالنسبة للعبارات والمقاييس التي يتكون منها الإختبار (١١ : ٦ - ١١)

العينـة :

أجريت الدراسة على عينة تتكون من ١٥٢ طالباً وطالبة في كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان خلال العام الدراسي ١٩٧٧/٧٦[١] منهم ٧٧ طالباً ، ٧٥ طالبة .

وبعد تطبيق الاختبارات ، استبعد الباحث من عينة الذكور ٦ حالات ، ومن عينة الاناث ٤ حالات وذلك لعدم استكمال أصحابها تطبيق الوسائل الثلاثة المستخدمة في الدراسة . وبذلك أصبحت العينة تتكون من ١٤٢ طالباً وطالبة . وقد طبقت الاختبارات على أفراد العينة بطريقة جماعية في مجموعات تتراوح عدد كل منها بين ٣٥ ، ٥٠ مفحوصاً .

متغيرات الدراسة والتصميم التجريبي :

يتناول البحث الحالي دراسة أربعة متغيرات هي : -

١ - الجنس .

٢ - الاعتماد - الاستقلال عن المجال الاداري .

---

(١) أجرى الباحث هذه الدراسة اثناء انتدابه لتدريس مقرر علم النفس العام .

٣ ـ مستوى الطموح .

٤ ـ مفهوم الذات .

وقد لجأ الباحث الى ترتيب درجات عينة الدراسة من الذكور والاناث على اختبار الأشكال المتضمنة ترتيباً تنازلياً وبحساب لوسيط لكل منهما تمّ الحصول على أربع مجموعات . تمثل مجموعتي الذكور والاناث ذات الدرجات العليا الأشخاص المستقلين نسبياً عن المجال الادراكي ، وتمثل مجموعتي الذكور والاناث ذات الدرجات الدنيا الأشخاص المعتمدين نسبياً على المجال الادراكي . وعلى ضوء تحديد الأشخاص المعتمدين والمستقلين عن المجال من الذكور والاناث ، تمّ تجميع درجات المجموعات الأربع على اختبارات المتغيرين التابعين وهما مستوى الطموح ومفهوم الذات .

وبذلك يكون التصميم التجريبي على النحو التالي : ـ

الجنس	مستوى الطموح			
	المستقلون		المعتمدون	
ذكور	ن	٣٥	ن	٣٥
اناث	ن	٣٥	ن	٣٥

ولما كان مفهوم الذات يتكون من ثلاثة أبعاد فرعية هي : التباعد ، تقبل الذات ، وتقبل الآخرين ، فان الباحث لجأ الى قياس هذه الأبعاد الثلاثة في علاقة كل منها بمتغير الاستقلال عن المجال الادراكي في محاولة للكشف عما اذا كانت هناك فروق داخلية بين مكونات مفهوم الذات في علاقتها بمتغير الاستقلال عن المجال الادراكي أم لا . مما يجعل عدد التصميمات التجريبية في الدراسة خمسة على النحو التالي : ـ

١ ـ الجنس ، الاستقلال عن المجال الادراكي ، ومستوى الطموح .

٢ ـ الجنس ، الاستقلال عن المجال الادراكي ، والتباعد .

٣ ـ الجنس ، الاستقلال عن المجال الادراكي ، وتقبل الذات .

٤ ـ الجنس ، الاستقلال عن المجال الادراكي ، وتقبل الآخرين .

٥ ـ الجنس ، الاستقلال عن المجال الادراكي ، ومفهوم الذات .

المعالجة الاحصائية :

استخدام الباحث في تحليل نتائج الدراسة الوسائل الاحصائية التالية : ـ

أولاً : تحليل التباين : وذلك للكشف عن مدى دلالة الفروق بين الأفراد والجماعات ، وهل هي فروق حقيقية أم أنها فروق ترجع الى أخطاء الصدفة . وقد وجد الباحث أن هذه الطريقة يصلح استخدامها على الوقائع التجريبية المرتبطة بالدراسة الحالية . حيث أن التباين هو متوسط مربعات الانحرافات ، ويقوم في جوهره على حساب مدى انحراف كل فرد عن متوسط أفراد المجموعة أو مدى انحراف كل مجموعة عن متوسط الجماعات (٢ : ١٣) .

ثانياً : اختبار « ت » : وذلك للحكم على دلالة الفروق بين المتوسطات على فرض العدم أو الفرض الصغري ، على أساس أن العينات الممثلة المشتقة من مجتمع واحد تتساوى في مقاييسها البرمترية (المتوسط ـ الانحراف المعياري) بينما تختلف العينات المستمدة من مجتمعات متباينة في هذه المقاييس . (٥ : ٦٩٨ ـ ٦٩٩) .

وقد استخدم الباحث طريقة تحليل التباين في تجارب التصنيف الثنائي وذلك لاتفاق هذه الطريقة مع التصميم التجريبي الذي سبق الاشارة اليه (٢١ : ١٩٠ ـ ١٩٧) ويوصي « بوفام » Popham ١٩٧٣ بالكشف عن تجانس التباين قبل البدء في خطوات تحليل التباين حتى يمكن التأكد من أن التباين بين المجموعات انما يرجع الى أثر متغيرات الدراسة ، ولا يرجع الى عوامل أخرى ترتبط بعينة البحث (٢١ : ١٩١ ـ ١٩٢) . الا ان ادواردز Edwards (١٩٧٣) يرى أن اختبار تجانس التباين لا يكون ضرورياً في حالة ما اذا تمّ اختيار العينة عشوائياً ، وان كل مجموعة من مجموعات البحث تساوي أو أكثر من ٢٥ فرداً (١٥ : ١٠٧) . ولما كانت كل مجموعة من مجموعات البحث الحالي تتكون من ٣٥ فرداً وان العينات قد اختيرت عشوائياً فلم يلجأ الباحث الى اختبار تجانس التباين ، وذلك لعدم انطباق الشروط السابقة على الدراسة الحالية .

النتائـج :

يعرض الباحث في هذا الجزء نتائج الدراسة حسب التصميات التجريبية المستخدمة ، وذلك على النحو التالي : ـ

أ ـ التصميم التجريبي الأول .

الجنس ، الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي ، ومستوى الطموح

وتبين الجداول التالية نتائج تحليل التباين :

(جدول رقم (١) يبين متوسط درجات مستوى الطموح ومجموع مربعاتها

الجنس	البيان	مستوى الطموح	
		المستقلون عن المجال	المعتمدون على المجال
ذكر	م مجـ ٢	(١) ٦١,١٧ ١٣١٣٢١	(٢) ٤٧,٧٧ ٨١١٤٨
أنثى	م مجـ ٢	(٣) ٤٧,٨٦ ٨٠٩٨٣	(٤) ٣١,٢٩ ٣٤٨٧٧

جدول رقم (٢) يبين نتائج تحليل التباين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	النسبة الفائية	مستوى الدلالة
الجنس	٧٧٧٠,٣١	١	٧٧٧٠,٣١	٣٤٤,٣٧	٠,٠١
مستوى الطموح	٧٨٦٠	١	٧٨٦٠	٣٤٨,٣٤	٠,٠١
التفاعل	٨٨	١	٨٨	٣,٩٠	غير دال
داخل المجموعات	٣٠٦٨,٦٨	١٣٦	٢٢,٥٦		
المجموع	١٨٧٨٧	١٣٩			

وبالرجوع الى جداول الدلالة الاحصائية للنسبة الفائية (٧ : ١١٧ - ١٢٤) يتضح ، الآتي : -

١ - أن قيمة النسبة الفائية للجنس وهو ٣٤٤,٣٧ عند درجات حرية ١ ، ١٣٦ أكبر من القيمة ٦,٤٨ التي تعطى دلالة احصائية على مستوى ٠٠,٠١ وهذا يوضح ان الفروق بين الذكور والاناث في متغير مستوى الطموح تعتبر فروقاً حقيقية لا ترجع الى عامل الصدفة .

٢ - أن قيمة النسبة الفائية لمستوى الطموح وهي ٣٤٨,٣٤ عند درجات حرية ١ ، ١٣٦ أكبر من القيمة ٦,٤٨ التي تعطى دلالة احصائية على مستوى ٠,٠١ وهذا يؤكد على ان الفروق بين الأفراد المستقلين عن المجال الادراكي ، والأفراد المعتمدين على المجال في مستوى الطموح ، هي فروق حقيقية لا ترجع الى عامل الصدفة

٣ ـ ان قيمة النسبة الفائية للتفاعل بين متغيري الجنس ومستوى الطموح وهي ٣,٩٠ عند درجات حرية ١ ، ١٣٦ اصغر من القيمة ٣,٩٢ والتي تعطي دلالة احصائية على مستوى ٠,٠٥ وهذا يبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المتغيرين ويوضح عدم تأثير أي منهما على الآخر .

وقد استخدم الباحث اختبار « ت » لحساب مستوى الفروق بين المجموعات الأربعة في التصميمات التجريبية الخمسة المستخدمة في هذه الدراسة (٢١ : ١٣٩) .

وللحصول على جميع المقارنات بين المجموعات الأربعة استخدمت معادلة اختبار جميع المقارنات التي أشار اليها « سنيديكور » Snedecor (٢٢ : ٢٥١ ـ ٢٥٣) .

وقد ظهرت النتائج التالية من تطبيق اختبار « ت » :

جدول رقم (٣) يبين نتائج اختبار « ت » في التصميم التجريبي الأول

رقم المقارنة	البيـــان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة « ت »	مستوى الدلالة
١	المجموعة (١) الذكور المستقلون عن المجال	٦١,١٧	٣,١٨	١١,٤٦	٠,٠٠١
	المجموعة (٢) الذكور المعتمدون على المجال	٤٧,٧٧	٦,٠٣		
٢	المجموعة (١) الذكور المستقلون عن المجال	٦١,١٧	٣,١٨	١٣,٣٩	٠,٠٠١
	المجموعة (٣) الاناث المستقلات عن المجال	٤٧,٨٦	٤,٨٥		
٣	المجموعة (١) الذكور المستقلون عن المجال	٦١,١٧	٣,١٨	٣٣,٠٦	٠,٠٠١
	المجموعة (٤) الاناث المعتمدات على المجال	٣١,٢٩	٤,٢١		
٤	المجموعة (٢) المعتمدون على المجال	٤٧,٧٧	٦,٠٣	٠,٠٦	غير دال
	المجموعة (٣) المستقلات عن المجال	٤٧,٨٦	٤,٨٥		
٥	المجموعة (٢) المعتمدون على المجال	٤٧,٧٧	٦,٠٣	١٣,٠٧	٠,٠٠٢
	المجموعة (٤) المعتمدات على المجال	٣١,٢٩	٤,٢١		
٦	المجموعة (٣) المستقلات عن المجال	٤٧,٨٦	٤,٨٥	١٥,٠٥	٠,٠٠١
	المجموعة (٤) المعتمدات على المجال	٣١,٢٩	٤,٢١		

ومن هذا الجدول نتبين أهم النتائج التالية : ـ

١ ـ وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٠١ بين الذكور المستقلين عن المجال الادراكي والذكور المعتمدين على المجال في مستوى الطموح في صالح المستقلين عن المجال . مما يكشف عن الاتساق بين الاستقلال عن المجال الادراكي ومستوى الطموح المرتفع .

٢ ـ وجود فروق دالة احصائياً عند مستوى ٠,٠٠١ بين الذكور المستقلين عن المجال الادراكي والاناث المستقلات عن المجال في مستوى الطموح في صالح الذكور . مما يبين ان الذكور المستقلين عن المجال يتميزون كذلك بمستوى طموح أعلى مما يكون لدى الاناث المستقلات عن المجال .

٣ ـ لم تكشف النتائج عن وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور المعتمدين على المجال والاناث المستقلات عن المجال، مما يوضح مدى الفروق بين الجنسين في متغيري الدراسة .

٤ ـ تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٠١ بين الذكور المعتمدين على المجال والاناث المعتمدات على المجال من صالح الذكور مما يكشف عن الفروق الكبيرة بين الجنسين ويؤكد على نتائج البند[٢] .

٥ ـ وجود فروق دالة احصائياً عند مستوى ٠,٠٠١ بين المستقلات عن المجال الادراكي والمعتمدات على المجال في صالح المجموعة الأولى ، مما يكشف عن أن المستقلات عن المجال يتميزون كذلك بمستوى طموح أعلى مما يكون لدى المعتمدات . وهذه النتائج تتسق مع النتائج التي كشفت عنها المقارنة رقم (١) بين الذكور المستقلين عن المجال والذكور المعتمدين على المجال .

ب ـ التصميم التجريبي الثاني

الجنس ، الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي، والتباعد:

جدول رقم (٤) يبين متوسط درجات التباعد ومجموع مربعاتها

الجنس	البيان	التباعد	
		المستقلون عن المجال	المعتمدون على المجال
ذكور	م	(١) ٢٧٣,٨٦	(٢) ١٥٩,٢٦
	مجـ ٢	٢٧٠٤٢٩٣	٩٥٨٨٢٢
اناث	م	(٣) ٢٧٥,٨٣	(٤) ١٥٩,٠
	مجـ ٢	٢٧١٦٨٧٨	٩٢٦٥٩٩

جدول رقم (٥) يبين نتائج تحليل التباين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	النسبة الفائية	مستوى الدلالة
الجنس	٢٦	١	٢٦	٠,٠١	غير دال
التباعد	٤٦٨٦٤١	١	٤٦٨٦٤١	٢٥٨,٧٨	٠,٠١
التفاعل	٤٤	١	٤٤	٠,٠٢	غير دال
داخل المجموعات	٢٤٦٢٩١	١٣٦	١٨١٠		
المجموع	٧١٥٠٠٢	١٣٩			

وبالرجوع الى جداول الدلالة الاحصائية للنسبة الفائية (٧ : ١١٧ - ١٢٤) يتضح الآتي : -

١ - أن قيمة النسبة الفائية للجنس صغيرة جداً مما يجعلها لا تحقق أي مستوى من الدلالة الاحصائية .

٢ - أن قيمة النسبة الفائية للتباعد وهي ٢٥٨,٧٨ عند درجات حرية ١ ، ١٣٦ أكبر من القيمة ٦,٤٨ التي تعطي دلالة احصائية على مستوى ٠,٠١ وهذا يبين أن الفروق بين الأفراد المستقلين عن المجال الادراكي ، والأفراد المعتمدين على المجال في متغير التباعد ، هي فروق حقيقية لا ترجع الى عوامل الصدفة .

٣ ـ ان قيمة النسبة الفائية للتفاعل بين متغيري الجنس والتباعد صغيرة جداً بحيث لا تحقق أي مستوى من الدلالة الاحصائية ، وهذا يوضح عدم تأثر اي منهما بالآخر .

والجدول التالي يكشف عن الفروق بين المجموعات الأربعة .

جدول رقم (٦) يبين نتائج اختبار « ت » في التصميم التجريبي الثاني

رقم المقارنة	البيـــان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة « ت »	مستوى الدلالة
١	المجموعة (١) الذكور المستقلون عن المجال	٢٧٣,٨٦	٤٧,٦٢	١٠,١٩	٠,٠٠١
	المجموعـة (٢) الـذكور المعتمـدون على المجال	١٥٩,٢٦	٤٥,٠٨		
٢	المجموعة (١) الذكور المستقلون عن المجال	٢٧٣,٨٦	٤٧,٦٢	٠,١٨	غير دال
	المجموعة (٣) الاناث المستقلات عن المجال	٢٧٥,٨٣	٣٩,٢٩		
٣	المجموعة (١) الذكور المستقلون عن المجال	٢٧٣,٨٦	٤٧,٦٢	١١,٣٨	٠,٠٠١
	المجموعـة (٤) الانـاث المعتمـدات على المجال	١٥٩,ـ	٣٤,٥٤		
٤	المجموعـة (٢) الـذكور المعتمـدون على المجال	١٥٩,٢٦	٤٥,٠٨	١١,٣٦	٠,٠٠١
	المجموعة (٣) الاناث المستقلات عن المجال	٢٧٥,٨١	٣٩,٢٩		
٥	المجموعـة (٢) الـذكور المعتمـدون على المجال	١٥٩,٢٦	٤٥,٠٨	٠,٠٢	غير دال
	المجموعـة (٤) الانـاث المعتمـدات على المجال	١٥٩,ـ	٣٤,٥٤		
٦	المجموعة (٣) الاناث المستقلات عن المجال	٢٧٥,٨٣	٣٩,٢٩	١٣,٠٢	٠,٠٠١
	المجموعة (٤) الاناث المعتمدات على المجال	١٥٩,ـ	٣٤,٥٤		

ومن هذا الجدول نستخلص النتائج التالية :

١ ـ تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٠١ بين الذكور المستقلين عن المجال الادراكي ، والمعتمدين على المجال في صالح المجموعة الأولى ، وذلك في مقياس التباعد . بمعنى ان المستقلين عن المجال الادراكي هم كذلك أكثر تباعداً عن الآخرين من المعتمدين على المجال .

٢ ـ لم تكشف النتائج عن وجود فروق دالة احصائياً بين الذكور المستقلين عن المجال الادراكي والاناث المستقلات عن المجال ، مقارنة (٢) . وكذلك بين الذكور المعتمدين على المجال والاناث المعتمدات على المجال . مما يوضح عدم وجود فروق بين الجنسين بالنسبة لمقياس التباعد عن الآخرين .

٣ ـ كشفت نتائج المقارنة الرابعة عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٠١ بين الذكور المعتمدين على المجال الادراكي والاناث المستقلات عن المجال في صالح الاناث ، مما يوضح ان المستقلات عن المجال الادراكي هن كذلك اكثر تباعداً عن الآخرين .

٤ ـ تبين وجود فروق دالة احصائياً عند مستوى ٠,٠٠١ بين الاناث المستقلات عن المجال الادراكي ، والمعتمدات على المجال في صالح المجموعة الأولى . وهذه النتائج تتسق مع النتائج التي ظهرت لدى الذكور في المقارنة الأولى . كما أنها تتفق كذلك مع نتائج المقارنة الرابعة من أن المستقلات عن المجال الادراكي يتميزن بدرجة أكبر من التباعد عن الآخرين مما يكون لدى المعتمدين على المجال سواء كانوا ذكوراً أم أناثاً .

جـ ـ التصميم التجريبي الثالث : الجنس ، الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الادراكي ، وتقبل الذات :

جدول رقم (٧) يبين متوسط درجات تقبل الذات ومجموع مربعاتها

الجنس	البيان	تقبل الذات	
		المستقلون عن المجال	المعتمدون على المجال
ذكور	م مجـ ٢	(١) ٢٦٣,٠٤ ٢٥٣٤١٥٠	(٢) ١٥٦,٨٩ ٩١٢٦٠٧
اناث	م مجـ ٢	(٣) ٢٨٤,٢٦ ٢٩١٨٠٠٩	(٤) ١٥٣,٨٩ ٨٧٣٤٩٨

جدول (٨) يبين نتائج تحليل التباين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	النسبة الفائية	مستوى الدلالة
الجنس	٢٨٧١	١	٢٨٧١	١,٣٢	غير دال
تقبل الذات	٤٨٩٩٣٨	١	٤٨٩٩٣٨	٢٢٤,٨٣	٠,٠١
التفاعل	٥٠٨٩	١	٥٠٨٩	٢,٣٤	غير دال
داخل المجموعات	٢٩٦٣٥٨	١٣٦	٢١٧٩		
المجموع	٧٩٤٢٥٦	١٣٩			

وبالرجوع الى جداول الدلالة الاحصائية للنسبة الفائية (٧ : ١١٧ - ١٢٤) يتضح الآتي :

١ - أن قيمة النسبة الفائية للجنس وهي ١,٣٢ عند درجات حرية ١ ، ١٣٦ أصغر من القيمة ٣,٩٢ التي تعطي دلالة احصائية على مستوى ٠,٠٥ مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعات في متغير الجنس .

٢ - أن قيمة النسبة الفائية لتقبل الذات وهي ٢٢٤،٨٣ عند درجات حرية ١ ، ١٣٦ أكبر من القيمة ٦،٤٨ التي تعطي دلالة إحصائية على مستوى ٠,٠١ وهذا يؤكد على أن الفروق بين الأفراد المستقلين عن المجال الإدراكي ، والأفراد المعتمدين على المجال في متغير الذات ، هي فروق حقيقية لا ترجع إلى عامل الصدفة .

٣ - أن قيمة النسبة الفائية للتفاعل بين متغيري الجنس وتقبل الذات وهي ٢,٣٤ عند درجات حرية ١ ، ١٣٦ أصغر من القيمة ٣,٩٢ التي تعطي دلالة إحصائية على مستوى ٠,٠٥ وهذا يبين أن الفروق بين المتغيرين غير ذي دلالة إحصائية مما يدل على عدم وجود التأثير المتبادل بينهما .

والجدول التالي يوضح نتائج تطبيق إختبار « ت » على المجموعات .

جدول رقم (٩) يبين نتائج اختبار « ت »
في التصميم التجريبي الثالث

رقم المقارنة	البيـــان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة « ت »	مستوى الدلالة
	المجموعة (١) المستقلون عن المجال	٢٦٣,١٤	٥٦,٢١		
١	المجموعة (٢) المعتمدون على المجال	١٥٦,٨٩	٣٨,٢٣	٩,١١	٠,٠٠١
	المجموعة (١) المستقلون عن المجال	٢٦٣,١٤	٥٦,٢١		
٢	المجموعة (٣) المستقلات عن المجال	٢٨٤,٢٦	٥٠,٦٩	١,٦٢	غير دال
	المجموعة (١) المستقلون عن المجال	٢٦٣,١٤	٥٦,٢١		
٣	المجموعة (٤) المعتمدات على المجال	١٥٣,٨٩	٣٥,٧٢	٩,٥٦	٠,٠٠١
	المجموعة (٢) المعتمدون على المجال	١٥٦,٨٩	٣٨,٢٣		
٤	المجموعة (٣) المستقلات عن المجال	٢٨٤,٢٦	٥٠,٦٩	١١,٦٩	٠,٠٠١
	المجموعة (٢) المعتمدون على المجال	١٥٦,٨٩	٣٨,٢٣		
٥	المجموعة (٤) المعتمدات على المجال	١٥٣,٨٩	٣٥,٧٢	٠,٣٣	غير دال
	المجموعة (٣) المستقلات عن المجال	٢٨٤,٢٦	٥٠,٦٩		
٦	المجموعة (٤) المعتمدات على المجال	١٥٣,٨٩	٣٥,٧٢	١٢,٢٥	٠,٠٠١

ونستخلص من هذا الجدول النتائج التالية :

١ ـ وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١ بين الذكور المستقلين عن المجال الإدراكي ، والمعتمدين على المجال في مقياس تقبل الذات ، وذلك في صالح المجموعة الأولى . وهذا يعني أن المستقلين عن المجال الإدراكي يتميزون كذلك بأنهم أقل تقبلا للذات من المعتمدين على المجال .

٢ ـ لم تكشف النتائج عن وجود فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في هذا البعد ، سواء بين المستقلين والمستقلات عن المجال (مقارنة ٢) أو بين المعتمدين والمعتمدات على المجال (مقارنة ٥)

٣ ـ تبين وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٠١ بين الذكور المعتمدين على المجال

الإدراكي والإناث المستقلات عن المجال في صالح الإناث مما يكشف عن أنهن أقل تقبلا للذات من المعتمدين على المجال .

٤ ـ كشفت نتائج المقارنة (٦) عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١ بين المستقلات عن المجال الإدراكي والمعتمدات على المجال في صالح المجموعة الأولى . وتتسق هذه النتائج التي ظهرت في المقارنة الأولى بين الذكور ، كما أنها تتفق مع نتائج المقارنة الرابعة في أن المستقلات عن المجال الإدراكي يتميزن بدرجة أكبر في تقبل الذات من المعتمدين والمعتمدات على المجال .

د ـ التصميم التجريبي الرابع

الجنس ، الإعتماد ـ الإستقلال عن المجال الإدراكي ، وتقبل الآخرين

جدول رقم (١٠) يبين متوسط درجات تقبل الآخرين ومجموع درجاتها

الجنس	البيان	تقبل الآخرين	
		المستقلون عن المجال	المعتمدون على المجال
ذكور	م	(١) ٢٨٧,١١	(٢) ١٤٨,٧١
	مجـ ٢	٢٩٤٨٧٢٧	٨٨٩٣٥٥
اناث	م	(٣) ٣١١,٤٣	(٤) ١٨٨,٨٩
	مجـ ٢	٣٤٧٨٨٩٨	١٢٩٣٢٦٧

جدول رقم (١١) يبين نتائج تحليل التباين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	النسبة الفائية	مستوى الدلالة
الجنس	٣٦٣٨٤	١	٣٦٣٨٤	١٦,٠٨	٠,٠١
تقبل الآخرين	٥٩٥٧٩٦	١	٥٩٥٧٩٦	٢٦٣,٣٥	٠,٠١
التفاعل	٢٢٠٢	١	٢٢٠٢	٠,٩٧	غير دال
داخل المجموعات	٣٠٧٦٨٥	١٣٦	٢٢٦٢		
المجموع	٩٤٢٠٦٧	١٣٩			

وبالرجوع إلى جداول الدلالة الإحصائية للنسبة الفائية (٧ : ١١٧ ـ ١٢٤) يتبين الآتي :

١ ـ أن قيمة النسبة الفائية للجنس وهو ١٦،٠٨ عند درجات حرية ١ ، ١٣٦) أكبر من القيمة ٦،٤٨ التي تعطي دلالة إحصائية على مستوى ٠,٠١ وهذا يبين أن الفروق بين الذكور

والإناث في متغير تقبل الآخرين تعتبر فروقا حقيقية لا ترجع إلى عامل الصدفة .

٢ ـ إن قيمة النسبة الفائية لمتغير تقبل الآخرين وهو ٢٦٣،٣٥ عند درجات حرية ١، ١٣٦ أكبر من القيمة ٦،٤٨ التي تعطي دلالة إحصائية على مستوى ٠،٠١ ، مما يؤكد على أن الفروق بين الأفراد المستقلين عن المجال الإدراكي (ذكور وإناث) ، والأفراد المعتمدين على المجال من الجنسين في تقبل الآخرين ، هي فروق حقيقية ولا ترجع إلى عامل الصدفة .

٣ ـ أن قيمة النسبة الفائية للتفاعل بين متغيري الجنس وتقبل الآخرين وهي ٠,٩٧ أصغر من القيمة ٣,٩٢ التي تعطي دلالة إحصائية على مستوى ٠,٠٥ مما يكشف عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين ، ويبين عدم تأثر أي منهما بالآخر .

وبتطبيق إختبار « ت » على المجموعات الأربعة ظهرت النتائج التالية :

جدول رقم (١٢) يبين نتائج اختبار « ت » في التصميم التجريبي الرابع

رقم المقارنة	البيـان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة « ت »	مستوى الدلالة
١	المجموعة (١) المستقلون عن المجال	٢٨٧,١١	٤٢,٦٠	١١,٢٩	٠,٠٠١
	المجموعة (٢) المعتمدون على المجال	١٤٨,٧١	٥٧,٣٩		
٢	المجموعة (١) المستقلون عن المجال	٢٨٧,١١	٤٢,٦٠	٢,١٨	٠,٠٥
	المجموعة (٣) المستقلات عن المجال	٣١١,٤٣	٤٩,٠٨		
٣	المجموعة (١) المستقلون عن المجال	٢٨٧,١١	٤٢,٦٠	١٠,٣٠	٠,٠٠١
	المجموعة (٤) المعتمدات على المجال	١٨٨,٨٩	٣٥,٦٧		
٤	المجموعة (٢) المعتمدون على المجال	١٤٨,٧١	٥٧,٣٩	١٢,٥٦	٠,٠٠١
	المجموعة (٣) المستقلات عن المجال	٣١١,٤٣	٤٩,٠٨		
٥	المجموعة (٢) المعتمدون على المجال	١٤٨,٧١	٥٧,٣٩	٣,٤٦	٠,٠٠١
	المجموعة (٤) المعتمدات على المجال	١٨٨,٨٩	٣٥,٦٧		
٦	المجموعة (٣) المستقلات عن المجال	٣١١,٤٣	٤٩,٠٨	١١,٧٧	٠,٠٠١
	المجموعة (٤) المعتمدات على المجال	١٨٨,٨٩	٣٥,٦٧		

١ ـ كشفت نتائج المقارنة الأولى عن وجود فروق ذات دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى ١ ٠ ٠ , ٠ بين المستقلين عن المجال الإدراكي والمعتمدين على المجال في متغير تقبل الآخـرين ، وذلك في صالح المجموعة الأولى . وهذا يعني أن المستقلين عن المجال الإدراكي يشعرون بأنهم أقل تقبلا من الآخرين مما يحدث لدى المعتمدين على المجال .

٢ ـ تبين وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى ٠٥ ٠ و٠ بين الذكور المستقلين عن المجال الادراكي والاناث المستقلات عن المجال في صالح الاناث . مما يبين ان الاناث المستقلات عن المجال الادراكي يتميزن كذلك بانهن اقل تقبلا من الآخرين مما يكون لدى الذكور المستقلين عن المجال .

٣ ـ كشفت نتائج المقارنات (٣) ، (٤) عن وجود فروق ذات دلالة إحصـائية عنـد مستوى ١ ٠ ٠ , ٠ بين الأفراد المستقلين عن المجال الإدراكي من الجنسين ، والأفراد المعتمدين على المجال من الجنسين في صالح المستقلين عن المجال ، مما يكشف عن العلاقة الموجبة بين خاصية الإستقلال عن المجال الإدراكي والتقبل من الآخرين . فكلما كان الفرد أكثر ميلا إلى الإستقلال عن المجال ، كلما إزداد شعوره بأنه أقل تقبـلا من الآخـرين ، وذلك ممـا يكون لدى الأفـراد المعتمدين على المجال .

٤ ـ تبين من المقارنة الخامسة وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى ٠١ و٠ بين الذكور المعتمدين على المجال الإدراكي والإناث المعتمدات على المجال في صالح الإناث ويوضح ذلك أن الأناث المعتمدات على المجال الإدراكي يتميزن كذلك بأنهن أكثر تقبلا من الآخرين مما يكون لدى المستقلات عن هذا المجال .

٥ ـ تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٠١ و٠ بين المستقلات عن المجال الإدراكي والمعتمدات على المجال في صالح المجموعة الأولى . وتتفق هذه النتائج مع النتائج التي ظهرت في المقارنة الأولى لدى الذكور من أن المتميزين بالإستقـلال عن المجـال الإدراكي هم كذلك أقل تقبلا من الآخرين .

هـ ـ التصميم التجريبي الخامس

الجنس ، الإعتماد ـ الإستقلال عن المجال الإدراكي ، ومفهوم الذات

جدول رقم (١٣) يبين متوسط درجات مفهوم الذات ومجموع مربعاتها

الجنس	البيان	مفهوم الذات: المستقلون عن المجال	مفهوم الذات: المعتمدون على المجال
ذكور	م	(١) ٨٢٤,٠٩	(٢) ٤٦٤,٨٦
	مجـ ٢	٢٤٥٠٩٥٦٨	٨٢٣٩٦٨٦
اناث	م	(٣) ٨٧١,٥١	(٤) ٥٠٤,٣٤
	مجـ ٢	٢٧٢٤٥٣١٢	٩٢٨٩٢٩٢

جدول رقم (١٤) يبين نتائج تحليل التباين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	النسبة الفائية	مستوى الدلالة
الجنس	٦٦٠٩٦	١	٦٦٠٩٦	٣,٦٥	غير دال
مفهوم الذات	٤٦١٧٠٠٨	١	٤٦١٧٠٠٨	٢٥٤,٧٢	٠,٠١
التفاعل	٥٢٨	١	٥٢٨	٠,٠٣	غير دال
داخل المجموعات	٢٤٦٥١٠٤	١٣٦	١٨١٢٥		
المجموع	٧١٤٨٧٣٦	١٣٩			

وبالرجوع إلى جداول الدلالة الإحصائية للنسبة الفائية (٧ : ١١٧ ـ ١٢٤) نتبين الآتي :

١ ـ أن قيمة النسبة الفائية للجنس وهي ٣,٦٥ عند درجات حرية ١ ;١٣٦ اصغر من القيمة ٣,٩٢ التي تعطي دلالة إحصائية على مستوى ٠,٠٥ مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين المجموعات في متغير الجنس.

٢ ـ أن قيمة النسبة الفائية لمفهوم الذات وهي ٢٥٤و٧٢ .عند درجات حرية ١ ،١٣٦ أكبر من القيمة ٦,٤٨ التي تعطي دلالة إحصائية على مستوى ٠,٠١ مما يبين أن الفروق بين الأفراد

المستقلين عن المجال الإدراكي من الجنسين والمعتمدين على المجال في متغير مفهوم الذات ، هي فروق حقيقية لا ترجع إلى عامل الصدفة .

٣ ـ أن قيمة النسبة الفائية للتفاعل بين متغيري الجنس ومفهوم الذات وهي ٠,٠٣ عند درجات حرية ١ ، ١٣٦ أصغر بكثير من القيمة ٣,٩٢ التي تعطي دلالة إحصائية على مستوى ٠,٠٥ ، مما يبين أن الفروق بين المتغيرين غير ذي دلالة إحصائية وبالتالي لا يوجد تفاعل بينهما .

الجدول التالي (١٥) يكشف عن نتائج اختبار « ت » على المجموعات الأربعة

رقم المقارنة	البيـــان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة « ت »	مستوى الدلالة
١	المجموعة (١) المستقلون عن المجال	٨٢٤,٠٩	١٤٥,٤٥	١٠,٤١	٠,٠٠١
	المجموعة (٢) المعتمدون على المجال	٤٦٤,٨٦	١٣٩,٠٢		
٢	المجموعة (١) المستقلون عن المجال	٨٢٤,٠٩	١٤٥,٤٥	١,٣٨	غير دال
	المجموعة (٣) المستقلات عن المجال	٨٧١,٥١	١٣٧,٤٨		
٣	المجموعة (١) المستقلون عن المجال	٨٢٤,٠٩	١٤٥,٤٥	١٠,٣٨	٠,٠٠١
	المجموعة (٤) المعتمدات على المجال	٥٠٤,٣٤	١٠٥,١٠		
٤	المجموعة (٢) المعتمدون على المجال	٤٦٤,٨٦	١٣٩,٠٢	١٢,١٢	٠,٠٠١
	المجموعة (٣) المستقلات عن المجال	٨٧١,٥١	١٣٧,٤٨		
٥	المجموعة (٢) المعتمدون على المجال	٤٦٤,٨٦	١٣٩,٠٢	١,٣٢	غير دال
	المجموعة (٤) المعتمدات على المجال	٥٠٤,٣٤	١٠٥,١٠		
٦	المجموعة (٣) المستقلات على المجال	٨٧١,٥١	١٣٧,٤٨	١٢,٣٧	٠,٠٠١
	المجموعة (٤) المعتمدات على المجال	٥٠٤,٣٤	١٠٥,١٠		

ونستخلص من الجدول السابق النتائج التالية :

١ ـ وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١ بين المستقلين عن المجال الإدراكي والمعتمدين على المجال في صالح المجموعة الأولى . مما يعني أن مفهوم الذات لدى المستقلين عن المجال يكون أقل مما يكون لدى المعتمدين على المجال .

٢ ـ لم تكشف النتائج في المقارنة الثانية عن وجود فروق بين الجنسين في مفهوم الذات ، وذلك بين المستقلين والمستقلات عن المجال الإدراكي .وقد اتسقت هذه النتائج مع نتائج المقارنة الخامسة بين الذكور المعتمدين على المجال الإدراكي والإناث المعتمدات على المجال . مما يؤكد على عدم وجود فروق بين الجنسين في مفهوم الذات ، سواء بين المستقلين والمستقلات عن المجال الإدراكي ، أو بين المعتمدين والمعتمدات على المجال .

وبذلك اتفقت نتائج تحليل التباين (جدول رقم ١٤) مع نتائج الفروق بين المجموعات الأربعة .

٣ ـ كشفت نتائج المقارنة الثالثة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١ بين الذكور المستقلين عن المجال الإدراكي ، والإناث المعتمدات على المجال لصالح المجموعة الأولى . مما يوضح أن المستقلين عن المجال يكون لديهم مفهوم أقل إيجابية عن ذواتهم مما يكون لدى المعتمدات على المجال .

٤ ـ تبين وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١ في المقارنة الرابعة بين الذكور المعتمدين على المجال الإدراكي والإناث المستقلات عن المجال في صالح الإناث ، وهذا يعني أن المستقلات عن المجال يتميزن بمفهوم ذات أقل إيجابية من الذكور المعتمدين على المجال .

٥ ـ كشفت نتائج المقارنة السادسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١ بين الإناث المستقلات والمعتمدات على المجال الإدراكي في صالح المستقلات عن المجال .

وتتسق هذه النتائج مع نتائج المقارنة الأولى التي تتناول الفروق بين الذكور . وتوضح كلا المقارنتين أن المستقلين عن المجال الإدراكي من الذكور والإناث يتميزون كذلك بأن لديهم صورة أقل إيجابية عن ذواتهم مما يكون لدى المعتمدين على المجال ، سواء كانوا ذكورا أم إناثا .

مناقشة النتائج :

من واقع النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية ، وعلى ضوء المشكلة التي تتناولها والفروض التي تحاول تحقيقها ، وما كشفت عنه الدراسات السابقة التي أشير إليها في البحث الحالي ، تناقش النتائج على النحو التالي :

أولا : بالنسبة للفرض الأول :

«يتميز المستقلون والمستقلات عن المجال الإدراكي بمستوى طموح أعلى مما يكون لدى المعتمدين والمعتمدات في هذا المجال » .

لقد كشفت نتائج التصميم التجريبي الأول عن وجود فروق دالة إحصائيا بين المستقلين

والمستقلات عن المجال الإدراكي ، والمعتمدين والمعتمدات على هذا المجال في مستوى الطموح وكانت هذه الفروق في صالح المستقلين والمستقلات عن المجال الإدراكي . حيث يبلغ متوسط درجات المستقلين عن المجال الإدراكي على إستبيان مستوى الطموح ٦١,١٧ ، في حين يبلغ متوسط درجات المعتمدين على المجال ٤٧,٧٧ . كما يبلغ متوسط درجات المستقلات عن المجال الإدراكي ٤٧,٨٦ ، في حين يبلغ متوسط درجات المعتمدات على هذا المجال ٣١,٢٩ (الجداول رقم ٢ ،٣)

ولما كانت الدرجة المرتفعة بشكل نسبي على إختبار الأشكال المتضمنة ، أداة قياس متغير « الاعتماد ـ الاستقلال عن المجال الإدراكي » معناها أن الفرد يميل إلى الإستقلال عن المجال الإدراكي ، كما تعني الدرجة المرتفعة بشكل نسبي على إستبيان مستوى الطموح أداة قياس متغير مستوى الطموح أن الفرد يتميز بمستوى الطموح المرتفع ، فإن النتائج الحالية تدل على وجود الإتساق بين متغيري الإستقلال عن المجال الإدراكي كأحد الاساليب المعرفية ومستوى الطموح مما يثبت صدق الفرض الأول . ويعني ذلك أنه كلما زاد ميل الفرد الى الإستقلال عن المجال الإدراكي ، أي ينظر إلى موضوعات المجال في صورة منفصلة أو مستقلة عن الأرضية المنظمة له معتمدا في ذلك على إمكانياته ، تميز مستوى طموحه بالارتفاع كذلك ، وهذا يشير إلى أنه يميل إلى التفوق والكفاح وتحمل المسئولية ، والإعتماد على النفس والمثابرة معتمدا في ذلك على إطاره المرجعي ، دالا بذلك على مستوى الأداء الذي يتوقع أو يتطلع أن يصل إليه أو أن يحققه على أساس تقديره لمستوى قدراته وإمكانياته الشخصية .

وتتفق هذه النتائج مع ما كشفت عنه الدراسات السابقة حول الخصائص النفسية التي تميز الأشخاص الذيني يميلون إلى الإستقلال عن المجال الإدراكي في استجاباتهم للمواقف المختلفة ، وخاصة ما كشفت عنه دراسة أولتمان Oltman (١٩٧٥) من أن الأفراد الذين يتميزون بالأستقلال عن المجال الإدراكي غالبا ما يكونون طموحين ، ولذلك فإنهم لا يهتمون كثيرا بآراء الآخرين ، أو الإعتماد عليهم .

وقد ظهر ذلك واضحا في دراسة كاميليا عبد الفتاح (١٩٧١) ، حيث تبين أن التطرف في مستوى الطموح بالإرتفاع أو الإنخفاض يصاحبه إنخفاض في المكانة الإجتماعية للفرد (٨)

ثانيا : بالنسبة للفرض الثاني :

« يتميز المستقلون والمستقلات عن المجال الإدراكي بالحصول على درجات في أبعاد مفهوم الذات أعلى مما يحصل عليه المعتمدون والمعتمدات على هذا المجال »

يتبين من نتائج التصميم التجريبي الثاني (الجداول ٤ ،٥ ،و٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستقلين عن المجال الإدراكي والمعتمدين على هذا المجال في مقياس التباعد ـ البعد الأول لمفهوم الذات ـ حيث يبلغ متوسط درجات المستقلين عن المجال ٢٧٣،٨٦ ، في حين يبلغ

متوسط درجات المعتمدين على المجال ١٥٩،٢٦ ، وذلك في صالح المجموعة الأولى . كما تكشف نفس النتائج عن وجود فروق دالة إحصائيا بين المستقلات عن المجال الإدراكي والمعتمدات على هذا المجال ، حيث يبلغ متوسط درجات المستقلات عن المجال ٢٧٥,٨٣ ، في حين يبلغ متوسط درجات المعتمدات على هذا المجال ١٥٩,٠٠ وذلك في صالح المجموعة الأولى كذلك ، ما يثبت صدق الفرض الثاني بالنسبة للبعد الأول من أبعاد مفهوم الذات وهو الإحساس بالتباعد.

أما بالنسبة للبعد الثاني وهو تقبل الذات ، فقد كشفت نتائج التصميم التجريبي الثالث (الجداول ٧ ، ٨ ، ٩) عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستقلين والمستقلات عن المجال الإدراكي ، والمعتمدين والمعتمدات على هذا المجال في مقياس تقبل الذات ، وذلك في صالح المستقلين والمستقلات عن المجال ، حيث يبلغ متوسط درجات المستقلين ٢٦٣,١٤ ، في حين يبلغ متوسط درجات المعتمدين ١٥٦,٨٩ . كما يبلغ متوسط درجات المستقلات عن المجال الإدراكي ٢٨٤,٢٦ ، في حين يبلغ متوسط درجات المعتمدات على هذا المجال ١٥٣,٨٩ مما يثبت صدق الفرض الثاني بالنسبة للبعد الثاني من أبعاد مفهوم الذات.

أما بشأن مقياس تقبل الآخرين ، والذي يمثل البعد الثالث ، فقد كشفت نتائج التصميم التجريبي الرابع (الجداول ١٠ ، ١١ ، ١٢) عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستقلين عن المجال الإدراكي والمعتمدين على هذا المجال في صالح المجموعة الأولى . حيث يبلغ متوسط درجات المستقلين عن المجال ٢٨٧،١١ ، في حين يبلغ متوسط درجات المعتمدين ١٤٨،٧١ . كما كشفت نفس النتائج عن وجود فروق دالة إحصائيا بين المستقلات عن المجال والمعتمدات على هذا المجال في صالح المستقلات أيضا . حيث يبلغ متوسط درجات المستقلات عن المجال ٣١١،٤٣ ، في حين يبلغ متوسط درجات المعتمدات على هذا المجال ١٨٨،٨٩ مما يثبت صدق الفرض الثاني بالنسبة للبعد الثالث من أبعاد مفهوم الذات .

ومما يدعم نتائج أبعاد مفهوم الذات في علاقتها بمتغير « الإعتماد - الإستقلال عن المجال الإدراكي » ويؤكد على الإتساق بين المظاهر النفسية للأبعاد الثلاثة ، ما كشفت عنه نتائج التصميم التجريبي الخامس (الجداول ١٣ ، ١٤ ، ١٥) حول العلاقة بين متغير « الأعتماد - الإستقلال عن المجال الإدراكي » ومتغير مفهوم الذات كوحدة كلية فقد كشفت هذه النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستقلين عن المجال الإدراكي ، والمعتمدين على هذا المجال في صالح المستقلين. حيث يبلغ متوسط درجات المستقلين عن المجال على اختبار مفهوم الذات ٨٢٤,٠٩ ، في حين يبلغ متوسط درجات المعتمدين على هذا المجال ٤٦٤,٨٦ . كما تبين وجود فروق دالة احصائيا بين المستقلات عن المجال الادراكي والمعتمدات على هذا المجال في صالح المستقلات أيضاً ، حيث يبلغ متوسط درجات المستقلات ٨٧١,٥١ ، في حين يبلغ متوسط درجات المعتمدات ٥٠٤,٣٤ وذلك يؤكد على صدق الفبض الثاني من أن المستقلين والمستقلات عن المجال الادراكي يحصلون على درجات أكبر في أبعاد مفهوم الذات من المعتمدين والمعتمدات على هذا المجال.

ولما كانت الدرجة المرتفعة بشكل نسبي على مقياس التباعد ـ البعد الأول لمفهوم الذات ـ تعني « شعوراً بالنقص» أو « شعوراً بالتفوق » وذلك أن بعد الذات عن الشخص العادي أما أن يكون بالزيادة أو النقصان . وأن الدرجة المرتفعة على مقياس تقبل الذات البعد الثاني لمفهوم الذات ـ تدل على وجود مستوى طموح عال لدى الأفراد ، وأن الدرجة المرتفعة كذلك على مقياس تقبل الآخرين ـ البعد الثالث من أبعاد مفهوم الذات ـ تدل على عدم تقبل الآخرين ، فإن ذلك يفسر لنا الإتساق الواضح بين الخصائص النفسية لمتغيري الإستقلال عن المجال الإدراكي ومفهوم الذات . ذلك المفهوم الذي يتكون وينمو من خلال إحتكاك الفرد بالبيئة ، وخاصة البيئة الإجتماعية ، أي من علاقة الفرد الديناميكية بالعالم الخارجي ، وخاصة المجتمع الذي يعيش فيه . ومن أهم مظاهر هذا الإتساق أن الأشخاص الذين يميلون إلى الإستقلال عن المجال الإدراكي ، أي الذين يعتمدون في إدراكهم لعناصر المجال على تصوراتهم وإمكانياتهم وليس على ما يوجد بالمجال من مؤثرات مما يجعل مدركاتهم تتميز بالتحليل والتجريد ، أنهم كذلك يكونون أكثر تباعدا عن الأشخاص الآخرين ، وأقل تقبلا لذواتهم وللآخرين .

وبالتالي تؤكد نتائج الدراسة الحالية ما سبقها من أبحاث ودراسات أشار إليها الباحث . وخاصة ما تبين من أن الأشخاص الذين يتميزون بالتحليل والتجريد للموضوعات التي يدركونها ، أي الذين يميلون إلى الإستقلال عن المجال الإدراكي ، يظهرون إحساسا واضحا بإنفصال ذواتهم عن المجال ، وبالتالي يكون لديهم إدراك واضح عن حاجاتهم ومشاعرهم ، وكل ما من شأنه أن يميزهم عن الأشخاص الآخرين ، مما يجعلهم أكثر تباعدا وأقل تقبلا للآخرين . وهذا عكس ما يتميز به الأشخاص الذين يميلون إلى الإعتماد على المجال الإدراكي ، فإنهم عادة ما يعتمدون على المصادر الخارجية في تحديد أحكامهم ومشاعرهم وإحتياجاتهم مما يجعلهم أقل تباعدا وأكثر تقبلا للأشخاص الآخرين كأحد هذه المصادر. ويتفق ذلك مع دراسة ليرد وبرجلاس Laird and Berglas (١٩٧٥) التي كشفت عن أن الأفراد الذين يميلون إلى الإعتماد على المجال الإدراكي يستخدمون المراجع الإجتماعية الخارجية في مواقف التفاعل الإجتماعي بدرجة أكبر مما يستخدمها الأفراد الذين يميلون إلى الإستقلال عن المجال الإدراكي.

كما تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة أوليسكر Oleśker (١٩٧٨) التي أوضحت أنه كلما زادت درجة التمايز بين الذات والموضوع ، زادت درجة الإستقلال عن المجال الإدراكي ، ومع نتائج دراسة باراجا Baraga (١٩٧٨) التي بينت أن الأطفال الأقل مودة وصداقة مع الأطفال الآخرين يكونون أكثر إستقلالا عن المجال الإدراكي .

كما تبين من دراسة أولتمان Oltman (١٩٧٥) أن صورة الذات لدى المستقلين عن المجال الإدراكي تختلف عما يكون لدى المعتمدين على المجال . فبينما يميل المستقلون عن المجال الإدراكي الى وصف أنفسهم بأنهم يتميزون بالقسوة ، أنهم ليسوا موضع إعتبار من الآخرين ، وأنهم طموحون فإن الأشخاص الذين يميلون إلى الإعتماد على المجال الإدراكي يميلون كذلك إلى وصف أنفسهم بأنهم موضع إعتبار من الآخرين ، مسالمون ، مقبولون من الآخرين . وتتسق

هذه النتائج مع نتائج دراسة «قشقوش» (١٩٧٥) التي تبين منها أن الطلاب ذوي مستويات الطموح المرتفعة أقل تقبلا للذات ، وأكثر إحساسا بالتباعد وأقل تقبلا للآخرين من قرنائهم ذوي مستويات الطموح المنخفضة .

ثالثا : بالنسبة للفرض الثالث :

«يتميز المستقلون عن المجال الإدراكي بالحصول على درجات أعلى في مستوى الطموح وأبعاد مفهوم الذات مما تحصل عليه المستقلات عن هذا المجال.»

لقد أثبتت الدراسات السابقة المشار إليها في هذه الدراسة ، سواء ما أجري منها في الولايات المتحدة والمجتمعات الغربية ، أو ما تم في المجتمع العربي ، أن هناك فروقا بين الجنسين في بعد « الإعتماد ـ الإستقلال عن المجال الإدراكي » وانتهت هذه الدراسات إلى أن الذكور أكثر ميلا إلى الإستقلال عن المجال الإدراكي من الإناث .

وقد كشفت النتائج الحالية عن وجود فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في المتغيرات موضوع الدراسة . فلقد تبين من نتائج التصميم التجريبي الأول الخاص بمتغير مستوى الطموح (الجداول ١ ، ٢ ، ٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين ، سواء بين المستقلين والمستقلات عن المجال الإدراكي ، أو بين المعتمدين والمعتمدات على هذا المجال حيث يبلغ متوسط درجات المستقلين عن المجال على استبيان مستوى الطموح ٦١,١٧ , في حين يبلغ متوسط درجات المستقلات عن المجال ٤٧,٨٦ مما يعني أن الذكور المستقلين عن المجال الإدراكي يتميزون كذلك بمستوى طموح أعلى مما يكون لدى المستقلات عن هذا المجال. وكانت نفس النتائج بالنسبة للمعتمدين والمعتمدات. مما يشير إلى أن الذكور يتميزون بمستوى طموح مرتفع بدرجة أكبر مما يكون لدى الإناث . وبذلك يتحقق صدق الشطر الأول من الفرض الثالث.

وتتسق هذه النتائج بصفة عامة مع نتائج الدراسات التي أجريت على عينات عربية مثل دراسة الزيادي (١٩٦٤) التي تبين منها أن الطالبات أقل طموحا من الطلبة كما تبين أنه كلما ازداد التوافق الدراسي ، ارتفع مستوى الطموح (١٢) . ومع دراسة كاميليا عبد الفتاح (١٩٧١) التي كشفت عن فروق جوهرية بين الجنسين ، حيث تبين إنخفاض مستوى طموح الطالبات بالنسبة لمستوى طموح الطلبة (٩). كما تتفق هذه النتائج مع نتائج الدراسات التي أجريت في ثقافات مغايرة (١: ٣٧ ـ ٣٨) .

ويفسر الباحث هذا الإختلاف بين الجنسين في متغيري الإستقلال عن المجال الإدراكي ، ومستوى الطموح في ضوء الإطار الثقافي العام للمجتمع العربي ، والذي ما زال يتيح الفرص المختلفة للذكور بدرجة أكبر ـ إلى حد ما ـ مما يوفرها للإناث . كما أن الأدوار الإجتماعية المختلفة التي يقوم بها الجنسان وتعززها القيم الثقافية والإجتماعية السائدة في المجتمع يكون لها أثر كبير في تنمية الجوانب السلوكية التي يتضمنها كلا المتغيرين.

أما بالنسبة لمتغير مفهوم الذات كوحدة كلية ، فلقد تبين من نتائج التصميم التجريبي الخامس (الجداول ١٣ ، ١٤ ، ١٥) عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الجنسين ، سواء بين المستقلين والمستقلات عن المجال الإدراكي ، أو بين المعتمدين والمعتمدات على هذا المجال . يؤكد ذلك ما كشفت عنه نتائج الأبعاد المكونة لمفهوم الذات . فلم تظهر فروق دالة إحصائيا سواء بين المستقلين والمستقلات عن المجال الإدراكي ، أو بين المعتمدين والمعتمدات على هذا المجال في بعد الإحساس بالتباعد (التصميم التجريبي الثاني، الجداول ٤،٥،٦ ،) وكذلك بالنسبة للبعد الثاني تقبل الذات (التصميم التجريبي الثالث، الجداول ٧،٨،٩) مما يشير إلى عدم صدق الشطر الثاني من الفرض الثالث .

ولم تكشف النتائج عن وجود فروق جوهرية بين الجنسين إلا في البعد الثالث من أبعاد مفهوم الذات وهو تقبل الآخرين . فقد تبين من نتائج التصميم التجريبي الرابع (الجداول ١٠ ، ١١ ، ١٢) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستقلين والمستقلات عن المجال الإدراكي في صالح الإناث ، حيث يبلغ متوسط درجات الذكور ١١ ، ٢٨٧ ، في حين يبلغ متوسط درجات الإناث ٤٣ ، ٣١١ وقد تأكدت هذه الفروق بنفس مستوى الدلالة الإحصائية بين المعتمدين والمعتمدات على المجال الإدراكي، حيث يبلغ متوسط درجات الذكور ١٤٨،٧١ في حين يبلغ متوسط درجات الإناث ١٨٨،٨٩ في صالح الإناث أيضاً .

ولما كانت الدرجة على مقياس تقبل الآخرين تعبر عن مدى الفرق بين تصور الفرد لما يجب ان يكون عليه وتصوره للشخص العادي . وإذا اعتبرنا أن تصوره لما يجب ان يكون عليه هو تصور للشخص المثالي ، وأن تصوره للشخص العادي هو تصوره لمعظم أفراد مجتمعه ، كان مثل هذا الفرق يدل على مدى تقبل الفرد للمجتمع الذي يعيش فيه (١١ : ١١). وحيث أن درجات الإناث أعلى من درجات الذكور على هذا المقياس ، فإن ذلك يدل بالنسبة لعينة الدراسة سواء المستقلات عن المجال الإدراكي ، أو المعتمدات على هذا المجال أنهن أقل تقبلا للأشخاص الآخرين من الذكور . مما يعني أن الأناث أقل رضا وتقبلا للظروف الإجتماعية المحيطة بهن .

الخلاصة :

وبذلك تكون الدراسة الحالية ـ من وجهة نظر الباحث ـ قد حققت أهدافها من حيث الكشف عن الإتساق بين المظاهر النفسية للمتغيرات الثلاثة التي تناولتها : « الإعتماد ـ الإستقلال عن المجال الإدراكي » ، مستوى الطموح ، ومفهوم الذات . حيث قد تبين من النتائج أن الأشخاص الذين يتميزون بالإستقلال عن المجال الإدراكي ، يكون لديهم مستوى طموح مرتفع ، كما يميلون إلى أن يكونوا أكثر تباعدا عن الآخرين ، وأقل تقبلا لذواتهم وللآخرين . في حين يتميز الأشخاص الذين يميلون إلى الإعتماد على المجال الإدراكي بمستوى طموح أقل مما يكون لدى المستقلين عن المجال . كما أنهم يكونون أقل إحساسا بالتباعد عن الأشخاص الآخرين ، وأكثر تقبلا للذات وللآخرين . كما قد تأكدت الفروق بين الجنسين في بعض المتغيرات التي تناولتها هذه الدراسة .

١ - يتقدم الباحث بالشكر الجزيل لكل من ساهم بالرأي أو بالمساعدة في هذه الدراسة ويخص بالشكر الزميل الدكتور فاروق أبو عوف الذي ساعد في تطبيق الاختبارات ، والزميلة الدكتورة أمينة كاظم لمقترحاتها وآرائها بشأن طريقة التحليل الإحصائي والتي استفاد منها الباحث . كما يشكر الأستاذين عبد الكريم أحمد حسين وفتحي أحمد صالح الأخصائيين بمركز الحاسب العلمي بجامعة الكويت لحسابهما نتائج الدراسة .

المراجع

١ - ابراهيم زكي على قشقوش (١٩٧٥) دراسة للتطلع بين الشباب الجامعي في علاقته بمفهوم الذات » رسالة دكتوراه مقدمة لكلية التربية - جامعة عين شمس .

٢ - أحمد زكي صالح (١٩٧٢) « علم النفس التجريبي » النهضة المصرية - القاهرة .

٣ - أنور محمد الشرقاوي ، وسليمان الخضري الشيخ (١٩٧٧) « اختبار الاشكال المتضمنة » الصورة الجمعية - دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة

٤ - أنور محمد الشرقاوي (١٩٨١) « الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت » العدد الأول - السنة التاسعة ، مجلة العلوم الاجتماعية - الكويت .

٥ - رمزية الغريب (١٩٧٠) « التقويم والقياس النفسي والتربوي » الانجلو المصرية - القاهرة .

٦ - سليمان الخضري الشيخ ، وأنور محمد الشرقاوي (١٩٧٨) « دراسة لبعض العوامل المرتبطة بالاستقلال الادراكي » الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس - المجلد الخامس دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة .

٧ - فؤاد البهى السيد (١٩٥٨) « الجداول الاحصائية لعلم النفس والعلوم الانسانية الأخرى » دار الفكر العربي - القاهرة .

٨ - كاميليا عبد الفتاح (١٩٧١) « مستوى الطموح وأثره في العلاقات الاجتماعية » مجلة التربية الحديثة - ابريل ١٩٧١ .

٩ - كاميليا عبد الفتاح (١٩٧١) « الفرق بين الجنسين في مستوى الطموح » في « استبيان مستوى الطموح للراشدين » (١٩٧٥) النهضة المصرية - القاهرة .

١٠ - كاميليا عبد الفتاح (١٩٧٥) « استبيان مستوى الطموح للراشدين » الطبعة الثانية النهضة المصرية - القاهرة .

١١ - محمد عماد الدين اسماعيل « اختبار مفهوم الذات للكبار » النهضة المصرية القاهرة .

١٢ ـ محمود الزيادي (١٩٦٤) « دراسة تجريبية في التوافق الدراسي لطلبة الجامعات » رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الآداب ـ جامعة عين شمس في كاميليا عبد الفتاح (١٩٧٥) « كراسة تعليمات استبيان مستوى الطموح للراشدين ص ٩ ـ النهضة المصرية ـ القاهرة ـ.

13 Barrett, G.V. a Thornton, C.L. (1967) «**Cognitive style differences between engineers and college students**» Perceptual and Motor skills vol. 25

14 Dubois, T.S. and Cohen, W. (1970) «**Relationship between measures of Psychological differentiation and intellectual ability**» Perceptual and Motor skills vol. 31

15 Edwards, Allen L., (1973) «**Statistical Methods**» Third Edition Holt Rinehart and Winston, inc.,

16 Goldman, R. and Warren, R. (1973) «**Discriminant analysis of study strategies connected with college grade success in different major fields**» Journal of Educational Measurement Vol. 10

17 Goodenough, D.R. and oltman, P.K. and Friedman, F. and Moore, C.A. and witkin, H.A. (1979) «**Cognitive Styles in the Development of Medical Careers**». Journal of Vocational Behavior Vol. 14.

18 Messick, S. and Damarin, F. (1964) «**Cognitive styles and memory for faces**» Journal of Abnormal and Social Psychology Vol. 69

19 Minard, J.G., and Mooney, W. (1969) «**Psychological differentiation and Perceptual defense: Studies of the Separation of Perception from emotion**» Journal of Abnormal and social Psychology, Vol. 74.

20 Oltman, P.K., Goodenough, D.R. and Witkin, H.A., and Freedman, N. (1975 «**Psychological differentiation as afactor in conflict resolution**» Journal of Personality and Social Psychology, Vol. 32.

21 Popham, W. and Sirotnik, K.A., (1973) «**Educational statistics, use and interpretation**» **Second Edition** Harper and Row publishers.

22 Snedecor, S.W. (1956) «**Statistical Methods**» The Iowa State College Press.

23 Witkin, H.A. and etal (1954) «**Personality Through Perception**». Harper and Row N.Y.

24 Witkin, H.A. et al. (1962) **Psychological Differentiation**» John Wiley and sons N.Y.

25 Witkin, H.A. (1965) **Psychological differentiation and forms of Pathology**» Journal of Abnormal Psychology Vol. 70

26 Witkin, H.A. (1970) «**Psychological Differentiation, in P.B. Warr (ed) Thought and Personality**» Penguin Books (1975).

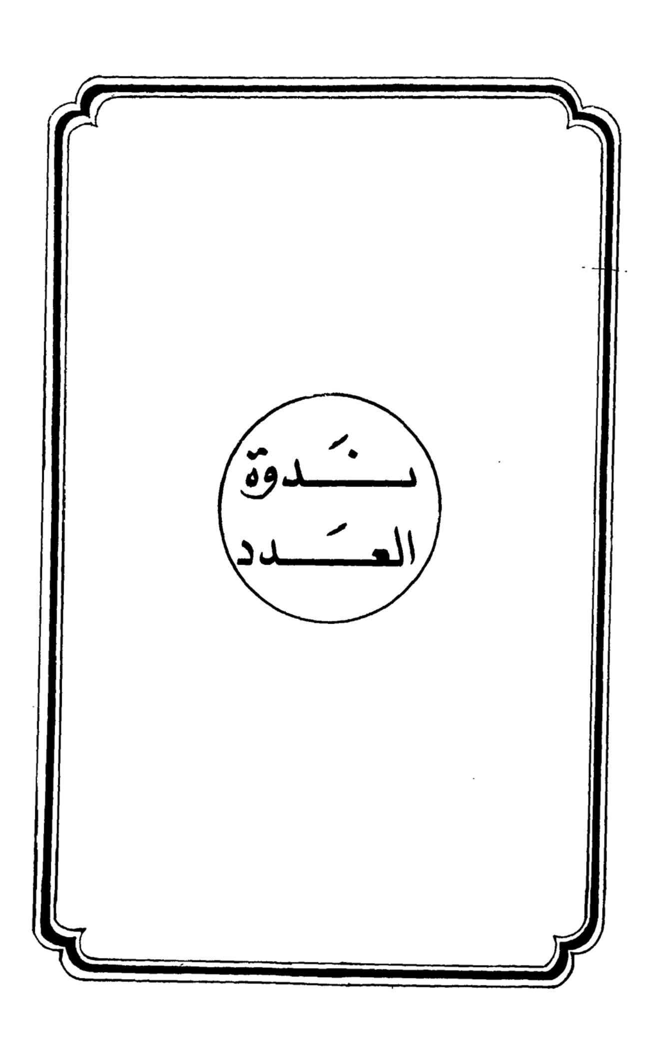
27 Witkin, H.A., et al (1971) «A manual for the Embedded figures Tests» Consulting Psychologists Press inc., California.

28 Witkin, H.A. et al (1975) «**Field - Dependent and Field independent cognitive styles and their Educational implications**» R.B., Educational Testing Service N.J.

29 Witkin, H.A. and Goodenough, D.R. (1976) «**Field Dependence and interpersonal Behavior**» R.B., Educational Testing Service, N.J.

30 Witkin, H.A. and Goodenough, D.R. (1977) «**Field Dependence and interpersonal Behavior**» Psychological Bulletin Vol. 84, N.4

31 Witkin, H.A. and Goodenough, D.R. and oltman, P.K., (1979) «**Psychological Differentiation: Current Status**» Journal of Personality and Social Psychology Vol. 37, No.7



نـــدوة
العـــدد

ندوة العدد

استمرارا في سياسة التطوير التي تنتهجها المجلة ، نتابع نشر الندوات المختلفة حول القضايا المتعلقة بالعلوم الاجتماعية .

ونناقش في ندوة هذا العدد موضوع **الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ومدى ملاءمتها للوطن العربي .**

يدير الندوة الدكتور ابراهيم **عثمان** الاستاذ المساعد بقسم الاجتماع في جامعة الكويت . ويشارك فيها كل من الدكتور يحيى حداد والاستاذ الدكتور سمير نعيم وهما من قسم الاجتماع في جامعة الكويت ، والدكتور عبد **الباسط** عبد **المعطي** الخبير بالمعهد العربي للتخطيط .

الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ومدى ملاءمتها للوطن العربي

تنظيم وتحرير :
د. ابراهيم عثمان *

ابراهيم عثمان :

بدأ علم الاجتماع يأخذ مكانته بين العلوم منذ فترة وجيزة ، وقد دخل الوطن العربي بشكله الحديث قريبا في الثلاثينات من هذا القرن . وكان دخوله بصفة رسمية من خلال الجامعات ، ثم بدأت تظهر مراكز البحث العلمي التي تتضمن أحيانا مختصين في هذا العلم وان كان هناك مراكز خاصة به كما هو الحال في مصر وتونس والمغرب و والعراق . ويهدف علم الاجتماع كالعلوم الأخرى إلى بناء مستوى معرفي ، يصلح لتفسير البناء الاجتماعي وتطوراتها ، كما يهدف أيضا إلى تطبيق هذه المعرفة في احداث التغيرات اللازمة في المجتمع ونظمه وجماعاته والعلاقات واحداث التنمية على اسس علميه وسليمه وبالتالي ترشيد القرار . . ويمكن القول ان علم الاجتماع في الوطن العربي ومن خلال وجوده في الجامعات كان يجب ان يقوم بهذه الادوار وخاصة المجالات التالية :

١ ـ اعداد مختصين على مستوى جيد
٢ ـ اجراء بحوث لفهم الواقع العربي
٣ ـ المساعدة في ترشيد القرار السياسي .
٤ ـ مساعدة المؤسسات الرسمية والخاصة في تحسين ادائها بما يتلاءم مع حاجات المجتمع .

فهل قام علم الاجتماع عندنا بهذه الادوار او بعضها ولماذا ؟

---

* استاذ علم الاجتماع المساعد بقسم الاجتماع في جامعة الكويت

د. سمير نعيم :

اعتقد أن بالرغم من مرور ما يقرب من نصف قرن على بدء علم الاجتماع في البلدان العربية ، وبالرغم من الزيادة المستمرة في المشتغلين به ، سواء في التدريس او البحث ، وازدياد عدد الخريجين إلا أن علم الاجتماع لم يستطع حتى الآن ان يقدم لنا فهما حقيقيا للواقع الاجتماعي العربي ، كما اننا لا نجد صدى تطبيقيا يذكر لنتائج الدراسات . كل ما يمكن ان نلاحظه هو بعض الاستعمالات على مستوى الخدمة الاجتماعية .

اما الوظيفة الحقيقية في رأيي لعلم الاجتماع فهي مساعدتنا على ترشيد السياسة الاجتماعية بوجه عام من اجل تحقيق تنمية فعلية في مجتمعاتنا واخراجها من حالة التخلف . لدينا كثرة من الخريجين والابحاث الامبريقية ولكن لا يوجد اية خطة عامة سواء على المستوى القومي او القطري لتنظيم الجهود وتحقيق تناسق بين اعمال المشتغلين بالعلم . ويكفي القول أنه لا توجد حتى الآن جمعية عربية لعلم الاجتماع ، رغم بعض المحاولات التي بذلت في ذلك. ينسحب الأمر على المستوى المحلي أيضا . كما لا يوجد مجلة عربية متخصصة لعلم الاجتماع . وينطبق هذا على مراكز للتسجيل والتوثيق والبيانات والدراسات على المستوى العربي والقطري . كما لا يوجد اتصال منظم بين العاملين في هذا العلم . فلا يعرف الواحد ما يحدث في الاقطار العربية من دراسات وحتى المستوى القطري ومثل هذه الظروف لا تخدم تقدم العلم ولا تؤهل العاملين به على لعب دور فعّال .

د. ابراهيم عثمان :

الواقع ان الدكتور سمير أثار اسئلة عديدة تحتاج إلى تفصيل منها مثلا أسهام المختصين العرب (حديثا) في الناحية المعرفية وتطوير مستوى نظري او بلورة نظرية تصلح لدراسة وتفسير المجتمع العربي ، ومنها مدى تطويعنا لهذا العلم واستفادتنا منه في النواحي التطبيقية ، ثم دور المؤسسات وخصوصا الاقسام العلمية في الجامعات ومراكز البحوث وأسهاماتها في الناحيتين المعرفية والتطبيقية وأخيرا بعض الظروف الضرورية لنمو العلم كحرية التجمع والتنظيم فما رأي الدكتور عبد الباسط في تناول الجانب الأول ؟

د. عبد الباسط :

إتصور ان على كل علم ان يطور نفسه من الناحية العلمية من حيث الاتجاهات الفكرية والنظريات حتى تكون بالصورة التي تؤهل العلم من دراسة الواقع الاجتماعي وفهمه فهما موضوعيا . فالاسهام المعرفي لعلم الاجتماع يرتبط اولا بتنمية الوعي الاجتماعي بالعلم نفسه : الوعي الرسمي من قبل المسؤولين او صناع القرار او المواطن العادي الذي يمكن ان يحس باهمية علم الاجتماع ،

ودور البحوث السوسيولوجية في قضاياه ، وحل مشكلاته الاساسية . فإذا ركزنا على هذا الجانب يمكن ان نلاحظ ان علم الاجتماع لم يستطع حتى الآن الايفاء بهذا الغرض سواء على مستوى صانعي القرار أو على مستوى الجماهير بما في ذلك المثقفين الذين يهتمون بهذا الميدان ، ويعتمدون على البحوث والدراسات في هذا العلم لتطوير اعمالهم . ويمتاز علم الاجتماع عن العلوم الأخرى ، دون ان ينفصل عنها ، بأن هدفه اقامة وحدة فكرية حول البيئة الاجتماعية للمجتمع بما تحويه من مكونات دينامية ، سواء المتعلقة منها بماضيه او حاضره او توجهاته المستقبلية . فلو اخذنا الانتاج السوسيولوجي بهذا الصدد ، لوجدنا أن لم يسهم اسهاما معرفيا حقيقيا سواء في تطوير خصائص نوعية لعلم الاجتماع في الوطن العربي على مستوى النظرية او التوجهات البحثية او موضوعات البحوث . والطابع الغالب هو عملية النقد والنقل عن التراث العالمي وقد كانت تحكمه ظروف تاريخية عالمية في البداية ، إذ كان مرتبطا بالتطورات التي تطرأ على العلم في اوروبا وعلى وجه التحديد في انجلترا وفرنسا ، تبعها نقله تحت تأثير البعثات إلى امريكا . ويتضح هذا من طريقة التأليف في علم الاجتماع سواء على مستوى المقدمات او الفروع ، كما يتضح هذا من المواضيع التي اشتغل بها العاملون في العلم حتى على مستويات الدراسات العليا . وقد أدى تقليد الغربيين إلى أختيار مواضيع غاية في الغرابة كأن يدرس شخص الأغتراب الصناعي في مجتمع محلي ريفي مما يدل عن بعد العلم عن الواقع الاجتماعي العربي . ولن يكون طبعا هناك اسهام معرفي إلا اذاكانت هناك دراسات حقيقية وموضوعية للواقع الاجتماعي . واعتقادي ان علم الاجتماع لم يستطع حتى الآن ان يبلور شخصية نوعية متميزة . ولا ينطوي هذا على مفهوم الخصوصية بمعنى البحث عن الشواذ ، وانما تعني الظروف الموضوعية في علاقتها بالمجتمع الانساني ككل . أما التأليف في علم الاجتماع فكل ما هو موجود لدينا اما ان يميل إلى التأليف المترجم أو الترجمة المؤلفة ، ومن حيث البحوث تحاكي مواضيع البحوث الغربية .

عثمان :

بمعنى ان الذين عملوا في علم الاجتماع وضعوا انفسهم في قوالب اخذوها عن الغرب ولم يحاولوا ان يبلوروها ويتمثلوها ويعيدوا صياغتها بما يتناسب والواقع العربي . وبما أن المستوى المعرفي يقوم في بنائه على المفاهيم المتباينة في مستوياتها فكان من الواجب اعادة تعريف هذه المفاهيم بما يتناسب ومؤشراتها في واقعنا ثم التوصل إلى بناء العلاقة بينهما من خلال الدراسات الميدانية للواقع . والغريب ان امتنا مرت بهذه التجربة اولا زمن الامويين ثم العباسيين لكن شتان بين التجربتين . فقد استطاع الاوائل الاستفادة من التراث العالمي وخاصة اليوناني ولكنهم تمثلوه بما يتناسب مع واقعهم الثقافي والاجتماعي ، فاصبح جزءا من معرفتهم وبالتالي استطاعوا تنميته . لكن لعل للفترة الاستعمارية التي جاء فيها العلم ، وللخلفيات نشأة العلم نفسه في اوروبا آثارها فيما حال إليه الحال . ولكن هل استفدنا عمليا حتى فيما نقلنا ؟

د. يحي حداد :

اود العودة اولا الى ما تناولناها فيما يتعلق بعلم الاجتماع وتطوره في المجتمع العربي . ثم في مدى اسهامه في الناحية التطبيقية او الناحية التنموية . فبالنسبة للناحية المعرفية ومدى مساهمة علماء الاجتماع العرب فيها ، لا بد هنا من معرفة الدور المميز الذي قام به علماء الاجتماع وهو القيام بمهام التدريس في الجامعات ، انحصرت في الغالب في تعليم مقررات ، وبالتالي ارتبط التأليف بحاجة التدريس . والى جانب هذا وبصفة هامشية قامت بعض الدراسات والبحوث تتناول غالبا قضايا محدودة وجزئية مثل الدراسات عن مشاكل التصنيع او الانحراف . وقد استخدم الباحثون النماذج النظرية الغربية دون تمحيص او تدقيق . ولكن الجهد الاكبر انصب على التدريس وقد املت الحاجة آنذاك ضرورة توفير مادة علمية للطلبة ، فجاءت المؤلفات بما وصفها الدكتور عبد الباسط بأنها ترجمة مؤلفة او تأليف مترجم ومع الاسف استمر هذا النمط حتى الآن .

وقد ظهر في أواخر الخمسينات بعض مراكز البحوث وبدأ اتجاه لربط العلم بعمليات التنمية ،وبقيت هذه العلاقة نظرية غالبا ولم يستفد العاملون في التنمية من نتائج الدراسات الميدانية المحدودة ، وبقيت الاستخدامات التطبيقية للنتائج العلمية محدودة ان لم تكن معدومة . وظلت هناك هوة بين العلم والقرار السياسي . فلم يفرض علماء الاجتماع انفسهم من خلال ايجاد الحاجة لعلمهم ، ولم يهتم اصحاب القرار السياسي بما يعملون ولعل ذلك يعود كما قيل إلى مستوى الوعي بالعلم واستخداماته .

واذا حدث بعض الاهتمام بالبحوث العلمية ونتائجها في فترات معينة في بعض البلدان العربية فانها تركزت في بعض المشاكل بغية ايجاد حلول لها . وكان هذا نتيجة لما افرزته التحولات الاجتماعية في المنطقة . نخلص من هذا إلى الاعتقاد بأنه لم توجد علاقة منظمة بين المستوى المعرفي والمجال التطبيقي ، واذا وجد اي نوع من العلاقة فقد كانت جزئية وآنية وبالتالي يمكن القول ان الاستفادة من علم الاجتماع والمختصين به على المستوى التطبيقي كانت محدودة جداً .

ابراهيم عثمان :

في نظري وكما بدأ يتضح لا يمكن وضع اللوم على علماء الاجتماع فقط ، فلا يمكن ان يؤدي اي علم دوره كاملا او معظمه إلا إذا توفرت ظروف موضوعية منها ما ذكر عن الوعي ثم العملية الفكرية وحرية التجمع والجو الديمقراطي والظروف المادية والبشرية التي لا بد من توفرها . ثم هناك ظروف العلم وطبيعة نشأته فعلم الاجتماع قام ضمن ظروف معينة فنتيجة للتغيرات السريعة التي احدثت تحللا في المعايير ، وتهديدا للنظم القائمة ، والاتجاهات نحو العلمانية ، وفي محاولات لابقاء الواقع وتبريره ، جاء علم الاجتماع ليقوم بهذا كله وعلى أسس علمية ، وقد نقل الدارسون العرب كل هذه التركة دون تبديل او تغيير .

د. سمير نعيم :

تكملة لحديثك تصوري لعلم الاجتماع ،ما دام تطرقنا إلى ماهيته،أنه لا يختلف اطلاقـا عن العلوم الأخرى الفيزيقية والبيولوجية من حيث الاهداف وان اختلف من حيث الظاهرات التي يدرسها . فالمفروض ان علم الاجتماع يهتم بالانسان ، يزودنا بفهم للمجتمع الانساني ، بمعنى ان يزودنا بالقوانين العامة التي تحكم الظاهرة الاجتماعية الانسانية في مجملها على نطاق الأنسانية من حيث ظهورها ونشأتها وتغيرها وتباينها والظروف التي ادت إلى هذا التبـاين ، كما تفسر أيضـا التشابه وهذه الوظيفة العامة للعلم .

ثم لا بد ان يزودنا هذا العلم بالقوانين النوعية او الخاصة التي تفسر لنا كل ظاهـرة على حدة ، وكل نوع من انواع الظاهرات . فعلم الحياة يضم القوانين العامة عن الحياة مثل التكاثر والنمو والتركيب للكائن الحي ،ونشأة، الحياة واختلافها . والمفروض ان علم الاجتماع يضم مثل هذه القوانين . ثم علم الحياة يحدثنا ويعطينا قوانين عن فصائل مختلفة من الكائنات الحية ، وهذه قوانين خاصة بنمو وتكاثر وتغير كل نوع منها . ولهذا لا بد للعلم الاجتماع من قوانين نوعية لانواع التجمعات ولكل نوع من الظاهرات المختلفة .

بعد هذا الهدف المعرفي على المستويين العام والنوعي هناك مهمة أخرى هامة وهي مساعدتنا في ان نوجه مسار الظاهرة ونتحكم فيها بما فيه خير البشرية والانسان . إذا اتفقنا على هذه الاهداف وهي غرض كل علم ، فان علم الاجتماع العربي لم يقم باكثر من تعريف فئة محـدودة جدا من الجماهير العربية بالتراث الذي يوجد في هذا العلم في المجتمعات الغربية . ولا يستطيع احد ان يدعي ان علم الاجتماع في الوطن العربي قدم مفهوما شاملا لطبيعة المجتمع الانساني بوجه عام او حتى أسهم في ذلك ، كما لا يمكن القول انه قدم مفهوما للمجتمـع العربـي سواء الظـروف او التغيرات او حتى تفسـيرا للتبـاين بـين المجتمعـات العـربية ، سواء منهـا المحلية او القـومية او القطـرية . يترتـب على ذلك بالضـرورة ان لا يكون له دور عملي مثـل توجيه مسـار التغـير في المجتمعات العربية . ومنذ دخل هذا العلم الوطن العربي ، فانه لا يمكن الفصـل بـين وضعـه والاوضاع العامة في الوطن العربي . فالمجتمعات العربية كانت مستعمـرة اقتصـاديا وعسـكريا وسياسيا وثقافيا ، ودخل علم الاجتماع كغيره من العلوم ليساهم في تشويه وايقاف نمو وتطور الفكر الاجتماعي الاصيل . فبدلا من ان تنمو وتتراكم المعرفة الاجتماعية التي كانت موجودة ، اوقفت واستبدت بالفكر الاجتماعي الغربي . وحتى الأن عندمـا نتعـرض لتـاريخ الفـكر الاجتماعـي في جامعاتنا لا نخرج عن اطار الفكر الغربي وميادين دراساته .

هذا الوضع جعل علم الاجتماع العربي متخلفا حتى عن الاحداث او مواكبتها فقدحدثت تحولات وتغيرات ثورية لم يقدم لها اطارا اجتماعيا ، ولم يقم حتى بدراستها او تعليمها للطلاب او

استنباط القوانين . وهو مع الاسف متخلف عن غيره من العلوم الاجتماعية ، فالاقتصاد ساهم من خلال دراسات جادة وموضوعية عن الواقع الاقتصادي وتمت الاستعانة بالاقتصاديين في وضع السياسات الاقتصادية . وانفتح الاقتصاديون على غير الفكر الغربي فاستطاعوا ان يزودونا بفهم لخصوصيات الواقع الاقتصادي العربي . وهنا لا بد من الاشارة ان هناك تحولات بين قلة من علماء الاجتماع العرب الذين ينتمون الى حركة نقدية بدأت تتحرر من التقليدية في علم الاجتماع ومحاولة اقامة علم يقوم على أسس علمية موضوعية لخدمة الوطن العربي .

ابراهيم عثمان :

عندما دخل علم الاجتماع إلى الوطن العربي على ايدي العرب الذين درسوا في الغرب وكان معظمهم من المبهورين بالحضارة الغربية ، لم يفطن هؤلاء او لعلهم عن وعي منهم ادخلوا ما ارتبط به من ايديولوجية . وقد راق هذا المسؤولين في البلدان العربية لما تنطوي هذه على المحافظة على ما هو عليه الأمر ، ومحاولة تبرير الواقع علميا ، وقد ادى هذا وانبهار العلماء العرب بالحضارة الغربية إلى ان يقوم علماء الاجتماع والمختصون في فروع المعرفة عامة بالدعاية للغرب وايديولوجياته التي تتعارض في فلسفاتها واغراضها مع مصالح شعوبهم . وقد اشار الدكتور سمير الى ضرورة التحرر من هذا الاطار وهو في نظري شرط أساسي لقيام معرفة في هذا الوطن وحتى يصبح للعلم دور يلعبه . فبدون هوية ومرجعية خاصة في الاطار الانساني العام ، لا يمكن ان نسهم حتى فيما يتعلق بنا .

د . عبد الباسط :

تتمة لما سبق بداية من محاولة تعريف علم الاجتماع بأنه العلم الذي يسعى إلى التوصل إلى القوانين الاساسية التي تحكم المجتمع الانساني سواء في ثباته ، وان كانت هذه مسألة نسبية ، او في حركته وتغيره وهذا الاساس ، او في محاولة اكتشاف القوانين النوعية ، والذي اضاف إليه الدكتور سمير مفهوم توظيف هذا الفهم لتغيير الواقع الانساني وجعله اكثر انسانية ورحابة واكثر عدلا ، فهل في الكتابات السوسيولوجية العربية وعي بهذا المفهوم ؟ فلو استعرضنا معظم ما كتب لوجدنا أنه وعي زائف بالنسبة لتعريف العلم في حد ذاته . وعلى أساس تحديد مفهوم العلم ووظائفه نجد ان التراث الانساني في ذلك يحتوي على نظريات علمية تفسر تطور المجتمعات ، وهناك دراسات سوسيولوجية تتم تحت مظلة علم الاجتماع . وقد دخل علم الاجتماع الوطن العربي بطريقة غير سليمة وكلنا يعرف دور الانثروبولوجيا في افريقيا ، كذلك علم الاجتماع ارتبط بالعملية التعليمية والتي كان لها مواصفات خاصة للعلم والتعليم والمواطن . ومسألة تبعية علم الاجتماع للمستعمر وللفكر الغربي والرأسمالي على وجه التحديد هي جزء من تبعية اشمل في نواحي المعرفة والثقافة وغيرها . وحتى في تدريسنا لتراثنا بما في ذلك الفكر الاجتماعي فاننا نعتمد على ما قاله الغربيون ، ونأخذ بالمنظور الغربي ونبتعد عن رؤية حقيقة فكرنا كما هو الحال مع ابن خلدون

الذي ناقش قضايا اساسية كقضية العمل والانتاج والفائض وموقفه من قضية التجارة واستعماله للبعد التاريخي ، ومثل ذلك نراه في تعاملنا مع مفكرينا الاخرين ، أمثال ابن رشد(واخوان الصفا الذين اصبحنا نقرأهم من وجهة نظر الغرب .

كل هذا يعني ان علم الاجتماع كجزء من عملية تنظيمية ارتبطت بالتبعية للعالم الخارجي نتيجة للاستعمار ـ ولد ولادة مشوهة وقد انعكست هذه البداية على كافة الجهود المرتبطة به . ولكن هذا لا ينفي وجود حالات تمرد عما املته هذه الظروف الموضوعية .

د. يحيى حداد :

قد لا نختلف حول دور علم الاجتماع في الوطن العربي ولكن قد يكون هناك اسباب عديدة أخرى لتفسير الوضع . وقد اشار الأخ عبد الباسط إلى موضوع التبعية ، وهناك امكانية اعتبار علم الاجتماع كجزء من المستوى الفوقي وتناوله كنتيجة للبناء التحتي ، وبهذا نتوقع ان يعكس هذا العلم البناء التحتي القائم وبالتالي لا بد من التطرق إلى البناء الاقتصادي والاجتماعي القائم في المجتمع العربي . ويمكن القول ان الذين عملوا في علم الاجتماع واغلبيتهم اعضاء تدريس في الجامعات يمثلون وضعا اجتماعيا يرتبط بمصالح معينة قد تنسجم مع ما هو عليه الوضع وقد يحارب من يحاول الخروج عن هذا الدور المرسوم والتقليدي . ولذلك نرى بأننا بحاجة إلى تغيير كثير من الظروف سواء التعليمية او ظروف أعم اقتصادية وثقافية واجتماعية حتى نستطيع ان نهيء لعلم الاجتماع لعب دور فعال في حياة المجتمع العربي . كما لا يمكن ان يتطور علم بدون تهيئة الظروف الخاصة والتي يحتاجها العاملون به للقيام بمهامهم .

د. ابراهيم عثمان :

لا بد هنا من وقفة اكثر تفصيلا بالنسبة لوضع علم الاجتماع والعاملين به حتى لا نعمم حيث يجب التخصيص . إذ اعتقد ان الرواد العرب في هذا القرن لهذا العلم قد تحملوا ضمن الظروف التي قيلت بجد وتفاني لايجاد مادة للطالب العربي والغريب أنها اكثر أمانة وجدية من المؤلفات التي وضعها الجيل الثاني وهو الجيل الذي جعل من التأليف وسيلة ارتزاق وبرزت لديه المشاكل الاخلاقية التي تم ذكرها . بعد ذلك نرى صحوة ، وهي أيضا ترتبط بالوضع العام العربي ـ لدى البعض لاعادة تنظيم البيت والفلات من الدور المزيف والمتقوقع لعلم الاجتماع ومحاولة الاستقلال لبناء علم اجتماع يقوم على أساس الواقع العربي ومطابق لظروفه وكما أنه لا بد من الاعتراف ببعض الجهود الفردية السابقة ، ولكن لا يمكن ان تحل المسألة إلا بالعمل الجماعي والحوار المفتوح ، ضمن الظروف العامة للوطن العربي والتي يمكن ان يلعب علماء الاجتماع دورا هاما في تغييرها .
تغييرها .

د. سمير نعيم :

اعتقد ايضا ان ما يحدث لعلم الاجتماع لا يمكن فصله عما يحدث في الوطن العربي من تغيرات وما يحدث على المستوى العالمي . فقبل حركات التحرر كان دور علم الاجتماع كما قال د. عبد الباسط هو تزييف الواقع والوعي الاجتماعي . وقد تم ذلك بعدة طرق منها مثلا نفي فكرة امكانية التوصل إلى فهم حقيقي وموضوعي وايجاد قوانين عامة عن المجتمع ، وبالتالي لا يمكن التحكم في المجتمع والتغيرات الاجتماعية ، وما علينا إلا ان نترك الأمور على ما هي عليه .

نوع آخر من التزييف هو اعطاء مفهومات خاطئة عن الانسان وخاصة في الوطن العربي وتصويره بأنه ادنى ثقافيا واجتماعيا وتاريخيا وحضاريا وعقائديا لتسهيل حكمه . ثم النوع الثالث ويركز على الانبهار بالمجتمعات العربية وأنها القدوة الوحيدة التي يجب تقليدها . وظل هذا الوضع حتى جاءت الحركات التحررية التي أدت إلى تغيرات منها اعادة النظر في مكونات الوعي الاجتماعي ، وهنا لا نستطيع اعادة الأمر إلى جهود فردية ، لأن هؤلاء نتاج مرحلة معينة لها ظروفها التاريخية. ساعد في ظهور التيار النقدي أيضا مساندة الفكر الثوري في العالم والانفتاح على اشكال أخرى غير الفكر الغربي . وما اود قوله ان حركة علم الاجتماع في البلدان العربية ليست منفصلة عن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وليست منفصلة عن طبيعة العلاقات الانتاجية ولا عن علاقات العالم العربي بغيره من بلدان العالم . فعلم الاجتماع في الوطن العربي كان وما زال جزءا من علم الاجتماع في العالم ، ويرتبط هذا الوضع بمن هو المسيطر فعندما كانت بريطانيا امبراطورية قوية كان الفكر البريطاني في علم الاجتماع هو المسيطر أيضا . ومع حركات التحرر بدأ علم الاجتماع في بلدان العالم الثالث يتحرر ايضا ، ويلاحظ الآن انه كما يوجد صراع سياسي واقتصادي فانه يوجد صراع فكري وفي علم الاجتماع على المستوى العالمي والمحلي .

د. يحيى حداد :

نلاحظ هذا الترابط واضحا في مصر فقد بدأ علم الاجتماع يتحرر ويأخذ موقفا نقديا بعد ثورة ٥٢ وخاصة بعد ٥٦ . ولكنه عاد يتأثر بالوضع السياسي بعد السبعينات لوضع شبيه في غالبة بالذي كان عليه قبل الثورة . وهناك الآن اتجاه تقليدي وآخر ينمو نقدي وعلمي . هذا ولا يزال دور علم الاجتماع في الوطن العربي محصورا في التدريس وتخريج أفواج من حملة الشهادات الجامعية في علم الاجتماع وقد أثر هذا الوضع في مسيرة علم الاجتماع إلى جانب ان الذين اشتغلوا في هذا المجال كانوا جميعا من خريجي البلدان الغربية فنقلوا ما تعلموا واتبعوا الرؤية والمناهج الغربية . وانحصرت مواد التدريس فيما انتج الغرب وبالتالي لم يرتبط هذا العلم لدى الطالب بواقع مجتمعه . هذا الى جانب التخوف من طبيعة علم الاجتماع إذا عمل به جديا ومن منظور علمي فهناك حساسية حول علم الاجتماع والعاملين به من السلطة القائمة وذلك من خلال كشف الواقع وتعريته .

د. ابراهيم عثمان :

تكملة لما جاء به الدكتور جداد يمكن التحدث من خلال هذا في دور الجامعات عامة او بالنسبة للتعليم في البلدان العربية ككل . والملاحظ هنا ان تدريس علم الاجتماع اكساب الطالب منظوراً علميا او منهجية علمية يستطيع من خلالها رؤية ودراسة الظواهر الاجتماعية علميا . فهناك دائما تركيز على المعلومات وحفظها وليس على اختيار مفاهيم اساسية وادوات المعرفة في العلم وتعلمها لتصبح وسيلة الطالب في رؤية وفهم مجتمعه ، ثم هناك أهمال في اكساب الطالب منهجية او تعليمه كيفية البناء النظري العلمي . هذا إلى جانب العقبات السياسية الاجتماعية التي تراكمت لمنع بلورة علوم نافعة وجدية . ثم ان الاوضاع التي يعمل بها العلماء العرب عامة من ارهاب فكري ، وعدم توفر الظروف المادية اللازمة للبحث . وعدم وجود مؤسسات فعالة للبحث ، وتبعية الجامعات مباشرة . للقرار الحكومي ، ساهمت جميع هذه العوامل في الوضع الحالي لعلم الاجتماع خاصة والعلوم عامة .

د. عبد الباسط :

إذا جاز ان نقسم وظائف علم الاجتماع إلى مجال التدريس ثم مجالات البحوث ووظائف أخرى استشارية تسهم في ترشيد القرار السياسي في قضايا مثل قضايا التنمية سأركز أولا على مسألة التأليف من اجل التدريس إذ نجد ان الطابع الأغلب هو طابع النقل عن التراث الانجلو امريكي وقد خلى هذا النقد من الحس النقدي وكان يراعي بعض المؤلفين العرب ان يصلح الكتاب لاكثر من مادة ومستوى ، وكانت هذه جهودا فردية لم يظهر فيها أبداع . كما ظهر تيار آخر يقوم على الترجمة من اجل التدريس . وهنا قد تكون الترجمة محاولة هروب من الواقع ، وخشية الصدام مع السلطات القائمة لغياب جو الحرية والديمقراطية في الجامعات العربية فيلجأ الناس للترجمة . ولكن هذا ادى الى نوع من الاستسهال والتبعية . وهنا لا بد من القول ان لا بد لكل مهنة من قانون اخلاقي حتى ترتقي ويظهر عدم وجود مثل هذا في مجال التأليف سواء من حيث الامانة العلمية او من حيث التوثيق .

ويلاحظ الآن ان هناك تيارين رئيسين في علم الاجتماع وهما :

١ ـ الاتجاه الوظيفي ولا يتابع العاملين من خلاله في الغالب التغيرات التي تطرأ عليه حتى من قبل الرواد فيه .

٢ ـ الاتجاه المادي التاريخي ويلاحظ هنا انفصال بين النظرية والبحث لأن معظم الذين يأخذون به يدورون فيما يسمى بالماركسية الارثوذكسية دون محاولة تطويع فروض هذه النظرية لقيادة بحوث حول المجتمع العربي .

ومهمة علم الاجتماع العربي مهمة نوعية بمعنى ان يكتشف عمل القوانين النوعية لعمل

التطور الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع العربي والعمل على تغيير هذا الواقع . اما بالنسبة للترشيد السياسي فلا يزال هناك انفصال بين صانعي القرار ومتخذي القرار السياسي . وينحصر دور بعض علماء الاجتماع هنا في النقد العلمي لبعض النواحي الاجتماعية . اما الوظيفة البحثية فتحاكي مشكلات جزئية قفزا عن الواقع العربي فلا يوجد دراسة مسحية اصيلة حول مجتمع عربي واحد ، نستطيع من خلالها اختيار النظريات . او نعلم الطلاب او نرشد القرار السياسي ، فمعظم الدراسات سكونية ، ومن المفارقات انه عندما بدأ يظهر بعض الدارسين للواقع الاجتماعي العربي في الستينات ، جاءت الردة في السبعينات لتضيق الخناق على هذه المحاولات .

د. سمير نعيم :

اثار الدكتور عبد الباسط نقطة هامة هي مسألة الاخلاقية ولا بد من وضع المسألة في سياقها التاريخي العالمي والعربي . فعلم الاجتماع لم يكن فقط محافظا وانما جاء تبريريا وتزييفياو بالضرورة اذن لا اخلاقي . يوضح هذه النقطة كتاب موريس كورنفورث بعنوان « العلم يدحض الوضعية » وفيه حلل نشأة الوضعية وارتباطها بمصالح البرجوازية الناشئة . ففي صراعها مع الكنيسة والاقطاع شجعت هذه النظرة العلمية ورمت بها الفكر اللاصوفي والميتافيزيقي . ولكن النظرة العلمية خرجت عما اريد لها وكشفت مع الزمن للناس عن حقائق وخاصة ما يتعلق بعلاقات القوى في هذه المجتمعات وعلاقات الاستغلال واستغلال الشعوب عن طريق الاستعمار ، فلم يكن من الممكن ضرب هذا العلم وقد اصبح لغة العصر ولم يكن من الممكن الرجوع للفكر اللاصوفي والميتافيزيقي للدفاع عن مصالحها ، وكان المخرج كما رآه كورنفورث هو خلق علم يتولى مهمة تزييف الواقع يجد صدى لدى الجمهور وبالتالي نشأ علم الاجتماع علما مزيفا كاذبا . من هذا الباب مثلا محاولة كوفت الخلط المتعمد بين ثبات القوانين وثبات المجتمع، وكما لجأ ،كما قال ماركيوز، الى تضخيم الذات المدركة على حساب الذات المفكرة أو التركيز على الدراسات الامبريقية الجزئية ، وفصل الواقع واهمال البعد التاريخي . واستمر هذا الدور لكبار علماء الاجتماع في الغرب والذين ارتبطوا بالسلطة وحققوا من خلال ذلك مكاسب شخصية من حيث المراكز والمادة وارتبطت مصالح هؤلاء بمصالح الامبريالية وعملوا على تزييف الوعي والحقائق وخداع الشعوب والجماهير .

يرتبط بهذه مسألة التطبيع الاجتماعي للطلاب ـ التلقين مقابل اعمال الفكر وعندما انتقل هذا كله إلى الوطن العربي عمل علماء الاجتماع العرب بدون وعي غالبا في نشر هذا الوعي الزائف وبدون أي مقابل .

د. عبد الباسط :

ان نقول بلا وعي مسألة خطيرة فلماذا لم ينطبق الامر على علماء الاقتصاد الذين ظهر منهم فكر ناقد واع فمثلا كشفوا زيف نظريات التنمية فهناك في رأيي من يعيشون لعلم الاجتماع وهناك

من يعيشون عليه وهم الغالبية ومعظمهم لا ينطبق عليهم تعريفنا لعلم الاجتماع وانما هم مجموعة لديهم ثقافة يوظفونها للارتزاق .

د . ابراهيم عثمان :

هناك في رأيي نوع من المبالغة في ابراز الدور النير للاقتصاديين العرب ، واعتقادي انهم تحت نفس الظروف التي عاشها علماء الاجتماع قاموا بنفس الدور ان لم يكن اخطر ، وهذه الصحوة جاءت نتيجة تغيرات داخلية وخارجية فالنقد جاء في غالبه من امريكا اللاتينية التي ابرز علماؤها زيف نظريات التنمية وقد ساهم علماء الاجتماع في ذلك .

اما بالنسبة لوظيفة التدريس فهناك الى جانب المرحلة الجامعية الاولى الدراسات العليا في علم الاجتماع وكان يمكن ان تستغل هذه في التطوير المصرفي واكتشاف الواقع العربي وفي ايجاد جيل واعي مدرب كما كان يمكن ان توجه البحوث للقضايا الاساسية لنفيد منها في ترشيد القرارات ولكن الملاحظ عكس ذلك فاوضاع الدراسات والاشراف جعلت منها في الغالب مسخا علميا ، كما يدخل في ذلك ايضا العنصر الاخلاقي وعدم الالتزام بقيم المهنة .

اما مسألة البحث فتحتاج الى وعي لدى المؤسسات بأنواعها ورغبة في استخدام العلم ، كما تحتاج الى ان نتعلم عمل الفريق بدل الاعمال الفردية فالدراسات الشاملة الجدية تحتاج الى جهد ووقت ومال ، أو على الأقل امكانية تفريغ بعض الافراد للبحث من هذا النوع .

إلى جانب هذا كله يحتاج الباحثون العرب الى التعرف إلى تاريخهم ودراسته دراسة ناقدة للتعرف إلى العوامل التاريخية وعلاقاتها وكيف عملت في تكوين هذه البنية الاجتماعية . ان هذه المسألة ستساعدنا ايضا على ايجاد هوية خاصة بنا لا بد لنا منها للاسهام في ميادين المعرفة الانسانية .

د . يحي حداد :

الحقيقة ان الاسلوب التلقيني الذي تحدثنا عنه ليس خاصا بعلم الاجتماع فهي مسألة تنسحب على جميع مراحل التدريس . وبالنسبة لدور علم الاجتماع فهناك مسألة اغفلناها وهي النظرة ، الدونية للعلم والعاملين به والتي بدأت تصحح تدريجيا وحديثا فقط ، ثم ان عمر العلم حديثا قصير ، كما أنه دخل من باب التدريس فاصبح العاملون موظفين مرتبطين برزقهم بالجهاز الرسمي وليست لديهم فرص الاستقلال المهني .

د . ابراهيم عثمان :

بعد هذا التحليل لنشأة العلم وظروف دخوله من جديد الوطن العربي والادوار التي لعبها

وكيفية ذلك يمكن ان ننتقل الآن واعتقد ان الامر اصبح واضحا إلى وضع التوجهات المستقبلية للدور الذي يجب ان يلعبه هذا العلم معرفيا وتطبيقيا ، وما هي الظروف الموضوعية التي يجب ان تتوفر بهذا الغرض

د . سمير :

يجب ان يساهم في فهم الواقع العربي وكشف القوانين وترشيد الحركات الاجتماعية . ربما محصلة ما قلنا يوصلنا إلى الدور الايديولوجي الذي يقوم به علم الاجتماع في الوطن العربي برغم ما سبق وقيل عن ابتعاده عن القضايا الاساسية في الوطن العربي فكل ما قيل عن سلبية دوره يمكن ان يترجم إلى دور ايديولوجي قام به وهو التأثير على الوعي الاجتماعي لجماهير الطلاب وللجمهور .

من هذا المنطلق فالدور الأول لعلم الاجتماع هو كشف دوره الايديولوجي.إلتوقف والنظر مليا إلى مضمون علمهم وافعالهم والنظر في كل ما لديهم من تراث نظري وبحثي نظرة نقدية تحليلية تثار فيها اسئلة جوهرية مثل :

الى اي حد يمكن ان يسهم هذا الفكر في فهمنا للمجتمع ؟ ماذا نريد من هذا العلم ؟ الى اين تقودنا مسلماته ومنطلقاته النظرية ؟

هل هي حقيقية ام زائفة ؟

هل هناك بديل للافكار التي توارثناها في هذا الميدان ؟

هل من الممكن ان يكون لهذا العلم دور في تغيير مجتمعنا الى الافضل ؟

لا يمكن هذا بشكل فردي ولكن لا بد من خطوة مصاحبة بهذه الخطوة وهو ضرورة تنظيم على المستوى القطري والقومي للمشتغلين لهذا العلم من خلال ندوات او مؤتمرات او جمعيات علمية او مجلة او نشرات دورية تضيء لزمن لهذه المسألة .

د. يحيى :

يجب ان يقف علم الاجتماع الآن ليحدد مساره وخاصة مسألة ارتباطه بالواقع معرفته والتفاعل معه من خلال الدراسات وهذا يتطلب وجود مراكز بحثية متخصصة ووجود علاقة بين الاقسام العلمية والمؤسسات وتوجه الجهود لمعرفة حاجتنا إلى الدراسات الميدانية وتنفيذها سواء بداية بالدراسات الاستطلاعية ثم التحليلية ثم الجانب التطبيقي كالترشيح وغيره .

اما الجانب التعليمي فلا بد من اعادة النظر في مناهج التعليم . فهو فحتى الآن محصور في الصف ولا بد ان يخرج إلى منح مسألة المصطلحات والاتفاق عليها وهناك مسألة الترجمة وايجاد مقاييس للتأليف .

د. عبد الباسط :

من الذي سيعيد النظر فيما اذا نحن نستغل هذه الندوة كمنبر نادي باجتماع لعلماء الاجتماع في جميع اقسامه العلمية ومراكزه في الوطن العربي للتدارس والمهام المطروحة وتطوير المقررات والتأليف . هذا الجانب المؤسسي

والشق الاخطر السعي الى انشاء اتحاد لعلم اجتماع عربي لا يكون مرتبطا بهيئة رسمية من خلاله نستطيع مناقشة القضايا .

منها مجلة عربية

عمل بحثي منظم ـ عمل فريق .

وضع القيم المهنية .

حماية المهنة والارتفاع بمستواها

تقييم العمل نفسه

نحتاج الى تحرك رسمي من خلال الاقسام ومراكز البحوث وتغيير غير رسمي من خلال الجمعيات والمستوى الفردي .

حق المجتمع المهني لحماية العلم نفسه من الدخلاء

ايجاد تقييم مهنية مثل الطب والهندسة

قنوات اتصال بين العلماء العرب

التوصل الى دوريات عامة وخاصة لميدان ثم بعضها مستخلصات .

د . ابراهيم عثمان :

نحن اذن بحاجة الى تجاوز مشاكل وعقبات الواقع واستبداله بواقع يهيء ظروفا مناسبة للانتاج والمساهمة العلمية راجين ان تكون هذه الندوة بما آثارته من نقاط بداية حوار مثمر بين المختصين والمهتمين بالأمر وشكرا لكم جميعا .

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

مجلة فصلية محكمة ، تقدم البحوث الأصيلة والدراسات الميدانية والتطبيقية في شتى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية .

تصدر عن جامعة الكويت

موعد صدور العدد الأول يناير ١٩٨١ م.

رئيس التحرير **د. عبد الله العتيبي**

مدير التحرير **عبد العزيز السيد أحمد .**

- أول مجلة عربية تصدر على مستوى عالمي وتتناول الجوانب المختلفة للعلوم الانسانية والاجتماعية بما يخدم القاريء والمثقف والمتخصص .
- تتناول المجلة الميادين التاليـــة :

اللغويات النظرية والتطبيقية – الآداب والآداب المقارنة – الدراسات الفلسفية – الدراسات النفسية – الدراسات الاجتماعية المتصلة بالعلوم الانسانية – الدراسات التاريخية – الدراسات الجغرافية – الدراسات التربوية – الدراسات حول الفنون (الموسيقى – التراث الشعبي – المسرح – الفنون التشكيلية – النحت .. الخ) – الدراسات الآثارية (الأركيولوجية) .

- تقدم المجلة معالجاتها من خلال نشر :

البحوث والدراسات – مراجعات الكتب – التقارير العلمية – المناقشات الفكرية

- مواعيد صدور المجلة : كانون ثاني – نيسان – تموز – تشرين أول
- تنشر المجلة ملخصات للبحوث العربية باللغة الانجليزية ، وملخصات بالعربية للبحوث الانجليزيـــة .

ثمن العدد :	للأفـــراد	٤٠٠ فلس
	للطـــلاب	٢٠٠ فلس
• الاشتراكات السنوية	للمؤسسات	١٠ د.ك.
	للأفـــراد	٢ د.ك.
	للاساتذة والطلاب	١ د.ك.

- تقبل الاشتراكات في المجلة لمدة سنة أو عدة سنوات .
- **قواعد النشر تطلب من رئيس التحرير .**
- **جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير .**

ص.ب : ٢٦٥٨٥ (الصفاة)

الكويت – (الشويخ – ت : ٨٢١٦٣٩)



تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور عبد الله الغنيم

– مجموعة من الأبحاث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون.

صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥

تصل أعدادها الى أيدي نحو ١٢٥٫٠٠٠ قارىء

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :-

– مجموعة من الأبحاث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون.

– عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة .

– أبواب ثابتة : تقارير – وثائق – يوميات – بيبليوجرافيا .

– ملخصات للأبحاث باللغة الانجليزية .

ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج .

الاشتراكات : للأفراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ١٥ دولاراً أمريكياً في الخارج (بالبريد الجوي).

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية : ١٢ دينارا كويتيا في الكويت ، ٤٠ دولارا أمريكيا في الخارج (بالبريد الجوي) .

طلب اشتراك لعام ١٩٨

ارجو اعتماد اشتراكي في ( ) نسخة لعام ١٩٨ .

الاسم ....

العنوان الكامل ....

....

مرفق شيك أرجو ارسال القائمة للتسديد

التاريخ .... التوقيع ....

العنوان : جامعة الكويت - كلية الآداب والتربية - الشويخ دولة الكويت

ص.ب : ١٧٠٧٣ - الخالدية

الهاتف : ٨١٦٨٠٧ ٨١٦٧٩٩ - ٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير



مُراجَعات

بالعَرَبيَّة

Michel Crozier, **On Ne Change Pas La Societe Par Decret**, Grasset, Paris, 1979 - 300 pages.

لا يمكن تغيير المجتمع بمراسيم

مراجعة د . عمار بوحوش *

من المشاكل التي يعانيها كل مجتمع ، تبرز بوجه خاص مشكلة إعداد المشاريع وإتخاذ القرارات بقصد تنفيذها وحل الأزمات التي يواجهها المجتمع . لكن الواقع هو أن المشاكل الاجتماعية لا يمكن أن تحل عن طريق إصدار المراسيم وإعطاء إنطباع للجمهور بأن التفاوت الموجود في الرواتب والنفوذ والمؤهلات العلمية قد تم حله في إطار السياسة الرامية لإنصاف الناس وإراحتهم من الرشاوى وتقديم الخدمات على أساس المساواة والعدالة الإجتماعية .

إن هذا التضارب الموجود بين النوايا والمراسيم التي تصدر عن التنظيم السياسي وبين الواقع الإجتماعي الذي تطغى عليه الصراعات الشخصية والمنافسات التقليدية للحصول على مزيد من النفوذ والثروة والامتيازات التي لا يضبطها أي قانون ، قد تجسم في كتاب بعنوان « لا يمكن تغيير المجتمع بمراسيم » للكاتب الفرنسي المشهور « ميشيل كروزيي » ومع أن المؤلف قد حاول معالجة الأزمات التي يعاني منها المجتمع الفرنسي في مطلع ١٩٨٠ ، فإن الشيء المثير في الكتاب أنه يتضمن دراسات متناسقة ومعبرة عن حالات معظم الدول الصناعية والدول النامية بصفة عامة . فأين هو المجتمع الذي لا توجد به جماعات ضاغطة ولا تجري به مفاوضات سرية بين العناصر والجماعات المتخاصمة وتكون نتيجتها التخلي عن المقاييس الموضوعة بقصد خدمة المصلحة العامة والقبول بأنصاف الحلول ؟

لقد استطاع « كروزيي » أن يقوم بتشريح الأمراض التي تعاني منها المجتمعات الحديثة عندما تعرض بإسهاب الى أسباب التدهور الذي تتعرض له المؤسسات الإجتماعية في كل بلد . فقد أشار إلى أن التقدم التكنولوجي وديمقراطية الإدارة والحرص على إنتخاب الشخصية التي تمثل مختلف الجماعات المهنية والنقابية ، لم يساعد على تجسيم المصلحة العامة وتحقيق العدالة الإجتماعية التي ترتكز على العمل الجماعي الذي يمكن إعتباره حجر الزاوية لأي تغيير إجتماعي

---

* أستاذ الإدارة العامة بجامعة الجزائر ، وخبير بالمنظمة العربية للعلوم الإدارية للعام الجامعي (١٩٨٠ - ١٩٨١) .

حقيقي . وفي رأي الكاتب ، لا يمكن إنتظام مسيرة أية نهضة إجتماعية تتحكم فيها عناصر تخل بها وذلك مثل :

١ ـ المساومات : لأن محاولات التوفيق بين الرغبات تخلق الغموض والتعميم في العمل بحيث يصعب إيجاد حل عملي لأية قضية إجتماعية معروضة على بساط البحث .

٢ ـ إنفراد المؤسسات بتسطير قوانين العمل وتوجيه الأفراد حسبما يطيب لأي إنسان يتبوأ منصبا مرموقا ، وكأن أبناء المجتمع لا دخل لهم فيما ينبغي القيام به من تغيير ، وخاصة أنه لا توجد أية وسيلة للتأثير في المؤسسات التي تعمل بصفة مستقلة عن المجتمع ,

٣ ـ تحديد الإختيارات المتوفرة للأفراد من طرف المنظمات والعناصر القوية في المجتمع بحيث أن الجوانب الإنسانية أصبحت لا معنى لها في اتخاذ القرارات ، والأهمية الكبيرة تعطى للجوانب المادية والتنظيمية وليس لمصير الأفراد .

٤ ـ إستفحال المشاكل وتزايد الأزمات التي تتطلب حلولا عاجلة ، أصبح يقتضي التدخل بسرعة و اتخاذ القرارات العاجلة بدون مراجعة الهيئات المختصة أو الحصول على موافقة الإرادة الجماعية .

كل هذه العوامل المتعددة ، دفعت بالأفراد أن يتمردوا على المؤسسات العامة وأن يخلقوا منظمات جديدة وأحزابا قوية بقصد التخلص من ضغوط المؤسسات التقليدية التي تعمل بمعزل عن الجماعة . ولعل النقطة الهامة في هذا الموضوع أن عملية الاتصالات قد تطورت في العصر الحديث وصار من السهل تغيير أماكن الإقامة والعثور على الزملاء الذين يمكن التضامن معهم ، ووجود المنظمات البديلة التي لا تمانع في قبول الأنصار الجدد . ونتيجة لهذه التطورات ، أصبح في إمكان الجماعات الصغيرة أن تساهم في تحريك الناس بسرعة وإختيار السياسة التي تعجبهم وتناسبهم . وهكذا أصبح في الإمكان أن نقول بأن المؤسسات التقليدية غير القادرة على تلبية حاجات الإنسان ، قد بدأت تفقد قيمتها ويضمحل نفوذها وتقل فعاليتها ، لأن الأفراد لا يعطون أية قيمة للمؤسسة التي لا تخدمهم وفي إمكانهم الاستغناء عنها .

لكن المشكل هو أن التخلص من المؤسسات البالية لا يعني أن المشاكل الإجتماعية قد حلت وأن الإنسان قد أصبح يتمتع بسعادة تامة بعد أن أظهر امتعاضه ونفوره من المؤسسات التي تتحكم فيه أكثر مما تخدمه . بل على العكس من ذلك فإن الإنسان في حاجة ماسة الى التعاون مع أبناء وطنه لإقامة مؤسسات قوية ومتينة تحميه من ظلم الآخرين وتعينه على تذليل الصعاب التي تعترض طريقه يوميا . وهذا يعني أن الإنسان لا ينفر من المؤسسات ذاتها بقدر ما ينفر من الخلل الموجود في العديد من المؤسسات والمتمثل في القوانين الغامضة وعدم مسايرة روح العصر واستيعاب التغيرات الجديدة التي تطرأ على الحياة الإجتماعية ، وانعدام روح المبادرة والإجراءات الحاسمة لمواجهة التعقيدات الإدارية والتنظيمية ، وغياب روح المبادرة والإجراءات الحاسمة

لمواجهة التعقيدات الإدارية والتنظيمية ، وغياب روح التشاور والعمل الجماعي . وفي هذا الإطار ، أتى الكاتب الفرنسي على ذكر تجربة رائدة في ميدان التقدم الإجتماعي الذي يأتي نتيجة لانهيار المؤسسات التقليدية وتعويضها بمؤسسات حديثة وقائمة على أسس عصرية . فمن بين الدول التي أخذت مركز الصدارة في التقدم والرفاهية في عصرنا الحالي ، توجد ألمانيا الغربية واليابان ، وهما من الدول التي انهزمت في الحرب العالمية الثانية ، وسمح لهما إنهزامهما بإعادة بناء المؤسسات على أسس جديدة وانتهاج طرق جديدة في العمل (ص ٢٠)

وعند تعرضه للوضعية الإجتماعية المتردية الموجودة في بلده ، فرنسا ، أوضح المؤلف أن التغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي طرأت على فرنسا منذ عشرات السنين لم تماثلها تغيرات في الهياكل وتجديد في القوانين وأساليب حديثة في إتخاذ القرارات والتسيير في القطاع العام . ولهذا أصبح الشعب الفرنسي يعيش في واد ، ومؤسساته تعيش في واد آخر . وعلى سبيل المثال ، أشار الكاتب الى أن كثرة المطالب الإجتماعية قد تراكمت وطغت على القادة الإداريين والأجهزة التنفيذية وسلطات إتخاذ القرارات . فبالنسبة للقادة الإداريين لاحظ المؤلف أن العلاقات الشخصية أصبحت تتحكم في التعيين وإختيار الأفراد المقربين الذين تتوفر فيهم الثقة وليس الكفاءة والمقدرة الإدارية . ثم أن الأجهزة التنفيذية وخاصة الهياكل . أصبحت جامدة وغير قادرة على إستيعاب المطالب الإجتماعية التي اتسع حجمها وتغير نوع وجوهر إحتياجاتها . وقد ظهر ضعف وعجز العنصر البشري ورداءة الهياكل الإدارية في قضية إتخاذ القرارات . فالمفروض أن تُعطى أهمية كبيرة للقرارات التي تخص ملايين المواطنين الذين تتأثر ظروف معيشتهم بالإجراءات التي تتخذها السلطات الرسمية . لكن الواقع هو أن القرارات تتخذ بصفة فردية من طرف المؤسسات ، وليس بصفة جماعية ، وأن المهم هو السيطرة على الموقف والتحكم في عباد الله بحيث لا يفلتون من قبضة أصحاب النفوذ والسلطة في الأجهزة المركزية للدولة .

لهذا فإن « ميشيل كروزيي » يطرح السؤال التالي : كيف يمكن خلق الظروف والوسائل الضرورية والكفيلة بتمكين المؤسسات الإجتماعية من تسيير المجتمع بطريقة حسنة وبأسلوب جماعي ؟ وإجابة عن هذا السؤال ، يعتقد المؤلف أن السبب الرئيسي لهذا النقص يرجع إلى إنشغال الجهاز البيروقراطي بالمسائل التي تهمه ولا تهم الجمهور وذلك مثل الترقيات وتدعيم الأصحاب وتقديم الخدمات عن طريق الوساطات والسعي للحصول على مكافآت . أما المسائل التي تهم المجتمع ككل وذلك مثل البحث عن الوسائل المجدية لتحقيق الأهداف المنشودة والسماح للأفراد أن يعرضوا مشاكلهم على المسؤولين المعنيين بحلها وتذليل الصعاب التي تعترض طريقهم ، فهذه قضايا لا تؤخذ بعين الإعتبار ما دامت لا تخدم مصالح الجهاز البيروقراطي .

وفي الفصل الثاني من الكتاب تطرق الكاتب إلى جوهر الموضوع وهو أن الحواجز التي تفصل بين المجتمع والسلطة السياسية بفرنسا ، هي في الحقيقة ، مصطنعة وناتجة عن سوء العلاقات التي لا تضبطها أية قوانين محددة . فالمشكل لا يكمن في رداءة السلطة أو سوء نية

القادة ، وإنما يكمن في سوء العلاقات الإجتماعية وانعدام الوسائل التي تسمح بالتغلب على الصعاب التي تبرز باستمرار . فمن الأغلاط التي لا تغتفر ، مثلا ، أن أفراد المجتمع يحرمون من الحصول على المعلومات التي تعطيهم فكرة عن أي موضوع يشغل بالهم ، فإن العمل في سرية تامة ، وفرض رقابة شديدة على المعلومات التي قد تتسرب إلى الخارج ويعرف الجمهور حقيقة الأمور ، والتستر على العناصر البيروقراطية التي تهمل واجباتها ولا تعير أي إهتمام لمطالب الجمهور ، هي العوامل الرئيسية التي أدت إلى تفاقم المشاكل الإجتماعية وإزدياد حدة التوتر وتشاؤم الناس من الأعمال الحكومية .

ثم تساءل الكاتب : لماذا يتشبث الناس والجهاز الحكومي بالشرعية وحق الدولة في التحكم وتوجيه الأمور وفقا للقوانين المكتوبة ، وفي نفس الوقت ينسى هؤلاء أن الشيء المهم هو مصير الأفراد وليس القرارات المكتوبة والتعليمات المرسلة من القمة إلى القاعدة ؟ وفي رأي الكاتب ، هناك شبه إتفاق عام بأن احتكار السلطة الحكومية ، واستغلال صفة الشرعية في العمل ، هي عبارة عن وسائل مهيأة بقصد فرض الهيمنة الحكومية والتحكم في أفراد المجتمع .

ولكي تتضح الأمور . لا بد أن نشير إلى أن نفوذ الدولة واحتكارها للسلطة ، هو في الحقيقة نفوذ الجماعات المهنية والنقابية والثقافية التي تهيمن على قطاعات معينة . فالخبير البيروقراطي يفرض نفسه في ميدان اختصاصه ، والصحافي يحتكر ميدان اختصاصه لنفسه ويؤثر في الأمور حسب أهوائه ، والنقابي يعتبر نفسه هو الوحيد الذي يعرف مطالب الحركة العمالية . وفي النهاية ، نجد أن كل فئة تحاول تشويه الحقيقة وتقديم الآراء الضيقة التي تخدم فئة معينة من فئات المجتمع ، وهمها الوحيد هو أن تجعل من نفسها المجموعة الوحيدة التي تستفيد من العملية . والغريب في الأمر ، أن مختلف العناصر التي تنصب نفسها وكيلة عن العاملين في قطاعاتها المختلفة ، تحظى بتقدير الدولة ، والآراء المتحيزة التي تقدم كوثيقة عمل هي التي تعتمد في النهاية وتكون المعلومات المقدمة من هذه الجهات هي المرجع عند اتخاذ القرارات الرسمية . وفي العديد من المرات يترتب عن المواقف المتحيزة لجماعات معينة ، أن تجد الحكومة نفسها في موقف حرج لأن جماعات الضغط تستغل الدعم الحكومي لتحقيق مآربها على حساب المصلحة العامة أو مصلحة المجتمع ككل . وباختصار فإن التنظيم الحالي والقوانين البالية والعقليات الجامدة هي التي تزيد في تعقيد المشاكل وليس حلها .

وإذا حاول الإنسان أن يتعرف على الأسلوب السليم للعمل والاستراتيجية التي تتناسب وظروف المجتمع المعاصر ، فإن رأي « ميشيل كروزيي » في هذا الموضوع يتمثل في تحديد الهدف المشترك الذي يجسم مصلحة المجتمع ككل وليس مصالح فئات قوية . فبدون وجود هدف مشترك لا يمكن ان تكون هناك عقلانية أو فعالية في العمل . كما أن اتباع إستراتيجية جديدة يتطلب تغيير قوانين العمل والتخطيط وضبط الأمور بأسلوب جديد بحيث تكون الإجراءات بسيطة وسهلة وواضحة للرأي العام . والهدف من كل هذا هو التوصل إلى أي شيء أساسي ، خلاصته أن استراتيجية تقديم وخلق نهضة إجتماعية لا تتوقف على استراتيجية شبه عسكرية

هدفها الرئيسي هو القضاء على الخصم وقهر العدو أو تدميره ، وإنما تتركز على تجنيد الآخرين للعمل وخلق المؤسسات التي تستوعب العمل الجماعي وتسمح بتحويل الأفكار المجردة الى حقائق ملموسة ومعبرة عن الصالح العام .

وطبعا ، فإن الإستراتيجيات الجيدة لا تكفي ـ وحدها ـ لخلق المعجزات لأن نجاح تطبيق الخطة يتوقف على وجود الإطارات التي تتمتع بكفاءة عالية ومقدرة فائقة في كل إختصاص .
ولهذا ، فإن أول خطوة ينبغي أن تعتمد عليها الدولة العصرية في سياستها الرامية لإصلاح أجهزتها الإدارية وتصحيح الأوضاع الفاسدة ، هي العمل على الإستثمار في الميادين الآتية :

١ ـ ميدان المعرفة ، لأن تعميم المعرفة يعني خلق القدرة الجماعية على العمل البناء ، والتخلص من مسألة إحتكار العلم والتكنولوجيا من فئات صغيرة دأبت على إستغلال مهاراتها في خدمة أغراضها الخاصة .

٢ ـ الإستثمار في الإنسان وتكوينه تكوينا سليما حتى يكون في مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقه . فلو قام كل فرد أو مواطن بواجباته اليومية بكل نزاهة والتزام معنوي ، لكان في الإمكان تذليل جميع الصعوبات التي تعترض أبناء المجتمع . ولعل الغلط الفادح الذي ترتكبه السلطات الحكومية أنها تعتمد على المراسيم الشرعية لتغيير المجتمع ، لكن الواقع أن التغير الحقيقي لا يأتي الشرعية لتغيير المجتمع ، لكن الواقع أن التغير الحقيقي لا يأتي إلا بتوفر الرجال الأكفاء الذين تشبعوا بالإيمان وعندهم الرغبة الصادقة لخدمة مجتمعهم الذي يدفع رواتبهم ويحملهم مسؤولية السهر على مصالحه .

٣ ـ الإستثمار في ميدان التجارب والخبرات العملية حيث أن أي تغيير تترتب عنه عواقب كثيرة ، وأي خطأ يتحمل مسؤوليته الإنسان الذي ليس له إلمام بعمله الذي يقوم به .

وباختصار ، فإن مشكل التقدم الإجتماعي يكمن أساسا في إنغلاق المؤسسات على نفسها ، وجمود في قوانين العمل وأساليب معالجة القضايا ، وعدم وجود هياكل متطورة وقادرة على إستيعاب رغبات المواطنين والجمهور بصفة عامة . وإذا أردنا أن نضع النقاط على الحروف ، فإن أسباب عرقلة المجتمع وإضعاف قدراته على تذليل الصعاب التي تواجهه ، ترجع في الأساس إلى .

١ ـ نظام التعليم الذي يعاني من طغيان النقابات المهنية وإنغلاق المدارس على نفسها .
فهذه المؤسسات التي تقوم بإعداد إطارات المستقبل غير قادرة على تلبية المطالب الإجتماعية وما تقوم به لا يتماشى وروح العصر . فلو أنها استطاعت أن تغرس في نفوس الشباب القيم السليمة وروح العمل الجماعي والتعاون بين الناس ، لكان في الإمكان خلق مجتمع عصري يعمل لأبعاد مستقبلية في إطار المؤسسات التي يشتغل بها .

٢ ـ نظام الإدارة العامة الذي تهيمن عليه المركزية والطبقة والعناصر المتحفظة التي لا تفهم

من الإدارة سوى أنها أداة للتحكم وإخضاع الناس لرغبات أصحاب النفوذ وأصحاب المعالي .

٣ ـ نظام توظيف رجال النخبة . وهذا يرجع أساسا إلى تاريخ فرنسا القديم حيث أن الطبقات الدينية والنبلاء والبورجوازية هي التي احتكرت العلم وبالتالي الإنفراد بسلطة إتخاذ القرارات وتسيير الإدارة حسب أهواء اليمين المتطرف والأرستقراطية المتعالية على المجتمع . ولعله لا يخفى على أي أحد أن اليسار يسيطر على التعليم في فرنسا . لكن اليمين يسير على الإدارة الحكومية وكل طرف يسعى لتدعيم نفوذه والمحافظة على امتيازاته ومصالحه .

٤ ـ نظام التسلسل الإداري الذي أصبح أداة لحماية الأقوياء والتلاعب بالموظفين الصغار . فإذا كان الأمر يقتضي إصلاح الهياكل الإدارية فإن أي تغيير يعتبر ويفسر بأنه عبارة عن مؤامرة للتخلص من شخص معين وتعويضه بشخص آخر . وهكذا صارت فكرة الإصلاح عبارة عن محاولة لخلق صراعات جديدة ومواجهات بين الشخصيات التي تحبذ التغيير إذا كان في صالحها وترفضه إذا كان يمس بمصالحها .

وخلاصة القول حول هذا الكتاب الجيد ، أن المؤلف حاول أن يثبت في كتابه حقيقة أساسية وهي أنه من الغلط أن تعتمد الحكومات على القرارات والمراسيم للتغلب على الفوارق الإجتماعية في الرواتب والنفوذ والثروة لأن هذه الإجراءات مؤقتة وتصبح لا معنى لها بمضي الوقت وتغير الأوضاع الإجتماعية . كما أن الأفراد يتحايلون على القوانين ويستغلون منها ما يخدم مصالحهم ويتجاهلون كل الإجراءات التي لا تخدم مصالحهم . وبقدر ما تحاول الحكومات فرض قوانينها على المواطنين وتضييق الخناق على الأفراد المتلاعبين بثروات الشعوب ، بقدر ما تنشط السوق السوداء والمزايدات بشأن الحصول على الأشياء المحظورة . ولهذا فإن الحل الأساسي يكمن في نشر المعرفة وتعميمها ، وتكوين الأفراد الذين يعملون بروح جماعية وبأسلوب بسيط بحيث يمكن الإستغناء عن المستهترين الذين يحتكرون العلم والمعرفة ويتحكمون في مصير الشعوب باسم الشرعية والتخصص والدفاع عن النقابات المهنية . إن المجتمع العصري في حاجة ماسة إلى من يقوده ، لكن بحكمة وإخلاص في تقديم الخدمات ، وفي حاجة الى من يسيره ، لكن بقوانين واضحة وغير معرقلة لمطالبه الشرعية وإحتياجاته الأساسية ، وفي حاجة أيضا إلى حكومة قوية ، لكن قوتها موجهة لضرب المتلاعبين بمصالح الشعب ، وليست ضد المواطنين الذين يجسمون الإرادة العامة للأمة ، ويسعون بالدرجة الأولى للحصول على الأشياء الضرورية مثل الشغل والأمن الجماعي والرخاء الإقتصادي .

البنك الدولي، **الطاقة الدول النامية** ، اغسطس (آب) ١٩٨٠

World Bank, **Energy in the Developing Countries,** August 1980.

مراجعة : عبد الرحيم عويس*

تقع دراسة البنك الدولي وعنوانها (الطاقة في الدول النامية) والصادرة باللغة الإنجليزية في أربعة فصول (اشتملت على ثلاثين جدولا إحصائيا) بالإضافة إلى خمسة ملاحق .

وقد تناول الفصل الأول وضع الطاقة في حقبة الثمانينات من حيث تصنيف الدول النامية حسب أوضاع الطاقة فيها ، والسياسات التي تتبعها في هذا المجال . كما تناول موضوع الاستثمارات في إنتاج الطاقة ، وإدارة الطلب عليها ، بالإضافة إلى إحتياجاتها من التمويل الخارجي .

أما الفصل الثاني فقد تناول موضوع توقعات إنتاج مصادر الطاقة المختلفة في الدول النامية . وهذه المصادر هي النفط والغاز الطبيعي والفحم والوقود الصناعي والقوة الكهربائية ومصادر الطاقة المتجددة .

وقد خصص الفصل الثالث لموضوع الطلب على الطاقة وإدارته على مستوى القطاعات الإقتصادية من زراعة وصناعة ونقل وطاقة كهربائية وقطاع منزلي . كما اختتم هذا الفصل بملخص حول ما يمكن توفيره من إمكانيات الطاقة عند إتباع طريقة إدارة الطلب عليها كما هي واردة في هذا الجزء من الدراسة .

وقد جاء الفصل الرابع والأخير من هذه الدراسة ليتناول برنامج البنك الدولي ومجهوداته الحالية والمخطط لها من أجل تنمية وتطوير مصادر الطاقة في الدول النامية .وقد اشتمل هذا الفصل على ما يقدمه البنك حاليا من قروض في مجال الطاقة وكذلك ما « يخطط له » وما « يرغب به » من قروض لتقديمها خلال السنوات الخمس القادمة . بالإضافة إلى الجوانب العملية لبرنامج البنك الدولي في تنمية وتطوير الطاقة .

* مساعد أبحاث بمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

وقد عززت هذه الدراسة بثلاثين جدولا إحصائيا جاءت في فصوله الأربعة ، بالإضافة إلى خمسة ملاحق . وقد تناولت هذه الجداول والملاحق أوضاع الطاقة رقميا في الدول النامية من حيث إنتاج وإستهلاك وإستيراد وإحتياطيات مصادر الطاقة المختلفة ، بالإضافة إلى الإحتياجات المالية للدول النامية لتطوير وتنمية مصادر الطاقة فيها .

ونورد فيما يلي ملخصا لأهم النقاط التي اشتملت عليها هذه الدراسة حيث تم التطرق الى موضوع الفصلين الأولين بصورة مشتركة بينما تناولنا ما جاء في الفصلين الثالث والرابع بصورة منفصلة لكل منهما ، وقد اختتمت هذه المراجعة بتعليق على الدراسة .

أولا : توقعات لحقبة الثمانينات :

١ ـ ١ لقد أصبح مقبولا لدى الجميع ان مشكلة الطاقة التي ظهرت في حقبة السبعينات لم تكن مشكلة عابرة بل بداية فترة تحول من عصر الطاقة الرخيصة (الفحم والنفط) إلى عصر أصبحت الطاقة فيه ثمينة جدا . ففي خلال الفترة ٧٢ ـ ١٩٨٠ تضاعفت الأسعار الحقيقية للنفط خمس مرات ، ومن المتوقع أن تستمر هذه الأسعار بالأرتفاع بمعدل ٣٪ سنويا حتى عام ١٩٩٠ . وعليه فمن المتوقع ان يشهد العقدان القادمان تغيرات هامة في مصادر الطاقة الحالية ، بالإضافة الى حدوث زيادة كبيرة في الإستثمارات الموجهة لتنمية مصادر الطاقة غير النفطية ، والعمل نحو تحقيق كفاءة أكبر في الطاقة المستخدمة .

١ ـ ٢ يمثل إستهلاك الدول النامية * من الطاقة التجارية نسبة صغيرة من الإستهلاك العالمي إلا أن معدل نمو الإستهلاك يتزايد بصورة سريعة مقارنة بمستوى الإستهلاك العالمي ، حيث من المتوقع ان يكون معدل نمو هذا الإستهلاك خلال فترة الثمانينات ٢،٦٪ سنويا . وبهذا يتوقع أن يرتفع مستوى الإستهلاك للدول النامية المستوردة للنفط من ١٢،٤ مليون برميل مكافىء نفط يوميا عام ١٩٨٠ إلى ٢٢،٨ مليونا عام ١٩٩٠ وذلك في الوقت الذي يقدر أن يزيد الإنتاج فيه من ٧،٨ مليون برميل مكافىء نفط يوميا إلى ١٥،٢ مليونا . ومثل هذا الوضع سوف يزيد بالتأكيد من الأعباء التي تتحملها هذه الدول في الحصول على الطاقة اللازمة لها إذ يقدر أن تزداد قيمة الواردات النفطية لها من ٤٩،٣ بليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٩٣،٤ بليونا (هناك تقدير آخر في الدراسة يصل بهذه القيمة إلى ١١١ بليونا) عام ١٩٩٠ بأسعار عام ١٩٧٠ . وقد أمكن تصنيف الدول النامية بصورة عامة (حسب معلومات عام ١٩٧٨) إلى : دول مصدرة صافية للنفط وعددها ٢٨ دولة (بما فيها دول الأوبك) وإجمالي سكانها حوالي ١٥٠٠ مليون نسمة ، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الدول وعددها ٩٢ دولة تتباين أوضاعها من دولة إلى أخرى

---

* تشتمل الدول النامية في هذه الدراسة على الدول الأعضاء منها في البنك الدولي باستثناء الدول النفطية ذات الفوائض الرأسمالية والصين .

من حيث الإعتماد على النفط المستورد مع الإشارة إلى أن ٦٤ دولة من هذه المجموعة تستورد أكثر من ٧٥٪ من إحتياجاتهـا من الطاقـة التجارية .

١ ـ ٣ وفي مواجهة مثل هذا الوضع تباينت سياسات الدول النامية تباينا واضحـا تبعـا لظروف كل منها . إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن الدول النامية ذات الدخل المتوسط قد استطاعت أن تواجه هذا الموقف عن طريق زيادة صادراتها الصناعية وزيادة حجم اقتراضها ورفع الأسعار المحلية للوقود بالإضافة إلى وضع البرامج الخاصة برفع درجة كفاءة إستخدام مصـادر الطاقـة وزيادة الجهد في البحث عن مصادر الطاقة محليا . أما الدول النـامية ذات الدخـل المنخفض فبالنظر إلى أن أكثر من ٥٠٪ من إستهلاكها للطاقة يأتي من المصادر غير التجـارية فقـد أدت الأوضاع الجديدة إلى زيادة الاستهلاك من هذه المصادر كما أظهرت الحاجة إلى زيادة التشجير (لاستعمال الحطب كمصدر للطاقة) بعد أن أخذت أشجار الغابات تنقص بسرعة ، كما أدت هذه الأوضاع إلى الإتجاه نحو المصادر المائية لتوليد الكهرباء ورفع درجة كفـاءة الأفـران التـي تستخدم الفحم .

١ ـ ولقد زادت الدول النامية من حجم إستثماراتها في قطاع الطاقة زيادة كبيرة . ففي عام ١٩٨٠ يتوقع أن يكون حجم إستثمارات الدول النامية المستوردة الصافية للنفط حوالي ٢٥ بليون دولار (أكثر من ٧٥٪ منها في توليد الكهرباء) كما أن من المتوقع ان تنمو هذه الاستثمارات بمعدل سنوي قدره ٩،١٠ ٪ حتى عام ١٩٩٠ ، وسيزداد معدل نمو الاستثمارات في إنتاج الفحم والنفط بحوالي ١٥،٨ ٪ و ٢،٨٪ سنويا على التوالي . وستسعى هذه الدول الى الحصول على قروض من المنظمات الدولية لتمويل ومواجهة مشروعاتها في مجال الطاقـة وتستهـدف الـدول النـامية الوصول بمستوى إنتاجها من مصادر الطاقة كما يلي :

(مليون برميل مكافىء نفط يومياً)

المصدر / السنة	١٩٨٠	١٩٩٠	معدل النمو السنوي (٪) ٨٠ ـ ١٩٩٠
النفط	٢,٠	٣,٦	٦,١
الغاز	١,٥	٢,٥	٥,٢
الفحم	٢,٤	٣,٣	٣,٢٠
مصادر مائية	١,٥	٣,٢	٧,٩
نوويـة	٠,١	١,٠	٢٥,٩
أخرى	٠,٣	١,٦	غ.م
المجموع	٧,٨	١٥,٢	٦,٩

ثانيا : الطلب على الطاقة :

٢ ـ ١ من المتوقع ان تشهد الدول النامية المستوردة الصافية للنفط عجزاً في سد احتياجاتها من الطاقة قدره ٧،٦ مليون برميل مكافىء نفط يوميا في عام ١٩٩٠ حيث يقدر أن تكون مستويات الاستهلاك والإنتاج قد وصلت ،على التوالي الى ٢٢،٨ و ١٥،٢ مليون برميل مكافىء نفط يوميا . ومن المحتمل ان يكون الطلب على مصادر الطاقة التجارية المختلفة في ذلك العام مقارنا بعام ١٩٨٠ على الوجه التالي :

(مليون برميل مكافىء نفط يومياً)

المصدر/ السنة	١٩٨٠	١٩٩٠
النفط	٦,٥	١١,٤
الغاز	١,٤	٢,٦
الفحم	٢,٥	٣,٤
مصادر مائية	١,٥	٣,٢
مصادر نووية	٠,١	١,٠
أخرى	٠,٤	١,٢
المجموع	١٢,٤	٢٢,٨

ويستفاد من تقديرات البنك الدولي انه بالرغم من أن إنتاج النفط يكاد يكون قد تضاعف خلال العقد القادم بالإضافة الى حدوث زيادات في مصادر الطاقة التجارية الأخرى فإن تكلفة الواردات النفطية للدول النامية المستوردة الصافية للنفط ستتضاعف بالإضافة إلى أن الاستهلاك من النفط سيستمر في التزايد وذلك بالرغم من أن معدل النمو السنوي المتوقع للإستهلاك النفطي سينخفض إلى ٥،٨ ٪ سنويا خلال الثمانينات بعد أن كان قد وصل إلى ٧،٧ ٪ سنويا خلال السبعينات . ويعود انخفاض هذا المعدل الى تباطؤ نمو الناتج القومي الإجمالي وارتفاع الأسعار الحقيقية . وليس هناك من سبيل للدول النامية في مواجهتها لمثل هذه الوضع سوى وضع البرامج واتباع السياسات الخاصة بزيادة إنتاج واستغلال مصادر الطاقة المختلفة بالإضافة الى ترشيد الإستهلاك وإتباع وسائل الحفاظ على الطاقة المختلفة بما يتناسب وظروف كل بلد .

٢ ـ ٢ وكما هو معروف فان قطاعات الاقتصاد القومي داخل البلد تختلف من حيث درجة استهلاكها للطاقة وتبعا لهذا فان الوسائل الهادفة الى الحد من استهلاك الطاقة لا بد وان تكون بدورها مختلفة . ويقترح البنك الدولي اتباع اجراءات معينة لكل قطاع من القطاعات

الاقتصادية بهدف الحد من استهلاك الطاقة فيه ، وبالطبع فان امكانية تطبيقه ، وبالتالي الاستفادة منه ، تتباين من بلد لآخر وفقا للظروف المختلفة .

٢ -٢ -١ ففي قطاع الزراعة ، مثلا ، يلاحظ ان تأثير رفع اسعار الطاقة يكون أقل في حالة اتباع وسائل الزراعة البدائية عنه في حالة اتباع المكننة الزراعية ، ناهيك عن ان قطاع الزراعة في الدول النامية ليس له تأثير كبير في حجم الطلب، الاجمالي على الطاقة وذلك لأن مساهمته في استهلاك الطاقة التجارية الاجمالية للدول النامية أقل من ٥٪ ، وعليه، فالى جانب اتباع الوسائل الاقتصادية الهادفة الى الحد من الطاقة المهدرة ، والمتمثلة في رفع أسعار الطاقة ورفع الدعم عنها فلا بد من أن تكون هناك سياسة أخرى لتحسين استغلال المزارع للاسمدة الكيماوية والمبيدات، وآلات ضخ المياه المستهلكة للطاقة.

وفي قطاع النقل حيث تصل نسبة مساهمته من الطاقة الاجمالية المستهلكة بين ١٥ ـ ٢٥ ٪ في الدول النامية ذات الدخل المتوسط وما بين ١٠ ـ ٢٠٪ في الدول النامية ذات الدخل المنخفض ، فمن المتوقع ان اتباع وسائل الحد من استهلاك الطاقة والمتمثلة في رفع درجة كفاءة وسائل النقل في استخدامها للطاقة ، بالاضافة الى التوجه نحو استخدام وسائل النقل غير المستهلكة للطاقة القابلة للنفاذ كالسفن الشراعية والدراجات الهوائية . . . الخ وكذلك رفع اسعار البنزين وتشجيع وسائل النقل الجماعية ، سوف تؤدي الى توفير كمية كبيرة من الطاقة المستهلكة حاليا .

٢ -٢ -٢ ولقد اشتملت اجراءات البنك الدولي المقترحة للحد من استهلاك الطاقة على وسائل وأساليب يمكن اتباعها في القطاعات الاقتصادية الاخرى كالقطاع الصناعي وتوليد الكهرباء والقطاع المنزلي وهي في المحصلة سوف تؤدي الى توفير كميات كبيرة من الطاقة المستهلكة . فالاستهلاك الاجمالي المتوقع من الطاقة للدول النامية في عام ١٩٩٠ يمكن أن ينخفض بحوالي ٤,٦ مليون برميل مكافىء نفط يوميا اذا ما أتبعت هذه الاجراءات . مع العلم أن مثل هذه التخفيضات سوف لن تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول ، كما انها ستخفض من معدل نمو استهلاك الدول النامية للطاقة خلال الثمانينات من ٦,٢٪ الى ٤,٥٪ سنويا . واذا ما استطاعت الدول النامية المستوردة للنفط أن توفر فقط ٢,٣ مليون برميل مكافىء نفط يوميا (أي نصف التوفيرات التي يقدرها البنك) فان هذا سوف يؤدي الى خفض قيمة وارداتها النفطية ، في عام ١٩٩٠ ، بحوالي ٢٥ ـ ٣٠ بليون دولار باسعار عام ١٩٨٠ (بافتراض نسبة زيادة سنوية في اسعار النفط تساوي ٣٪) .

ثالثا : برنامج البنك الدولي لتنمية الطاقة :

٣ -١ بالنظر لما تواجهه معظم الدول النامية من مشكلات تتعلق بالطاقة وما ينتج عن ذلك من آثار على برامج التنمية المختلفة فقد وسع البنك الدولي من برامجه الخاصة بتنمية مصادر الطاقة

في الدول النامية لتشتمل على النفط بالاضافة الى الكهرباء والفحم . وقد بدأ في عام ١٩٧٧ بتقديم المساعدات الخاصة بتنمية القطاع النفطي في الدول النامية ، كما قام في عام ١٩٧٩ بعمل برنامج يستهدف التسريع بعملية الانتاج النفطي في هذه الدول . وقد أسفرت المسوحات الاولية التي قام بها البنك في عدد من الدول النامية عن وجود امكانيات انتاج نفطي لا تزال غير مكتشفة لعدة اسباب أهمها عدم معرفة بعض هذه الدول بما تملكه من مصادر طاقة نفطية نتيجة قلة (او انعدام) ما بذل من جهود في هذا المجال نتيجة نقص الاموال والخبرات الفنية والادارية .

٣ ـ٢ وضمن برنامج الطاقة الحالي قام البنك بتمويل ١٨ مشروعا نفطيا في ١٦ دولة نامية . وقد كانت تسعة من هذه المشروعات في مجالات المعونة الفنية ، والمسوحات الجيولوجية والجيرفيزيائية ، بالاضافة الى الحفر الاستكشافي . اما التسعة مشروعات الاخرى فقد كانت بصفة رئيسية في مجال الانتاج . ويقدر البنك حجم القروض التي سيقدمها للقطاع النفطي خلال الفترة ٧٩ ـ ١٩٨١ بحوالي ١٣٥٠ مليون دولار . وقد قامت بعثات من البنك بزيارة ٤٩ دولة نامية تم التعرف على مشروع او اكثر في ٣٨ منها . وقد قدر البنك معدل العائد الاقتصادي للمشروعات التي قام بتمويلها بنسبة تتراوح بين ٣٠ ـ ٥٠٪ وهي نسبة عالية . كذلك فقد قام البنك بتقديم مساعداته في مجال التخطيط القومي للطاقة ، وتمويل دراسات تطوير مصادر الطاقة البديلة للمصادر الحالية ، وتقديم المعونات الفنية للحكومات ، بالاضافة الى مساهمته في تمويل دراسات حول ترشيد اسعار الطاقة .

وقد قام البنك خلال السنتين الاخيرتين بعمل مراجعة لقطاع مناجم الفحم في عشر دول نامية حيث لا تزال تجري عمليات متابعة لعدة مشروعات في هذا القطاع في العديد من هذه الدول ، وفي خلال الفترة ٧٩ ـ ١٩٨١ قدر البنك حجم القروض الخاصة بتنمية قطاع الفحم بحوالي ٣٠٠ مليون دولار .

وفي قطاع الكهرباء قدم البنك قروضا في العامين ١٩٧٩ و ١٩٨٠ بلغت (١٣٥٥) و (٢٣٩٢) مليون دولار على التوالي . وقد غطت هذه القروض ٤٤ مشروعا في الانتاج والتوزيع وكهربة الريف . ويلاحظ أن لدى البنك اتجاها نحو التركيز على المشروعات الكهربائية التي تستخدم مصادر طاقة غير نفطية (مائية وفحم) وذلك كما هو مبين ادناه :

السنة	مصادر مائية	فحم ولجنيت	نفط	غاز
١٩٧٩	١٣,٥	٣٦,٥	١,٨	١٦,٢
١٩٨٠	٣٢,٧	٣٥,١	صفر	٢,٤

٣ ـ٣ ـ اما عن برنامج البنك للطاقة المخطط له للفترة ٨١ ـ ١٩٨٥ فيقدر أن تبلغ حجم

قروضه اكثر من ١٣ بليون دولار وهو ما يشكل نسبة ١٧٪ من حجم القروض الاجمالية التي يخطط البنك لتقديمها خلال هذه الفترة في جميع القطاعات . وذلك في الوقت الذي قدر البنك فيه احتياجات الدول النامية خلال هذه الفترة بحوالي ٢٥ بليون دولار ، اي أن هناك عجزا قدره ١٢ بليون دولار بين البرنامج الذي خطط له البنك والبرنامج الذي يرغب البنك فيه . ويبين الجدول التالي تفصيل هذا الوضع :

برنامج البنك الدولي
« المخطط له » و « المرغوب فيه » للطاقة
للفترة ٨١ - ١٩٨٥

(مليون دولار بالأسعار الجارية)

	المخطط له	المرغوب فيه
الفحم واللجنيت	٨٤٠	٢,٠٠٠
النفط والغاز	٣,٩٨٥	٨,٠٠٠
المصافي	١٥٠	١,٠٠٠
مصادر متجددة Renewables	٦٢٥	١,٧٥٠
الكهرباء	٧,٥٩٠	١١,٠٠٠
الوقود الموفر من التصنيع Industrial Retrofitting	صفر	١,٢٥٠
المجموع	١٣,١٩٠	٢٥,٠٠٠

ويقدر البنك للمشروعات المخطط لها في برنامجه الحالي انتاج ما يعادل ١,٦٢ مليون برميل مكافىء نفط يوميا او ما نسبته ٣,٥ ٪ من اجمالي الاستهلاك المتوقع للطاقة في الدول النامية في عام ١٩٩٠ . وفي المقابل يقدر البرنامج « المرغوب فيه » انتاج ٢,٩ مليون برميل مكافىء نفط يوميا أو ما نسبته ٥,٩٪ من اجمالي الاستهلاك المتوقع للطاقة في عام ١٩٩٠ .

٣ - ٤ وبالنظر الى الحاجة الملحة لزيادة انسياب رؤوس الاموال الاجنبية نحو الاستثمار في مجالات تنمية الطاقة في الدول النامية فان البنك يدرس امكانية انشاء مؤسسة جديدة للطاقة . ومع أن مثل هذه الفكرة لا تزال بحاجة الى المزيد من الدراسة فان أهدافها ستكون توجيه المزيد من رؤوس الاموال نحو الاستثمار في قطاع الطاقة بهدف سد الفجوة ما بين ما خطط له البنك للفترة ٨١ - ١٩٨٥ وبين ما يرغب فيه في مجال تنمية الطاقة في الدول النامية .

٣ ـ ٥ وسيقوم البنك ببرنامج مراجعة موسع لقطاعات الطاقة المخطط مساعدتها في الدول النامية المستوردة للنفط بغية مساعدة هذه الدول في وضع الخطط الخاصة بالطاقة ولدعم برنامجه الاقراضي في مجال الطاقة للفترة ٨١ ـ ١٩٨٥ . ففي خلال النصف الاول من هذه الفترة سيتم عمل ٤٠ مراجعة في قطاع الطاقة وسيكون ٢٦ منها في الدول النامية التي تعتمد بصورة كبيرة على الاستيراد في مواجهة احتياجاتها النفطية . وباستكمال هذه المراجعات ، بالاضافة الى انجازات عامي ١٩٧١٩ و ١٩٨٠ ، فسيكون البنك قد غطى ٦٠ من الدول النامية التي يعتقد انها بحاجة لا للمساعدة في تخطيط قطاعات الطاقة فيها. وسيكون بالامكان بعدها الاستفادة من هذه المراجعات بالنسبة لدول أخرى .

كما سيقوم البنك بمساعدة اعضائه بشكل واسع في العديد من مجالات الطاقة مثل وضع سياسات للاستكشاف ، والاختيار بين الوسائل التكنولوجية المختلفة ، وعمل المسوحات للاسواق وللمصادر المختلفة ، والتدريب . . . الخ . وستكون هذه المساعدات ضمن بنود القروض التي سيقدمها البنك ، كما انها قد تأخذ شكل مساعدات فنية منفصلة أينما استدعت الحاجة ذلك .

رأي وتعليق :

بالرغم من أن هذه الدراسة ، في تقديري ، جيدة من عدة جوانب سأشير اليها فيما بعد الا أنها ومنذ صفحاتها الاولى قد تجنت على الدول المصدرة للنفط عند اشارتها الى تضاعف الاسعار الحقيقية للنفط الخام خمس مرات خلال الفترة ٧٢ ـ ١٩٨٠ . فقد تجاهلت ان ما حدث من زيادات اسمية في أسعار النفط منذ اواخر عام ١٩٧٣ قد جاء عقب الانخفاض المستمر في أسعار النفط الحقيقية خلال الفترة التي سبقت عام ١٩٧٣ . وان هذه الزيادات قد تعرضت للتآكل بسبب التضخم النقدي في الدول الصناعية وانخفاض قيمة الدولار وهو العملة التي تدفع بها أثمان الصفقات النفطية . وعليه فقد أشارت اكثر من دراسة الى أن الاسعار الحقيقية للنفط كانت تتجه نحو الانخفاض خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٩ . فاذا أخذنا معدل التضخم في الدول الصناعية والتغير في اسعار صرف العملات بعين الاعتبار نلاحظ أن مستوى الاسعار الحقيقية (القوة الشرائية لبرميل النفط الخام) قد كانت في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ أقل منها في عام ١٩٧٤ وانها وصلت في عام ١٩٧٩ الى ما يقارب مستواها في عام ١٩٧٤ . ولا نريد أن نتوسع كثيرا في هذا الموضوع فالكثير من الدراسات تطرقت اليه وأثبتت عدم صحة هذه الادعاءات بأكثر من وسيلة واسلوب .

أعود لاقول بأن الدراسة بشكل عام جيدة ويمكن الاستفادة منها في عدة جوانب لعل أهمها طريقة تقدير استهلاك الدول النامية من الطاقة والافتراضات القائمة عليها ، وكذلك الاستفادة من المؤشرات العامة الواردة فيها وخاصة عند اجراء الدراسات المقارنة . بالاضافة الى ذلك فهي تحتوي على برنامج للحفاظ على الطاقة وترشيد الاستهلاك ، وبالرغم من أن الدراسة

قد تجاهلت الاوضاع في الدول النامية النفطية ذات الفوائض الرأسمالية ، باعتبارها دولاً مصدرة للطاقة وبالتالي فمن غير المتوقع أن تواجه عجزا فيها في الأمد القصير ، الا أنه بالنظر للظروف المتشابهة التي تجمع الدول النامية ، بشكل عام ، فانه يمكن الاستفادة من هذه الدراسة عند عمل دراسات خاصة بالتنبؤ في الطلب على الطاقة في هذه الدول ، وكذلك الاقتراحات الخاصة بالحد من استهلاك الطاقة فيها بغية الحفاظ على أهم ما تملكه من مصادر طبيعية قابلة للنفاذ .

وفي رأيي أنه اذا استطاع البنك الدولي ان يطبق الخطط التي يرغب فيها في مجال تنمية الطاقة في الدول النامية فسيكون بذلك قد ساهم بصورة فعالة في الجهود التي تبذلها هذه الدول من أجل حل مشكلة الطاقة فيها ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى سيكون قد ساعد الدول النفطية بصورة خاصة ، والعالم بصورة عامة ، على الاحتفاظ بالطاقة النفطية لفترة أطول عن طريق تشجيعه للدول النامية المستوردة للنفط على التوجه نحو المصادر غير النفطية لمواجهة احتياجاتها من الطاقة .

كذلك فلا بد من التنويه الى أن هذه الدراسة تحتوي على الكثير من المعلومات الخاصة بالدول النامية ، وبقية دول العالم ، من حيث قدراتها الحالية والمستقبلية بالنسبة لمصادر الطاقة المختلفة من نفط وغاز وفحم ومصادر مائية . وبالتالي يمكن أن تشكل هذه الدراسة مصدرا للمعلومات في هذا الحقل يمكن الاعتماد عليه .



د. فيصل مرار، التنظيم الاداري، مداخل للنظريات والسلوك

مراجعة عبد الله حسن جبر*

صدر في الآونة الاخيرة الجزء الأول من كتاب التنظيم الاداري للدكتور فيصل مرار مدرس الادارة العامة في كلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الاردنية سابقا . والدكتور المذكور يحمل شهادة الدكتوراه في الادارة العامة من جامعة جنوب كاليفورنيا لعام ١٩٧٤ وقد عمل في عدة وظائف ادارية في كل من الولايات المتحدة الاميركية والبلاد العربية فاكتسب خبرة عملية في مختلف المجالات الادارية قل ان يحصل عليها كثيرمن الناس . فهو حينما يكتب في هذا الموضوع انما يكتب ذلك من تجربته الخاصة مضيفا الى دراسته النظرية رافدا اخر من الممارسة العملية مكنه من معرفة المجالات التي يلتقي فيها العلم النظري بالواقع العملي وأين يفترقان . وفي كتابه يلمح القارىء هذين العنصرين بارزين بروزا واضحا يضفيان على الكتاب حلة قشيبة ويجعلانه متميزا عن سائر الكتب التي يجدها القارىء في المكتبه العربية .

ففي الباب الاول من الكتاب يتناول المؤلف مداخل نظريات التنظيم فيجمع حشدا من نصوص تلك النظريات ويناقشها مبديا حسنات كل منها وسيئاتها وما قاله الناقدون والمؤيدون عنها . فتجد نفسك وأنت تقرأ هذا الباب أمام حوار حقيقي يقوم بين أنصار كل مدرسة ونقادها . . والممارس للعمل الاداري يمكنه بهذا النقاش المتناسق ان يأخذ من هذه النظريات ما يلائم بيئته ومؤسسته ومجتمعه لان النور الذي يعطيه الكتاب للمديرين واصحاب المؤسسات نور يستحق أن يهتدي به في العمل الاداري لان الادارة اصبحت في أيامنا هذه علما يدرس في الجامعات بالاضافة الى كونها فنا مكتسبا من التجربة والخبرة العملية . فما لم يتزود المديرون واصحاب المؤسسات بهذه العلوم ليضيفوا الى تجربتهم تجربة علماء أفاضل أفنوا حياتهم في البحث والتطبيق فان ادارتهم تبقى كطير يطير بجناح واحد تتخطفه الرياح فتهوى به في واد سحيق .

أما الباب الثاني من الكتاب فقد نهج فيه المؤلف نفس المنهج السابق في العرض والتحليل فحينما يتعرض الى فلسفة الادارة العلمية يتناول في بحثهنظرية «تيلور»الذي يعتبر الاب الروحي

* مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية ـ الأردن

لهذه المدرسة فيحللها ثم يورد أقوال منتقديها .ولعل أهم ما يتعرض له ناقدو تلك المدرسة هو أن تيلور حينما قام بتقديم نظريته لم يضع في الاعتبار أن التنظيم يتعامل مع الكائن الانساني وان لهذا الكائن مشكلاته الانسانية المتغيرة دوما والتي من الصعب ايجاد حلول لها باتباع نظريته وحدها . وانما يجب أن يستفاد من المدارس الاخرى التي ظهرت بعد تيلور في حقل الادارة فكل مدرسة من هذه المدارس تناولت جانبا من الجوانب التنظيمية وتركت جانبا فالمدرسة الحديثة في الادارة ترى أنه من الواجب الاستفادة من جميع اصحاب هذه المدارس ووضعها في قالب تنفيذي في مؤسساتهم العامة والخاصة . وما أحرانا نحن أبناء الدول النامية أن نستفيد من تجربة الدول المتقدمة ونخرج بحلول لمشاكلنا الادارية تجنبنا كثيرا من العقبات التي تعترض سبيلنا في التقدم الاداري وهو في نظري ما عناه المؤلف في تأليف كتابه .

ثم يتناول في هذا الباب نظرية فايول ويشير الى أنه أول من دعا الى وحدة أسس التنظيم في الادارة العامة وادارة الاعمال ويبرز مبادئه الأربعة عشر في الادارة ثم يتناول عناصر الادارة عنده والمسماة حاليا بالعملية الادارية وبعدها يعرج على نموذج موني ورايلي اللذين استفادا من اراء من سبقهما من علماء الادارة ووضعا نموذجيهما في قالب جديد يجمع حسنات النظريات السابقة ، ويضيفان اليه شيئا من ارائهما الجديدة .

يمس كل هذا مسا لطيفا يستطيع فيه القارئ المطلع أن يستشف ما عناه المؤلف بهذا كله ويعطي الطالب المستجد فكرة عن تلك النظريات تكون له عدة للمستقبل اذا اراد التوسع في هذا العلم كما يعطي الاداري فكرة أخرى توضح له أن الادارة علم له علماؤه ومحللوه الذين يستحقون التقدير على انجازاتهم في هذا المضمار .

وبعد ذلك يتعرض المؤلف الى فلسفة العلاقات الانسانية في الادارة ويبين ما لهذه الفلسفة من علاقة وثيقة في ادارة شؤون الأفراد الذين يعتبرون العنصر الاساسي الذي يتكون منه التنظيم ويبين ان تلك الفلسفة بنت قواعدها على هدفين هامين الاول تحقيق أهداف التنظيم والثاني تحقيق الأهداف الشخصية للعاملين في ذلك التنظيم .

وبعد هذا يعرض بعض الأبحاث التي أجريت في عدد من المصانع من أنصار تلك المدرسة لرفع كفاءة العمل ، وتبين ما كان لهذه الابحاث من أثر كبير في تطوير التنظيم .

والمؤلف يولي هذه المدرسة عناية كبيرة مما كون عندي انطباعا انه من أنصارها وهذه المدرسة أصبح لها انصار كثيرون في مختلف انحاء العالم لانها تكاد تكون من العناصر الرئيسية في تطوير الانتاج ورفع كفاية وأداء العاملين . وبمقارنة بسيطة بين هذه النظرية وبين أوضاعنا الادارية في البلدان النامية نجد أن البون شاسع جدا بيننا وبين الدول المتقدمة ويجعلنا نشعر في قرارة أنفسنا نحن الاداريين ما هي الواجبات الملقاة على عاتقنا لرفع مستوى الادارة في بلادنا من أجل رفع مستوى الاداء وزيادة الانتاج تحويل مجتمعاتنا من مجتمعات مستهلكة تعيش على انتاج الاخرين الى مجتمعات منتجة تساهم في بناء صرح الحضارة الانسانية ولا تكون عالة على ما تقدمه الدول

المتقدمة لها ومعوقة لسير الحضارة وتقدم الامم وازدهارها .

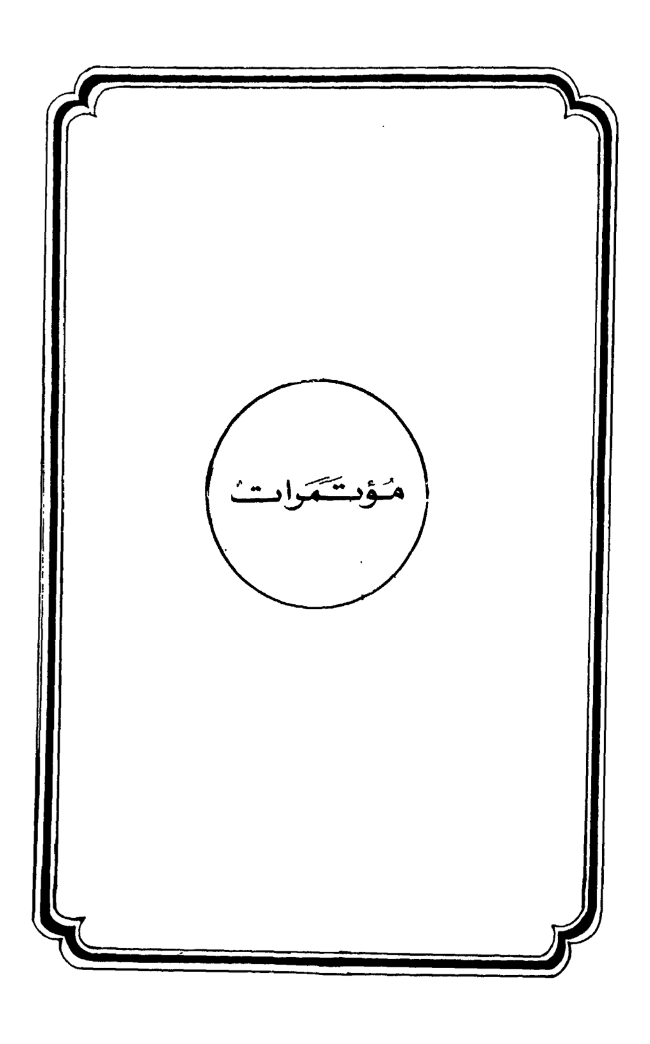
ومن ثم يتحدث المؤلف عن البيروقراطية : نشأتها ، ومفهومها ، والمداخل الى دراستها : إنسانية وسياسية واجتماعية .

ويتعرض كذلك الى السلطة والقدرة في التنظيم محاولا توضيح مفهومها والعلاقة التي تربط بينهما ، يعرض المؤلف كل هذه الأمور بأسلوب علمي رصين يستحق عليه الثناء والتقدير .

فبالاضافة الى أن الكتاب موجه الى عدة فئات من الناس سواء كانت طلابية ام أصحاب وظائف ادارية في مستوياتها الاشرافية المختلفة كما يقول المؤلف فان الكتاب يستحق أيضا أن يقدم الى أصحاب المصالح التجارية والصناعية في بلادنا الذين يقومون بالاشراف على الادارة في مصانعهم ومصالحهم بانفسهم كما أنه أيضا يحقق حسب تقديري أهدافا هامة أخرى فهو يضيف الى المكتبة الأردنية والمكتبة العربية شيئا جديدا في هذا البحث لان علم الادارة لم يظهر الى حيز الوجود في الدول المتقدمة الا في أوائل هذا القرن ولم تعرفه الدول النامية والاردن من ضمنها ـ الا بعد انقضاء النصف الاول من القرن نفسه ومكتبتنا تفتقر الى العديد من الكتب العلمية في هذا المجال خصوصا ونحن مقبلون على ثورة صناعية تنموية في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية.وبالادارة الحكيمة التي تضع مصلحة الامة والوطن فوق جميع الاعتبارات الشخصية نستطيع أن نحقق تلك الاهداف ونتجنب العثرات ونضع الاسس الثابتة للادارة تستفيد منها أجيالنا القادمة .

وهذا كله يجعل الكتاب ضروريا للطالب في جامعته وللاداري في مكتبه ولصاحب العمل في منزله ، كل يستفيد منه ويفيد مستخدميه وامته ووطنه .

وإنني كرجل عمل في الحقول الادارية سنين عديدة أتوق الى المطالعة وأرغب في الاطلاع على كل جديد خصوصا في علم الادارة أجد أن هذا الكتاب قد أضاف شيئا جديدا الى معلوماتي وسيكون له تأثير في معاملتي لرؤسائي ومرؤوسي على حد سواء كما أنه سيؤثر في كل ما أقوم به من أعمال ادارية وتنظيمية في المؤسسة التي أعمل بها والمجالات التي أشرف على نشاطها .



مُؤتَمَراتٌ

ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي *

د . عبد الباسط عبد المعطى*

نظم المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هذه الندوة في دولة الامارات العربية المتحدة ، التي رحبت ، بعقدها في أبو ظبي . وقد تم هذا في الفترة ما بين ١١ - ١٦ يناير ١٩٨١ .

وتأتي فكرة هذه الندوة من أن التوظيف الاجتماعي للعوائد والفوائض البترولية ، قد أسهم بجانب متغيرات أخرى قطرية وعربية ودولية في شكل وتوجه التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع العربي في العقود القليلة الماضية .

ومن الناحية العلمية ، والتخطيطية العملية ، يفيد رصد هذه التغيرات ، وتفسيرها ، وتقييم مصاحباتها ، في توفير قدر لا بأس به من النتائج والمعطيات التي يمكن أن تثري العلم الاجتماعي والفكر التنموي العربي ، ما دام جوهر التنمية هو احداث تغييرات محسوبة ومقصودة في البناء الاجتماعي العربي .

ونظرا لتعقد جوانب الحياة الاجتماعية ، وتشابكها وتداخلها ، ونظرا لأن مسألة التغير الاجتماعي يقتضي فهمها ، الوقوف على موضوعات وقضايا بحثية كثيرة تشمل الانسان ، وجماعاته ، والمجتمع ، ماضيه وحاضره وتوجهاته المستقبلية ، وعلاقات مكوناته ، وعلاقاته بغيره من المجتمعات الانسانية التي تشارك المجتمع العربي المرحلة التاريخية نفسها . نظرا لكل هذا ، فمن الصعوبة ، على أي ندوة علمية ، أو حتى عدة ندوات الوقوف المتكامل على كافة أبعاد وعمليات وعوامل ، ومصاحبات مسائل التغير الاجتماعي ، الكلية والقطاعية والتفصيلية . لهذا خططت الندوة لكي تشتمل على نوعين من الأعمال العلمية :

الاول : ويختص بعدد من البحوث حول بعض القضايا والجوانب الهامة من البناء الاجتماعي العربي ، في علاقتها بتوظيف البترول .

* الخبير بالمعهد العربي للتخطيط - الكويت

الثاني : اطار عمل ، لحوار علمي حول الابعاد الاساسية لمصاحبات البترول الاجتماعية والانتاجية والثقافية والسياسية ، يسهم المشاركون في الندوة من الخبراء والباحثين ورجال التخطيط والتنفيذ في بلورة وتوضيح ما يثيره هذا الاطار من تساؤلات وقضايا ، يمكن بعد تسجيلها وتحريرها علميا ، أن توفر قدرا من البيانات والمعلومات والافكار التي تفيد المهتم بهذا الموضوع الفرعي أو ذاك .

هذا وقد اشتمل النوع الاول على بحوث ودراسات حول الموضوعات التالية :

١ ـ سياسات التنمية العربية ، مع التركيز على الدول البترولية ـ مقدمة د . محمد صادق . المعهد العربي للتخطيط بالكويت

٢ ـ البترول والتغير في البناء السكاني . مقدمة د . نادر فرجاني المعهد العربي للتخطيط
٣ ـ الاسرة العربية . د . جهينة سلطان . جامعة قطر .
٤ ـ المرأة العربية . د . ناهد رمزي . المركز القومي للبحوث الاجتماعية القاهرة .
٥ ـ أوضاع الغذاء في الدول العربية . احمد سليم (المعهد العربي) .
٦ ـ أنماط الاستهلاك في الدول البترولية وغير البترولية . د . عبد المؤمن العلي ـ الصندوق العربي للانماء .
٧ ـ تنقل العمالة العربية ، مظاهره ، ومصاحباته . منظمة العمل العربية .
٨ ـ التعليم والسياسات التعليمية . د . دارم البصام بحثا (المعهد العربي) .
٩ ـ التوظيف الاجتماعي للبترول وديناميات الشخصية العربية . د . حامد عماد مستشار الاكوا . د . عبد الباسط عبد المعطى . المعهد العربي للتخطيط بالكويت .

وقدم حول هذه الموضوعات أثنا عشر بحثا قدمها باحثون من المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ومنظمة العمل العربية ، وجامعة قطر ، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا « الاكوا » .

وأما النوع الثاني من الاعمال العلمية فتمثل في ورقة اطار العمل التي عرضت من خلال حلقة نقاشية ، على مدى ست جلسات علمية ، استغرقت حوالي خمس عشرة ساعة . وتألفت عناصرها من :

١ ـ فكرة الحلقة حيث ركز فيها على اشكاليات دراسة التغير الاجتماعي ، نظريا ومنهجيا ، وتعدد أبعاد هذا الموضوع وتشابكها وتداخلها .

٢ ـ هدف هذه الحلقة النقاشية باعتبارها مكملة لأعمال الندوة ، ومحاولة عرض ومناقشة بعض الابعاد التي لم تتطرق اليها البحوث التي قدمت بشكل مباشر .

٣ ـ تساؤلات أساسية ، كانت بمثابة مثيرات علمية للمشاركين ، كي يستجيبوا لها ، اضافة

ومناقشة واجابة .

وقسمت هذه التساؤلات الى مجموعات على النحو التالي :

الاولى : وتحوى تساؤلات حول التغيرات الاقتصادية والانتاجية التي صاحبت توظيف عوائد البترول وفوائضه منها على سبيل المثال تساؤلات حول : مصاحبات توظيف البترول ، على النمط الانتاجي العربي ، والعلاقات الانتاجية والفن الانتاجي ، والاستثمارات العربية ، نوعا وتوجها ، ومصاحباتها على السياسات التنموية من ناحية ، والتكامل الاقتصادي العربي من الناحية الاخرى .

الثانية : وتحوى تساؤلات حول العلاقات الاجتماعية ، والنظم الاجتماعية الاساسية ، منها على سبيل المثال تساؤلات حول التدريج الاجتماعي S. Stratification للدول العربية ، ومصاحبات توظيف البترول على البنية الطبقية ، في الدول البترولية وغير البترولية ، وأسس ومعايير التنقل الاجتماعي S. Mobility وثمة مجموعة من التساؤلات في هذا الصدد حول الاسرة العربية ، نمطها ، وحجمها ، وعلاقاتها ، ووظائفها ، انتماءاتها . . الخ ،

الثالثة : وركزت على عدد من التساؤلات حول التحولات الثقافية ، ومسائل الثقافة القومية العربية ، في علاقاتها بالتوظيف الاجتماعي للبترول ، وكانت بعض هذه التساؤلات مثلا مركزة على مسائل الاتصال الثقافي ، والقيم الثقافية ، والتبعية الثقافية . . الخ .

الرابعة : وسعت الى مناقشة بعض قضايا الاوضاع السياسية العربية من خلال ديناميات العلاقات العربية ـ العربية ، والعربية الدولية . وكانت ثمة تساؤلات حول القوة السياسية (Political Power) والقرار السياسي ، والتبعية السياسية . . الخ .

لأنها ندوة علمية فكرية ، لم يكن هدفها اصدار توصيات علمية بقدر ابراز اتجاهات مناقشة الموضوعات التي طرحت من خلالها ، والتي صدر بشأنها تقرير اولي ، الى أن يتم تفريغ وتحرير كل المناقشات التي سجلت صوتيا . وكانت الاتجاهات الاساسية للمناقشة ، ساعية الى ابراز ما يلي :

١ ـ ضرورة الاهتمام بالبحوث الاجتماعية ، وبقضايا التغير الاجتماعي في الوطن العربي . فمن شأن نتائج هذه البحوث أن تدعم المدخلات العلمية للتخطيط للتنمية ، قطريا وقوميا .

٢ ـ لوحظ وجود تحسن في الخدمات الاساسية وفي المرافق العامة في الدول العربية النفطية ، كالتعليم والصحة والاسكان ، بجانب توزيع بعض عوائد النفط بصورة مباشرة من خلال الاجور والمرتبات الا أن التوجهات التنموية في اجمالها لم تركز قوميا وقطريا على تنويع القاعدة الانتاجية ، مما أفضى الى احداث خلل في البنية الاقتصادية ، وزاد من الاعتماد على الخارج .

٣ ـ ان النفط منذ اكتشافه وتوظيفه ، ارتبط بالنظام الاقتصادي العالمي ، مما حدد حرية الحركة في توظيفه قوميا وقطريا ، وان كان لا يمكن اغفال الدور الهام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، خاصة بعد عام ١٩٧٣ .

٤ ـ اكدت المناقشات ضرورة اعادة استثمار الاموال العربية في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والتصنيع ، استثمارا يمكن من اشباع الحاجات الاساسية ! وبتوجه يحمي المجتمع العربي من الاخطار المستقبلية ويحقق الامن الغذائي ويشبع الحاجات الاساسية الاخرى وتبرز في هذا الصدد أهمية العمل العربية المشترك الذي يعد الضمان الاكيد لاستمرارية هذه الاستثمارات .

٥ ـ أوضحت بعض البحوث وما تلاها من مناقشات حول الانماط الاستهلاكية الراهنة في الوطن العربي ، ان المضي في اتجاه هذه الانماط يفضي الى هدر للامكانيات ، ويمكن أن يعرض المجتمع العربي لمخاطر كبيرة ، ولذا يجب الربط بين الانتاج والاستهلاك وربط الاخير بالحاجات الفعلية للمواطنين .

٦ ـ وفيما يتعلق بقضايا التعليم في علاقته بالبترول ، أفضت المناقشات الى ارتباط التعليم ارتباطا قويا بالبنية الاجتماعية والاقتصادية . وهذا يعني أن ثمة شروطا ضرورية يتوقف عليها وضع السياسات التعليمية ، واصلاح مسارات التعليم .

ومع وجود قدر من التحسن في الخدمة التعليمية لوحظ أن السياسات التعليمية لم ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الشاملة التي تنظر للانسان ، والموارد البشرية العربية عموما على أنها أهم عوامل التنمية ، وضمان استمراريتها ، على ان يخطط للمؤسسات التعليمية في اتجاه اكساب الانسان وعيا ، وفكرا ، ومهارة يرتبط من خلالها التعليم بالانتاج والعمل .

٧ ـ وفيما يتعلق بمسائل المرأة العربية عموما ، وفي الدول النفطية بصفة خاصة ! لوحظ قدر من التغير في ادوارها وبعض حقوقها الا أن بعض هذه الادوار أخذت مظاهر شكلية ، وبعضها الآخر أصيب بالانحسار عن ذي قبل خاصة في بعض النشاطات الانتاجية والاجتماعية ، التي كان للمرأة فيها دور أكثر وضوحا وفاعلية رغم تقليديته ، كما كان الحال في مجالات الزراعة والصيد .. الخ ، كما أكدت المناقشات على حق المرأة في العمل والتعليم والمشاركة الاجتماعية والسياسية ، على أن تسعى المرأة نفسها في اتجاه كسب هذه الحقوق .

٨ ـ وعندما تناولت الندوة التغير في قوة العمل والسكان المصاحب للنفط في البلدان العربية وآثاره أوضحت المناقشات أن دراسة الموضوع تكتنفه صعوبات ناجمة عن قلة البيانات المتوفرة عن هذه الظاهرة سريعة التغير وتعود قلة البيانات أحيانا الى ابقائها في طي السرية كما تضمنت المناقشات بعض الابعاد الهامة التي من بينها :

أ ـ أدت الطفرة في عائدات النفط الى خلق طلب كبير على قوة العمل لم يتمكن من الوفاء به ، كما

لا نوعا ، في البلدان العربية النفطية مما أدى الى استقدام قوة العمل من الخارج وترتب على ذلك وجود مكونات وافدة في قوة العمل وسكان هذه البلدان تراوح حجمها من أقليات محسوسة في بعضها الى أغلبية ساحقة في البعض الاخر . وتزايد حجمها بسرعة شديدة .

ب ـ كان لظاهرة التعددية في قوة العمل والسكان مصاحبات سلبية اجتماعية ـ اقتصادية وثقافية كثيرة ، وربما سياسية ، حالية ومستقبلية في البلدان العربية النفطية خاصة تلك التي تزداد فيها نسبة الاجانب (الاسيويين) .

جـ ـ يمكن القول ان ظاهرة تنقل قوة العمل بين البلدان العربية تجاه منابع النفط ، بصورتها الحالية والمتوقعة ، لم تساعد على بدء عملية تنمية حقيقية في البلدان العربية النفطية وبدرجة أكبر في البلدان العربية غير النفطية وربما لم تساعد على تعميق الوعي الوحدوي لدى العرب المشاركين فيها .

د ـ ان مواجهة الاثار المواكبة لاستقدام العمالة الاجنبية ولتنقل الايدي العاملة بين بلدان الوطن العربي في اطار تنموي شامل تقتضي قيام عمل قومي في مجال تنمية القوة البشرية العربية تتكاتف فيه البلدان العربية في عمليات تخطيط وتطوير الطاقات البشرية العربية .

٩ ـ وفي مجال التغير في النظم والعلاقات الاجتماعية ، أجمعت معظم الاراء على ان النفط سارع فقط من ايقاع التغير الاجتماعي ، لان التغير سيرورة سابقة على ظهور النفط ، وقد وسمت فجائية الظاهرة النفطية ، هذا التغير بخصائص نوعية متميزة .

١٠ ـ ساعد توظيف النفط على احداث قدر من التغيرات في وظائف ومخرجات العلاقات الاجتماعية التقليدية ، مع المحافظة على أسسها وركائزها ،ومن مظاهر هذا تركيز صور اتخاذ القرار في انماط كانت سائدة قبلا .

١١ ـ وفيما يخص المجال الثقافي اكد المتناقشون على استمرارية الثقافة العربية ، وان كان الاتصال بالثقافة الاستهلاكية الغربية ، نتيجة المواصلات ووسائل الاتصال . صاحبه عدد من التغيرات الثقافية التي أفضت الى تأزم الشخصية واختلاط القيم .

وفي هذا الصدد أكدت المناقشات على ضرورة وجود سياسات ثقافية ، تسعى الى تدعيم القيم الضرورية للتنمية الشاملة . كما وضحت المناقشات تحديات تنمية ثقافية وطنية ، في اطار التبعية الهيكلية للنظام الاقتصادي الاجتماعي والثقافي العالمي .

١٢ ـ صاحب توظيف النفط بجانب متغيرات اخرى عالمية وقومية وقطرية ، انحسار نسبي في فرص المشاركة الجماهيرية ، ويمكن أن يعزى هذا الى ما واكب النفط من تركيز للثروة والسلطة ، تبعته صور من الضغط والتأثير في الوعي السياسي . فضلا عن وجود مراكز قوية عالمية تخلق الظروف التي تضمن تدفق النفط اليها .

١٣ ـ صاحب تزايد العائدات والفوائض النفطية ازدياد مساهمة البلدان العربية النفطية في الناتج القومي الاجمالي العربي من أقل من النصف في الستينات الى حوالي الثلاثة أرباع قرب نهاية السبعينات مما أدى الى تحول منطقة الخليج العربي لمركز ثقل استراتيجي في القرار العربي المشترك مما يلقي على تلك المنطقة مسؤولية تاريخية في تقرير مصير العمل العربي المشترك .

وتجدر الاشارة الى أنه شارك في حضور ومناقشة بحوث الندوة والتعقيب عليها عدد من العاملين في بعض المؤسسات القطرية والعربية والدولية منها :

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، صندوق النقد العربي ، جامعة الكويت ، جامعة الامارات ، جامعة الجزائر ، ومعظم الهيئات والمنظمات القطرية والعربية والدولية بدولة الامارات العربية المتحدة ، ومن بينهم ممثلو وزارات : التربية والتعليم والشباب والشؤون الاجتماعية ، والتخطيط ، والذين تعاونوا في استضافة الندوة وتنظيمها .

الندوة الأولى للمشاركة كأحد الاتجاهات الحديثة في الإدارة

د . نادر أبو شيخة*

دأبت المنظمة العربية للعلوم الادارية على اقامة ندوات علمية في الادارة تتم عن طريق دعوة الخبراء والباحثين وغيرهم من المهتمين بالفكر الاداري لالقاء محاضرات علمية أو للمشاركة في التعقيب والنقاش حول الموضوعات المطروحة للبحث والدراسة . ولقد عقدت الندوة العلمية للمشاركة كأحد الاتجاهات الحديثة في الادارة بعمان خلال الفترة من ١٤ الى ١٩/ ٣/ ٨١ . وحضرها حشد كبير من الباحثين والخبراء والقياديين في الدول العربية . ولهذا فقد جنيت الكثير من الفوائد بعد حضوري ومشاركتي كواحد من الهيئة العلمية في هذه الندوة .

افتتحت الندوة بكلمة القاها السيد المدير العام للمنظمة صباح يوم السبت الموافق ١٤/ ٣/ ١٩٨١ . ثم بدأت بعد ذلك سلسلة المحاضرات وما دار حولها من نقاش شارك فيه اعضاء الوفود والاساتذة . وتوالت الجلسات الصباحية طيلة ايام الأسبوع حتى انتهت في اليوم الختامي باعلان التوصيات وكلمة الوفود والكلمة الختامية للسيد المدير العام .

تركزت النقاط التي طرحت في برنامج الندوة في خمسة موضوعات درست ونوقشت بالتريب على النحو التالي :

(١) المشاركة في الادارة : المفهوم والمقومات والأهداف .

(٢) صيغ وأنواع المشاركة.

(٣) مشاركة الجمهور على المستوى المحلي .

(٤) المجالس المحلية : تشكيلها وسير عملها وواجباتها .

(٥) المشكلات والتحديات التي تواجهها المشاركة .

وسنحاول ، فيما يلي ، القاء الضوء على ما دار من نقاش حول هذه الموضوعات الهامة .

(*) الباحث بالمنظمة العربية للعلوم الإدارية .

(١) المشاركة في الادارة : المفهوم والمقومات والأهداف

(أ) مفهوم المشاركة :

ذكر المنتدون أن المشاركة ليست كما يتوهم أو يظن بأنها مجرد عملية اشراك العمال والموظفين في جلسة رسمية تناقش فيها القضايا العامة والمسائل الهامة ثم تنسحب الادارة من الاجتماع لتتخذ بعدها القرار الذي يعجبها أو الذي تراه صائبا . كما أن المشاركة ليست عملية استفتاء توزع فيها استمارة استقصاء بغية التعرف على عدد المؤيدين وعدد المعارضين لقرار أو لقضية معينة مطروحة للتصويت . وليست المشاركة مجرد نص قانوني يدعو الى تكوين اللجان أو تأليف المجالس التي تنظر في السياسات وتتخذ القرارات بصورة جماعية .

ان هذه الصيغ (وغيرها الكثير) لا تعبر عن المشاركة بقدر تعبيرها عن بعض الاساليب الشكلية والاجرائية التي يمكن انتهاجها لتحقيق المشاركة . وأحيانا لمجرد التظاهر والادعاء بممارستها .

توصل المنتدون كذلك الى نتيجة مفادها ان المهتمين بدراسة المشاركة قد اختلفوا وهم يحاولون اعطاء تعريف دقيق لهذا المصطلح ، فتعددت التعريفات ، ومع هذا التعدد ازداد الغموض وتباينت وجهات النظر . فثمة من يعرف المشاركة بأنها تعبير الفرد عن احتياجاته ورغباته ووجهات نظره ، وثمة من يعرفها بأنها عملية اتصال بين الرؤساء والمرؤوسين أو بين القمة والقاعدة . وهناك من يعرف المشاركة بأنها توزيع الأعمال والصلاحيات على جميع العاملين ليشارك كل منهم بجزء من المهام والمسؤوليات .

أخيرا ، رأى رئيس الندوة عدم الاسهاب في طرح ومناقشة المزيد من التعريفات أو المفاضلة بينها ، ولكنه آثر أن يزال الغموض عن معنى المشاركة من خلال مناقشة بعض التعريفات التقليدية تمهيدا للانتقال الى التعريفات السلوكية التي تحظى أكثر من سواها بالقبول والتأييد .

وبعد مناقشة خصبة حول التعريفات السلوكية للمشاركة توصل المنتدون الى تعريف اعتبروه محورا لكل المناقشات التي دارت حول المشاركة . ويقوم هذا التعريف على تفاعل الفرد عقليا ووجدانيا وعمليا مع الجماعة التي يعمل معها في المنظمة بطريقة تمكنه من تعبئة جهوده وطاقاته لتحقيق الأهداف المشتركة وتحمل المسؤولية ازاءها بوعي واندفاع ذاتي في ظل معطيات ومحددات البيئة التي تعمل من خلالها المنظمة .

(ب) مقومات المشاركة :

لكي يتحقق تطبيق أسلوب المشاركة في الادارة ، وفق المفهوم السلوكي السابق ، رأى المنتدون ضرورة توافر الاركان الأساسية التالية :

١ ـ وجود التفاعل المشترك بين أعضاء الجماعة المبني على الانسجام العقلي والوجداني ، اضافة الى الترابط والاتصال العضوي بين افرادها .

٢ ـ قيام أعضاء الجماعة بترجمة هذا التفاعل والانسجام الى عمل جاد وجهد مشترك وتشاور أفقي ورأسي بكل صراحة وبكل موضوعية عن طريق اتاحة الفرص واقامة وسائل التعبير وجسور الاتصال التي تسهل وتشجع على ابداء الآراء ونقد المواقف وطرح البدائل الهادفة .

٣ ـ توافر القوانين والأنظمة والتشريعات وطرق العمل التي تساعد على دعم روح المشاركة .

٤ ـ توافر البيئة المعززة لروح المشاركة في المنظمة .

٥ ـ الى جانب كل ما تقدم ، ينبغي لتحقيق المشاركة وانجاحها في منظمة ما وجود القائد المؤمن بالجماعة والملتحم باعضائها والمقتنع بقدرتهم على العطاء واستعدادهم للاسهام .

(جـ) أهداف المشاركة :

أشار المنتدون الى أن مشاركة العاملين في الادارة أضحت منطلقا حضاريا وسلوكا تقدميا ينسجم مع روح العصر وأفكاره الديموقراطية وفلسفاته الانسانية . كذلك ستظل المشاركة وسيلة وأداة لتحقيق العديد من الفوائد والأغراض التي أثبتت الدراسات والتجارب فعاليتها .

ان ما توصل اليه المنتدون حول الأهداف التي ترمي مشاركة العاملين في الادارة الى تحقيقها يتمثل في الآتي :

١ ـ إن المشاركة غاية في ذاتها ، لأنها تلبية لحاجة انسانية تتمثل في حرص العاملين على أن يكون لهم دور فعال في التنظيم .

٢ ـ تؤدي المشاركة الى التوصل الى أفضل القرارات وأدقها . لما تتيحه من تفاعل بين وجهات النظر المختلفة وبين الخبرات والتجارب والاختصاصات المتباينة للمشاركين ، حيث يتم طرح أكبر عدد من البدائل ، ومناقشة كافة الاحتمالات المتوقعة .

٣ ـ تعتبر المشاركة أداة لتطوير العاملين ورفع مستوياتهم وقدراتهم المهنية والادارية . كما انها تنمي فيهم الشعور بالثقة والاعتزاز بالنفس ، وتقوى علاقات بعضهم مع بعضهم الآخر ، فيزداد تلاحمهم ويشتد ولاؤهم لعملهم ، وترتفع بالتالي معدلات انتاجيتهم .

٤ ـ تساعد المشاركة على حل بعض المشكلات التي تواجه بعض التنظيمات ، مثل : ارتفاع معدل دوران العمل ، وارتفاع معدلات الغياب والتأخير ، ونحو ذلك .

٥ ـ تمثل المشاركة اداة اتصال وترابط بين المستويات المختلفة داخل التنظيم . مما يفضي في النهاية الى تحقيق أهدافه .

٦ ـ وأخيرا ، تعزز المشاركة لدى العاملين الميل الى تقبل التغيير والتطوير والتحديث .

(٢) صيغ وأنواع المشاركة

توصل المنتدون الى القول أن للمشاركة كيفيات متعددة وصيغا متباينة تحكمها متغيرات وعوامل كثيرة ، منها :

- طبيعة الموضوع المراد دراسته ومدى خطورته وصعوبته وشمولية مضامينه .
- عدد الافراد المعنيين به والمختصين فيه وذوي العلاقة بنتائجه .
- مدى الانسجام والتقارب بين مستويات وخلفيات المشاركين وتخصصاتهم وتجاربهم . وطبيعة الدوافع التي تحكمهم ومدى ارتباطهم بمصالحهم المادية .
- النصوص القانونية والاجراءات والتعليمات الموضحة لأساليب المشاركة وطرقها .

كذلك ، أسفرت المناقشات المستفيضة في هذا الشأن الى القول بأنه مهما تعددت هذه العوامل والمتغيرات يمكن تصنيف المشاركة من حيث الشكل الى مشاركة رسمية ومشاركة غير رسمية ، ومن حيث مدى الالتزام والتنفيذ الى مشاركة استشارية خارجية ومشاركة تنفيذية من داخل التنظيم ، ومن حيث النطاق الى مشاركة مباشرة ومشاركة غير مباشرة ، ومن حيث مدى المشاركة في العملية الادارية الى مشاركة شاملة ومشاركة جزئية .

(٣) مشاركة الجمهور على المستوى المحلي

نوقشت هذه المسألة وتم التوصل الى أن مشاركة الجمهور على المستوى المحلي تعني تلك المشاركة القائمة على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية ، وهو شعور ليس عقليا فحسب ، بل هو شعور عاطفي خلقي أيضا . انها مشاركة من الأفراد والجماعات والقيادات في كل ما يتصل بالحياة في المجتمع المحلي بوجه عام . وفي كل ما يتعلق بتنمية موارد الناس الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بوجه خاص ، يسهم فيها كل مواطن بما يستطيعه أو يملكه بدافع من رغبة حقيقية نابعة من اتجاه اجتماعي ومبادىء ثقافية اخلاقية ، لا أثر فيها للذاتية الا بالقدر الذي يرضي الضمير ويجعل الانتفاع من نتائج المشاركة انتفاعا جماعيا عاما ، وبالتالي هي مشاركة لا يدفع اليها خوف أو يثيرها إغراء أو يحفز عليها كسب ذاتي على حساب الغير .

كذلك ، توصل المنتدون من خلال مناقشة عميقة حول المشاركة الشعبية في الادارة المحلية الى أنها حق انساني ، ذلك أن من حق كل مواطن أن يخضع جميع المسائل والموضوعات التي تؤثر في حياته لمناقشته .

أشار المنتدون كذلك الى أن المباعدة بين المواطن وحقه في المشاركة في ادارة شؤون مجتمعه

لن تسفر الا عن شيوع مظاهر الاتكالية على الجهود الحكومية بما يتنافى أصلا مع مبادىء وأسس الادارة المحلية ، لذا ، يجب ألا تترك المشاركة لتسير اعتباطا أو اجتهادا ، وانما ينبغي التخطيط لها والتشجيع عليها ، وخلق الفرص العديدة لتتسع لجميع النـاس بقصد تثبيت المشـاركة عادة وسلوكا اجتماعيا ومهارة ذاتية يفخر بها اصحابها كمواطنين .

(٤) المجالس المحلية : تشكيلها وسير عملها و واجباتها

أثار رئيس الندوة تساؤلا على قدر كبير من الوجاهة مفاده ، كيف يمكن تشكيل المجالس المحلية على نحو يضمن مشاركة الجمهور على المستوى المحلي ؟

استغرقت مناقشة هذه المسألة وقتا طويلا ، وأخيرا رأى المنتدون التوفيق ، ما أمكن ، بين مسألة الكفاءة الاجتماعية ، التي تتحقق من خلال وجود عناصر منتخبة ، وبين مسألة الكفاءة الادارية ، التي تتحقق من خلال وجود عناصر معينة ، وذلك وفقا لظروف وامكانات كل قطر عربي واحتياجاته . كذلك حبذ المنتدون صيغة من صيغ مشاركة المواطن على المستوى المحلي في أعمال المجالس المحلية وهي حضوره واستماعه الى الآراء والمقترحات التي تطرح في المجلس من غير أن يكون له حق التصويت في أعمال المجلس ، كما حبذ المنتدون استخدام اسلوب اللجان المحلية للاطلاع على اراء المواطنين المباشرة .

وحول قدرة المواطنين على المشاركة في الشؤون المحلية ، فقد اعترف المنتدون بمحدوديتها في الغالب الأعم ، نتيجة لما تتميز به حياتنا المعاصرة من مظاهر التعقيد المتزايدة والمتنوعة ، الأمر الذي يفرض على السلطات المحلية تبني بعض الوسائل والأساليب التي من شأنها أن تحقق تحسنا في نوعية مشاركة المواطنين . ومن هذه الوسائل تنظيم الحلقات والندوات الـدراسية والبرامـج التدريبية والمؤتمرات والمحاضرات عن موضوعات صنـع القـرار ، والعملية الادارية ، وطـرق وأساليب المشاركة ، كذلك تنفيذ مشروعات معينة مناسبة ، من شأنها أن تستثير حماس المواطنين المحليين للمشاركة الفعالة باستخدام وسائل الاعلام الموضوعية والهادفة .

(٥) المشكلات والتحديات التي تواجهها المشاركة

ناقش المنتدون جملة من المشكلات والتحديات التي تواجه اسلوب الادارة بالمشاركة . وقد اتفق على تصنيفها على النحو التالي :

(أ) تحديات بشرية : وتتعلق بالقادة الاداريين في التنظيم وفي العاملين فيه .

(ب) تحديات تنظيمية : وتتمثل في الهيكل التنظيمي ، وفي طرق وأساليب ولوائح وتشريعات العمل ، وفي هيكل الاتصالات والمعلومات في التنظيم .

(جـ) تحديات بيئية : وتتضمن الأبعـاد التـاريخية والاجتماعية والحضـارية والقيمية . وقـد نوه

المنتدون هنا بالجذور التاريخية للمشاركة في ضوء ما حددته معالم الرسالة الاسلامية الخالدة .

(د) **تحديات تتعلق بتوضيح مفهوم وأبعاد المشاركة** : اذ يقع على عاتق الجامعات والمعاهد وأجهزة الاعلام دور القاء الضوء على المشاركة ومضامينها .

(هـ) **تحديات تتعلق بدور المشاركة في التنمية الشاملة** : أهاب المنتدون بأهمية دور المشاركة الفعالة في تحقيق التنمية الشاملة . تخطيطا وتنفيذا ومتابعة ، وعلى جميع المستويات المحلية والمركزية .

وأخيرا ، أشاد المنتدون بأهمية الدور الذي تضطلع به المنظمة العربية للعلوم الادارية في بلورة مفهوم المشاركة في الوطن العربي الكبير ، عن طريق عقد الندوات واللقاءات العلمية واجراء البحوث والدراسات التي تخدم تطبيق أسلوب المشاركة في الادارة . كما تم التوصل الى بعض التوصيات : (كان للكاتب شرف الاشتراك في اللجنة المكلفة بصياغتها) رأوا ما يساعد على تفهم اسلوب المشاركة في الادارة من قبل المعنيين بانتهاجه ، تمهيدا لتطبيقه في مختلف أجهزة الادارة في الاقطار العربية .

١ ـ بعد أن أقر المنتدون بأهمية تطبيق اسلوب الادارة بالمشاركة ، ذلك أنه وسيلة لتحقيق العديد من الفوائد والاغراض التي أثبتت الدراسات والتجارب فعاليته ، رأوا أن تحقيقه يتطلب :

(أ) توافر التفاعل المشترك بين اعضاء الجماعة المبني على الانسجام العقلي والوجداني ، اضافة الى الترابط والاتصال العضوي بين افرادها .

(ب) قيام اعضاء الجماعة بترجمة هذا التفاعل والانسجام الى عمل جاد وجهد مشترك وتشاور أفقي ورأسي .

(جـ) توافر القوانين والأنظمة والتشريعات وطرق العمل التي تساعد على دعم روح المشاركة .

(د) وجود القيادة الادارية المؤهلة المؤمنة بالجماعة .

(هـ) توافر البيئة المعززة لروح المشاركة في التنظيم .

٢ ـ توصل المنتدون الى تصنيفات علمية لصيغ المشاركة ، وأشاروا الى أن هذه الصيغ تحكمها محددات تنبع من التجارب السابقة للدولة في المشاركة واتجاهاتها . كما تحكمها تطلعاتها وطموحاتها المستقبلية وظروفها وامكاناتها ، الأمر الذي يحول دون التوصية بالاخذ بصيغة دون أخرى من هذه الصيغ .

٣ ـ وحول مشاركة الجمهور على المستوى المحلي ، رأى المنتدون :

(أ) ضرورة قيامها على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية ، والنظر اليها على أنها مشاركة من

الافراد والجماعات والقيادات في كل ما يتصل بالحياة في المجتمع المحلي بوجه عام ، وفي كل ما يتعلق بتنمية موارد الناس الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بوجه خاص ، بحيث يسهم فيها كل مواطن بما يستطيعه أو يملكه ، بدافع من رغبة حقيقة نابعة من اتجاه اجتماعي ومبادىء ثقافية اخلاقية .

(ب) انها حق انساني ، ذلك أن من حق كل مواطن أن يخضع جميع المسائل والموضوعات التي تؤثر في حياته لمناقشته .

(جـ) الا تترك اعتباطا او اجتهادا ، بل ينبغي التخطيط لها والتشجيع عليها ، وخلق الفرص العديدة لتتسع لجميع الناس بقصد تثبيت المشاركة عادة وسلوكا اجتماعيا ، ومهارة ذاتية يفخر بها اصحابها كمواطنين .

(د) قد يكون مناسبا ، حضور المواطن المحلي اجتماعات المجلس المحلي واستماعه الى الآراء والمقترحات التي تطرح في المجلس من غير أن يكون له حق التصويت في أعمال المجلس .

(هـ) استخدام المجالس المحلية لأسلوب اللجان للاطلاع على آراء المواطنين مباشرة ، فيما يتعلق بشؤونهم المحلية .

(و) ضرورة تبني السلطات المحلية لبعض الوسائل والاساليب التي من شأنها أن تحقق تحسنا في نوعية مشاركة المواطن . ومن هذه الوسائل تنظيم الحلقات والندوات الدراسية والبرامج التدريبية والمؤتمرات والمحاضرات عن موضوعات منع القرار ، والعملية الادارية ، وطرق وأساليب المشاركة . كذلك تنفيذ مشروعات معينة مناسبة من شأنها أن تستثير حماس المواطنين المحليين للمشاركة الفعالة ، وذلك باستخدام وسائل الاعلام الموضوعية والهادفة .

٤ ـ حول مسألة تشكيل المجالس المحلية . ارتؤى التوفيق ما أمكن بين مسألة الكفاءة الاجتماعية ، التي تتحقق من خلال وجود عناصر منتخبة . وبين مسألة الكفاءة الادارية ، التي تتحقق من خلال وجود عناصر معينة ، وذلك وفقا لظروف وامكانات كل قطر عربي واحتياجاته .

٥ ـ انتهاج اسلوب الادارة بالاهداف . واعتباره مكملا لاسلوب الادارة بالمشاركة في مختلف أجهزة الادارة في الاقطار العربية .

٦ ـ ضرورة التصدي لمختلف التحديات من بشرية . وتنظيمية . وبيئية . التي تعوق تطبيق اسلوب الادارة بالمشاركة .

٧ ـ ان الأجهزة الادارية في مختلف الاقطار العربية مدعوة اليوم للاضطلاع بدورها في تعميق

مفهوم المشاركة . وذلك عن طريق تهيئة الفرص للقـادة الاداريين والعاملـين فيهـا لرفـع كفاءاتهم . كذلك اتاحة الفرصة للعاملين في هذه الاجهزة لابداء آرائهم في القرارات التي تمس مصالحهم .

٨ ـ ضرورة تطوير الأنظمة والقوانين بما يخدم اسلوب الادارة بالمشاركة ، واقامة قنوات الاتصال الواضحة بين تلك الأجهزة المتعامل معها .



مجلة

الحقوق والشريعة

تصدرها كلية الحقوق والشريعة بجامعة الكويت

فصلية أكاديمية

تعنى بالمجالات القانونية والشرعية

رئيسة مجلس الادارة

الدكتورة بدرية العوضي

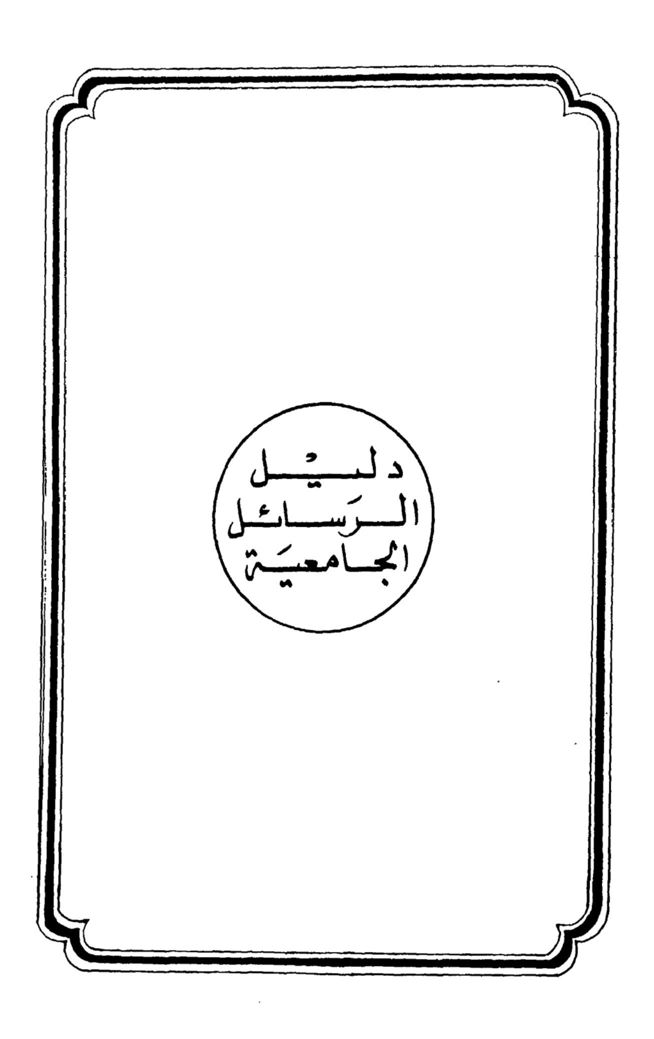
رئيس التحرير

الدكتور عثمان عبدالملك الصالح

العنوان

جامعة الكويت - كلية الحقوق والشريعة

ص.ب ٥٤٧٦


دليل
الرسائل
الجامعية

دليل الرسائل الجامعية

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية نشر ملخصات للرسائل الجامعية وفي هذا العدد نقدم ملخصا لرسالة مقدمة من الاستاذ عبد الغفار رشاد لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية . والرسالة مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة ، في مايو ١٩٨١ . وهي بعنوان : **التقليدية والحداثة في الخبرة السياسية اليابانية .**

وقد أشرف على الرسالة كل من الدكتور عبد الملك عودة والدكتور على الدين هلال .

ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي *

عبد الغفار رشاد*

أولا : مشكلة البحث ومنهجه :

تمثل العلاقة بين التقليدية والحداثة سواء على مستوى المفاهيم والافكار والقيم أو على مستوى المؤسسات والسلوك واحدة من أهم القضايا التي يعالجها علماء السياسة عند دراسة التحديث السياسي . وداخل هذا الاطار تتحدد مشكلة الدراسة بكونها قضية العلاقة بين التقليدي والحديث أو بين القديم والجديد في اليابان منذ عام ١٩٦٨ .

وهكذا فان هذه الدراسة تنصرف الى تجربتي التحديث التي مرت بها اليابان : الاولى التي حدثت منذ عهد ميجي والثانية التي حدثت منذ الحرب العالمية الثانية .

وتعالج الدراسة موضوع البحث استنادا الى ثلاثة مناهج رئيسية : أولها منهج الصراع الذي يفيد في تحليل العلاقة بين القيم والمؤسسات القديمة وتلك الجديدة الوافدة والتي تنطوي على تناقضات وصدام يقود الى صراع . ويمثل هذا الصراع بين القديم والجديد اهمية كبرى لان محصلته النهائية هي التي تحدد ـ جزئيا ـ شكل النظام السياسي ومستوى التحديث في المجتمع . وثانيها المنهج البنائي ـ الوظيفي الذي يفيد في دراسة وتحليل المؤسسات . . . والادوار السياسية وفي دراسة عملية صنع القرار والقوى التي تساهم فيها . وثالثها منهج الثقافة السياسية وتستعين به الدراسة في معالجة العلاقة بين القديم والجديد في نسق القديم وفي المعايير والأفكار وأنماط السلوك السائدة في المجتمع الياباني ومدى ما تتضمنه رما تعكسه من عناصر محلية تقليدية وأخرى وافدة حديثة .

وتجري المعالجة في اطار مقارن ويتضمن هذا الاطار بعدين: احدهما : مقارنة تجربتي اليابان قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها ونمط العلاقة بين القديم والجديد والذي تقدمه كل تجربة والآخر : مقارنة تجربة اليابان بتجارب الدول الاخرى وخصوصا تلك التي أثرت في مسيرة اليابان

* كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

وهي : المانيا والولايات المتحدة وايضا انجلترا وفرنسا الى جانب الصين التي استمدت اليابان منها العناصر التقليدية كما لا تتجاهل الدراسة أوضاع الدول النامية .

ثانيا : افتراضات الدراسة :

تحاول هذه الدراسة تحليل واثبات صحة واحد من افتراضين رئيسين أولهما يشير الى اخفاق اليابان في خلق توليفة ملائمة بين التقليدية والحداثة والآخر يؤكد على العكس من ذلك نجاح التجربة اليابانية في تحقيق مثل هذه التوليفة بين عناصر التقليدية التي تعبر عن معنى الاستمرار والعناصر الحديثة التي تحمل معنى الجدة .

يستند الافتراض الاول الى انبثاق الفاشية اليابانية في الثلاثينيات وما تضمنه ذلك من معنى لانهيار عملية التحديث والى انه لا يوجد ما يمنع تكرار قيام حركات مماثلة تطيح بالتجربة اليابانية برمتها .

الا أن النتائج التي توصلت اليها الدراسة تؤكد عدم صحة هذا الافتراض وتوضح ان انبثاق الفاشية اليابانية في الثلاثينيات لم يكن نتيجة للتفاعلات التلقائية بين القديم والجديد في الثقافة والمؤسسات اليابانية وانما ارتبط بعامل خارجي فرض هذه الفاشية ويتمثل هذا العامل في نمط التعامل الذي واجهت به القوى الغربية الى اليابان وعدم قبولها لان تحتل اليابان المكانة التي سعت اليها على المسرح العالمي.

ان اليابان قد نجحت في خلق توليفة بين التقليدية والحداثة خلال تجربة التحديث بها فعندما اتجهت في مستهل عصر النهضة بها الى النموذج الالماني ظلت تحتفظ بسمات خاصة مميزة سواء من حيث استمرار التأثيرات الكونفوشية او من حيث غياب شخصية الزعيم التاريخي . كما أن العناصر الوافدة التي نقلت عن بروسيا كنموذج اقتدى به قادة ميجى اصبحت ذات طبيعة خاصة مميزة في البيئة اليابانية سواء في دستور ميجي او في التنظيمات والمبادىء والأفكار .

وعندما اتجهت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية الى النموذج الامريكي فانها قدمت نموذجا فريدا لعملية تحديث تتسم بما يلي :

١ ـ انها عملية مخططة واعية .

٢ ـ أتت في اعقاب هزيمة عسكرية لليابان .

٣ ـ وتتم من قبل قوة اجنبية هي الولايات المتحدة .

وقد ساهمت الانجازات الاقتصادية الهائلة التي حققتها اليابان أخيرا في اضفاء الشرعية على النظام السياسي وفي خلق مناخ من الاستقرار النسبي دعم من عناصر الحداثة الوافدة لكنه لم يقض على استمرارية عناصر التقليدية القديمة وان أضعفها عن ذي قبل .

ثالثا : خطة البحث ومضامينها :

تركز الدراسة على تناول العلاقة بين التقليدية والحداثة في مجالي الثقافة والمؤسسات السياسية اليابانية وتتناول كل مجال في باب مستقل ويسبق هذين البابين فصل تمهيدي يقدم محاولة لتأصيل مشكلة العلاقة بين التقليدية والحداثة في علم السياسة المعاصر . وقد استهلت الدراسة بمقدمة تناولت مشكلة البحث واطاره ومنهجه بينما أتت الخاتمة لتوجز اهم نتائجه والقضايا التي أثارها .

ينقسم الفصل التمهيدي الى مبحثين يحاول اولهما ان يعرف مفهومي التقليدية والحداثة دون تجاهل نسبية المفهومين ويحدد موقعهما من تطور الفكر السياسي ويقدم المبحث الثاني صياغة لمشكلة العلاقة بين التقليدية والحداثة ويؤكد على تنوع هذه العلاقة وتباينها ما بين الصراع والاحتلال او التعايش والتكامل وذلك في مجالي الثقافة والفكر ، والمؤسسات والحركة السياسية .

أما الباب الاول الذي يعالج الثقافة السياسية فينقسم الى ثلاثة فصول يخصص اولها لدراسة محددات هذه الثقافة سواء ما يتعلق بالهيئة المحلية اليابانية ـ ـ كالعوامل الجغرافية والتطور التاريخي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية ـ او ما يتعلق منها بالبيئة الدولية والعلاقات التي ربطت بين الخبرة السياسية اليابانية والنموذجين البروسي والامريكي فيما بعد عام ١٨٦٨ و ١٩٤٥ على التوالي . ويتناول الفصل الثاني خصائص الثقافة السياسية اليابانية مما طرأ عليهامن تغيرات كالجماعية والهيراركية والتعصب القومي والطابع الشخصي للولاء السياسي وتقبل مفهوم العنف السياسي وتوقعات المجتمع الياباني بقيام الحكومة واضطلاعها بدور مركزي في مختلف جوانب الحياة اليابانية . ويعالج الفصل الثالث اتجاهات الفكر السياسي الياباني الرئيسية سواء ما أيد منها الانماط الغربية بلا تحفظ أو ما نادى منها بضرورة الدفاع عن التراث ورفض الجديد او ما حاول منها التوفيق بين أفضل ما في الجديد والقديم من خلال رؤيته الخاصة .

ويأتي الباب الثاني في فصلين يعالج اولهما المؤسسات السياسية اليابانية سواء تلك التي تضاءلت اهميتها أو تلاشت في الحياة السياسية اليابانية اليوم كالمؤسسة العسكرية والامبراطور او تلك التي تطورت خلال مسيرة التحديث كالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية او تلك التي وجدت اثناء عملية التحديث كجماعات ـ المصلحة والاحزاب السياسية اليابانية وما تمتعت بها من خصوصية تميزها عن نظيرها في بقية دول العالم . اما الفصل الثاني فيتناول بالتحليل عملية صنع القرار في اليابان سواء بعد الحرب العالمية الثانية أو قبلها وما تتسم به هذه العملية من سمات خاصة تتميز بها الحالة اليابانية على وجه التحديد .

رابعا : قضايا اثارتها الدراسة :

١ ـ دور الكوارث وفترات التحول التاريخي في اثارة طاقات الشعوب فقد كان لكارثة هزيمة الحرب العالمية الثانية ـ وقبلها بنحو ثلاثة ارباع القرن حيث انهيار النظام التقليدي وما ارتبط

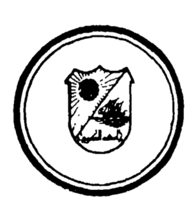
به من عزلة ـ كان لها آثارها الغائرة على الخبرة السياسية اليابانية .

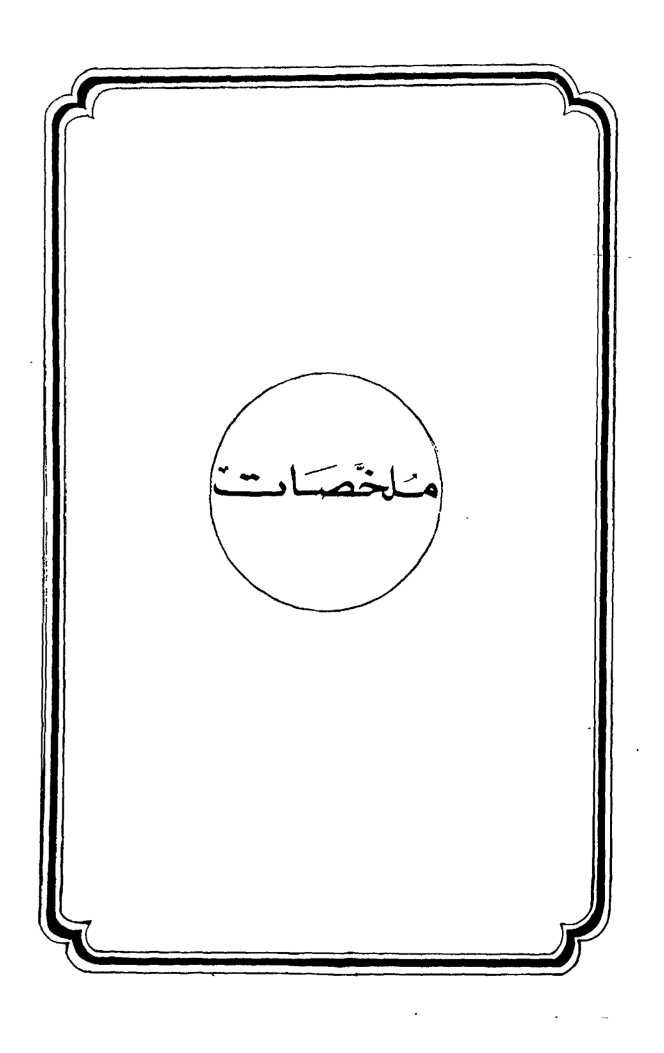
٢ ـ ان التحديث السياسي قد يتم في اطار توجد به قيادة وطنية واعية كما قد يتم من خلال تدخل اجنبي وهذا يثيردور القوى الاجنبية في ترويض شعب ما وتوجيهه الى انماط جديدة . وتقدم السياسة الامريكية ازاء اليابان منذ الحرب العالمية الثانية اهمية خاصة في هذا الشأن ويرتبط ذلك بوجه خاص بمسألة الهوية وما قد تتعرض له من تهديدات .

٣ ـ دور الانجاز الاقتصادي في اسباغ الشرعية على نظام قد يعلم شعبه انه مفروض عليه من جانب قوة أجنبية .

٤ ـ كيف يؤدي تصاعد التقليدية والانكفاء على الماضي والتوق اليه ورفض الحداثة الى التطرف القومي في سياق تنهار فيه عملية التحديث . ومن جهة أخرى كيف يمكن استخدام الانماط التقليدية لتحقيق اهداف عملية التنمية والتحديث وقد ارتبطت هذه الانماط في تجربة.اليابان بمشاعر الولاء والقداسة ازاء الامبراطور وبالاستعداد للتضحية والفداء في سبيل الجماعة وفي سبيل اثبات التفوق والتميز .

٥ ـ كيف تلعب المؤسسات الغربية في بيئة شرقية دورا متميزا يختلف عن الدور الذي تؤديه أصلا في بيئتها الغربية .




مُلخَّصات

اقتصاديات تجميع القمامة في الكويت

د . غازي فرح

تحظى مشكلة النظافة في دولة الكويت باهتمام متزايد من قبل المسؤولين فيها على مختلف المستويات ، ومبعث هذا الاهتمام يعود في الغالب ، الى ما لهذه المشكلة من ابعاد صحية وبيئية ذات تأثير مباشر وملموس على صحة المواطنين ونظافة البيئة التي يعيشون فيها ، خاصة مع الزيادات المضطردة في عدد السكان والتوسع العمراني ـ افقيا وعموديا ـ وانتشار ظاهرة التمدين بمعدلات عالية . فبعد سنوات ما بعد اكتشاف وتصدير النفط ، شهدت الكويت تطورات هائلة في مختلف المجالات كان من نتائجها أن زاد الطلب كثيرا على الخدمات العامة خاصة فيما يتعلق باعمال النظافة وجمع القمامة والتخلص منها ، مما استدعى اهتمام الدولة وحرصها على تقديم هذه الخدمة العامة بصورة مناسبة .

اما الجوانب الاقتصادية لمشكلة النظافة العامة في الكويت ، وخاصة ما يتعلق منها بكفاءة الاداء وانتاجية العاملين فيها وتكاليف القيام بهذه الخدمة العامة ، فلم تحظ بنفس الدرجة من الاهتمام الامر الذي يدعو الى القيام بدراسات علمية في هذا المجال . ولذلك فان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التعرف على مختلف الجوانب الاقتصادية لاعمال النظافة العامة في الكويت مع التركيز على قياس حجم هذا النشاط وابراز العوامل المؤثرة فيه . في هذه الدراسة ، ينظر الى اعمال النظافة العامة على انها خدمة يجري انتاجها من قبل البلدية عن طريق استخدام كميات محددة من مختلف عوامل الانتاج من عمل ورأس مال في عملية انتاجية منظمة تتحمل بموجبها البلدية كامل تكاليف الانتاج .

وينطوي هذا البحث على دراسة ميدانية للتركيب الاقتصادي لاعمال النظافة حيث تستخدم دالة الانتاج من نوع كوب ـ دوغلاس وتطبيقها على احصاءات مقطع عرضي لسنة ١٩٧٧ . وخلصت نتيجة هذه الدراسة الى أن نشاط اعمال النظافة يعاني من تناقص عائد الحجم ويعني هذا انه من الافضل ان تقوم بهذا النشاط وحدات انتاجية اصغر حجما خصوصا عن طريق مؤسسات خاصة ليتاح لها المنافسة بين بعضها البعض ولكي تقوم بأداء هذه الخدمة على وجه أفضل من الكفاءة .

« كيف نُعَرِّف ونتعرّف على الموهوبين »

د. حليم بشاي

تتعرض هذه الدراسة الى مشكلة كبيرة في مجال دراسة « الطفل الموهوب » ـ هذه المشكلة هي كيفية التعرف على الاطفال الموهوبين وكيف نُعَرِّف هؤلاء الاطفال ؟ ـ والهدف من هذه الدراسة هو الوصول الى تعريف شامل للطفل الموهوب حتى يمكن عمل استراتيجية تربوية تمكن من خلالها الى اثراء مواهبه .

وتشير الدراسة الى اهمية الكشف عن هؤلاء الاطفال بطريق القياس النفسي والفعلي ـ وتشير ايضاً الى الضرورة الملحة لوضع سياسة تربوية واضحة للعناية بمثل هؤلاء الاطفال لما في ذلك من ثروة قومية .

pendent get high degrees in the dimensions of the self-concept more than subjects who are relatively more field dependent.

4 — Male subjects who are relatively more field independent get high degrees in the dimensions of the self-concept, and the level of aspiration more than female who are relatively more field independent.

Field dependence - independence of Cognitive Styles in Self-Concept and level of aspiration

A. Sharkawy

The field dependence - independence cognitive Styles examined in this study, and their relations to the self-concept, and the level of aspiration. The cognitive styles are considered ways of information processing. Whereas the person with a field - dependent style is likely to rely on external referents as guides in information processing, the field independent person tends to give greater credit to internal referents.

The ways in which these styles express themselves can be illustrated by three of the tests used to assers an individual's standing on the field dependence - independence dimension. These tests are: the body - adjustment test, the rod and frame test, and the embedded figures test.

This study has used the Arabic copy of the group embedded figures test, which the researcher has participated in developing, also the self-concept test, and level of aspiration questionare are used in this study. The population of the study included students, male and female.

The results of the study has showed that:

1 — Consistency between the variables of the study, field dependence independence, self-concept, and the level of aspiration.

2 — Male and female subjects who are relatively more field independent has a high level of aspiration than subjects who are relatively more field dependent.

3 — Male and female subjects who are relatively more field inde-

Impact of Research on Educational Policies and Decisions

M. Bakri

This study investigates the claim that the impact of educational research on educational policy decisions is minimal. A central thesis of the study denounces such a claim as not adequately justified. Investigating the variables involved in the claim the author spells out the confounded assumptions and shows that research does affect policy decisions. Though educational research has an impact on educational policy decisions, the direction and the magnitude of the impact is determined by the informational needs of policy-makers and the particular style of decision-making they follow.

The moral of the study is that the impact of research should be seen as a reformulation of policy and as providing a sensitizing effect on policy-markers, rather than providing formidable solutions to policy problems.

Factors detracting from a greater impact of research on policy--decisions are embedded in a gap created by differing perspectives of researchers and policy-makers. A better quality of future educational policy decisions and like wise a greater impact of research on such decisions, rests on the phenomenon of a widening perspective, or the use of multiple perspectives.

2 — To evaluate the Kuwaitiwoman's contribution to development administration.

3 — To discuss and analyse the obstacles hindering the full mobilization of the capabilities of Kuwaiti women.

4 — Recommendations.



The Role Of The Kuwaiti Woman In Development Administration

N. Abdel Khalik

Development administration is becoming especially important in the Gulf countries and the Arabian peninsula. This is due to the fact the vital element in development programs, which is manpower, is different in these countries than in many other developing countries.

In the Gulf countries, there is an increasing demand for manpower in its different forms, but the available local manpower is not sufficient for the needs and the increasing prospects of development.

As a solution to this problem and to meet development needs, these countries began to import manpower from Arab and non-Arab countries.

Such a solution creates the urgent need for development plans, but imposes upon these plans a burden that has to be faced. Moreover, it has social administrative and demographiq consequences that these countries are being to consider with anxiety.

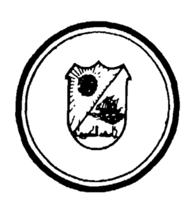
In Kuwait where the demand for manpower is increasing, we find that the Kuwaiti woman has not as yet started to undertake her role in development administration, and her contribution to the total manpower doesn't exceed 3.2%.

The objectives of this study are as follows:

1 — To elaborate the concept of development administration in Kuwait and its dependence on manpower.

actual methodology. Also, the strong connection with Western management thought has linquistic effects because of the necessity of translating terms and theory from the English into the Arabic language. This raises the issue of clarity and precision in the translation process. The study showes the actual diversity and imprecision in the translation of terms.

It is recommended that the theoretical coverage of the books should be broadened to include theories of the developing nations and Islamic thought. Also, the environment of an should include the relevant aspect of the Arab countries, and organization case studies should be included.



An Evaluation of Books on Management Written in Arabic

F. Al-Salem

The study aimed at evaluating the quality of management books written in the Arabic language and directed to Arab students attending Arab universities. The evaluation is based on a model that consists of three interrelated elements: the author's basic plan, book content, and the author's actual methodology. The author's basic plan presents the components of the foundation of the study: goals or problems, aims (theoretical or practical), need, assumptions, users, and scope.

The contents, which are an extension of the author's basic plan, cover the relevant subjects in terms of management theory from: the Western industrial countries, the developing nations, and Islamic thought. It also includes the coverage of the organization's environment: legal, social, political, economic, educational, religious, and international. Finally, the contents include case studies that connect theory to the real and practical aspects of management.

The author's actual methodology consists of certain qualitative aspects, such as consistency, comprehensiveness, clarity, importance, and the degree to which the coverage of material is current.

The evaluation covered fifteen management books available at the Commerce Library-Kuwait University, and which were, or are still used in teaching students at some Arab universities. The results show that the contents of the books are closely connected to management theory in the Western industrialized nations, with very little coverage of that theory in the developing nations or in Islamic thought. This fact has a negative impact on the development of management theory appropriate to the Arab countries, and on the author's

The General Structure of Socio-Economic Accounting Theory.

T. A. RAJAB

This research aims to identify a general structure of socio-economic accounting theory with regard to non-profit organization units and private enterprise.

First, the research shows the shortcomings of the traditional accounting system for non-profit organization units with respect to information provided for planning and control, and the inability of the financial accounting system of the private enterprise to generate quantitative and qualitative information about the social impact of business. Secondly, the research introduces a new definition of socio-economic accounting and identifies its objectives and principles.

Finally, the research suggests that the accountant has to probe new frontiers and expand the parameters of its work to help to contribute to a better society.

ATTITUDES AND MOTIVATION OF YOUTH TOWARDS READING IN CONTEMPORARY KUWAITI SOCIETY

I. QUTUB

The objective of the paper is to analyze attitudes and motivation of youth towards reading. The field investigation aimed to find answers to the following quiries:

(a) —How can youth be classified in terms of their reading iinterests?

(b) —Since the Kuwaiti economic system calls for industrialization and international trade, to what extent are reading habits of youth influenced by these directives?

(c) —Are there any differences in reading habits between males and females?

The first part of the paper reviews the theoretical approaches to attitude and its measurement as well as the main concepts relevant to the study.

The field study was conducted in 1978 and the sample of 2,056 respondents was derived from 25 districts of the three governorates: Al-Asima (Capital), Hawalli and Ahmadi. The sample represents both Kuwaiti and non-Kuwaiti Arabs whose ages ranged between 15-26 years, two thirds of whom were males and one third females. The tool used consisted of a questionnaire filled out by field researchers through personal and direct interviews. The tool was tested and researchers were trained in the collection of data.

FINDINGS

The study revealed that youth mostly prefer to read the Arabic newspapers, then magazines, then books — in that order. Foreign publications of any type scored very low in preference, mostly due to language barriers.

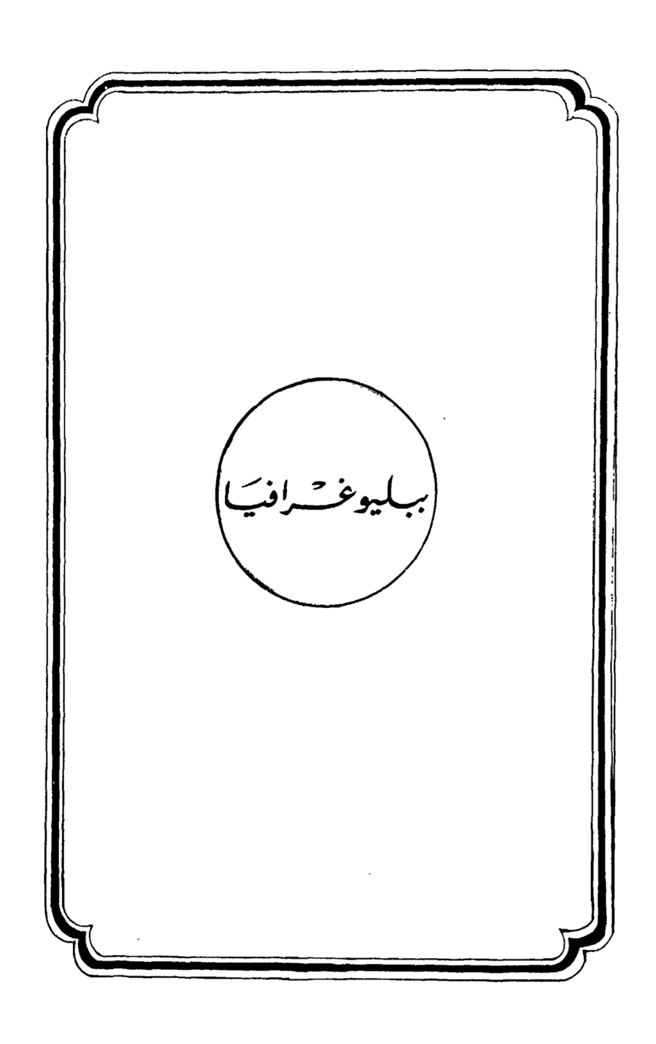
Reading is a constant practicefors only one fourth (minority) of Arab youth, while the rest either read occasionally or rarely. In a transitory, rapidly changing society reading is an essential element in comprehensive development.

The most preferred topics read by youth in Kuwait were rated in the following order: religious, sports, literary, and social issues. Topics related to sciences, industrialization, economics, and politics . were as a secondary preference.

Youth are mostly motivated towards reading by personal social factors rather than political, or economic objectives.

There was no significant differences between male and female youth in the order of topic preference, except that more stress was mentioned on the social, religious and artistic topics by females.

In short, the reading habits of youth in Kuwait do not reflect coordination between national development objectives, and economic pursuits, neither do they denote the presence of organized institutions to assist youth in developing new reading habits geared ıtowards a scientific orientation. Reading attitudes and motivation are directed and inspired more by personal objectives than societal and national goals.


ببليوغرافيا

التنمية الادارية

نسيم حسن الداهور*

الحكومة المحلية

ابراهيم عباس عطيه . التدريب للادارة المحلية . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ١٩٧٢ . ٨٥ ص .

احمد رشيد . « المفهوم العلمي للحكم المحلي والادارة المحلية » . الادارة ، ع ١ ، يوليو ١٩٧٧ : ٢١ - ٢٥ .

احمد عبد الرحمن . « رئيس البلدية في نظام الادارة المحلية بالمملكة العربية السعودية » . الادارة العامة ، ع ٧ ، محرم ١٣٨٨ : ٤٦ - ٥٨ .

خالد العاني . « مالية الادارة المحلية في الدول النامية » الادارة العامة ، ع٥ ، رمضان ١٣٨٦ : ٥٠ - ٧٨ .

سليمان محمد الطماوي . « أهم المشكلات التي تواجه البلديات في العالم العربي والحلول المناسبة لها » مجلة العلوم الادارية ، س١٢ ، ع١ ، ابريل ١٩٧٠ : ٩ - ٣٧ .

صبحي محرم . اصلاح الحكم المحلي : تحليل لخبرات مجموعة مختارة من الدول . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، حزيران ١٩٧٧ . ١٧٧ ص . (سلسلة الفكر الاداري المعاصر - ١٩) .

. « أهمية وضرورة وجود سياسة عامة لوحدات الحكم المحلي » . المجلة العربية للادارة » مج ، ٢ ، ع٣ ، تموز ١٩٧٨ : ٨٥ - ٩١ .

التعريف بالمنظمات والهيئات الدولية الاقليمية العاملة في مجال الحكم المحلي . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ١٩٧٠ . ٢٩ ص .

. تمويل الحكم المحلي . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ١٩٧٠ . ٦٦ ص .

. (مترجم) . نظام الحكم المحلي في اسرائيل . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ١٩٧١ . ٥١ ص .

صبحي محرم ، وعمر وصفي عقيلي . المشاركة الشعبية في الحكم المحلي . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ـ ١٦٧ ، ١٩٧٤ . ٩٠ ص .

طاهر مرسي عطيه حالات في الادارة المحلية : حالة عملية عن اعادة توزيع المهام بين وزارة الادارة المحلية والبلديات . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، د . ت . ١٠ ص . (بنك الحالات الواقعية ـ ٨٠) .

. دراسات مقارنة في الحكم المحلي : وحدات الادارة المحلية . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ١٩٧١ . ٦٠ ص .

عادل محمود حمدي . الاتجاهات المعاصرة في نظم الادارة المحلية : دراسة مقارنة . القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٣ . ١٥٧ ص .

عبد الرحمن محمد السدحان . هل المؤسسات العامة بديل للدولة ام وسيلة ؟ الرياض ، معهد الادارة العامة ، ١٣٩٦و . ٧٨ ص . (ادارة البحوث والاستشارات ـ ٥٥) .

عبد المهدي عبد الله مساعده . مبادىء في الادارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الاردنية الهاشمية . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ٢١١ ، حزيران ١٩٧٧ . ١٥٨ ص .

فاولر ، الآن . « ادارة الأفراد في الحكم المحلي « المدير العربي ، ع٦٣ ، ابريل ١٩٧٨ : ٦٩ -٧٦ .

فتح الله الخطيب . « نظم الحكم المحلي والادارة » المجلة العربية للادارة ، مج٢ ، ع٢ ، نيسان ١٩٧٨ : ٦٦ ـ ٨٠ .

كمال نور الله . اللامركزية من أجل التنمية القومية والمحلية . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ـ ١٨٣ ، ١٩٧٥ . ٢٢٣ ص .

محمد احمد داني . « دور مجلس المدينة كأداه لتوزيع المواد التموينية » مجلة السودان للادارة والتنمية ، مج١٠ ، ١٩٧٦ : ٩ ـ ٢٢ .

محمد حسنين عبد العال ، اللامركزية المحلية . الرياض ، معهد الادارة العامة ، ١٣٩٨ . ٤٧ ص . (دارة البحوث والاستشارات ـ ٦٠) .

محمد حلمي مراد وثائق ونصوص قوانين الادارة المحلية في الدول العربية . القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٢ . ٦٠٦ ص .

مصطفى احمد فهمي ، المجالس المحلية بالمملكة العربية السعودية . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ـ ٧٣ ـ ١٩٧١ . ٣٦ ص .

منصور احود منصور ، ايكولوجية الادارة العامة . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ١٩٧٢ . ٦٣ ص .

الهادي عبد الصمد ، « القوامه المركزية على مؤسسات الحكم الشعبي المحلي » مجلة السودان للادارة والتنمية . مج ١٢ ، ١٩٧٨ : ٥٤ ـ ٦٢ .

الخدمة المدنية

احمد فؤاد نجيب ، قوانين الخدمة المدنية وتطبيقاتها في الدول المختلفة : دراسة مقارنة . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ١٩٧٣ . ٧٩ص .

خليل اللاغلاييني ، تصنيف الوظائف في المملكة العربية السعودية . الرياض ، معهد الادارة العامة ١٣٩٤ . ٣٣ ص . (ادارة البحوث والاستشارات ـ ٣٢)

شوقي حسين عبد الله ، أجهزة الخدمة المدنية في الدول العربية . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ١٩٦٩ . ٣٤ ص .

نظم تعيين الموظفين في الخدمة المدنية في الدول العربية : دراسة تحليلية مقارنة . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ١٩٧١ . ٦٠ ص .

صلاح الدين عبد العزيز محمد . مشاكل السلك الوظيفي في الخدمة المدنية : دراسة تطبيقية مقارنة عن تقرير مكتب العمل الدولي . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، ايلول ١٩٧٧ . ١١١ص . (سلسلة الفكر الاداري المعاصر ـ ٢٢) .

عبد الرحمن محمد السدحان . الترقية في الخدمة العامة : مع اشارة الى اوضاع الترقية في الخدمة الحكومية بالمملكة العربية السعودية . الرياض ، معهد الادارة العامة ، ١٣٩٤ . ٤٩ ص . (ادارة البحوث والاستشارات ـ ٣٠) .

عبد الفتاح خضر . شرح نظام الموظفين العام بالمملكة العربية السعودية : الاختيار والتعيين . الرياض ، معهد الادارة العامة ، ١٩٧٤ . ج١ : ١٨٦ ص .

عبد الله بن محمد الزايد ، ديوان الموظفين العام : نشأته ، أهميته ، اختصاصاته ، تشكيله .

(بحث مقدم لنيل دبلوم دراسات الانظمة) الرياض ، معهد الادارة العامة ١٣٩٣ . ٥٦ ص .

عبير صلاح ابو السعود . **تدريب القادة الاداريين في مجالات الخدمة المدنية بالدول النامية** . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ١٩٧٢ . ٧٢ ص .

علي المحمد الطاهري . **الخدمة المدنية في صدر الاسلام** . (بحث مقدم لنيل دبلوم دراسات الانظمة). الرياض ، معهد الادارة العامة ، ١٣٩٢ . ٢٨ ص .

قاسم ضرار ، **الموظف والمشرف في فترة التجربة بالخدمة المدنية في المملكة العربية السعودية** . الرياض ، معهد الادارة العامة ، د .ت . ٦١ ص . (ادارة البحوث والاستشارات ـ ٤٨) .

نظام المستقبل الوظيفي والترقيات : تجربة الخدمة المدنية السعودية المعاصرة . الرياض ، معهد الادارة العامة ١٣٩٦ . ٦٣ ص . (ادارة البحوث والاستشارات والاستشارات ـ ٥٠) .

كمال خنور الله ، **الأجهزة المركزية للخدمة المدنية في الدول النامية** . القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ـ ٥٢ ، ٦٤ ، ٧١ ، ١٩٧٠ . ٣ ج .

محمد شوقي احمد شوقي ، عرض محفوظ الشرقاوي . « نظم وسياسات الخدمة المدنية في الدول العربية : دراسة مقارنة » **المجلة العربية للادارة** ، مج٢ ، ع٣ ، تموز ١٩٧٨ : ١٠٠ ـ ١٠٧ . رسالة دكتوراه .

محمد عبد الله الشباتي ، **الخدمة المدنية على ضوء الشريعة الاسلامية** . القاهرة ، عالم الكتب ، ١٣٩٧ . ٩٤ ص .

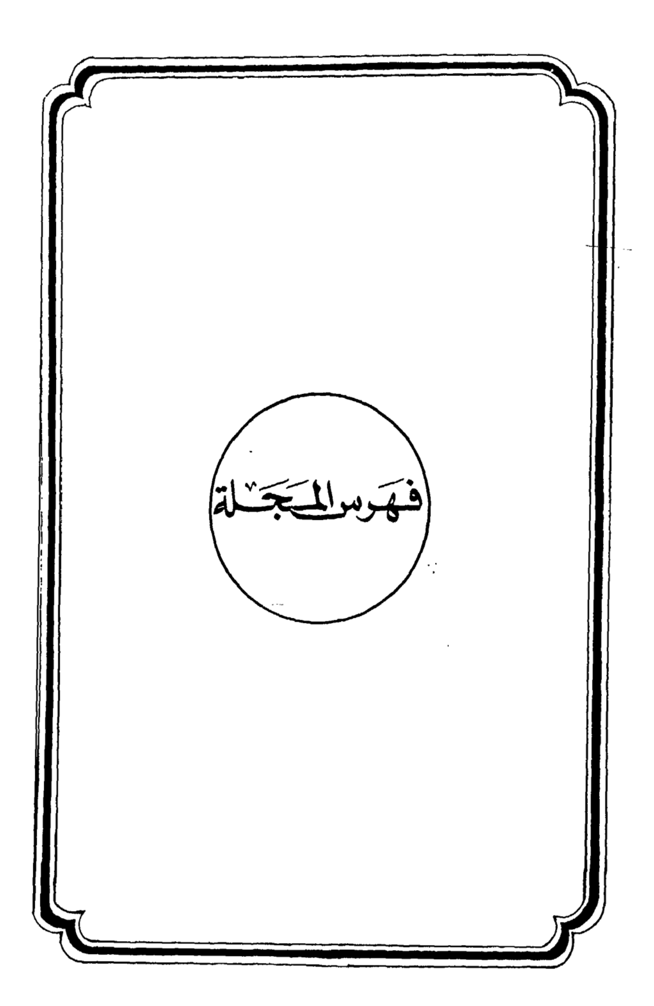


سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت

- يشرف على تحريرها نخبة من رجالات الفكر والثقافة في الوطن العربي
- تهدف إلى تزويد القارئ العربي بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة على نحو أصيل ومعاصر
- يتناول كل كتاب دراسة مستقلة متكاملة، سواء أكانت ترجمة أم تأليفا
- تصدر في مطلع كل شهر ميلادي، في حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع المتوسط



المراسلات : باسم السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - ص.ب ٢٣٩٩٦ الكويت


فهرس المجلة

فهرس المجلة

اولا : المقالات العربية :

- د . اسكندر النجار ، **الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية** . العدد الاول/ السنة الرابعة - ابريل ١٩٧٦ - ص ٥٣ - ٧٠ .

- د . توفيق فرح ، د . فيصل السالم ، **الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان** ، العدد الاول/ السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٣٨ - ٥٢ .

- د . ربحي محمد الحسن ، **العلاقات الانسانية في العمل** ، العدد الاول/ السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ص ٢٢ - ٣٧ .

- د . عدنان النجار ، **العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية** العدد الاول/ السنة الرابعة - ابريل ١٩٧٦ ، ص ١٠ - ٢١ .

- د . منذر عبد السلام ، **شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسية ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري** ، العدد الاول/ السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٧١ - ٩٠ .

- د . عاصم الاعرجي ، **حول فاعلية وكفاءة الاجهزة الادارية الخدمية الحكومية** ، العدد الثاني/ السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص ٦٦ - ٨٠ .

- د . عبد الاله ابو عياش ، **نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية ، الكويت** ، العدد الثاني/ السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص ٤٥ - ٦٥ .

- د . عبد الحميد الغزالي ، **نحو محاولة تشخيص ازمة الاقتصاد العالمي** العدد الثاني/ السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ ، ص ٨١ - ٩١ .

- د . صديق عفيفي ، **نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية** ، العدد الثالث/ السنة الرابعة - أكتوبر ١٩٧٦ - ص ٤٠ - ٥٤ .

- د . عباس أحمد ، **المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي** ،العدد الثالث/ السنة الرابعة -

اكتوبر ١٩٧٦ ـ ص ٦ ـ ٢٢ .

ـ د . محمد محروس اسماعيل ، **مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية** العدد الثالث/ السنة الرابعة ـ أكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٢٣ ـ ٣٩ .

ـ د . **اسماعيل** صبري مقلد ، **ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ، الاطار النظري العام** ،العدد الرابع/ السنة الرابعة ـ يناير ١٩٧٧ ، ص ١٠٤ ـ ١٢٦ .

د . حسين حريم ، **القيادة الادارية : مفهومها وانماطها** ، العدد الرابع/ السنة **الرابعة** ، يناير ١٩٧٧ ، ٢١ ـ ٤٠ .

ـ د . سمير تناغو ، **الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي** ، العدد الرابع/ السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٦٩ . ١٠٣ .

ـ د . عاطف أحمد ، **سوسيولوجيا المعرفة : الماهية والمنهج** ، العدد الرابع/ السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ـ ٢٠ .

ـ د . عمار بوحوش ، **ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي** ، العدد الرابع/ السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ـ ص ١ ـ ٦٨ .

ـ د . محمد عيسى برهوم ، **مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الاردن** ، العدد الأول/ السنة الخامسة ـ ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٧ ـ ٣٦ .

ـ د . حميد القيسي ، **الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة** ، العدد الاول/ السنة الخامسة ـ ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٣٧ ـ ٦٢ .

ـ د . اسعد عبد الرحمن ، **ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق** ، العدد الاول/ السنة الخامسة ـ ابريل ١٩٧٧ ـ ص ـ ٦٣ ـ ٧٨ .

ـ د . محمد العوض جلال الدين . **السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث** العدد الاول/ السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٧٩ ـ ٧٠٢ .

ـ د . محمود محمد الحبيب ، **الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون** ، العدد الثاني/ السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٦ ـ ٢٧ .

ـ د . علي السلمي ، **نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت** ، العدد الثاني/ السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٢٨ ـ ٥٢ .

ـ د . صالح الخصاونة ، **صيغ التعاون الاقتصادي العربي : اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري ـ الاردني** ، العدد الثاني/ السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ـ ٦٨ .

ـ د . عبد الرسول سلمان ، **بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للاقطار النفطية** ، العدد الثاني/ السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٦٩ ـ ٨٢ .

- د . عبد الله النفيسي ، **معالم الفكر السياسي الاسلامي** ، العدد الثالث/ السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٦ ـ ٢٦ .

- د . عاطف احمد فؤاد ، **في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ** ، العدد الثالث/ السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٢٧ ـ ٣٤ .

- د . علي عبد الرحيم ، **تكاليف التسويق : دراسة تحليلية انتقادية** ـ العدد الثالث/ السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٣٥ ـ ٤٥ .

- د . سليمان عطية ، **اسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية** ، العدد الثالث ، السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٦٧ ـ ٨٨ .

- د . محي الدين توق/ **التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي ـ مدخل نظري** ، العدد الرابع/ السنة الخامسة يناير ١٩٧٨ ، ص ٦ ـ ٢٦ .

- د . هناء خير الدين ، **اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية** ، العدد الرابع/ السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ، ص ٢٧ ـ ٥٧ .

- د . اسحق القطب ، **استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية** ، العدد الرابع/ السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ـ ٧٢ ـ ١٠٤ .

- د . صقر احمد صقر ، **الادخار واستراتيجية التنمية في مصر** ، العدد الرابع/ السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ـ ٧٢ ـ ١٠٤ .

- د . عرفان شافعي ، **الصناعة التحويلية في العالم العربي ، تقييم لواقعها واهدافها** ، العدد الاول/ السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ـ ص ٧ ـ ٣٨ .

- د . فرح السطنبولي ، **الاحياء القصديرية في المدن الشمال ـ افريقية** ، العدد الاول/ السنة السادسة ـ ابريل ١٩٧٨ ، ص ٣٩ ـ ٥٨ .

د . ناهد رمزي ، **المرأة والعمل العقلي : منظور سيكولوجي** ،العدد الاول/ السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٥٩ ـ ٧٤ .

- د . محمد عدنان النجار ، **مجموعات العمل والقيادات الجماعية** ، العدد الاول/ السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٧٥ ـ ٩١ .

- د . السيد محمد الحسيني ، **نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع** ، العدد الثاني/ السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٧ ـ ٢٦ .

- د . اسكندر النجار **الدول النامية وتحديات التكنولوجيا** ، العدد الثاني/ السنة السادسة

يوليو ١٩٧٨ ، ص ٢٧ ـ ٤٤ .

ـ د . زيدان عبد الباقي ، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني ، العدد الثاني/ السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٤٥ ـ ٦٢ .

ـ د . يحيى حداد . دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية ، العدد الثاني/ السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٦٦٣ ـ ٨٣ .

ـ د . عبد الله النفيسي ، الجماعية في دولة الاسلام ، العدد الثالث/ السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٧ ـ ٢٤ .

ـ د . صفوت فرج ، الابداع والفصام ، العدد الثالث/ السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٢٥ ـ ٥٠ .

ـ د . اسماعيل ياغي ، العراق والقضية الفلسطينية ، العدد الثالث/ السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٥١ ـ ١٠١ .

ـ د . محمد يوسف علوان ، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي ، العدد الثالث/ السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٠٣ ـ ١٢٨ .

ـ د . عبد الاله ابو عياش ، تطور النظرية الجغرافية ، العدد الثالث/ السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٢٩ ـ ١٤٤ .

ـ د . كمال المنوفي ، التنشئة السياسية في الادب السياسي المعاصر ، العدد الرابع/ السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٧ ـ ٢٨ .

ـ د . احمد عبد الباسط حول العلاقة الوظيفية في التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ، العدد الرابع/ السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٢٩ ـ ٤٣ .

ـ د . حامد الفقي ، د . تيسير ناصر ، جميل عبده ، تقويم واقعي لاوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت ، العدد الرابع/ السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٤٥ ـ ٦٧ .

ـ د . سبع ابولبدة ، مص الاصابع ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ . ص ٦٩ ـ ٨٤ .

ـ د . محمد الليبي ، التنمية الاقتصادية في مصر : دراسة تحليلية ، العدد الرابع/ السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٨٥ ـ ٩٩ .

ـ د . حميد القيسي ، نحو سياسة بترولية عربية مشتركة ، العدد الاول/ السنة السابعة ، ابريل

١٩٧٩ ، ص ٧ ـ ٣٦ .

ـ د . عبد الستار ابراهيم ، **التوجيه التربوي للمبدعين** ، العدد الاول السنة السابعة ، ابـريل ١٩٧٩ ، ص ٢٧ ـ ٦١ .

ـ د . عاطف احمد فؤاد ، **المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي ، دراسة في سوسيولوجيا المعرفة** ، العدد الاول/ السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ٦٣ ـ ٨٢ .

ـ د . سامي خصاونة ، **التخـطيط التربـوي والتنمية** ، العـدد الاول/ السنـة السابعـة ، ابـريل ١٩٧٩ ، ص ٨٣ ـ ٩٤ .

ـ د . أمين محمود ، **نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر** ، العدد الثاني/ السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٧ ـ ٣١ .

ـ د . سمير نعيم احمد ، **التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية** ، العدد الثاني/ السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٣٣ ـ ٤٤ .

ـ د . بدرية العوضي ، **اتفاقيتا اطار العمـل الصادرتـان عن «كامـب ديفيد» في ضوء القانـون الدولي** ، العدد الثاني/ السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٤٥ ـ ٦٢ .

ـ د . عماد الجواهري ، **الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة ، من تاريخ الدولـة العثمانية** ، العدد الثاني/ السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٦٢ ـ ٨٠ .

ـ د . عبد الله الأشعل ، **محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية** ، العدد الثالث/ السنة السابعة ـ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٩ .

ـ د . اسكندر النجار ، **نحو نظام نقدي دولي جديد** ، العدد الثالث/ السنة السابعة ـ تشرين اول ـ اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ٤٥ ـ ٨٤ .

ـ د . فيصل مرار **مشاركة العاملين في الادارة** . العـدد الثالث/ السنـة السابعـة ـ تشرين اول ـ اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ٨٥ ـ ١٢٣ .

ـ د . محمد السيد أبو النيل ، **دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبـار الشـخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والامريكيين** ، العدد الثالث/ السنة السابعة ـ تشرين اول/ اكتوبر ١٩٧٩ ص ١٢٤ ـ ١٤٨ .

ـ د . كمال المنـوفي ، **السياسة المقارنـة : مناقشـة لبعض القضـايا النظـرية والمنهجية** ، العـدد الرابع/ السنة السابعة ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ ، ص ٧ ـ ٢٦ .

- د . داوود عبده ، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي ، العدد الرابع/ السنة السابعة - كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ ، ص ٢٧ - ٤٠ .

- د . عواطف عبد الرحمن ، الخليج وقضاياه في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل - العدد الرابع/ السنة السابعة - كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ ، ص ٤١ - ٥٥ .

- عبد ضمد الركابي ، الاصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرفية والطبقية ، العدد الرابع/ السنة السابعة - كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ ، ص ٥٧ - ٧٦ .

- عبد الغفار رشاد ، تبقرط العملية السياسية ، العدد الاول/ السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠ - ص ٦ - ٣٢ .

- د . سلطان ناجي ، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمنى ، العدد الاول/ السنة الثامنة - ابريل ١٩٨٠ - ص ٣٥ - ٧٤ .

- د . فتحي عبد الرحيم ، دراسة للتفاعل الأسري كأحد الابعاد الفارقة في برنامج التقويم السيكولوجي للمعوقين ، العدد الاول/ السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠ ، ص ٧٥ - ١٠٢ .

- د . سهير بركات ، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة ، العدد الاول/ السنة الثامنة - ابريل ١٩٨٠ - ص ١٠٣ - ١١٩ .

- د . رمزي زكي ، الازمة الراهنة في الفكر التنموي : العدد الثاني/ الستة الثامنة - يوليو ١٩٨٠ - ص ٧ - ٦٩ .

- د . عبد الرحمن الاحمد، د. صالح جاسم ، التربية العملية : وضعها الحالي ، البرامج المقترحة واثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت - العدد الثاني/ السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٠ - ص . ٧١ - ١٩٧
- د . رابح تركي ، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية الغربية الحديثة ، العدد الثاني / السنة الثامنة ، يوليو ١٩٨٠ ، ص ٩٩ - ١٣٠ .
- د . أحمد الخطيب ، التربية المستمرة : سياستها ، برامجها ، وأساليب تنفيذها ، العدد الثاني ، السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٠ ، ص ١٣١ - ١٥٦ .
- د . فهد الثاقب ، جوزيف سكوت ، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ، العدد الثالث/ السنة لثامنة - اكتوبر ١٩٨٠ .
- د . محي الدين توق - المستوى الاقتصادي الاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الاطفال الاردنيين : دراسة تجريبية ، العدد الثالث/ السنة الثامنة - اكتوبر ١٩٨٠ .

- د . عاطف احمد فؤاد ، علم الاجتماع : التحديات الايديولوجية ، ومحاولات البحث عن

الموضوعية ، العدد الثالث/ السنة الثامنة اكتوبر ١٩٨٠ .

- د . فيصل السالم ، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت : دراسة أولية : العدد الثالث/ السنة الثامنة/ اكتوبر ١٩٨٠ .

- د . محمد سلامة آدم ، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية ، العدد الرابع/ السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .

- د . حامد الفقي ، اثر اهمال الأم على النمو النفسي للطفل ، العدد الرابع/ السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .

- د . طلعت منصور ، علم النفس البيئي : ميدان جديد للدراسات النفسية ، السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .

- د . وليد سليم التميمي ، مفهوم التسوية السياسية ، العدد الأول/ السنة التاسعة ، آذار/ مارس ١٩٨١ .

- د . اسماعيل مقلد ، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية ، العدد الأول/ السنة التاسعة ، آذار/ مارس ١٩٨١ .

- د . انور الشرقاوي ، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ، العدد/ الأول/ السنة التاسعة ، آذار / مارس ١٩٨١ .

- د . عبد الرحمن الأحمد ، لعب المحاكاة وامكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت ، العدد الأول/ السنة التاسعة ، آذار/ مارس ١٩٨١ .

- د . عبد المالك التميمي ، الخليج العربي : دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي . العدد الثاني ، الستانة التاسعة ، حزيران/ يونيو ١٩٨١ .

- د . أنس السيد نور ، تطبيقات الحاسبات الألكترونية في المجالات الاقتصادية الاجتماعية : الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/ يونيو ١٩٨١ .

- د . محمد علي الفرا : الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الإجتماعية ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/ يونيو ١٩٨١ .

- د . اسكندر النجار ، نظام النقد الأوربي : اهدافه ومستقبله ،العدد الثاني ، السنة التاسعة ، ، حزيران/ يونيو ١٩٨١ .

- د . محمد العظمة ، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران يونيو ١٩٨١ .

ثانيا : ندوات

- **ثبات او تغيير صورة المجتمعات النامية في ادبيات العلوم الاجتماعية في الغرب**، د . اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الاول/ السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٩١ ـ ١٠٩ ط .

- **النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي**، د . اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/ السنة الرابعة ، يوليو ١٨٧٦ ، ص ٩٢ ـ ١٢٤ .

- **مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الاجتماعية لظروف البيئة العربية**، د . أسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث/ السنة الرابعة ، اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٥٥ ـ ٧١ .

- **حول النظرية والممارسة في الادارة البيروقراطية**، د . محمد يوسف علوان (تنظيم وتحرير) العدد الرابع/ السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١٢٨ ـ ١٥٢ .

- **العالم الثالث والنظام الدولي الجديد**، د . فهمي الصدى (تنظيم وتحرير) ، العدد الاول/ السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ١٠٣ ـ ١٣٢ .

- **الصراع حول البحر الاحمر**، د . عبد الله النفيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني/ السنة الخامسة ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٨٥ ـ ١٠٩ .

- **التحضر ومشكلاته في الوطن العربي**، د . عبد الاله ابو عياش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث السنة الخامسة ، اكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٩١ ـ ١٠٦ .

- **ضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية**، محمد عدنان النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع ، السنة الخامسة ، يناير ١٩٧٨ ، ص ١٠٧ ـ ١٣٤ .

- **أبعاد الهجرة الداخلية من الريف والبادية الى المدن في الوطن العربي**، د . اسحق القطب (تنظيم وتحرير) ، العدد الاول/ السنة السادسة ابريل ١٩٧٨ ، ص ٩٥ ـ ١٣٠ .

- **مشكلة التخلف في الوطن العربي**، د . عمار بوحوش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/ السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٨٥ ـ ٩٨ .

- **التربية والتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية**، محي الدين توق (تنظيم وتحرير) العدد الثالث/ السنة السادسة ـ اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٤٨ ـ ١٦١ .

- **التعاون الاقتصادي الخليجي**، د . اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) العدد الرابع/ السنة

السادسة ـ يناير ١٩٧٩ ، ص ١٠٤ ـ ١١٧ .

ـ **التغيير الاجتماعي في الوطن العربي** ، د . كامل ابو جابر (تنظيم وتحرير) العدد الاول/ السنة السابعة ـ ابريل ١٩٧٩ ، ص ١١٩ ـ ١٣٤ .

ـ **دول العالم الثالث** ، د . عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني/ السنة السابعة ـ يوليو ١٩٧٩ .

ـ **التنمية وهجرة الكفاءات والقوانين المنظمة لها في البلاد العربية** ، د . اسحق القطب (تنظيم وتحرير) ـ العدد الثالث/ السنة السابعة ، تشرين اول اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ١٥٣ ـ ١٧٠ .

ـ **دور الجامعات في العالم الثالث** ، د . احمد ظاهر (تنظيم وتحرير) ـ العدد الرابع/ السنة السابعة ـ كانون الثاني/ ينانير ١٩٨٠ ـ ص ٨١ ـ ١٠٦ .

ـ **التنمية الشاملة . . . ما هي ومن اين تبدأ** ، د . عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) ، العدد الاول . السنة الثامنة/ ابريل ١٩٨٠ ، ص ١٢٤ ـ ١٤٩ .

ـ **قضية الامن الخليجي ، المفهوم والتحديات** ، د . وليد مبارك (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني ـ السنة الثامنة / يوليو ١٩٨٠ ـ ص ١٥٩ ـ ١٧٧ .

ـ **الاتجاهات المعاصرة في علم نفس الطفل** ، د . عبد الرحيم صالح (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث/ السنة الثامنة ، اكتوبر ١٩٨٠ .

ـ **الاغتراب** ، د . حليم بشاي (تنظيم وتحرير) العدد الرابع/ السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .

ـ **مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي** ، د . محمود خضير (تنظيم وتحرير) العدد الاول/ السنة التاسعة ، آذار/ مارس ١٩٨١ .

ـ **الطاقة في الوطن العربي : الحاضر والمستقبل** ، د . سليمان القدسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني/ السنة التاسعة ، حزيران/ يونيو ١٩٨١ .

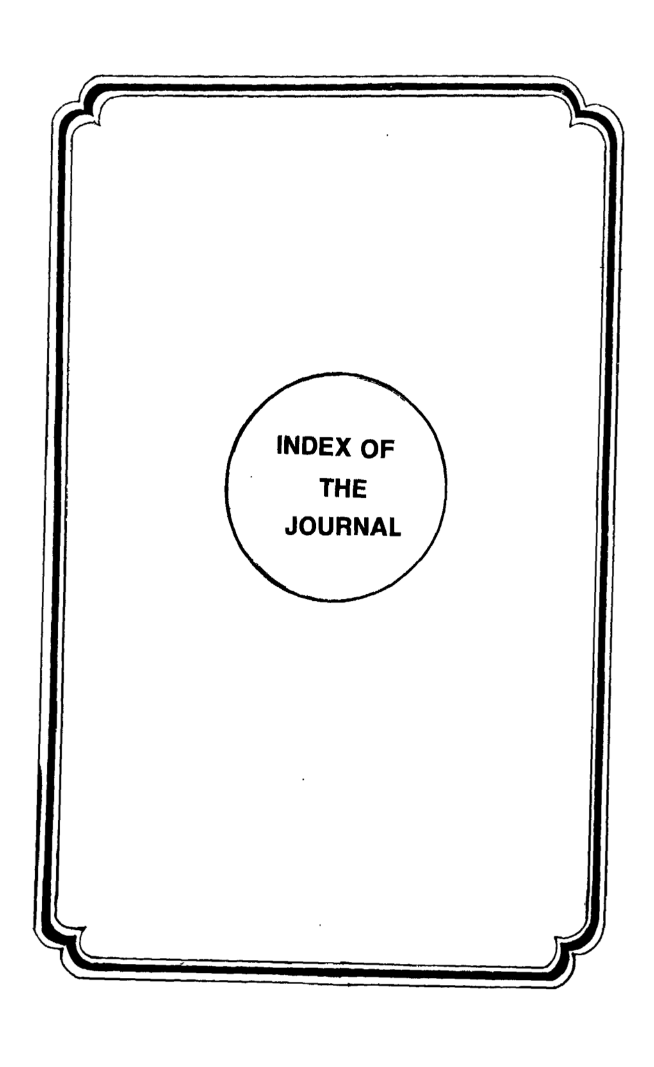
F. Sakri, *The Arab National Character: A Critique,* No. 4, Vol. 8, January 1981.
A. Al-Moosa, *Non-Arab Immigration to Kuwait with Special Reference to Asian Immigrants,* No. 4, Vol. 8, January 1981.
A. Dhaher, *Bureaucracy and Social Alienation: The Case of King Abdul--Aziz University,* No. 1, Vol. 9, March 1981.

S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview,* 1950-1976, No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.1-36.
M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man,* No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.38 - 50.
S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory,* No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.52 - 59.
H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry,* No.2, Vol. IIV, July 1979, pp.1-27.
M. Naji, *An Integrated Approach to Manpower Development in the Arab World,* No.2, Vol. IIV, July 1979, pp.28 - 5.5.
F. Sakri, *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun.* No.2, Vol. IIV, July 1979, pp.57 - 72.
E.H. Valsan, *An Essay on the Egyptian Experience in Development Administration,* No.3, Vol. 7, October 1979.
W.G. Wahba, *Factor Prices and the Choice of Technology in Developing Countries,* No.3, Vol. 7, October 1979.
A. Al-Koubaisy, *Classical ys. Modern Organization Theories in Developing Countries, No.3, Vol. 7. October 1979.*
A. Bouhouch, Bureaucracy and Its Impact on the Social Intergration in the Arab World: A Descriptive Analysis, No.4, Vol. 7, January 1980.
S. Mahmoud, *American Aid to Israel: A Patron-Client Relationship,* No.4, Vol. 7, January 1980.
Y. Haddad, *Ralf Dahrendorf, Talcott Parsons, and Beyond: Toward a Theory of Structural Functional Change,* No.4, Vol. 7, January 1980.
A.D. Issa, *The Financial Market in Jordan,* No.1, Vol. 8, April 1980.
N. Al-Sayegh, *Alienation: A Multi-Dimensional Interpretation,* No.1. Vol. 8, April 1980.
A. Saleh, *The Relationship Between Congnitive Development and School Achievement, No. 2, Vol. 8, July, 1980, pp. 1 - 15.*
A. Al-Abed, *Basic Communication Requirements for National Development in the Arab World, No. 2, Vol. 8, July, 1980. pp. 16 - 28*
N. Eid, *The Kuwait Capital Market,* No. 2, Vol. 8, July, 1980. pp. 29 - 44
S. Al-Qudsi, *Growth and Distribution in the Kuwait Economy 1960 - 1975. A Production Function Approach,* No. 3. Vol. 8, October, 1980.
H. Bishay, *Maternal Self-Concept and Children's Academic Achievement,* No. 3, Vol. 8, October, 1980
J. Harris & S. Harik, *Dynamic Considerations in the Pricing of Public Enterprise and the Policy Maker's Objectives Revealed by Preference: An Application to Selected Asian Economies,* No. 4, Vol. 8, January 1981.

S. Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development,* No.2. Vol. V. July 1977, pp.1-17.
R. Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries,* No.2. Vol. V. July 1977, pp.18 - 27.
T. Farley & D. Kefgen, *Unity from Hostility; A Critique of the Psychosocial Perpective on the Middle East,* No.3, Vol. V. October 1977. pp.1-10.
S. El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations,* No.3, Vol. V. October 1977. pp.11 - 29.
K. Naqeeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait,* No.4, Vol. V. January 1978, pp.236 - 271.
Y. Haddad, *Mannheim's Concept of the «Datached Intellectual»,* No.4, Vol. V. January 1978, pp.221 - 235.
W. Khadduri, *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony,* No.4, Vol. V. January 1978, pp.208 - 218.
F. Saddy, *Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations,* No.4, Vol. V. January 1978, pp.192 - 207.
W. Wahba, *Joint Ventures: Myth and Reality,* No.E, Vol. VI. April 1978, pp.228 - 242.
J. Prager, *Social Administration and Social Change,* Vol. 1. Vol. VI, April 1978, pp.189 - 227.
S. Magee, *Tarrif Preferences for Less Developed Countries,* No.ç, Vol. VI, July 1978, pp.231 - 275.
A. Kuroda, *Ethnicity and International Relations: Japanese Investments in Hawaii,* No.2, Vol. VI, July 1978, pp.197 - 230.
B. Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study,* No.3, Vol. VI, October 1978, pp.273 - 293.
G. Szurovy & S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf: Problems, Prospects, and Potential Instability,* No.3. Vol. VI, October 1978, pp.249 - 272.
H. Ayesh, *Information is a Form of Lnergy,* No.3, Vol VI, October 1978, pp.228 - 247.
W. Wahba, *Cost-Benefit Analysis Applied to Technology,* No.4, Vol. VI, January 1979, pp.229 - 240.
J. Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization,* No.4, Vol. Vi. January 1979, pp.209 - 228.
A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics,* No. 4, Vol. VI, January 1979, pp.186 - 207.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH:


INDEX OF
THE
JOURNAL

قواعد وأسس النشر بالمجلة

أ ـ الأبحاث والدراسات : الشروط والإجراءات

١ ـ ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة في اللائحة الداخلية) والتي تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة . وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي (٤٠٠٠) كلمة ، وذلك عدا الحواشي اللازمة التي يرجى أن تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث .

أما الأبحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد ان تتم مناقشتها ، وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العملية التي تقوم المجلة بنشرها .

٢ ـ وكي يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل أن يراعى واضع البحث الملحوظات التالية :

أ ـ اعتماد الاصول العلمية في اعداد وكتابة البحث .

ب ـ ان تزود المجلة بثلاث نسخ مطبوعة من الدراسة المراد نشرها ، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية ، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية .

د ـ تضمين غطاء عنوان البحث اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه . يرجى ان يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف وبخاصة القسم الذي يعمل فيه ، وعنوانه الكامل .

٣ ـ ترسل الأبحاث معنونة الى رئيس التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة ـ جامعة الكويت ، ص ب / ٥٤٨٦ الكويت .

٤ ـ وبعد أن تصل الابحاث الى رئيس التحرير يتم عرضها ـ على نحو سري ـ على محكمين (اثنين أو أكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير .

٥ ـ وفي خطوة لاحقة ، يقوم رئيس التحرير بتبليغ اصحاب الابحاث المقدمة بالرأي النهائي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية :

أ ـ يبلغ أصحاب الابحاث التي تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئة التحرير على نشرها . واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث ، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرأيين .

ب ـ اما الابحاث التي يرى المحكمون وجوب اجراء بعض التعديلات عليها أو الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد الى أصحابها مع الملحوظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر .

ج ـ وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، او بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، اوغير ذلك من الأسباب ، فان رئيس تحرير المجلة سيقوم بتبليغ اصحابها بذلك .

د ـ يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذي تضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجانا .

٦ ـ الابحاث التي تصل الى المجلة لا ترد الى أصحابها .

٧ ـ يبلغ رئيس التحرير أصحاب الابحاث عن استلام المجلة أبحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام ، على أن يبلغوا بالقرار حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر .

٨ ـ يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر ، أن يقوم بتبليغ رئيس تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة اخرى على حق النشر، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول أية أبحاث اخرى في المستقبل من صاحب البحث .

٩ ـ يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب . ويراعى في أولويات النشر الاعتبارات التالية :

أ ـ تاريخ استلام رئيس التحرير للدراسة المعينة .

ب ـ طبيعة الموضوع الذي تعالجه ، ذلك ان من سياسة المجلة عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته .

ج ـ مصدر البحث ، ذلك ان من سياسة المجلة تحقيق توازن بحيث تنشر لأكبر عدد ممكن من الكتاب ومن أكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد .

١٠ ـ تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجلة .

١١ ـ تدفع المجلة لأصحاب الابحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارها (٥٠) دينارا كويتيا .

ب ـ مراجعة الكتب :

وبالاضافة الى نشر الابحاث العلمية المختلفة ، تقوم مجلة العلوم الاجتماعية بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى بهذا المجال الالتزام بالقواعد التالية :

١ ـ ان تكون الكتب المنوى مراجعتها حديثة النشر أي صادرة بعد العام ١٩٧٠ او تقترحها السكرتارية وهيئة التحرير للمراجعة .

٢ ـ ان لا تنشر المراجعة في أية مجلة اخرى .

٣ ـ ان يكون حجم النقد والمراجعة بحدود (٥) صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الايجاز ضمن هذه الحدود . وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر أو ضمني ، الى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج .

٤ ـ ان يرسل منها ثلاث نسخ مطبوعة .

٥ ـ أن تحوي الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق ، واسم المؤلف ، ودار النشر ، وتاريخه ، مع ذكر عدد صفحات الكتاب ، وثمنه ان امكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتها .

٦ ـ تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد احد الكتب التي تقرها المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٥) دينارا كويتيا ، علاوة على نسختين مجانيتين من العدد الذي نشرت فيه المراجعة .

ج ـ ندوة العدد :

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الآراء والاجتهادات ، وادراكا منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوارندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ أشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقة

رئيس التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٢٥) دينارا كويتيا باستثناء منظم ومحرر الندوة الذي يتقاضى (٥٠) دينارا كويتيا

د ـ التقارير العلمية :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٥) دينارا كويتيا لكل تقرير علمي يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وأبحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة .

هـ ـ دليل الجامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة .

و ـ قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية ، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية ، شيئا فشيئا ، نحو توحيد هذه المصطلحات .

ع ـ مناقشات :

واخيرا ، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابداء آرائهم العلمية فيما ينشر من أبحاث في المجلة . وفي هذا المجال ، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفة .

suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).

b - If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.

c - Renumeration for an article accepted for publication will be 50 KD (approx. 140 $ U.S.). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.

d - Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

II. REVIEWS:

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance:

1 - The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970(

2 - The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).

3 - Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university of institute with which the reviewer is currently associated.

4 - The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5 - The renumeration for a book review is 25 KD. ($ 68 U.S.)

III. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:

Editor
Journal of the Social Sciences
P.O.Box 5486
Kuwait University
Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and the name of the university or institute with which the author is associated.
3) A separate sheet should be attached listing the following information: accademic achievements, previous publications, exact current address.
4) Scholars are requested not to submit articles that have been publixhed previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
5) Publication procedures are as follows:

a - An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its

FOOTNOTES

(1) —This estimate is obtained from a preliminary report by a foreign consulting firm for the municipality, 1977.
(2) —" A Statistical Study of Annual Costs of Collection and Disposal of Solid Waste." Prepared by the office of the Director of the Municipality, November 1978 (Arabic).
(3) —This figure was arrived at by multiplying the average load of each type of truck used on October 16, 1978 by the number of rounds each truck completed that day and again multiplied by 365 days.
(4) —R.F. Mallard, Preliminary Report Concerning Refuse Collection and Disposal Submitted to the Kuwait Municipality on December 1977 p.2 (Arabic).
(5) —Werner Z. Hisch, "The Supply of Urban Public Services," in **Issues in Urban Economics,** Harvy S. Perloff and Lowdon Wingo, Jr., eds. (Washington, D.C.: Resources For The Future, 1968). p. 485.
(6) —Hirsch, Ibid., p.486
(7) —Hirsch, Ibid., p.486
(8) —Hirsch, Ibid., p.490
(9) —Hirsch, Ibid., p. 487
(10) —A. A. Walters, **An Introduction to Econometrics,** second edition, (London: MacMillan and CO., Ltd., 1970). p. 275.
(11) —Walters, Ibid., p. 276
(12) —Walters, Ibid., p. 277
(13) —Werner Z. Hirsch, **Urban Economic Analysis,** (New York: McGraw-Hill Co., 1973) pp. 331-332

REFERENCES

(1) —E.S. Savas. "Solid Waste Collection in Metropolitan Areas" in Elinor Ostrom, Editor, **The Delivery of Urban Services,** Vol. 10, Urban Affairs Annual Reviews, (Bev. Hills:Sage Pyblications, 1976), pp. 201-229.
(2) —Lawrence G. Hines, **Environmental Issues,** (New York:W.W. Norton & Co., 1973) pp. 290-295
(3) —Werner Z. Hirsch, "Cost Functions of an Urban Government Service: Refuse Collection," **Review of Economics and Statistics,** V Vol. 47, February 1965, pp. 87-92.
(4) —A. A. Walters, "Production and Cost Functions: An Econometric Survey," **Econometrica,** Vol. 31 (January-April 1963) pp. 17-19.

Table 4

Estimated Coefficients of the Refuse Collection Production Function, Kuwait 1977

	A	α	B	R^2
Coefficient	.096	0.46	0.33	
t-Value		5.2	3.96	.67
Sample Size	34 observations			

With 31 degrees of freedom, these estimates are statistically significant at 5% level of significance. Estimated coefficients indicate that while output is elastic with respect to both inputs, it is more so with respect to capital. This suggests that a10 percent increase in labor would produce a 4.6 percent increase in output and a 10 percent increase in capital would produce a 3.3 percent increase in output. The above results, however, must be regarded with caution, because of data deficiencies.

The important question that we need to address ourselves to is whether refuse collection is better carried out on a decentralized or centralized basis. For policy making this is equivalent to asking whether each cluster of housing and economic activities ought to provide its own refuse collection service or not. Statistically, this question is equivalent to the following tests:

$$Ho = (\alpha + B) \geqq 1$$
$$Ha = (\alpha + B) < 1$$
$$t = \frac{(\alpha + B) - 1}{\text{Var } \alpha + \text{Var } B + 2 \text{ Cov } (\alpha + B)} = -2.0 >$$

$>$ t 5% With (31 degrees of freedom) which lead us to reject the null hypothesis in favour of the alternative hypothesis.
This indicates the existence of diseconomies of scale in refuse collection activity in Kuwait.

It might be interesting to note that, on the whole, horizontally integrated urban public services, in the U.S., such as police, primary and secondary education, refuse collection, high school education, hospitals and fire revealed either the absence of economies of scale or uncertainty of their presence.(13)

In summary, the empirical tests in this paper showed that the sum of the coefficients $\alpha + B$ i.e., 0.46 + 0.33 is less than one, an indication of decreasing returns to scale. This implies that it is better to carry out this service by smaller units and that more competition can be created if private firms were allowed to participate in this activity. In other words decentralized services are justified.

Table 3

Numbers of labourers, vehicles and trip loads in 1977, Average daily figures from the cleaning department

Cleaning Centers No. Name	Population 1975 P	Skilled labourers P	Unskilled labourers P	Vehicles per day * Nos.	Trip loads/ day Nos.	Population/ labour ratio
1 North Hawalli	130,565	22	144	12	35	526
2 South Hawalli		22	156	13	39	
3 Farwaniyah	74,037	40	256	7	35	350
4 Kheitan & Airport	63,185	27	223	12	31	320
5 Qeblah & Salhiya	14,643	13	118	5	15	150
6 Sharq	45,561	14	184	8	19	299
7 Um Sedda	17,912	15	132	8	20	164
8 Sulaibikath	41,201	13	135	4	15	369
9 Eastern Salmiya	113,943	20	185	15	36	530
10 Western Salmiya		10	75	13	22	
11 Maiden Hawalli	22,414	9	126	13	26	215
12 Rumaithiya & Salwa	30,273	25	195	5	21	188
13 Surrah	7,885	10	59	4	7	162
14 Jahra & Satellites	37,091	15	193	12	12	232
15 Sayhad Al Awazem & Shadadiyah	40,616	17	84	5	117	585
16 Faheel & Satellites, Fintas & Reqah	141,256	92	698	42	109	248
17 Shuwaikh 'B'	3,116	11	104	6	20	36
18 Shamiyah	7,359	11	59	3	9	151
19 Nuzha & Abdullah-Al Salem	11,191	9	108	2	11	125
20 Faiha	10,381	13	49	3	11	256
21 Deihay & Dasmah &-Beidlqar	26,260	15	130	2	19	244
22 Kifan	13,575	9	58	4	12	283
23 Khaldiyah & Yarmouk	9,522	12	85	5	11	135
24 Cortoba & Adailiyah	8,997	10	48	4	11	227
25 Rawda	12,330	10	56	3	9	266
26 Kadisiyah &-Mansouriyah	15,550	14	93	5	15	203
27 Shaab	7,114	7	37	4	15	232
28 Omariya	10,642	11	56	3	20	230
29 Rabiya	8,564	10	43	4	8	241
30 Failaka	3,967	6	49	3	9	98
31 Industrial Shuwaikh	4,905	18	120	7	21	
32 Soukh in the city	—	29	225	4	30	—
33 Sheep Market	—	29	225	4	30	
33 Sheep Market	3,453	13	37	2	9	—
34 Shuwaikh Vegetable-Market	—	4	127	—	7	—

Source: Municipal Records compiled by a Swedish Coonsulting Firm, 1979.
* Vehicles were used as proxy for K on the assumption that other types of Capital Stock, e.g.. buildings are uniform across centers and make up only small proportion of the total stock of capital.

Table 1

Solid Waste Tonnage **
1967 - 1977

Year	No. Of Rounds	Amount of Waste * (in Tons)
1967	115433	265,518.9
1968	121132	278,603.6
1969	131573	302,617.9
1970	143335	329,670.5
1971	160327	368,752.1
1972	172730	397,279
1973	212473	488,687.9
1974	214731.	493,881.3
1975	217564	500,397.2
1976	248607	571,796.1
1977	254252	584,779.6

* Amount of waste was arrived at by multiplying the number of rounds times 2.3 tons per round.
** Municipality annual reports

Table 2

Source	Residential Per Capita Per day	Municipal	Cost Per Ton
Savas (a) (1977); U.S.	2.4 lbs	3.36—4.92 lbs	(1971) $32.08 (1977) $37.97
Hines (b); U.S.	5.5 lbs		with litter $88.00 without litter $22.00
Memco/Kuwait(c)	2.64 lbs		$25.2
Kuwait Municipality	3.3 lbs		$36.00

(a) —E.S. Savas, "Solid Waste Collection in Metropolitan Areas" in Elinor ,Ostiom, Editor, **The Delivery of Urban Services**, Vol. 10, **Urban Affairs Annual Reviews**, (Bev. Hills: Sage Publications, 1967); pp. 201 — 229.

(b) —Lawrence G. Hines, **Evironmental Issues** (N(New York: W.W. Norton & Co., 1973) p.290 and p.295

(c) —Middle East Management Consultants Office, "National Cleaning Company — A report on Waste Disposal", Dec. 24, 1977, Kuwait, (Memiograph).

(d) —Kuwait Municipality, Statistical Study, 1978.

$$Q = AL^{\alpha} K^{B} Ei, \quad A \geqslant O, \quad Q \geqslant O, K \geqslant O \qquad (3)$$

where A is a shift parameter and Ei is a disturbances term. The function is a linear one in the logarithms of the inputs and output. Thus we have.

$$\text{Log } Q = \text{Log } A + \alpha \text{Log } L + B\text{Log } K + \text{Log } Ei \qquad (4)$$

If therefore, we measure the logarithms of output and inputs we expect to find a linear relationship with a slope of α in the labor direction and a slope of B on the capital axis. The constant α measures the elasticity of response of output to labor input. For example, a one per cent increase in labor, with the amount of capital held constant, will add α per cent to output. Similarly a one per cent increase in the amount of capital, with no changes in the labor employed, will add B per cent to the level of output. If both labor and capital are increased by one per cent, then output will expand by (α+B) per cent.

The coefficients α and B, and their sum α+ B, have an immediate interpretation in terms of the concepts of economies of scale. (11) The sum of the coefficients indicates the extent of economies or diseconomies of scale. If $\alpha + B > 1$, then a doubling of both inputs will give rise to a more than twofold increase of output. If $\alpha + B < 1$, then a doubling of both inputs will cause output to expand less than twofold. When $\alpha + B = 1$, then a doubling of both inputs will cause output to double.

If there were economics of scale, i.e., $\alpha + B > 1$, in production over the whole range of output and if the entrepreneur could purchase labor and capital on the market at fixed prices and sell his output without changing the price, then it would be profitable always to expand output. On the other hand, if there were diseconomies of scale, i.e $\alpha + B < 1$, over the whole range of outputs, it will always increase the profits of a firm to split itself into smaller parts, until each firm is of an infinitely small size. Costs per unit of output decrease as the size of the firm is reduced. (12).

Empirical Test of the Production Function of Refuse Collection in Kuwait.

Refuse collection activity is viewed as a production process whereby the municipality, as a firm, combines various inputs to produce this service per unit of time. The output is measured by the number of trip-loads per day as a proxy for tons of garbage. The inputs are labor and capital employed to produce trip-loads per day in 1977 in 34 centers of garbage collection. Data used to fit equation (4) are given in Table 3. The Cobb-Douglas production function produced results of the estimated production which are shown in Table 4 below:

efficiency problems, including the substitution of one factor of production for another, and the presence of scale economies

A production fuction may be written as follows(5)

$$Q = f(I, S, T) \qquad (1)$$

where
I = Input factors
S = Service conditions
T = State of technology

Input factors may be divided into Labour (L), Capital (K), and Material (R). Service conditions refer to a variety of physical, human, financial, legal and political factors that can make it easier, or more difficult, for governments to provide services of a specified quantity and/or quality. Finally, whenever technology changes, we end up with new production functions., (6)

Not all the variables mentioned above are needed in certain empirical production functions. There are many short-run situations where technology and service conditions affecting input requirements remain unchanged; therefore the T and S variables can be dropped. In the case of refuse collection, materials (R) used are of minor importance in production decisions, and may be considered fixed or lumped with capital inputs. While service conditions definitely affect production and input requirements, they change very little and, therefore, may be considered as given. As for technological changes, it is seldom that they lead to sudden changes in the production functions of urban public services including refuse collection; therefore T will be considered fixed(7).

Therefore, equation (1) reduces to

$$Q = f(L,K) \qquad (2)$$

It should be noted that there are numerous problems in measuring Labor (L) and Capital (K). Labor is not homogeneous and needs to be standardized whether we use cross-section or time-series data. This is not easy to do especially if the data are lacking. Similarly, measuring capital is another serious problem. The capital stock of most governments is a conglomeration of equipment and buildings at different stages in their life cycle, and there seems to be no way to disentangle this bundle. Fortunately, capital plays a relatively small role in many urban public services, and errors from inappropriate handling of capital are therefore smaller than they would be in private industry. (8)

There are two major ways to provide estimates of urban service production functions. (9) The first relies on technological information supplied by engineers. The second uses ex post statistical information-either cross-section or time-series data. Engineering data have been used only in a few cases to derive public service production functions as they are inappropriate for the study of scale economies of government units. Ex post data, however, can be subjected to statistical methods to estimate production functions. Most empirical production functions including those pertaining to urban public services, have been derived by using single equation least squares methods. By far the most popular form is the Cobb-Douglas production function : (10)

Output and Costs of Solid Waste Collection

Estimates of the amounts of solid waste generated annually are confusing, inconsistent, and contradictory. Only rough approximations are available, and these are only offered to provide a sense of order in the magnitude of solid waste management.

According to a study by the municipality in November 1978, (2) the amount of solid waste collected during that year from residential areas and buildings alone, was estimated to be 643,236 tons (3). There was no mention of the amounts of solid waste collected from commercial and industrial concerns. Since statistics collected show the number of rounds completed every day without any indication of the type of trucks used, four estimates of average daily tonnage were added together and divided by four which gave the average daily production of 11672 tons per day. Table 1 gives estimated output of solid waste for the period 1967-1977.

Total annual collection and disposal costs for 1978 were KD.6,421,184.143 and the cost per ton was K. D.9.982. Table 2 compares solid waste production and costs in Kuwait with that in the U.S.

Trends in the amount of refuse generated indicate rapid growth. Between 1967 and 1976 the population doubled and the same is true of the refuse generated. The author's calculations show that per capita daily of solid waste increased by 13% during this period. There is little doubt that the resources devoted to solid waste collection have increased dramatically. As an indication, there were approximately 3400 workers employed in this service in 1967; while in 1978 the number had grown to approximately 5400, a growth of almost 60 percent during an eleven-year period.

Accompanying the growth in the quantity of solid waste generated and in the resources devoted to its removal, has been a change in the composition of refuse. Due to continuing urbanization, changes in household incomes and tastes, and to technological changes consumption of all types of goods has increased which in turn has led to an increase in the amount of paper and cardboard packing. In Kuwait, wet garbage constitututes a high percentage of household solid waste compared with that of England or the U.S. (4). This is due primarily to the lack of garbage disposals in the homes and also due to consumption of fresh fruits and vegetables in preference to frozen foods.

In short, the size of this service, its continued growth, and the increased concern for public cleanliness, health, and the environment make refuse collection an important policy problem.

PART II

The Production Function — Theory and Empirical Estimates

The production function for an urban public service represents the relationship between inputs of production factors and outputs per unit of time, subject to some constraints. An understanding of this function helps deal with

PART I

Refuse Collection and Disposal

Refuse in defined as those solid materials which the society wishes to get rid of.Solid waste includes household garbage and trash, as well as commercial, industrial, and agricultural waste. There are two parties responsible for solid waste collection and disposal, namely: (1) the municipality and, (2) five private contracting companies which are limited to the collection of solid waste from large commercial, industrial and apartment complexes only. Since the municipality shoulders most of the collection and disposal of refuse, this paper will concentrate on municipal activity only.

The municipality collects refuse from all residential areas, government buildings, small shops and establishments and public places including streets throughout the state. The state has been divided into eight geographical districts and each district may have several sanitation centers to make a total of thirty-four centers. The municipality disposes of this refuse in three main landfills, and operates a plant for transforming garbage into fertilizer which has a processing capacity of 100 tons of garbage per day or with an annual production of 4500 tons of fertilizer at a cost of K. D. 29 per ton. There are plans to construct a larger plant in the future.

Method of Collection and Disposal

Collection trucks gather at three main distribution centers: (1) Shuwaikh, (2) Fahaheel and (3) Jahra, and from there they are dispatched to the various centers. Each truck is assigned between two to five workers depending on the size of the truck. Distribution of trucks and workers to the various centers is based on past experience. Generally, population density, number of establishments and geographical size will be taken into consideration in deciding how many trucks and workers should be assigned to a given area.

Trucks begin their pick-up rounds each morning, and once they are loaded the larger trucks go directly to the landfill; the smaller trucks unload into large trailers which are located in collection centers. The data collected by each center concerning the number of rounds do not differentiate between small and large trucks; in addition, none of the loads are weighed. Consequently, it is impossible to know exactly how many tons of refuse are collected every day. The range of distance travelled varies from 11 to 45 kilometers. This means that trucks spend approximately 25 per cent of the time collecting, and the remainder travelling to and from the disposal site. (1)

Streets are hand swept. Mechanical sweepers have been tried but with little success. Much of what is swept is sand and most of this material is shovelled onto the unpaved sidewalks from where rain or wind return it to the roadway.

The Economics Of Refuse Collection

In Kuwait

G. FARAH *

INTRODUCTION * *

Kuwait has been witnessing an unprecedented economic growth since it began exporting oil three decades ago, and, in particular, since 1973. This growth was accompanied by a large increase in population primarily through an influx of immigrants to meet labour needs. As a consequence, Kuwait has experienced a rate of urbanization which is believed to be one of the highest in the world, e.g, about 90 per cent. This has meant an increase in the demand for public services, including the demand for refuse collection. And the existing municipal apparatus has been "caught off-guard". The piling of litter and garbage everywhere has been evident and the problem of refuse collection has been receiving increasing attention and publicity.

The municipality, thus far, has been trying to cope with providing this service with little concern for the economic efficiency of performance. In fact, one cannot find any economic studies of refuse collection and disposal in Kuwait except, perhaps, studies undertaken by foreign consulting firms whose primary objective was aimed at reorganizing the administrative activity of this service.

The present paper is an empirical analysis of the economic structure of refuse collection in Kuwait. A Cobb-Douglas production function is fitted to cross-sectional data for the year 1977. The main objective is to measure the scale of operation of this service. The paper is composed of two parts. Part I describes how the service is performed including its magnitude. Part II presents theoretical as well as empirical estimates of the production function.

* Assistant Professor of Economics at Kuwait University

* * I have received much help, stimulation, and intellectual pleasure from discussions with a number of my colleagues. Foremost among them are Dr. Rafiq Omar and Suleiman Al-Qudsi, without whom the writing of this paper would have been impossible. In particular, the presentation of the empirical part represents close collaborative effort between both of them and the author. I am most grateful to both. Also, my thanks go to Dr. Sami Khalil and Yousuf Ibrahim for their helpful suggestions and encouragement.

13 — Major Work-Honors Program, Cleveland, Ohio, Public Schools of Cleveland, mimeograph.

14 — Hollingworth, **Gifted Children: Their Nature and Nurture** (New York: The MacMillan Company, 1926); and Terman, **Genetic Studies.**

15 — T.E. Newland, **The Gifted in Socio-Educational Perspective** (Englewood Cliffs, New Jersy: Prentice-Hall, Inc., 1976) 26.

16 — L. Terman and M. Oden, **Genetic Studies of Genius,** Volume **V: The Gifted Group at Mid-Life** (Stanford: Stanford University Press, 1959), 150.

17 — Toffler, **Future Shock** (New York: Bantam Books, 971).

References

1 — U.S. Commissioner of Education and U.S. Office of Education, **Education of the Gifted and talented** (Washington: U.S. Government Printing Office, 1972).

2 — L.M. Terman, **Genetic Studies of Genius,** Volume I, (Stanford: Stanford University Press, 1925).

3. G.P. Guilford, "Three Faces of Intellect" **American Psychologist,** 14, 1959, 469-479.

4 — E.P. Torrance, **Guiding Creative Talent** (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1962).

5 — F. Barroh, **Creativity and Psychological Health** (Princeton, New Jersey: D. Van Nostrand Co., Inc., 1963), 224, 213.

6 — W. Getzels and P. Jackson, **Creativity and Intelligence** (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1962), 50.

7 — A. Maslow, **In Creativity and Its Cultivation,** edited by H.H Anderson (New York: Harper & Brothers, 1959).

8 — A. Roe, "A Psychologist Examines Sixty-Four Eminet Scientists», in **Creativity,** edited by P.E. Vernon (Baltimore: Penguin Books, 1970).

9 — E.P. Torrance, **Status of Knowledge Concerning Education and Creative Scientific Talent** (Salt Lake City: University of Utah Press, 1961).

10 — V. Goertzel, **Cradles of Eminence** (Boston: Little Brown and Company, 1962).

11 — Getzels and Jackson, **Creativity and Intelligence,** 31 (See No. 6)

12 — Goertzel, **Cradles of Eminence.** (See No. 10)

Table 1

Definitions and Identification
Procedures for Gifted Students Preferred by 46
School Administrators, Teachers,
and Parents After Completing
an Educational Course Covering the Subject

	Number	Percent
Definition		
Intelligence only	3	7
Intelligence, academic achievement, and other characteristics *	,43	93
Identification procedure		
Tests		
Individual intelligence	30	65
Group intelligence	25	54
Group achievement	21	46
Observation	29	63
None	04	09

* Including out-standing performance and/or talent in art, music, dance, creative, psycho-motor, athletic, and leadership abilities; and the following personality traits: alertness, independence, confidence, and positive self-concept.

In the light of empirical findings there appears at present to be only one clear-cut solution to the identification problem: to use group-intelligence or mental-maturity tests exclusively for screening. A cutoff I.Q. of 115 locates approximately 92 percent of the gifted, and a cutoff I.Q. of 120 locates approximately 71 percent. The term "locate" as used here means that the gifted are screened into a larger group. They must then be identified on an individual basis by persons capable of doing so. The result of the group-test cutoff I.Q. scores of 115 and 120 is either an 8 or 29 percent initial loss. But teacher selection locates only 50 percent, and initial loss is 50 percent. As the group I.Q. cutoff is raised, the number of individual evaluations needed goes down but the initial loss increases. This is a real and frightening dilemna which must not be ignored. Consequently, the most dependable identification procedure is probably screening with a cutoff score as low as possible, depending on the availability of personnel for conducting individual evaluations. Additional consideration can then be given to the inclusion of exceptions involving characteristics other than intelligence and cultural difference and teacher, parent, peer, and self-nominations. But the number of exceptions should be limited and accepted only after extremely careful and thorough case studies. Identification of the gifted thus becomes primarily a psychometric procedure and the responsibility of psychologists. Full acceptance of this responsibility would require much more agreement among psychologists and others regarding the definition and identification of the gifted than exists at present. What is suggested here is both time consuming and expensive. We remain convinced, however, that no gifted education program can be better than the identification procedure with which it must begin. A timely principal or motto might be "Gifted Education For The Gifted".

One final thought may have merit: the possibility of two basic types of gifted education programs—one for the convergent thinkers and another for the divergent. The structure and the purpose of the two programs would be radically different. For the convergent there would be academic classrooms. For the divergent there would be Toffler's model of "imaginetic centers devoted to technically assisted brainstorming».[17]

cational outcome for these students would not be much different from the present outcome.

Those seriously interested in expanding the number of gifted from 2 to 8 percent on a systematic and sound psychological basis are referred to a recent book by Newland. He proposes "that the 1960 Binet IQ of 120-125 will be the lower limit for the population I shall call gifted"[15] But it must be kept firmly in mind that the basic criterion for definition is still intelligence, and the basic identification procedure is psychometric; everything else is secondary.

Identification of the gifted is too frequently dominated by a misconception that all the gifted are convergent thinkers and highly motivated to strike for academic excellence which brings teacher approval, superior grade-point averages, academic honors, promotion to advanced placement courses, and admission to prestige colleges and academic programs leading to the respected and high-income professions. Many of the gifted do fit this stereotype; as children and adolescents they are like miniature scholars. Many others among the gifted, however, are divergent in their style of thinking and behaving. Although their actual scholastic achievement may be equal to that of the gifted convergent, according to Getzels and Jackson and Goertzel, they place the highest personal value on qualities which they feel teachers value least and are noticeably eccentric in their career planning and choice of vocational goals. Terman recognized from his sample that "The group has produced no great musical composer and no great creative artist."[16] This suggests the probability that Terman's identification procedure screened the gifted convergent in and the gifted divergent out. It also suggests that any current identification procedure which begins exclusively with teacher nomination does more of the same.

There is another unfortunate outcome of faculty identification procedures which tend to exclude the gifted divergent: The students excluded may very well be those with the greatest need for the haven of refuge and relief from boredom which at least some special programs should be designed to provide. Many gifted convergent students can be expected, just as the superior do, to tolerate the ordinary routine of most school programs and achieve excellent records without extra effort or serious problems — but not the divergent gifted. From a psychological point of view many gifted education programs are probably established and maintained for the students who have the least need for them.

[teachers] favor high achievers who are high I.Q.s . but not high achievers who are high creatives."[11] As reported in Goertzel, Torrance finds that 70 percent of the children rated high in creativity would not be selected to be members of a special class for intellectually gifted children.[12] It is worthwhile to refer to a gifted education program established by the public schools in Cleveland, Ohio, U.S.A. This program is called the Major Work Honors Program. This program lists the following criteria which must be met by gifted students as a basis for acceptance to the program: superior class achievement, good working habits, good emotional health, demonstrated maturity, and a desire to learn for learning's sake.[13] These are admirable criteria for admission to an eminent gifted education program, but our best guess would be that very few gifted creatives are selected on this basis. This statement is not intended to criticize Cleveland's program, but it is important to recognize the strong probability that this program and all others which use similar definition and identification criteria are excluding an important group of gifted students.

Summary

In summary, I am suggesting that all those interested in gifted education must give definition and identification procedures top prioritiy. The gifted should be identified with at least as much care and skill as are the mentally retarded, the emotionally impaired, and the physically handicapped.

Any effort to provide gifted education in a community or a school must begin with some idea regarding the number who will be identified and consequently need providing for. Much will depend on the chosen definition and identification procedure. The two most notable pioneers in the field, Terman and Hollingworth, defined and identified the gifted as those who scored in the 98th and 99th percentiles on individually administered intelligence tests.[14] Both used the Stanford Binet Intelligence Scale.It has already been noted that any departure from their definition will result in a substantial increase in the number of students. By using all the criteria now being advocated as the basis for a definition and any number of the suggested identification procedures, the percentage of gifted can easily become twenty, thirty, or even fifty. It is conceivable that a given school system might then designate certain buildings as schools for the gifted, which would, in fact, become schools for the academically talented, and the edu-

It is urgent that we know recognize the frequently found personality characteristics of the gifted creative and consider their predictable classroom behavior under given conditions. Barron's description of their behavior and characteristics is relevant:

> "Thus the creative genius may be at once naive, and knowledgeable, being at home equally to primitive symbolism and to rigorous logic. He is both more primitive and more cultured, more destructive and more constructive, occasionally crazier and yet adamantly saner, than the average person... The socially disrated traits that may go along with it [Creativity] include rebelliousness, disorderliness and exhibitionism, while the socially valued traits which accompany it include independence of judgment, freedom of expression, and novelty of construction and insight.[5] "

According to Getzels and Jackson the high creatives among the gifted sample they examined "are more stimulus free " and as a result "tend to structure the task in their own terms, rather than to comply in terms of the given"; "tend to express more aggression and violence."[6] A few of the characteristics attributed to the gifted creative personality by Maslow include "child-like in spontaneity, unfrightened by the unknown, comfortable, disorderly, sloppy, anarchic, chaotic, vague, doubtful, and the like."[7] Roe's study of the personalities of 64 eminent divergent scientists leads him to the conclusion that they are independent, self-sufficient, stubborn, and autonomous.[8] These characteristics presumably enabled them to pursue their felt destinies, unpressured by the opinions of ordinary people and group norms.

Torrance apparently sees little hope for successful attempts to pressure the gifted creatives into a more acceptable school adjustment when he suggests that one task of education is to help such children to become less abnoxious without sacrificing their creativity.[9] Goertzel concluded that although a dominant need of the gifted is to be learning something, "this respect for learning is not to be confused with a love for the classroom. By conventional standards, the attitudes of the family toward formal schooling is often careless or negative. A few boys and girls never went to school at all."[10]

Let us now consider some of the evidence regarding possible school and teacher attitudes and policies and practices as they relate to gifted creative students. According to Getzels and Jackson, "they

us full circle back to some form of ability grouping in vogue in the early part of the century. Ultimately, it would be necessary to handle the resulting heterogeneity by some form of subject matter streaming, as in the British system. The consequence would be a serious setback for gifted education because it would lead to a return to traditional academic education. Although programs for some of the gifted should continue to emphasize academic pursuits, for others, the dominant purpose must be quite different. In many instances the growing need is for efforts to sustain academic motivation and provide for acceleration during the long years needed to develop an adult physique and personality.

Another important problem related to the identification of the gifted is the strong possibilty that the personality of approximately 20-50 percent of the gifted make them unattractive to the teachers as candidates for membership in special groups. This is especially true when the dominant purpose of a program involves specific academic skills and knowledge.

In the light of evidence now available, we know that the exclusive use of teacher nominations for initial screening should be avoided. Terman, who carried out the first large-scale and psychometrically based identification procedure, began with teacher nominations[2]. We now know that used alone, teacher nominations can miss as many as 50 percent of those eligible. We can assume that Terman missed only 20 percent because of the care exercised during other steps in his procedure and the availability of highly qualified staff.

Many of the gifted missed today are predominantly those whom Guilford calls divergent thinkers[3] and whom Torrance calls creative[4]. Previous to the work of these two men, the gifted divergent had for the most part gone unrecognized by educators. The group includes those whose level of intelligence is sufficient for inclusion in a gifted group and whose personality is questionable although normal but whose classroom behavior and life-styles make them unattractive to many teachers. And because teachers do not nominate them they are rarely considered when identification occurs. There is growing evidence that many of the gifted who are divergent thinkers are divergent persons in addition to being ignored. Not only are they not nominated for gifted groups, but they have been known to become candidates for special treatment for emotional and learning problems, underachievement, and retention.

The results are presented in Table 1.

These data suggest that the problem of definition and identification of the gifted is far from solved; on the contrary; a satisfactory solution is becoming increasingly elusive. The data also confirm the existence of a generally recognized trend on the part of many professional and lay persons to include numerous other characteristics besides superior intelligence as major criteria for placing students in gifted education programs.

An example of the trend is contained in the widely quoted report to the U.S.Congress on Education of the Gifted and the Talented[1]. Parts of the document which relate to definition and identification are ambiguous and contradictory and can only lead to confusion when used as a basis for planning identification procedures.

In the report the gifted are defined as those with demonstrated achievement and/or potential ability in one or more of five areas: general intellectual ability, specific academic aptitude, creative or productive thinking, leadership ability, visual and performing arts, and psychomotor ability. By these criteria, the gifted would encompass 3 to 5 percent of any school population. The report advocates objective and professional evaluation measures for identification purposes and discourages the use of teacher nomination and group tests because large numbers of the gifted, as many as one half, are missed by these procedures. Because of the substantial relationship between creativity and intelligence, the use of creativity scales is also discouraged. Finally, the report concludes that evidence of special intellectual gifts or talent will be indicated by standardized tests, the judgement of teachers and other education specialists, and demonstration of advanced skills. Two percent of school enrollment is suggested as an allowable quota for reimbursement when provided.

The problem involved in following all the preceding guidelines is this: A conservative estimate indicates that a minimum of only 20 percent of the gifted will be identified.A Multi-dimensional definition and identification procedures such as those described in the report could ultimately lead to extremely heterogeneous groups rather than the more homogeneous groups which are the goal. Its use might lead

HOW THE GIFTED SHOULD BE DEFINED AND IDENTIFIED?

H. Bishay ☆

It is believed that planning an education for the gifted is a comparatively straight forward matter involving only three alternative designs: regular classroom enrichment, segregation, and/or acceleration. I believe that the most pressing current problem in the area of gifted education is to find a workable definition of the group and adequate identification procedures .

There is good reason to believe that many gifted education programs are attended by heterogeneous groups of students whose abilities and achievement of the group represent the entire above-average distribution (50 percent). This state of affairs can destroy many gifted education programs and ultimately the entire movement because demonstrable results will continue to be unimpressive and discouraging. It should be obvious that programs involving above-average students cannot be expected to yield the results which are assumed possible with carefully defined and identified gifted students.

Evidence regarding the extent to which school administrators, teachers, and parents agree on the definition of gifted students was secured during the 1979 summer session at the University of Michigan *. Forty-six students enrolled in the School of Education course on "Education of Children with Superior Abilities" were asked to give their preferred definition of a gifted student and to recommend a procedure for identifying the student. Responses were given after the completion of the course, which provided a detailed presentation of the instructor's (the author's) ideas and those found in the literature.

☆ Lecturer in the Department of Psychology at Kuwait University.

* The author was there as a visisting scholar.

CONTENTS

Vol.9 No.4 December 1981

Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.300) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:
* For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD. 2.500 or equivalent in the Arab world (Air Mail): $U.S. 15 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
* For public and private institutions - $ U.S.(40) (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or application of theories in the various fields of the social sciences.

*** Forward all correspondence and subscriptions to:**

Journal of The Social Sciences

Kuwait University P.O. Box 5486 Tel. 510188/373/250
State of Kuwait.

تنفيذ : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع

ص. ب ٢٤٢٦٧ ـــ ت ٥٥٣٤٨٩

مطابع كويت تايمز
تلفـــون : ٨٣٥٦١٨ ـ ٨٢٣١٩٩

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Published by Kuwait University

Vol. 9 NO. 4 December 1981

HOW THE GIFTED SHOULD BE
DEFINED AND IDENTIFIED

H. BISHAY

THE ECONOMICS OF REFUSE
COLLECTION IN KUWAIT

G. FARAH